جيمس جوستاف سبيث

جسر على حافة العالم

الرأسمالية والبيئة وتخطى الأزمة وصولاً للاستدامة

ترجمة
مصطفى المخزنجى

The Bridge at the Edge of the World

Capitalism, the Environment, and Crossing from Crisis to Sustainability

by James Gustave Speth

هذا الكتاب

"إنه محاولة جادة وطموحة لتشخيص الاستراتيجيات البديلة التى يجب أن تتبناها المنظمات المعنية بالبيئة حتى تكون أنشطتها أكثر فاعلية. ويناقش هذا الكتاب أمورا كثيرة كانت تبدو كنوع من الواقع السياسى له حسناته ومن بينها رأسمالية الشركات وحركة حماية البيئة ذاتها وقوى العولمة الاقتصادية"، كما ورد على لسان دونالد كينيدى رئيس تحرير مجلة العلوم.

ويقول الكاتب جيمس جوستاف سبيث أن نقطة البداية له فى هذا الكتاب هى الواقع البيئى الحالى الذى نواجهه إلا أن هذا الواقع يرتبط ارتباطا وثيقاً بحقائق أخرى تشمل عدم المساواة الاجتماعية والإهمال المتزايد وتقوض الحكم الديمقراطى والسيطرة الشعبية. ونحن كمواطنين علينا أن نجند مواردنا المعنوية والسياسية من أجل التغيير على مستوى الجبهات الثلاث.

ما مدى خطورة التهديدات البيئية التى تحيط ببيئتنا؟ يوجد مقياس لهذه المشكلة: إذا استمرينا فى القيام بما نفعله، وبدون أى زيادة فى عدد السكان أو فى الاقتصاد العالمى، فإنه بحلول الجزء الأخير من هذا القرن لن يصبح العالم مكاناً صالحاً للعيش به. وبالطبع فإن الأنشطة البشرية لن تتوقف عند المستويات الحالية ولكنها تتسارع بشكل كبير، وبالتالى سوف يزداد التدهور المناخى وتضمحل أسباب الحياة وتنتشر السموم فى البيئة.

ويبدأ الكتاب بملاحظة أن المجتمع المعنى بالبيئة قد زادت قوته إلا أن البيئة مستمرة فى التدهور. ويرى أن هذا الموقف اتهام صارخ للنظام الاقتصادى والسياسى الحالى وللرأسمالية بأسلوب عملها الراهن ومهمتنا الحيوية هى أن تتغير توجهات العمل فى الاقتصاد الجديد قبل فوات الآوان.



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتى ـ القاهرة

جيمس جوستاف سبيث

جسر على حافة العالم

الرأسمالية والبيئة وتخطى الأزمة وصولاً للاستدامة

ترجمة
مصطفى المخزنجى



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

رقم الإيداع: ٢٠١٠/١٥٨٧٣
الترقيم الدولي: 977-5454-73-5

حقـــوق النشـــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل ــ جاردن سيتى ــ القاهرة
ت ٢٧٩٤٥٠٧٩ فاكس ٢٧٩٤٠٢٩٥

جسر على حافة العالم

الرأسمالية والبيئة وتخطى الأزمة وصولاً للاستدامة

جيمس جوستاف سبيث

جسر على حافة العالم

الرأسمالية والبيئة وتخطى الأزمة وصولاً للاستدامة

ترجمة

مصطفى المخزنجى



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

رقم الإيداع: ٢٠١٠/١٥٨٧٣
الترقيم الدولى: 977-5454-73-5

حقـــوق النشـــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل ــ جاردن سيتى ــ القاهرة
ت ٢٧٩٤٥٠٧٩ فاكس ٢٧٩٤٠٢٩٥

جسر على حافة العالم

الرأسمالية والبيئة وتخطى الأزمة وصولاً للاستدامة

أهدي هذا الكتاب إلى سيسي

وأحفادها

المحتويات

تصدير

ينساب نهر إديستو (Edisto) فى سلاسة ورشاقة خلال سهول جنوب كارولينا، وتنتشر مياهه الحالكة، والملونة على ضفتيه إلى أراضى الغابات الجميلة - حيث أشجار السرو العالية والطوبال والصمغ الحلو تكسوها الطحالب الأسبانية وتسكنها أسماك الشمس، وطيور البلشون والتمساح والأفاعى أحيانا.

ترجع نشأتى إلى مدينة صغيرة على نهر إديستو خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. وكان منزلنا يبعد حوالى الميل عن منطقة السباحة التى أنشأتها المدينة أسفل جرف عال بطول النهر. لقد كنا نسبح هناك كل صيف، وكانت المنطقة من أعلى الجرف حتى الماء قد تم تسويتها، وكانت الفتيات يفترشن الأغطية على العشب ويستلقين ليتعرضن لأشعة الشمس لاكتساب سمرة لبشرتهن. وعند السفح وعلى ضفة النهر، تناثرت المقاعد بين أشجار السرو حيث تجلس الأمهات يراقبن أولادهن وهم يلعبون فى الماء الضحل بالقرب من الحافة. وفوق قمة الجرف كانت هناك مقصورة كبيرة لتقديم المشروبات والمأكولات. هناك كنا نتنافس لكسب نقاط الفوز فى لعبة الكرة والدبابيس، بينما نستمع إلى أغنية "رجل الستين دقيقة" (Sixty Minute Man) تنطلق من جهاز الفونوغراف لتشعل خيال الأولاد لو كان أحدهم هناك.

تتداعى مثل هذه الذكريات وغيرها من ذكريات الطفولة المختزنة من الأعماق كلما تقدمت فى العمر. وكانت الأفكار عن السباحة فى نهر إديستو بصفة خاصة تخطر على بالى غالبًا أثناء عملى فى هذا الكتاب. ولعدة سنوات لم أتمكن من مقاومة تيار النهر ولكننى أصبحت أقوى وأكبر عمرًا، وكذلك تمكنت من التقدم بخطوات ثابتة ضد هذا التيار. وخلال عملى فى مجال البيئة لأكثر من أربعين عامًا كنت دائمًا أفترض أن تسلك جماعات البيئة الأمريكية السلوك نفسه، أى تكون أكثر قوة وتنتصر على التيار العام السائد الذى يدفع فى

الاتجاه المعاكس. ولكن خلال السنوات القليلة الماضية اضطررت إلى التفكير فى ما إذا كان افتراضى هذا صحيحًا. وقد توصلت إلى أنه ليس كذلك. فلقد ازدادت جماعات البيئة قوة وحنكة، ولكن البيئة نفسها من حولنا ازدادت تدهورًا. يسعى هذا الكتاب إلى شرح الأسباب التى جعلت هذا التيار سريعًا، وما يجب علينا عمله بدلاً من السباحة دائمًا ضد هذا التيار.

لن تكون الحاجة إلى اتجاه جديد للبيئة ملحة إذا كانت الأوضاع البيئية غير ملحة. إن أمريكا مكان مريح للكثيرين وأنا واحد من هؤلاء. ولكننا ننخدع براحتنا. وتشير الفصول التالية من الكتاب إلى الأخطار المتزايدة والتى تبين مدى حجم المأساة البيئية غير المسبوقة التى تحيط بنا. وقد قمت بتأليف هذا الكتاب لأننى قلق للغاية. وفى الحقيقة لابد لنا جميعًا أن نشعر بالقلق حيال تدهور البيئة.

لكن إلى أى مدى يكون حجم الأخطار التى تهدد البيئة؟ وهنا يمكن أن نوضح معيارًا واحدًا لقياس هذه المشكلة وهو: كل ما علينا أن نفعله لتدمير مناخ كوكب الأرض والكتلة الحيوية التى عليه، وترك بقايا عالم مدمر لأولادنا ولأحفادنا هو الاستمرار فى عمل كل ما نقوم به اليوم تجاه كوكبنا، بافتراض عدم حدوث زيادة سكانية ولا نمو فى الاقتصاد العالمى. إن مجرد استمرار انبعاث الغازات الدفيئة بالمعدلات الحالية، ومجرد الاستمرار فى إفقار النظام البيئى وانبعاث مواد كيميائية سامة بالمعدلات الحالية، سيؤدى إلى تحول العالم فى الجزء الأخير من هذا القرن إلى مكان غير ملائم للمعيشة فيه. ولكن من المؤكد أن الأنشطة الإنسانية لن تتوقف عن النمو عند معدلاتها الحالية، ولكنها سوف تزداد بسرعة بصورة درامية. وقد استغرق بناء الاقتصاد العالمى بحجم سبعة تريليون دولار حتى عام ١٩٥٠ حقب التاريخ كلها ليتحقق. ولكن فى أيامنا هذه تنمو الأنشطة الاقتصادية وتتضاعف بالحجم نفسه كل عشر سنوات. وسوف يتضاعف نمو الاقتصاد العالمى فى الحجم طبقًا للمعدلات الحالية للنمو فى حدود ١٤ عامًا. وبالتالى فإننا سوف نواجه احتمالاً بزيادة هائلة فى تدهور البيئة، إلا إذا شعرنا بالحاجة للتحرك بقوة فى الاتجاه المعاكس.

إن نقطة انطلاقى فى هذا الكتاب هى التحدى البيئى الخطير الذى نواجهه. ولكن الواقع البيئى فى وقتنا الحالى مرتبط بقوة بعدة مجالات أخرى، بما فيها ازدياد التفاوت الاجتماعى والإهمال، وتناقص الإدارة الديمقراطية والرقابة الشعبية. ولقد حاولت فى الصفحات التالية إظهار كيفية ارتباط هذه المجالات الثلاثة من مجالات الاهتمام العام، والتى تبدو منفصلة ظاهريًا، وحاولت بيان كيف يجب علينا كمواطنين أن نعبئ مواردنا السياسية والدينية لتحقيق التغيير والتحول الجذرى فى هذه المجالات الثلاثة.

وفى الطب، تعتبر أزمة العلاج بمثابة نقطة تحول؛ فالمريض إما أن يسترد عافيته أو أن تتدهور حالته الصحية. وتعانى أمريكا الآن من أزمة حقيقية، وأتمنى أن يساهم هذا الكتاب فى

إيجاد الطريق للشفاء.

ينطلق هذا الكتاب من الأمل وليس اليأس، ومن الإيمان بالشعب الأمريكي وخاصة الشباب في كل أنحاء أمريكا الذين أنهوا دراستهم الجامعية أثناء قيامي بتأليف هذا الكتاب.

حركة الدفاع عن البيئة في الوقت الحاضر

تعتبر الاتجاهات الأساسية للسيطرة على تأثير الاقتصاد على العالم الطبيعي بمثابة حركة الدفاع عن البيئة في عالم اليوم. وهذه هي الساحة التي عملت فيها عبر مراحل حياتي المهنية. وقمت بالمساعدة مثل غيري من الكثيرين في تأسيس المنظمات البيئية، وإقامة الدعاوى القضائية أمام المحكمة لضمان تنفيذ صارم للقوانين البيئية الفيدرالية، ومحاولة اكتساب تأييد الكونجرس والإدلاء بشهادتي أمام أعضائه. ولقد ترأست مجموعات بيئية متخصصة أصدرت تياراً مطرداً من التوصيات للحكومة ومختلف الحركات البيئية. وعلى المستوى العالمي شاركت في تقديم الاقتراحات في عدد كبير من المؤتمرات الدولية وفي مفاوضات المعاهدات. وفي خلال رحلتي العملية عملت مستشاراً للبيئة في البيت الأبيض أثناء تولي الرئيس جيمي كارتر الرئاسة، وأيضًا كرئيس لأكبر هيئة للتنمية الدولية بالأمم المتحدة. وقد وصفتني مجلة *تايم* (Time) بأنني "مطلق الإطلاع" عند قيامها باستعراض كتابي *السماء الحمراء في الصباح: أمريكا وأزمة البيئة العالمية*[1]، وأعتقد أنهم يقصدون أنني على دراية ببواطن الأمور البيئية.

والآن وأنا على مشارف نهاية حياتي العملية وجدت أنه من المستحيل أن أكون سعيدًا بالنتائج. فعلى الرغم من المكاسب الهامة التي تم تحقيقها بالفعل، وسوف أقوم في هذا الكتاب بعرض بعضها، ومن بينها التقدم الذي تم إنجازه في حل بعض المشكلات البيئية المحلية مثل تلوث الماء والهواء، إلا أن حالة البيئة اليوم لم تكن ناجحة، لقد كنا ننتصر في عدة معارك ومنها معارك خطيرة، ولكننا كنا نخسر الحرب.

ومع ازدياد اهتمام عامة الشعب الأمريكي بقضية تغير المناخ، بدت الأمور في الآونة الأخيرة أكثر بعثًا للتفاؤل مرة أخرى. ومن المبهج أن نرى الأمريكيين وقد تجاوزوا خطر مرحلة عدم الالتزام فيما يخص سياسات قضية المناخ. والآن أصبح من الصعب، بل من المستحيل، تجاهل هذه المشكلة. فمنذ انتخابات عام ٢٠٠٦، وبعد الفيلم التسجيلي الرائع الذي أعده آل جور(Al Gore) باسم *الحقيقة المزعجة*، انهال على الكونجرس (مجلس النواب الأمريكي) فيض من المقترحات التشريعية الخاصة بتغير المناخ، وكان بعضها مثيرًا للإعجاب ودالاً على طموحها. إن ولاياتنا ومدننا ترتفع إلى مستوى اتخاذ قرارات بشأن قضايا الطاقة والمناخ وهو ما لم يحدث من قبل؛ وكذلك بدأ الاهتمام بموضوع الطاقة المتجددة وبدأ المواطنون في التحرك، وكذلك قام رجال الأعمال بمبادرات بيئية متميزة،

ابتداءً من أنشطتهم الخاصة، وفى الآونة الأخيرة انخرطوا مع المهتمين بشئون البيئة فى الدعوة إلى تشريعات مناخية قومية[2]. أما القطاعات الصناعية والمالية فقد سلكت طرقًا لم تشهدها الولايات المتحدة من قبل للمحافظة على المناخ.

كنت فى انتظار تلك اللحظة منذ عدة سنوات. ولست أرغب فى أن أنتقص من أهميتها فأنا شديد الفخر بهذه الصحوة، ولكن من السهل أن تستغرقك هذه اللحظة. لكن من المهم أن نتذكر أن الولايات المتحدة مازالت فى حاجة شديدة إلى كل من صياغة برنامج قومى فعال للمناخ، ووضع إطار عمل لمستقبل الطاقة المستدامة، وأنه مازال على المجتمع الدولى أن يقر دوليًا على اتفاقية كيوتو (Koyoto) وأن الجهود العملية لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بدأت بصعوبة. وأيضًا من المهم أن نتذكر ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها فى الوقت الحالي لإحداث قوة دافعة، بعد ربع قرن من الإهمال، حيث تتعرض المجتمعات الآن لخطر دمار شامل لكل كوكب الأرض. وعلى الرغم من أن التهديد بحدوث كارثة بسبب تدهور المناخ قد يكون حافزًا أخيرًا، إلا أنه مازالت هناك عدة مخاطر بيئية أخرى لا يزال يتم تجاهلها تمامًا حتى الآن.

ويترتب على ذلك، كما سبق وأكدت، أن هناك خطأ ما. فمعظمنا ممن لديهم اهتمامات بالبيئة يعمل فى إطار النظام، ولكن هذا النظام لا ينتقد. والاتجاه العام الذى تتصف به جماعات البيئة ككل هو أنها "مطلعة على بواطن الأمور" ولكن آن الأوان لتلك الجماعات — كل منها بالتأكيد — أن تخطو خارج هذا النظام، وتقوم بالنقد العميق لما يحدث.

نعيش كلنا حياة تتشكل بقوة حسب نظام معقد مانح ومدمر أيضًا. وكما سأوضح لاحقاً يتسبب هذا النظام فى إيجاد واقع غير مرغوب فيه، بيئيًا واجتماعيًا وسياسيًا. وإذا أردنا تغيير هذا النظام إلى الأفضل فإنه يجب أن نتوقف عن السلوكيات القابلة للتنبؤ بها. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى فهم هذا النظام الذى يؤثر فينا، وتحديد الاتجاهات الجديدة التى نحتاجها، وإيجاد أسباب القوة للوصول إلى أهدافنا، وكما ذكر جورج برنارد شو(George Bernard Shaw) فى مقولته الشهيرة: "إن التقدم يعتمد على كونك منطقيًا، ولكن حان الوقت للحصول على قدر كبير من اللا منطقية المدنية".

علامات على الطريق

قبل الدخول فى سرد ما أعتقد أننا نحتاجه وأسباب ذلك، يجب أن أوضح العلاقة بين بعض الأفكار التى أرشدتنى فى تأليف هذا الكتاب. إننى أدرك ابتداءً أن عددًا من المقترحات التى تم تقديمها فى هذه الفصول ربما تكون خلافية وخصوصًا تلك التى تميل إلى دور أقل للحكومة. ولكن بلادنا تمر بمشكلات معقدة على عدة أصعدة، وإذا كنا نرغب حقًا فى معالجة هذه العلل،

فلابد من تناول بعض الدواء المر. ويشير هذا إلى ضرورة تدخل الحكومة الفعال كجزء كبير من الإجابة. ويجعل هذا من غير المنطقى أن نحرم أنفسنا من الوسائل الديمقراطية لتصحيح العواقب البيئية والاجتماعية الضارة. والحكومات الذكية ليس المقصود بها الحكومات المتفاخرة المبددة للموارد ولكن هى التى تعنى بالحكم.

وبالمثل فإنه نظرًا لأن السياسة البيئية الحالية والسياسيين لا يوفرانِ إلا علاجًا ضعيفًا للغاية لمشكلات البيئة، فإن الرؤية الصحيحة للمسألة البيئية لابد أن تقدم مقترحات لتغيير أكثر عمقاً. وإذا زعم شخص ما بأن هذه المقترحات غير عملية أو ساذجة سياسيًا، فعندئذ سيكون ردى عليهم بأننا نحتاج إلى حلول غير عملية تمثل انعكاسًا فحسب للأوضاع التى وجدنا أنفسنا فيها. وإذا كانت بعض هذه الحلول تبدو جذرية وبعيدة المنال فى الوقت الحاضر، فسوف أقول لهم تمهلوا حتى الغد؛ ففى القريب سوف يكون من الواضح أن المسألة برمتها كالعادة خيالية، فى حين أن خلق شىء ما جديد ومختلف هو ضرورة عملية[3].

يقوم بتأليف الكتب غالبًا أولئك الذين يتمتعون بمعرفة متنوعة فى شتى موضوعات تخصصهم، وهنا أسارع بالقول إننى لا أدعى أننى أنتمى لهؤلاء الكتّاب ولكننى دائمًا ما أبحث عن إجابات، وأتمنى أن يشاركنى القراء فى البحث، وعلى وجه الخصوص الشباب الذين ربما هم الأفضل لهذا الموضوع. وتحتاج هذه القضايا إلى وضع رؤى فكرية جديدة وتصورات مبتكرة، وطريقة جديدة فى التفكير، بل وإلى مصطلحات جديدة.

إن نطاق هذا المؤلِف كبير. وأنا أشك فى أن يكون هناك شخص واحد ذو خبرة حقيقية فى كل محاور هذا الكتاب. ولكننى اخترت ما يتعلق بالتنوع فى أفق التفكير على حساب العمق. وأنا أعلم أنه لا توجد طريقة أخرى لتقديم وجهة النظر التى يتطلبها الموضوع، ولكن هذا على الأقل هو تحد لى لتحقيق التمكن والقدرة على معالجة موضوع كبير مثل هذا. لقد فشلت دون شك فى تغطية بعض النقاط، وآمل من القراء عندما يستشعروا ذلك، أن يلتمسوا لى العذر. وعزائى فى ذلك ما قاله الشاعر روبرت براوننج (Robert Browning) "على الإنسان خلال رحلته أن يطمح إلى ما فوق متناول ذراعيه، وإلا فلماذا وجدت الجنة؟".

لقد اعتمدت على كتابات أشخاص عديدين وتركتهم يتحدثون عن أنفسهم. ويمكن القول أن البحث عن إجابات فى كتابات الأكاديميين وغيرهم من المراقبين للأحداث يعتبر وضعًا خاصاً لا يقع فيه إلا شخص أحمق ــ حيث أنه من المحتمل الحصول على الإجابات فى عالم الشئون العملية. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكننا نتجاهل هنا مسألة جوهرية، لأن عالم الشئون العملية لا يستطيع على وجه العموم تقدير كمية التغيرات السلبية القادمة إلينا وسرعة حدوثها. ونتيجة لذلك لم يستطع بعد إعطاء الإجابات اللازمة إلا جزئيًا من خلال التجارب والخبرات الصغيرة عبر البلاد. ولهذا علينا أن ننظر فيما وراء الشئون العملية إلى هؤلاء الذين يتدبرون

أفكاراً صعبة وغير تقليدية، ويقدمون مقترحات للتغيير الجذرى.

وعلى أية حال، لا يمكن لأى شخص أن يتجاهل قوة الأفكار، وعلينا أن نتذكر المقولة السارة لجون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) فى كتابه *النظرية العامة*: "إن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين سواء أكانت صحيحة أو خاطئة، أكثر قوة مما نتصور على نحو عام. والحقيقة أن العالم تحكمه أشياء أقل قليلاً من ذلك؛ فالعمليون الذين يعتقدون أنهم بمنأى عن أى تأثير فكرى غالبًا ما يكونون عبيدًا لأفكار بعض علماء الاقتصاد ممن أثبت الزمن خطأهم"[4].

يُعتبر ميلتون فريدمان (Milton Friedman) عالم اقتصاد من الدرجة الأولى ومحاميًا شرسًا. وأنا شخصيًا لا أتفق مع الكثير من آرائه، ولكنى أعتقد أنه كان محقًا فيما يتعلق بأهمية الأفكار، وبأن الأزمات تتسبب فى ظهور تلك الأفكار فى المقدمة: "الأزمات فقط ـــ سواء كانت حقيقية أو تصورية ـــ تخلق التغيير الحقيقى"، وكتب أيضًا: "عندما تحدث الأزمة تتوقف الإجراءات التى تتخذ بناءً على الأفكار المتداولة فى ذلك الوقت. أعتقد أن وظيفتنا الأساسية هى وضع بدائل للسياسات القائمة للحفاظ على وجودها ونشاطها حتى يصبح المستحيل سياسيًا، حتميا سياسيًا[5]. ولسوف يرث الشباب هذا العالم. وشعارى المفضل يقول ببساطة: "إن الفقراء يستعدون". ولست واثقا أن الفقراء سيرثون الأرض، ولكننى متأكد من أن الشباب سوف يرثونها. وأنا آمل أن يساعدهم هذا الكتاب على الاستعداد لذلك.

لا يمكن أن يتناول الكتاب كل هذه الموضوعات، ولكن هذا الكتاب تحديدًا أبعد بكثير من المشكلات التى تواجهها البلاد الغنية، منه للتحديات التى تواجه البلاد النامية. لقد قضيت جزءً كبيرًا من حياتى أعمل فى التنمية الدولية، وتخفيف حدة الفقر من خلال الأمم المتحدة، وفى أماكن أخرى. إن عاطفتى مع الدول النامية بقدر ما هى مع الدول الغنية. أما هذا الكتاب فليس له هذا التوجه. ركّز كتابى *السماء الحمراء فى الصباح* على الحاجة الملحة والشديدة واليائسة لدى العالم النامى لتحقيق التنمية المستدامة التى تهتم فى المقام الأول بالمواطنين وتخفيف ضغوط الفقر والكثافة السكانية، وقد تعرضت فيه للعلاقات بين دراسة تلك الاحتياجات، وبين تحقيق التقدم فى التحديات البيئية. ولكن هنا فى هذا الكتاب، على سبيل المثال، عند تناول موضوع "الاستهلاك" سوف يكون التركيز بالطبع على زيادة الاستهلاك عند الأغنياء، وليس قلة الاستهلاك عند الفقراء. وإذا بادرت بالسؤال، كما سترون، إذا كنا وصلنا إلى تلك النقطة التى استشرفها اللورد كينز، عندما تحل المشكلة الاقتصادية، فسوف أطرح السؤال ذاته بالنسبة للأغنياء وليس للفقراء[6].

فى الحقيقة يركز هذا الكتاب بقوة على الولايات المتحدة شديدة الغنى، فهى دولة كبيرة ومؤثرة. والحكومة والشركات الأمريكية قوى قيادية فى التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد

العالمى. وتضع الولايات المتحدة والدول المتقدمة الشروط والعلاقات لمعظم بلدان العالم، وينشران الثقافة وغيرها من المبادئ، ويتحكمان فى النمو الاقتصادى الذى يحدث خارج البلاد وداخلها أيضًا. إن العالم فى حاجة إلى أن تكون أمريكا بمثابة جزء رئيسى من الحل، ولكن نحن الأمريكيين أمامنا طريق طويل حتى يمكن أن نضطلع بهذا الدور. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنسبة للكثير من الموضوعات المعروضة هنا، فإن الولايات المتحدة هى حالة شديدة التطرف بين الدول المتقدمة. وتتجه أمريكا بثبات نحو غاية واحدة للطيف الواسع من الأثرياء وذلك فى الفردية الأمريكية، والنمط الاستهلاكى، وقبول قوى السوق، والالتزام بالرأسمالية، والعولمة، ونقص الخدمات الاجتماعية والعامة، وفى أشياء أخرى كثيرة. وإذا استطعنا الوصول إلى الحلول المرجوة هنا، فربما يمكن العثور عليها فى كل مكان آخر.

تناولت فى كتابى *السماء الحمراء فى الصباح* موضوع التهديدات البيئية عالمية النطاق مع التركيز على المطلوب من المجتمع الدولى عمله، وخاصةً ما يجب على الولايات المتحدة حتى تكون شريكًا مسئولاً فى هذا المجتمع. لقد ناديت باتفاقيات ومنظمات بيئية دولية قوية مثل منظمة البيئة العالمية. وهذا الكتاب يقوم أساسًا على الحاجة إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من *السماء الحمراء فى الصباح* وإلقاء نظرة أعمق وأشد على القوى الحقيقية المؤثرة والإصلاحات المطلوبة. وعلى الرغم من أن كثيراً من الحلول تكمن فى الاتفاقيات والتعاون الدولى، إلا أن هناك الكثير غيرها يمكن تحقيقه على المستويات المحلية والقومية، فالتهديدات البيئية عالمية النطاق وتمتد جذورها محليًا وقوميًا.

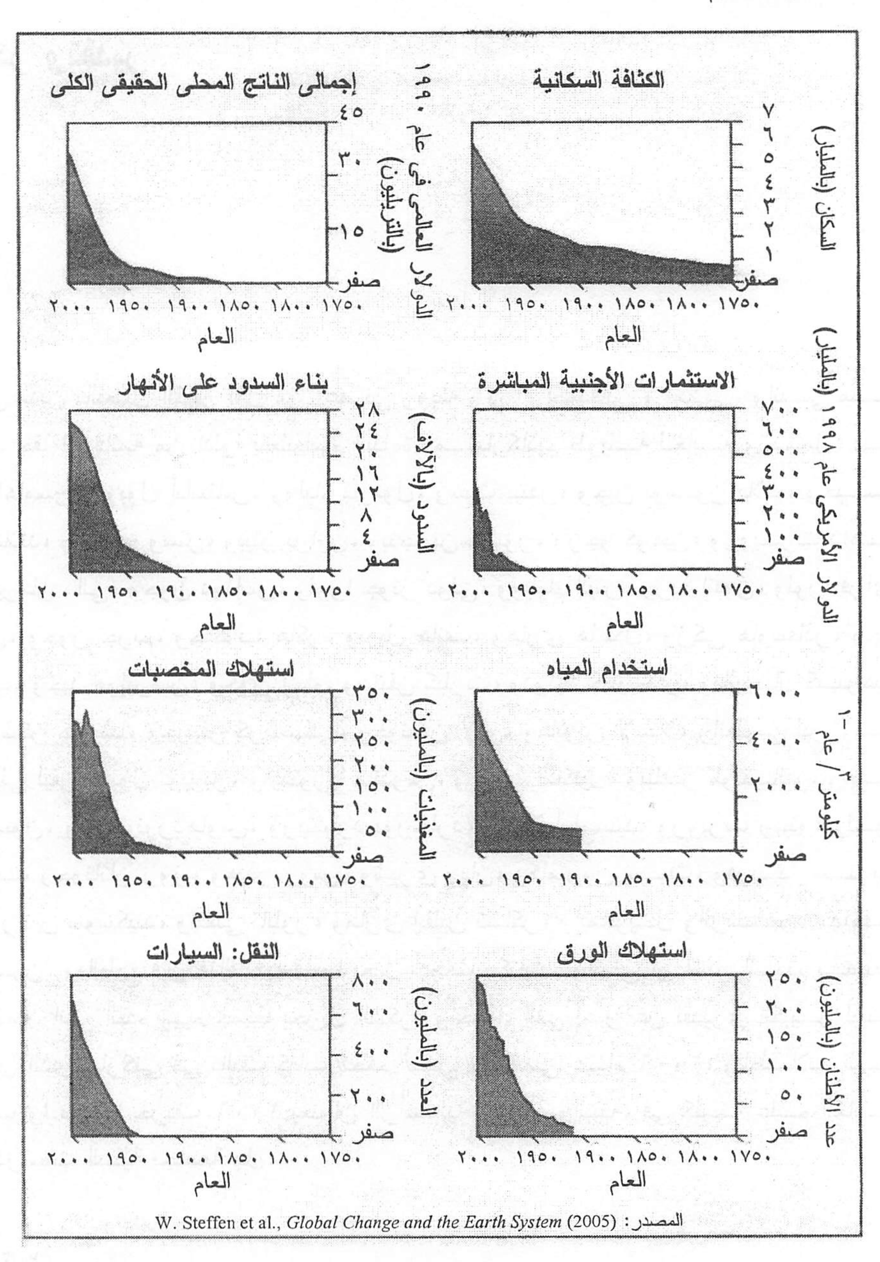
وأخيرًا، إن قيم الإنسان هى التى تقوده وترشده فى النهاية، ولابد أن أكون صريحاً فيما يتعلق بقيمى الشخصية، بالرغم من أننى غالبًا لا أعيش وفقًا لها. وفى التعاملات الاجتماعية، من الصعب الوصول إلى حد المثالية، ولكنها على أية حال تقدم الأساس للأخلاق البيئية أيضًا وخصوصًا واجبنا نحو كلٍ من أجيال المستقبل، والحياة التى تطورت معنا الآن. وواجب المجتمع نحو أجيال المستقبل يمكن اقتباسه من المقولة: "نحن لم نرث الأرض من آبائنا، ولكننا استعرناها من أولادنا". والواجب نحو حياة أخرى يمكن اقتباسه بقوة من قول أحد أكثر خريجى الكلية شهرة ــ عندما كنت عميدًا لها ــ وهو ألدو ليوبولد (Aldo Leopold) فقد جاء أيضًا فى كتابه *تقويم المقاطعة*: " تكون الأشياء صحيحة عندما تنزع إلى المحافظة على الكمال والثبات وجمال مجتمع الكائنات الحية، فمن الخطأ أن تنزع إلى غير ذلك"[7]. وإذا تركنا عالمًا مدمرًا لأولادنا، وأحفادنا، ودمرنا الأشكال الأخرى للحياة، فإننا نكون بذلك قد انتهكنا المبدأين الرئيسيين للأخلاقيات البيئية" وواجبنا يكمن بالتحديد فى العمل فى الاتجاه المعاكس والكفاح ضد فكرة التركيز على الاستفادة الآنية والتركيز على الإنسان باعتباره مركز الكون، وهى أفكار تسيدت الحياة الحديثة.

شكر وتقدير

إننى مدين بالفضل الكبير لكل من أعطاني رؤيته ولآراء أصدقائى وزملائى، وإننـــى ممـــتن لهم. حقًا إن قائمة من أدلوا بتعليقاتهم البناءة ومـــشاركاتهم طويلـــة للغايـــة وتـــشمل: ديـــن أبراهامسون، وبول أناستاس، ووليام باومول، وسيث بيندر، وجين تومسون بلاك، وجيـــسيكا بوهلاند، وألان بروستر، وبيتر براون، وبنجامين كاشور، ورجو كوهين، وروبـــرت داهـــل، وهيرمان دالى، وجون دونانتش، ولورا جونز دولى، وويليام إليس، وريد إنيون، ولورا فراى-ليفن، وجون جريم، وجاكوب هاكر، ونويل هانف، وهارى هاسكل، وزكى هاوسفاذر، وجاك هيت، وجيد هولتزمان، وجون إشام، وستيفن كيلرت، ودونالد كينيـــدى، وناثنيـــال كيـــوهين، وبوشكر كاريشا، وجينيفر كرينسيكي، وجوناثان لاش، وكاثرين لاسيلا، وأنطونى ليزروتـــز، وكيلى ليفن، وبول لويزير، وفيكتوريا ماندرس، وج. ر. ماكنيل، وبيلـــر مونتـــالفو، وجـــون نيكسون، ووليام نوردهاوس، وريتشارد نورجارد، وشيلا أولمستيد، وروبرت ربيتو، ولـــورا روب، وجوناثان روز، وهيذر روس، وشيرى ريان، وكاميرون ســـيث، وفريـــد ســـتربيه، ولورانس سوسكيند، وبتسى تايلور، ومارى إيفلين تـــاكر، وإيمانويـــل والرســـتين، وداهفـــى ويلسون. وبالطبع فإن هناك من قاموا بعمل أبحاث وكتابات وأتمنى أن أشير إلـــيهم بـــصورة ملائمة. إننى أتقدم إليهم جميعًا بجزيل الشكر. وأخيرًا، إننى أعبر عن تقديرى الكبيـــر لبيتـــر هاس الذى شاركنى فى تأليف كتاب *الحكم البيئى العـــالمى* عـــام ٢٠٠٦، وللطـــلاب الـــذين حضروا مؤتمر خريف ٢٠٠٦ بعنوان الرأسمالية الحديثة والبيئة، فى كليـــة علـــم الغابـــات والدراسات البيئية بجامعة ييل.

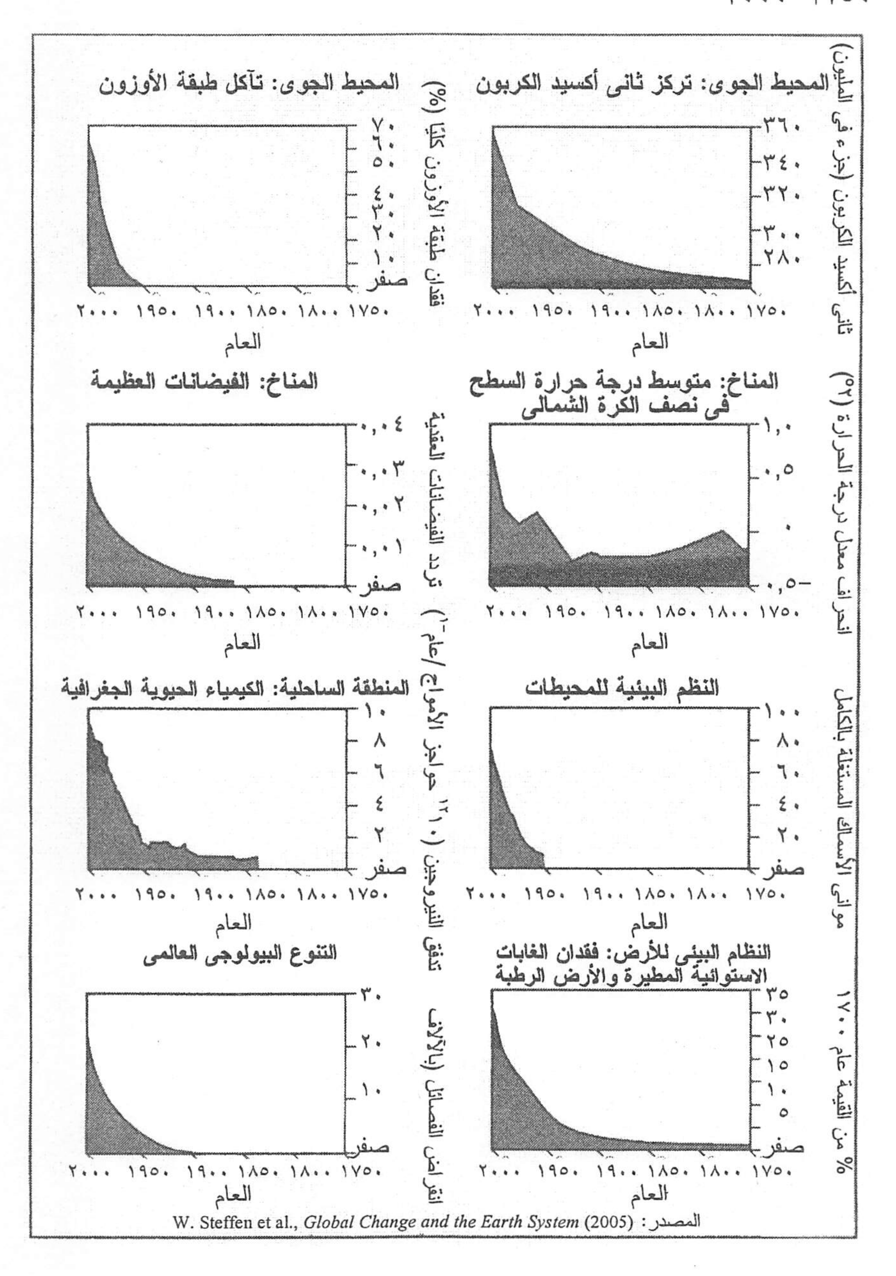
ج.ج.س

نيو هافن



المصدر: W. Steffen et al., *Global Change and the Earth System* (2005)

٢٠٠٠-١٧٥٠



W. Steffen et al., *Global Change and the Earth System* (2005) : المصدر

مقدمة:

بين عالمين

تعكس الرسوم البيانية التى تتصدر هذا الكتاب قصة تأثير الجنس البشرى على الأرض الطبيعية[1]. والنسق واضح للغاية: فإذا استطعنا الإسراع بالزمن، سوف يظهر وكأن الاقتصاد العالمى ينهار على الأرض — الانهيار العظيم. ومثل ارتطام كويكب، فإن الخسائر ستكون فادحة. ففى مقابل كل النعم المادية التى يوفرها التقدم الاقتصادى ومقابل كل الأمراض والفقر التى يمكن تجنبها، ومقابل كل الأمجاد التى تسطع فى سماء أفضل حضاراتنا، تكون الخسارة للعالم الطبيعى، والخسارة فى تألق وبهاء الطبيعة، فادحة ويجب أن ننظر إليها بعين الاعتبار وإدخالها فى حساباتنا كخسارة فاجعة.

لقد اختفت الآن نصف الغابات الاستوائية والمعتدلة[2]. واستمر معدل إزالة الغابات فى المنطقة الاستوائية إلى نحو ما يقرب من فدان كل ثانية[3]. وهلكت حوالى نصف الأراضى الرطبة، وثلث أشجار المانجروف[4]. واختفى ما يقرب من ٩٠% من الأسماك المفترسة الكبيرة، ويستغل ٧٥% من المصائد البحرية الآن بكامل طاقته أو يخضع للصيد الجائر[5]. كما أن ٢٠% من الشعاب المرجانية قد هلكت، وحوالى ٢٠% منها تواجه تهديدًا خطيرًا[6]. وتنقرض أنواع كثيرة من الكائنات الحية بمعدل يزيد ألف مرة عن المعدل الطبيعى[7]. لم يشهد كوكب الأرض مثل هذه الفترات من الانقراض خلال ٦٥ مليون عامًا، منذ انقراض الديناصورات وحتى الآن[8]. ويعانى أكثر من نصف مساحة الأراضى الزراعية فى المناطق الجافة من درجة ما من التدهور والتصحر[9]. والمواد الكيميائية السامة موجودة بصفة دائمة وبكميات كبيرة فى كل واحد منا[10].

وقد أصبح تأثير الجنس البشرى الآن كبيرًا نسبيًا على النظم الطبيعية. وقد تتآكل طبقة الأوزون الموجودة فى الاستراتوسفير* قبل اكتشاف هذا التغيير. ورفعت النشاطات البشرية

* هى إحدى طبقات الجو العليا وتمتد من ١٥كم إلى نحو ٥٠ كم فوق سطح البحر. (المترجم)

من معدلات ثانى أكسيد الكربون فى الجو بحوالى ما يزيد عن الثلث، وقد عجلت هذه الظاهرة من عملية رفع درجة حرارة الأرض وتدهور المناخ. وتنصهر المناطق الثلجية[11] فى كل مكان فى العالم وتقوم العمليات الصناعية بتثبيت النتروجين فيصبح نشطًا بيولوجيًا، بمعدلات مساوية لما يحدث فى الطبيعة؛ وكنتيجة لذلك تتكون أكثر من مائتين من المناطق الميتة فى المحيطات بسبب الإفراط فى التسميد[12]. وتستهلك الأنشطة البشرية بالفعل أو تدمر كل عام حوالى ٤٠% من ناتج التخليق الضوئى للطبيعة، تاركة القليل لاستهلاك الأنواع الأخرى[13]. أما السحب من المياه العذبة فقد تضاعف على مستوى العالم فى الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٠، وتقدر الكميات المسحوبة التى يتم فقدها بأكثر من نصف المتاح من المياه السطحية[14]. ولم تعد تصل الأنهار التالية إلى المحيطات فى المواسم الجافة: كولورادو، ويلو، وجانجز، ونهر النيل وغيرها كثير[15].

الآن تلتقى كافة المجتمعات معًا فى وسط هذه الكارثة التى بدأت تتجلى تدريجيًا، أسفل طريق بين عالمين. إن خلفنا العالم الذى فقدناه، وأمامنا العالم الذى نصنعه.

من الصعب أن ندرك مقدار ما فقدناه من الحياة البرية فى عالمنا. ويجب علينا أن نفكر فى أمريكا قبل أن يكتشفها كريستوفر كولومبس عام ١٤٩١، ومرحلة لويس وكلارك (Lewis and Clark)، وجون جيمس أودوبون (John James Audubon)، إنه عالم كانت الطبيعة فيه هائلة، أما نحن فلا. إنه عالم من الغابات المهيبة القديمة النشأة والتى تمتد من المحيط الأطلنطى حتى نهر الميسيسبى، والمحيطات المليئة بالأسماك، والسماء الصافية التى لا تصبح داكنة إلا عندما تقطعها أسراب الطيور. وكما يصفها ويليام ماكليش (William MacLeish) فى كتابه *الحال قبل نشأة أمريكا*، وفى عام ١٦٠٢ كتب رجل انجليزى فى مذكراته أنه رأى الأسماك تتحرك فى مجموعات كبيرة على نحو كثيف لدرجة أنه اعتقد أن ظهورها هى قاع البحر. وكان الثور الأمريكى فى ما مضى يجول فى شرق فلوريدا. أما فى الجنوب الشرقى فكانت النمور، والدب الرمادى فى الغرب الأوسط، وفى نيو إنجلند كانت الذئاب والأيائل، وأسود الجبال[16].

وقد وصف أودوبون رحلة الحمام المهاجر المثيرة بالإضافة إلى ضراوة مفترسيها من الأعداء الطبيعيين وصائديها من البشر: "قبل غروب الشمس ظهر عدد قليل من الحمام، مقابل أعداد كبيرة من الناس مع خيولهم، وعرباتهم، وأسلحتهم، وذخيرتهم وكانوا قد أقاموا فى مخيماتهم بالفعل... وفجأة انطلقت الصرخة المعروفة 'ها قد جاءوا!' وعلى الرغم من أن هذه الضجة كانت على مسافة بعيدة إلا إنها ذكرتنى بالعاصفة الهوجاء فى البحر... وعندما وصل الحمام ومر من فوقى شعرت بتيار قوى من الهواء أدهشنى. وسريعًا ما أطلق الصيادون النار عليها فسقطت أرضًا بالآلاف. وعلى الرغم من ذلك مازالت أعدادهن تتزايد ... يأتى الحمام

فى أسراب بالآلاف، ويحط فى كل مكان، واحدة فوق الأخرى إلى أن تتكون كتل صلبة منها على كل شجرة، وفى كل الاتجاهات... ويستمر الهديل والضجيج... طوال الليل... وعند اقتراب النهار يخمد هذا الهديل إلى حدٍ ما... ويصل إلى مسامعنا عواء الذئاب، ثم تبدأ الثعالب، والأسود الأمريكية، والدببة، والراكون، والأبوسوم وقط الجبل فى التسلل من المكان. وأحيانًا تأتى الصقور، من مختلف الأنواع تصحبها مجموعة كبيرة من النسور ليستمتعوا بمشاركتهم فى هذا المهرجان. ثم يبدأ الذين أحدثوا هذا الخراب فى الدخول وسط الأشلاء والحمام الممزق والميت. ويلتقط هؤلاء بعض الحمام ويضعونه فى أكوام تحتوى على أكبر عدد ممكن يستطيعون استهلاكه، فى حين أطلقت الخنازير لتتغذى على ما تبقى"[17].

وقد انقرضت آخر سلالات الحمام المهاجر فى حديقة الحيوان بسينسيناتى (Cincinnati) عام ١٩١٤. وبعد مرور عدة عقود، قام الفيلسوف وخبير الغابات ألدو ليوبولد بإلقاء هذه الكلمات فى احتفالية بمناسبة هذه الذكرى: "إننا نشعر بحزن عميق لأن الإنسان لن يرى مرة أخرى تدفق الجماعات المنظمة من الطيور الظافرة، تمهد الطريق لقدوم فصل الربيع عبر سماء شهر مارس، وتطرد فصل الشتاء المنهزم من كل الغابات والبرارى... ومازال بيننا أناس على قيد الحياة يتذكرون أسراب ذلك الحمام التى كانوا يرونها عندما كانوا شبابًا. والأشجار، التى كانت تهتز بفعل الريح القوية التى يحدثها قدوم الحمام، مازالت تعيش على تلك الذكرى... ولسوف يرد دائمًا ذكر وصور للحمام فى الكتب ومجسمات فى المتاحف، لكنها لا تزيد عن كونها صور ومجسمات ليس فيها حياة بما فيها من أتراح وأفراح. وفى الكتب لا يستطيع الحمام أن يندفع خارجًا من السحاب، ولا أن يدفع الأيائل إلى الهرولة بحثًا عن مخبأ، ولا هو يستطيع أن يصفق بجناحيه مدويًا فوق أشجار البلوط. كما لا يستطيع الحمام فى الكتب تناول إفطاره من دريس القمح فى منيسوتا، وعشائه من العنيب الأزرق فى كندا، بالإضافة إلى أنه لا يميز بين الفصول، ولا يشعر بدفء الشمس ولا بلسعة الريح وتغيرات الطقس"[18].

تتحرك المجتمعات الإنسانية بسرعة الآن بين عالمين. وقد بدأ هذا التحرك بطيئًا، ولكنه يندفع الآن مباشرة وبسرعة نحو العالم الماثل مباشرة أمامنا. إن العالم القديم، عالم الطبيعة، مازال موجودًا بالطبع، ولكننا منتظمين فى الجور عليه وتقييده. وهو مازال يزدهر فى آدابنا وفنوننا وفى خيالاتنا. ولكنه آخذ فى الاختفاء.

ويشير المؤرخ الاقتصادى أنجوس ماديسون (Angus Maddison) إلى أن عدد سكان الأرض فى عام ١٠٠٠ كان حوالى ٢٧٠ مليون نسمة ــ وهذا العدد أقل من عدد سكان الولايات المتحدة فى يومنا هذا. وكان الناتج الاقتصادى العالمى حوالى ١٢٠ مليار دولار فقط. وبعد مرور ثمانمائة عام كان ما صنعه الإنسان فى العالم مازال صغيرًا. ولكن بحلول

عام ١٨٢٠ ارتفع تعداد السكان إلى حوالى مليار نسمة، مع ناتج اقتصادى يبلغ حوالى ٦٩٠ مليار دولار فقط. وخلال تلك الأعوام، ازداد دخل الفرد فقط بحوالى مئتى دولار فى العام. وبعد ذلك بوقت قليل بدأ فى الارتفاع. وبحلول عام ٢٠٠٠ كان سكان العالم قد زادوا زيادة إضافية مقدارها خمسة مليارات نسمة، والمذهل أن الناتج الاقتصادى ارتفع إلى ما يزيد عن أربعين تريليون دولار[19]. واستمر هذا التصاعد. وقد نما حجم الاقتصاد العالمى إلى ضعف ما كان عليه عام ١٩٦٠، ثم تضاعف مرة أخرى. ومن المتوقع أن يتضاعف الاقتصاد العالمى مجددًا أربع مرات بحلول منتصف هذا القرن.

أما المؤرخ ج. ر. ماكنيل (J. R. McNeil) فقد أكد على التوسع الضخم فى الأنشطة الإنسانية فى القرن العشرين، ففى ذلك القرن ــ وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ــ كان من نتائجه أن ترك المجتمع الإنسانى مرساه الآمن لماضيه، وانطلق نحو الكوكب مندفعًا بقوة غير مسبوقة. ويلاحظ ماكنيل أن أهم ملامح ذلك القرن الزاخر هو أنه "تخلص من القيود والاستقرار النسبى للاقتصاد القديم، والنظم السكانية، ونظم إدارة الطاقة". وقد كتب أنه: "طبقًا للتاريخ البيئى، فإن القرن العشرين يستحق أن يكون قرنًا فريدًا بسبب التسارع الصارخ لعدد من العمليات التى أحدثت تغييرات بيئية"[20]. نحن الآن نعيش فى عالم حافل ولكنه مغاير تمامًا للعالم فى عام ١٩٠٠ أو حتى عام ١٩٥٠.

إن لعلماء الطبيعة مفهومًا دقيقًا للزخم (كمية الحركة) وهو حاصل ضرب الكتلة × السرعة، والسرعة ليست سرعة فقط ولكنها تتضمن الاتجاه. وفى تلك الأيام ينمو الاقتصاد العالمى نموًا هائلاً ــ ضخمًا فى الحجم، وسريعًا على حد سواء. ولكن ماذا عن اتجاهه؟

كنت جالسًا فى حجرة مكتبى، حينما كنت أكتب هذا الجزء، ناظرًا إلى رزمة من الكتب ارتفاعها حوالى قدمين. وكانت كل تلك الكتب تدور حول نفس الفكرة، وهى ليست بالفكرة البهيجة لنتأملها. ويمكن أن نرى تلك الفكرة على الفور فى هذه العناوين[21]:

الكارثة: المخاطرة والاستجابة (Catastrophe: Risk and Response) بقلم القاضى المحافظ: ريتشارد أ. بوسنر (Richard A. Posner).

ساعتنا الأخيرة: كيف يهدد الرعب والخطأ والكوارث البيئية مستقبل الجنس البشرى (Our Final Hour: How Terror, Error and Environmental Disaster Threaten Humankind's Future) بقلم رئيس الجمعية الملكية بالمملكة المتحدة مارتين ريز (Martin Rees)

الانهيار: كيف تختار المجتمعات الفشل أو النجاح (Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed) بقلم المفكر الأمريكى الشهير. جيرد دياموند (Jared Diamond).

انتقام جايا: لماذا تشن الأرض الحرب، وكيف يمكننا إنقاذ البشرية (The Revenge of Gaia:

(Why the Earth Is Fighting Back and How We Can Still Save Humanity بقلم العـالم الإنجليزى جيمس لفلوك (James Lovelock).

حالة الطوارئ الطويلة: البقاء حيًا مع نهاية عصر البترول وتغير المناخ وكـوارث أخـرى محدقة فى القرن الواحد والعشرين (The Long Emergency: Surviving the End of Oil, Climate Change, and Other Converging Catastrophes of the Twenty-first Century) بقلم الخبير الأمريكى جيمس هوارد كونستلر (James Howard Kunstler).

حروب الموارد: المشهد الجديد للصراع العالمى (Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict) بقلم الخبير الأمريكى فى الصراع مايكل ت. كلير (Michael T. Klare).

مسمار عام ٢٠٣٠: العد التنازلى لكارثة عالمية (The 2030 Spike: The Countdown to Global Catastrophe) بقلم المؤرخ والدبلوماسى الاسترالى كولين ماسون (Colin Mason).

هذه مجرد عينة لكتب "الانهيار" الموجودة فى السوق. ويرى كل من هؤلاء الكتّاب العالم على حافة نوعٍ ما من الانهيار أو الكارثة أو التفكك، كما أن كلاً منهم يرى فى تغير المنـاخ وغيره من الأزمات البيئية عناصر متكاملة لعمل شيطانى، ويدخل فى هذا الإطار مـشكلات عديدة منها الانفجار السكانى، ونقص البترول، وغيرها من مشكلات الحصول على الطاقـة، وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، والإرهاب، والانتشار النووى، وغيرها من مخـاطر تقنيات القرن الحادى والعشرين والتهديدات المماثلة. بعض الكتّاب يعتقدون أنه من الممكـن تحقيق مستقبل مشرق إذا ما استطعنا تغيير عاداتنا فى الوقت المناسب. ويرى البعض الآخـر أن عصورًا مظلمة جديدة هى النتيجة المرجحة. ويرى سير مارتين ريز أن "احتمـال بقـاء حضارتنا المعاصرة على الأرض فى نهاية القرن الحالى ليس أفضل من ٥٠ - ٥٠"[22]. وأنا شخصيًا لا أتخيل أن المخاطر التى نواجهها ضخمة إلى هذه الدرجة، ولكنى أعتقد أن مارتين شخصية مفكرة. وعلى أية حال، من الحماقة أن نتجاهل هؤلاء الكتّاب. إنهم يقدمون تحـذيرًا صارخًا عما يمكن حدوثه.

إن تصاعد العمليات المستمرة مثل اختلال المناخ، وإفقار الكائنات الحية والتسميم، على الرغم من التحذيرات والجهود الجادة منذ عدة عقود، تشكل اتهامًا خطيرًا، ولكن اتهامًا بمـاذا على وجه التحديد؟ وإذا كنا نرغب فى أن نعكس الاتجاهات الحالية الهدامة، ونتجنب مزيـدًا من الخسائر الفادحة، ونترك عالمًا سخيًا لأولادنا وأحفادنا فلابد أن نرجع إلـى الأساسـيات، ونحاول تفهم كل من القوى الخفية التى تدفع هذه الاتجاهات الهدامة قـدمًا، وكـذلك النظـام السياسى والاقتصادى الذى يطلق العنان لتلك القوى. حينئذ نستطيع التساؤل عما يمكن عملـه لتغيير هذا النظام.

ولقد تم بالفعل تحديد المسببات الرئيسية للتدهور البيئى الحالى بدقة. وهى تتراوح بين قوى مباشرة مثل النمو الهائل فى عدد سكان الكرة الأرضية، وانتشار التكنولوجيا (إما فى صورة تغلغل أو هيمنة) فى قطاعات الاقتصاد وقوى أعمق مثل، القيم التى تشكل سلوكنا، وتحدد ما تعتبره مهمًا فى الحياة. وكلنا نعرف أن النشاط الاقتصادى يرتبط بحال التدهور البيئى الذى يرجع بصفة أساسية إلى الأنشطة الإقتصادية للبشر. فحوالى نصف عدد السكان فى وقتنا الحاضر يعيشون فى فقر مدقع، أو يقتربون من ذلك، حيث يقل دخل الفرد عن دولارين فى اليوم. وتخلق معركة الفقراء وكفاحهم للحياة مجموعة من التأثيرات البيئية حيث يكون الفقراء أنفسهم فى الغالب هم الضحايا الأساسيين ــ على سبيل المثال، تدهور الأراضى القاحلة وشبه القاحلة بسبب ضغوط الأعداد المتزايدة من السكان فيها، والذين ليس لديهم اختيارات أخرى.

ولكن تنبع الآثار الأكبر والأكثر تهديدًا بسبب ذلك النشاط الاقتصادى للذين يشاركون فى الاقتصاد العالمى الحديث والذى يزداد ازدهارًا. وهذا النشاط يتمثل فى استهلاك كميات ضخمة من موارد البيئة، وإعادتها مرة أخرى إلى البيئة بكميات ضخمة فى صورة مخلفات. إن الأضرار بالفعل ضخمة، وفى طريقها لأن تكون مدمرة فى المستقبل. وعلى هذا فإن السؤال الجوهرى الذى يواجه مجتمعاتنا الآن ــ وربما يكون السؤال الرئيسى ــ هو كيف يمكن تغيير أساليب إدارة الاقتصاد العالمى الحديث حتى يستطيع النشاط الاقتصادى حماية العالم الطبيعى والحفاظ عليه؟

وباستثناءات محدودة للغاية، فإن الرأسمالية الحديثة هى نظام تشغيل الاقتصاد العالمى. إننى استخدم مصطلح "الرأسمالية الحديثة" هنا بمعناه الواسع إلى حدٍ ما كنظام حقيقى له وجود فى الاقتصاد السياسى، وليس كنموذج مثالى. وتتضمن الرأسمالية كما نعرفها اليوم المفهوم الاقتصادى الجوهرى وهو حرية صاحب العمل الخاص فى توظيف عمال وموظفين يعملون لحسابه، لإنتاج سلع وخدمات، ثم يقوم ببيعها بهدف تحقيق ربح. ويتضمن أيضًا أسواقًا تنافسية، وآلية أسعار، والشركة الحديثة باعتبارها المؤسسة الرئيسية للرأسمالية، والمجتمع الاستهلاكى، والقيم المادية التى تعزز هذا النظام والأوضاع الإدارية التى تشجع بشدة القوة والنمو الاقتصادى لمجموعة متنوعة من الأسباب.

يتأصل فى ديناميكية الرأسمالية دافع تحقيق الأرباح، واستثمارها، والابتكار، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادى نمطيًا بمعدلات مضطردة، وكانت نتيجة ذلك أن تميزت الحقبة الرأسمالية فى الحقيقة بتوسع مضطرد وملحوظ للاقتصاد العالمى. ويعد نظام التشغيل الرأسمالى، بصرف النظر عن مواطن ضعفه، مناسبًا جدًا فى تحقيق النمو الاقتصادى.

وتعمل خصائص الرأسمالية اليوم معًا بصورة تنتج لنا واقعًا اقتصاديًا وسياسيًا مدمرًا

بدرجة كبيرة للبيئة. هذا المجتمع الملتزم تمامًا بالنمو الاقتصادى بأى ثمن؛ والاستثمار الهائل فى التقنيات التى تم تخطيطها دون أى اعتبار للبيئة؛ ومصالح الشركات القوية التى تهيمن على أهدافها فكرة النمو عن طريق تحقيق المكاسب، بما فيها المكاسب من تجنب الخسائر البيئية الذين تسببوا فى حدوثها؛ والأسواق التى فشلت فى إدراك الخسائر البيئية إلا فى حالة تدخل الحكومة؛ والحكومة التى تهتم بمصالح الشركات وترعاها؛ والنمو الذى يعتبر ضرورة ملحة لا سبيل إلى تجاهلها؛ والنمط الاستهلاكى المتفشى والذى يدعمه حب الامتلاك والإعلانات المتطورة، ويمتد النشاط الاقتصادى إلى نطاق كبير مما يجعل تأثيراته تغير من العمليات البيوفيزيائية الأساسية لكوكب الأرض ــ تتحد كل هذه العوامل لدعم اقتصاد عالمى دائم النمو مما يضعف قدرة الأرض على الاحتفاظ بالحياة.

ويدور السؤال الجوهرى الذى يطرح نفسه عندئذ حول تحويل وتغيير مسار الرأسمالية التى نعرفها: هل يمكن تحقيق ذلك؟ وإذا كان يمكن، كيف؟ وإذا كان ليس فى الإمكان ذلك ماذا يحدث حينئذ؟ لقد جعلت هذا الكتاب موجهًا أساسًا للإجابة على تلك الأسئلة. ويقترح الجزء الأكبر من الكتاب مجموعة من القواعد التى تنأى بالاقتصاد والبيئة بعيدًا عن نطاق الانهيار. وتتجاوز العديد من هذه القواعد جدول الأعمال البيئى التقليدى.

فى الجزء الأول من الكتاب من الفصول من ١ إلى ٣ أقوم بوضع الأساس عن طريق دراسة التحدى الرئيسى الذى وصفته من قبل. ومن بين النتائج الجوهرية تم تلخيص عدد منها مع كثير من التبسيط وهى:

- التوسع الكبير فى النشاط الاقتصادى الذى حدث فى القرن العشرين، ومازال مستمرًا حتى الآن، هو السبب الرئيسى المهيمن (ولكن ليس السبب الوحيد) فى الانحدار البيئى الذى حدث حتى الآن. ورغم ذلك فإن الاقتصاد العالمى، والذى يزداد تكاملاً، وعالمية أكثر فأكثر، يستعد لتحقيق نمو غير مسبوق. ومحرك هذا النمو هو الرأسمالية الحديثة، والأفضل أن نقول، مجموعة متنوعة من الرأسماليات.
- تتحد مجموعة من القوى المتكافئة والمرتبطة بالرأسمالية الحديثة لتخلق نشاطًا اقتصاديًا يتماثل مع التنمية البيئية المستدامة. وتعتبر هذه النتيجة جزءًا من عواقب الوضع السياسى السائد ــ السياسات الفاشلة التى لا تتسبب فى استمرار انتشار تدهور السوق فقط ــ وكل النفقات الموجهة للبيئة والخارجة عن نطاق السوق والتى لا يسددها أحد ــ بل أيضًا تضخم تدهور هذا السوق من خلال الإعانات البيئية المعقدة والفاسدة. والنتيجة أن اقتصاد السوق لدينا يعمل فى ضوء إشارات خاطئة للسوق تنقصها آلية تصحح مسارها، وبالتالى لا يمكنها التحكم فى السوق من الناحية البيئية.

- خلاصة الموضوع أن المجتمعات الآن تواجه تهديدات بيئية فى مجالات غير مسبوقة وتتسم بالخطورة، مع احتمال حدوث العديد من الكوارث والانهيارات، والإخفاقات والتى تبدو كأنها احتمالات وشيكة الوقوع، وبخاصة القضايا البيئية المرتبطة بالظلم والتوتر الاجتماعى، وقلة المصادر، وغيرها من القضايا.
- إن التيار الرئيسى للاتجاه البيئى السائد فى تلك الآونة ــ والذى يميل إلى كونه يتميز بأنه برجماتى وتدريجى "فى حل المشكلات" ــ قد أثبت عدم كفاءة فى التعامل مع التحديات الحالية، وأنه لا يتماشى مع التحديات المستقبلية الكبيرة. إن المناهج البيئية الحديثة العهد بالرغم من قصورها ستظل أساسية: فى الوقت الحالى، هى أدوات فى اليد تمكننا من مواجهة العديد من المشكلات العاجلة.
- إن زخم النظام الحالى ــ خمسة وخمسون تريليون دولار عائد عام ٢٠٠٤، والذى يستمر آخذًا فى النمو بسرعة، ومتقدمًا تجاه كارثة بيئية ــ يعد أمرًا عظيمًا حيث أن القوى المؤثرة سوف تحوّل وتغيّر هذا المسار. ونحن فى حاجة إلى مقاييس فعالة تتوجه إلى جذور أسباب النمو الحالى المدمر، وتحول النشاط الاقتصادى إلى شىء معتدل ومجدد بيئيًا.

وباختصار، بعد الكثير من البحث والتردد، وصلت إلى أن معظم التدهور البيئى كان نتيجة الفشل العام للرأسمالية المطبقة الآن، وأن الحلول طويلة المدى يجب أن تبحث عن تغيير تحويلى فى الملامح الرئيسية للرأسمالية المعاصرة. أما الجزء الثانى من الكتاب فمخصص لمناقشة الملامح الأساسية للرأسمالية الحديثة؛ وكل حالة تبحث عن تحديد التغييرات التحويلية المطلوبة.

السوق. أركز فى الفصل الرابع على الحاجة إلى تحويل السوق لتلبية متطلبات البيئة، والعودة إلى النموذج التاريخى. كما أقوم بفحص الحاجة الملحة للأخذ جديًا باقتصاديات بيئية كلاسيكية عصرية، مع التركيز على تحقيق مكاسب بيئية حقيقية، وتصحيح سلبيات السوق والنظر إلى الحاجة إلى تقييد" إمبريالية السوق"، والسلع الزائدة.

النمو. فى الفصل الخامس، أقوم بالتركيز على ما يطلق عليه "الولع بالنمو"، والاهتمام جديًا بمجال علم الاقتصاد البيئى، ويتضمن نقده للنمو الاقتصادى اللانهائى، واهتمامه بأن الاقتصاد الصناعى المتقدم قد جاوز نطاقه الأفضل والمستدام . كما أوضح أبعاد "مجتمع ما بعد النمو" حيث أن كلاً من الطبيعة أو المجتمع لا يضحيان من أجل صالح النمو الاقتصادى. وفى الفصل السادس طورت فكرة أن النمو الاقتصادى الحالى فى المجتمعات الغنية لا يؤدى بالضرورة إلى سعادة الإنسان ورفاهيته فى الحياة، وأنه وسيلة ضعيفة لإيجاد حلول للمشكلات والحاجات الملحة. إننى أدعو إلى إجراءات بديلة تعالج مباشرة هذه التحديات

الاجتماعية، التى تحتاج بشدة إلى الاهتمام.

الاستهلاك. فى الفصل السابع، ركزت على المادية والنزعة الاستهلاكية فى مجتمعاتنا الغنية المعاصرة ــ ما يطلق عليه حُمى الغنى والثراء ــ واقترحت عدة طرق لتشجيع كل من الاستهلاك الصديق للبيئة والحياة بأسلوب أكثر بساطة.

الشركات. فى الفصل الثامن تناولت قضية سيطرة وقوة الشركات الحديثة، بما فيها تلك التى غالبًا ما يشار إليها بوصفها حركة ضد العولمة، ووضعت برنامجًا لتحويل ديناميكية الشركات (طريقة عملها).

جوهر *الرأسمالية*. يميل الفصل التاسع أكثر إلى التأمل والتفكير. هل هناك شىء فيما وراء كل من الرأسمالية والاشتراكية؟ وإذا كان الأمر كذلك ــ فما عساها تكون أبعاد نظام غير اشتراكى أبعد من الرأسمالية الحديثة؟

وفى الجزء الثالث: درست محركين أساسيين للتغيير التحويلى:

الوعى الجديد. ركزت فى الفصل العاشر على إمكانية حدوث تغيير عميق فى القيم الاجتماعية والثقافة، وآراء العالم. واستكشفت الطريقة التى تسهم بها قيم الحاضر بوضوح فى إحداث تغريب اجتماعى وبيئى، وبما يمكن أن يؤدى إلى وعى جديد بضرورة إعطاء الأولوية لأسلوب حياة غير مادية، وكيفية تأثير تلك القيم على العلاقات فيما بيننا، ومع عالمنا الطبيعى.

سياسات جديدة. اهتممت فى الفصل الحادى عشر بالبحث عن سياسات ديمقراطية حديثة وحيوية ــ سياسات تقوم على معالجة عدم المساواة السياسية المتزايدة فى أمريكا، وتكون قادرة على تبنى الحاجات الاجتماعية والبيئية المهملة، ودعم الإجراءات الصعبة المطلوبة. كما عرضت الهدف الحيوى طويل المدى والحاضر بترقيق ديمقراطية قوية بالإضافة إلى الخطوات العاجلة المطلوبة لصياغة سياسات بيئية جديدة. وهنا يتبادر إلى الذهن ونطرح على أنفسنا سؤالاً مهمًا هو ما إذا كانت الحركة الشعبية التى يمكنها قيادة التغيير الحقيقى آخذة بالنشئ إلى حد الوجود.

وإذا نظرنا إلى المقترحات الواردة فى الفصول التالية مجتمعة، إذا ما تم تنفيذها، فإنها سوف تأخذنا إلى ما وراء الرأسمالية كما نعرفها اليوم. أما مسألة ما إذا كنا حينئذ سنمتلك نظام تشغيل بخلاف الرأسمالية أو الرأسمالية المُجَدَّدة، فإنها هنا مسألة تعريفية إلى حد كبير. وفى النهاية، ربما تكون الإجابة غير مهمة. وأنا شخصيًا ليس لدىّ اهتمام بالاشتراكية أو بالتخطيط الاقتصادى المركزى أو بأى نماذج من الماضى. وكما لاحظ روبرت داهل (Robert Dahl) ساخرًا: "لقد سقطت البرامج الاشتراكية للإحلال محل رأسمالية السوق فى مزبلة التاريخ"[23]. والمسألة بالنسبة للمستقبل، من الجانب الاقتصادى، هى كيف سنقوم بتوجيه قوى الاقتصاد نحو الاستدامة والاكتفاء؟ ويعتبر كل من الإبداع والابتكار الاستثمار فى القطاع

الخاص النشط أمورًا جوهرية فى تصميم وبناء المستقبل. كما أننا لن نفى بتحـديانتا البيئيـة والاجتماعية دونها. ونحن بحاجة إلى النمو والاستثمار على نطاق واسع: النمو فـى العـالم النامى ــ النمو المستدام المتركز على الناس؛ النمو فى دخول من يعيشون فى أمريكا والذين يمتلكون أقل القليل؛ والنمو فى رفاهية البشر على عدة أبعاد؛ والنمو فى الصناعات والمنتجات والعمليات ذات التوجه نحو الحلول الجديدة؛ والنمو فى الوظائف الجيدة والتى تدر عائدًا جيدًا، بما فى ذلك وظائف القطاع البيئى؛ والنمو فى إنتاجية الموارد الطبيعية والطاقة وفى الاستثمار فى تجديد الأصول الطبيعية؛ والنمو فى الخدمات الاجتماعية والعامة وفى الاستثمار فى البنية التحتية العامة، وهذا قليل من كثير. وهذا ما يتعين علينا أن نقوم بتنميته، كما أنه من الجيـد توجيه قوى السوق إلى مثل هذه الغايات. وكما سأناقش فى الفصل الخامس، فإنه، حتى فـى "مجتمع ما بعد النمو"، مازال هناك الكثير من الأشياء التى تحتاج إلى النمو.

إننى أعتقد أن بول هاوكن (Paul Hawken) وأمورى لـوفينز (Amory lovins) وهـانتر لوفينز (Hunter Lovins) كانوا على حق عندما قاموا باقتراح الاستراتيجيات التالية للاقتـصاد الجديد فى كتابهم *الرأسمالية الطبيعية*:

- زيادة إنتاجية الموارد بصورة جذرية من أجل تخفيف استنزاف الموارد من أحد طرفـى سلسلة القيمة وتقليل التلوث من الطرف الآخر.
- إعادة تصميم أنظمة صناعية تحاكى الأنظمة الحيوية إلى أن يتم إزالة مفهـوم النفايـات على نحو مطرد (وهذا جوهر المجال الجديد لعلم البيئة الصناعية).
- اقتصاد يرتكز على تقديم الخدمات أكثر من شراء السلع.
- عكس حالة تدهور الموارد عبر العالم وتدنى خدمات النظام البيئى وذلـك مـن خـلال استثمارات كبرى جديدة فى إعادة توليد رأس المال الطبيعى[24].

والأخبار الجيدة هى وجود التفكير المؤثر واتخاذ بعـض الإجـراءات النموذجيـة فـى القضايا التى نناقشها. لقد كثُرت المقترحات، والعديد منها واعد للغاية، كما تظهـر حركـات جديدة من أجل التغيير، وغالبًا ما يقودها الشباب[25]. وتقدم هذه التطورات أملاً حقيقيًا وتبدأ فى تخطيط جسر للعبور نحو المستقبل. ومن الممكن أن يتحول السوق إلـى أداة للحفـاظ علـى البيئة؛ كما يمكن تقليل وطأة البشرية على البيئة إلى ما يمكننا الحفاظ عليه من الناحية البيئية؛ ويمكن إعادة صياغة الحوافز التى تحكم السلوك الجماعى؛ ويمكن تركيز النمو على الأشـياء التى هى بحاجة بالفعل إلى التنمية وتركيز الاستهلاك على الحصول على ما يكفـى، ولـيس المزيد دائمًا؛ ويمكن احترام حقوق أجيال المستقبل والأنواع الأخرى.

تواجه أمريكا مشكلات وحاجات اجتماعية ضخمة بالإضافة إلى التحديات البيئية. ولكـن

يعتبر إعداد مضخة الاقتصاد لتحقيق نمو تراكمى أعلى ودون توقف طريقة ضعيفة، بل أحيانًا يمكن أن تكون حتى ضارة لإيجاد الحلول على الجبهة الاجتماعية. وبدلاً من ذلك، نحن بحاجة إلى مواجهة هذه المشكلات بصورة مباشرة وبفكر عميق، بالتعاطف والكرم. إننا بحاجة إلى عالم كامل من السياسات الجديدة والأكثر قوة ــ بحاجة إلى إجراءات تعمل على تقوية عائلاتنا ومجتمعاتنا ومعالجة الانقطاع فى صلاتنا الاجتماعية؛ وإجراءات تعمل على ضمان وجود الوظائف الجيدة والتى تدر دخلاً جيدًا وتعمل على تقليل التسريح من الوظائف وعدم الأمان الوظيفى؛ وإجراءات تعمل على تقديم المزيد من السياسات الصديقة للأسرة وفى أماكن العمل؛ وإجراءات تعمل على تقديم المزيد من الوقت لممارسة الأنشطة فى أوقات الفراغ؛ وإجراءات تعمل على تقديم الرعاية الصحية الشاملة وتخفيف الآثار المُدمرة للأمراض العقلية؛ إجراءات تقدم للجميع تعليمًا جيدًا؛ إجراءات تعمل على إزالة الفقر من أمريكا، وتعمل بحزم على تحسين توزيع الدخل ومعالجة عدم المساواة الاقتصادية والسياسية المتزايدة؛ إجراءات تعترف بالمسئوليات حيال نصف البشرية الذين يعيشون فى الفقر.

وإذا ما قمت بإثارة هذه القضايا الاجتماعية فى مجالس المنظمات البيئية الكبرى، قد يُقال لك "إن هذه ليست قضايا بيئية". ولكنها كذلك. وكما سأوضح فى الفصول التالية، فإنها تمثل جزءًا كبيرًا من بديل الطريق المُدّمِر الذى نسير عليه. وآمُل أن يتبنى المجتمع البيئى هذه الإجراءات، تلك العلامات المميزة لمجتمع مهتم بالبيئة ومجتمع صالح.

فى النهاية، وبرغم العدد الكبير من الأخبار السيئة، يمكننا أن نصل إلى خلاصات مؤكدة. يمكننا أن نؤيد والاس ستيفنز (Wallace Stevens) فى أنه "بعد كلمة (لا) النهائية تأتى كلمة (نعم)". نعم يمكننا إنقاذ ما تبقى. نعم يمكننا الإصلاح والتعديل. يمكننا إصلاح الطبيعة واستعادة أنفسنا. يوجد جسر على حافة العالم. ولكن بالنسبة للعديد من التحديات، مثل تهديد تغير المناخ، فلا يوجد الكثير من الوقت. لقد قال أحد الأمريكيين العظام ذات مرة: "إننا نواجه الآن حقيقة أن المستقبل هو الحاضر اليوم. إننا نُواجه الضرورة المخيفة للحاضر. فى هذه المُعضلة الحياتية التى أخذت فى التكشف وفى التاريخ يوجد ما يسمى كونك متأخرًا للغاية. فمازالت المماطلة لص الوقت. غالبًا ما تتركنا الحياة واقفين عرايا حزانى على الفرصة الضائعة. إن 'المد فى علاقات البشر' لا يصمد فى وقت الفيضان؛ وإنما يصبح جزرًا. قد نصرخ يائسين فى الزمن كى يقف عن السريان، ولكن الزمن أصم عن كل رجاء ويمضى مسرعًا. وعلى العِظام المعالجة والبقايا المشوشة لحضارات عدة كُتِبتْ الكلمات المثيرة للشفقة 'متأخرة للغاية'". وكما قال مارتن لوثر كينج (Martin Luther King)، فى ٤ أبريل ١٩٦٧، بكنيسة ريفرسايد (Riverside) فى مدينة نيويورك:

"دعنا نعود الآن نتوجه بفكرنا إلى تكلفة أن نصبح متأخرين للغاية".

الجزء الأول فشل النظام

الفصل الأول

النظر فى الهاوية

إذا أمعنا النظر فى اتجاهات تدمير البيئة الآن، فـــإنه يصبح من المستحيل أن لا ننتهى إلى خلاصة مفادها أنها تهدد بقوة آفاق البشرية والحياة التى نعرفها على كوكب الأرض. هذه هى الهاوية التى أمامنا. وكما قال روبرت جاى ليفتون (Robert Jay Lifton): "إذا لم ينظر المرء فى الهاوية، سيكون آملاً أنه ببساطة لن يواجه الحقيقة... وعلى الجانب الآخر، من الضرورى أن لا يعلق المرء فى داخل هذه الهاوية"[1]. والخطوة الأولى هى مواجهة الحقيقة حيال الظروف البيئية والاتجاهات.

إننى أتذكر تأملى فى هاوية أخرى، عندما كنت طالبًا بالسنة الثانية فى جامعة ييل عام ١٩٦١، هاوية مثل تلك التى يناقشها ليفتون. فى تلك الأثناء كان هناك توقعًا باحتمال وقوع حربٍ نووية حرارية. وكان المشرف على فى ذلك الحين أستاذا رائعًا، الأستاذ براد ويسترفيلد (Brad Westerfield)، وكان يقوم بتدريس المنهج الرئيسى عن الحرب الباردة فى جامعة ييل. وقد أخذ على عاتقه مهمة تعليمنا أننا يجب أن نأخذ احتمال دخولنا فى حرب نووية مع الاتحاد السوفيتى بجدية. لقد حاولت استيعاب تلك الفكرة، ولكنها كانت بطريقة ما غير قابلة للتصديق. ولكن فى أحد الأيام، فى عام ١٩٦٢، طرح أمامنا الرئيس كينيدى فى التليفزيون أزمة الصواريخ الكوبية. ومنذ تلك اللحظة أصبح من السهل تمامًا تخيل فكرة الحرب النووية.

وإننى أشعر الآن بنفس ذات الشعور الذى شعر به أستاذى ويسترفيلد تجاه هذا الأمر فى ذلك الوقت. ولقد كنت أتكلم بصراحة مثل نذير بيوم الحساب عن مخاطر تغير المناخ، وغيرها من التهديدات البيئية واسعة النطاق منذ عام ١٩٨٠، حينما كنت فى البيت الأبيض مع الرئيس كارتر عند إصدار *تقرير تنبؤات العالم فى عام ٢٠٠٠*[2]. والآن أنا حزين عندما أقول أن تكهنات ذلك التقرير أصبحت واقعًا. وهذه التكهنات كانت عبارة عن تحذيرات، ولكن مثل كثير غيرها لم يهتم أحد بالانتباه إليها.

وليست الصورة دائمًا كئيبة. فسواء فى الأيام الأخيرة من إدارة كارتر أو فى الأعوام التى أعقبتها مباشرة، فقد شرع العديد منا فى تحليل السياسة التى يمكنها أن تكون نقطة الانطلاق فى معالجة التحديات البيئية واسعة النطاق. ويظهر الإحساس بالأمل فى تلك الفترة، على سبيل المثال، فى كتب روبرت ريبيتو (Robert Repetto) عام ١٩٨٥ فى مجلد بعنوان *الإمكانية العالمية*. وقد كتبت فى مقدمة كتاب ريبيتو: "هذا الكتاب يضع أسبابًا للتفاؤل عن كيفية قيام الحكومات ورجال الأعمال والمواطنين بإيجاد طريق إلى الأمام ضد عدد كبير من التحديات البيئية الصعبة... لقد اتخذت توصيات ذلك الكتاب خطوة مهمة فى اقتراح مبادرات للجماهير وللحركات الخاصة، وبالتالى يمكن أن تخفف من حدة التشاؤم الذى يقف بين العالم الذى نحيا فيه، وبين العالم الذى نريده"[3]. والآن يمكن أن يرى الشخص بعد مرور أكثر من عشرين عام أن الطريق للتنمية المستدامة لم يكن هو الطريق الذى سلكناه. إن الاتجاهات المدمرة التى تم عرضها فى *تقرير تنبؤات العالم فى عام ٢٠٠٠* مازالت مستمرة، وقد وجدنا أنفسنا ننتهى إلى ما نحن فيه الآن.

العالم الذى نحيا فيه

لتقييم كفاءة أداء البيئة حتى الآن، من المفيد لنا أن نفرق بين مجموعتين من التحديات البيئية. المجموعة الأولى هى التى يغلب عليها الاهتمامات المحلية والإقليمية والتى مهدت الطريق إلى "يوم الأرض" الأول عام ١٩٧٠. كانت المخاطر حينئذ واضحة وخطيرة ومنها: تلوث الهواء، وتلوث الماء، والتعدين الجائر، وتدمير الأراضى، وبناء السدود وشق القنوات بين الأنهار، والطاقة النووية، وفقدان الأراضى الرطبة والزراعية والمناطق الطبيعية، وبرامج بناء الطرق السريعة، والامتداد العمرانى، والتعدين المدمر والرعى الجائر، والنفايات السامة والمبيدات الحشرية وغيرها. وقد حققت الولايات المتحدة تقدمًا فى قدر محدود من الجيل الأول من قضايا "يوم الأرض". البعض يرى الجزء الممتلئ من الكوب، والآخرين ومنهم الجماعات البيئية الرائدة يشيرون إلى استمرار تلك المشكلات، واستمرار الوعود غير المناسبة لتشريع السبعينيات من القرن العشرين، وظهور عدد جديد من التهديدات الخطيرة. ومن المذهل أن التدهور البيئى فى الولايات المتحدة مازال خطيرًا (انظر الفصل الثالث).

وخلال العقد التالى *لتقرير تنبؤات العالم فى عام ٢٠٠٠* (والذى صدر فى عام ١٩٨٠) ظهرت عدة برامج عمل فى كل مكان. وكانت الموضوعات التى تناولتها هذه البرامج الجديدة أكثر عالمية، وأكثر رسوخًا، وأكثر تهديدًا (انظر جدول ١).

وفى إطار قضايا "التغير العالمى"، كما يطلقون عليها أحيانًا، أصبح معدل التقدم كئيبًا. وكما أشرت فى كتابى *السماء الحمراء فى الصباح* إن جيلى هو جيل من المتحدثين الجيدين،

فنحن مغرمين بصورة مبالغ فيها بالمؤتمرات. ونحن أيضًا بارعين فى التحليل، والمناظرات، والمناقشات، والمفاوضات حول تلك القضايا العالمية التى غالبًا لا نهاية لها. ولكن حينما نصل إلى العمل الفعلى فإننا ينقصنا الكثير.

وكنتيجة لذلك ــ باستثناء بعض الجهود الدولية البارزة لحماية طبقة الأوزون فى الغلاف الإستراتوسفيرى، وباستثناء التقدم الجزئى فى موضوع الأمطار الحمضية ــ فإن اتجاهات التهديد العالمية التى أُلقى الضوء عليها منذ ربع القرن الماضى مازالت مستمرة حتى يومنا هذا، بل إنها أصبحت أكثر خطورة وغير قابلة للمعالجة. وفى الوقت الحالى فإن أقل ما تقضيه الحقيقة أن نقول إن الوقت قد نفد. وبالنسبة لقضايا خطيرة مثل تغير المناخ، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجى، فإننا أضعنا الوقت منذ فترة، وقد فات أوان القيام بعمل ملائم منذ فترة طويلة.

علينا أن نستعرض أين نقف مع التحديات الثمانية الأساسية عالمية النطاق حيث يوجد قصور فى التقدم[4]. إن تقديم تلك الظروف والاتجاهات فى تلك المحاور الثمانية ليس دائمًا مُعدًا للقراءة السهلة، ولكن فهم ماذا يجرى لكوكب الأرض هو المدخل للاهتمام والعمل.

اختلال المناخ

يعتبر ارتفاع درجة حرارة الأرض هو الأكثر تهديدًا لكوكبنا من بين كل القضايا البيئية. وسوف تكون التوقعات فى هذه القضية مزعجة إلى الحد الذى يجعل سير دافيد كينج (David King) ــ كبير العلماء بالحكومة البريطانية ــ يعتقد أن تغير المناخ هو المشكلة الأكثر خطورة التى يواجهها العالم، بدون استثناء[5].

ويعرف العلماء أن تأثير "الغازات المسببة للاحتباس الحرارى" أمر حقيقى: فبدون تواجد غازات الاحتباس الحرارى بصورة طبيعية فى الغلاف الجوى للأرض، ستنخفض درجة الحرارة إلى أقل من معدلها بحوالى ٣٠° سيلزية ــ فتتحول الأرض إلى كرة من الثلج وليست منظومة للحياة ومكانًا مناسبًا للمعيشة فيه. وظهرت هذه المشكلة بسبب النشاطات البشرية التى أدت إلى زيادة وجود الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى. وتمنع هذه الغازات تسرب الأشعة تحت الحمراء فى الفضاء. وبصفة عامة كلما ازداد تراكم الغازات، ازداد الاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى.

إن تركيز غاز ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى، وهو الغاز الأساسى فى الغازات المسببة للاحتباس الحرارى والذى ساهمت السلوكيات البشرية فى وجوده، قد زاد بأكثر من الثلث عن مستوى ما قبل عصر الصناعة ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى استخدام الوقود الحفرى (الفحم ــ البترول ــ الغاز الطبيعى) وإزالة الغابات على نطاق واسع. والآن وصلت

نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى إلى أعلى معدلاتها، على الأقل خلال ٦٥٠,٠٠٠ عام. أما تركيز غاز الميثان، وهو غاز آخر من الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، فيصل إلى ١٥٠% أعلى من معدلاته فى عصر ما قبل الصناعة. ويتراكم غاز الميثان أيضًا من استخدام الوقود الحفرى، ورعى الماشية، وزراعة الأرز، وانبعاثات مقالب النفايات. وهناك غاز آخر يزداد تركيزه فى الغلاف الجوى وهو أكسيد النيتروز، بسبب استخدام المخصبات، وتسمين الماشية، والصناعة الكيميائية، وهو أيضًا غاز يحبس الأشعة تحت الحمراء. كما أن هناك عددًا من المواد الكيميائية الخاصة فى عائلة غازات الهالوكربون، ومنها الغاز سيء السمعة الكلوروفلوروكربون (CFCs) المسئول عن تآكل طبقة الأوزون، وهو أيضًا من الغازات المسببة للاحتباس الحرارى الفعالة.

إن الجهود العلمية الدولية الرئيسية لفهم تغير المناخ، وما يمكن عمله فيما يتعلق بذلك، تتمثل فى اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ (IPCC). إن تقريرهم الدورى الرابع الذى صدر فى عام ٢٠٠٧ أكد على حقيقة أن النشاطات البشرية تتسبب بالفعل فى تغيير المناخ بعدة طرق رئيسية:

الاتجاه	الإفراط فى استخدام الموارد المتجددة	التلــوث		
تـــــأثير الاتجاه	فقر وندرة الموارد الإحيائية	التسمم والتهديدات على الصحة العامة	تغير الغلاف الجوى	خلل التـــوازن الكيميائـــى فى النظم البيئية
القضايا	الخسائر البحرية التصحر إزالة الغابات انهيار نظام المياه العذبة فقدان التنوع البيولوجى	المواد الكيميائية السامة الثابتة	تآكل الأوزون تغير المناخ	الأمطار الحمضية زيادة نسبة النتروجين

المصدر: James Gustave Speth and Peter M. Haas, *Global Environmental Governance* (2006), 19

- "إن احترار نظام المناخ واضح للغاية، ويدل على ذلك ملاحظاتنا الآن عن ارتفاع درجات الحرارة على مستوى الكوكب للجو والمحيطات، والانتشار الواسع لانصهار الثلج والجليد، والارتفاع العالمى لمنسوب البحار".
- " تم تصنيف أحد عشر عامًا، فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦، ضمن الاثنى عشر عامًا الأكثر حرارة فى الأرقام المسجلة بواسطة الأجهزة عن درجة حرارة سطح الأرض (منذ عام ١٨٥٠)".
- " ترجع معظم الزيادة الملحوظة فى درجات حرارة العالم، منذ منتصف القرن العشرين، بدرجة كبيرة إلى الزيادة الملحوظة فى تركيزات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى بسبب النشاط البشرى. ومن الملاحظ الآن أن تأثير الإنسان يمتد إلى عدة أوجه أخرى من المناخ، منها ارتفاع درجة حرارة المحيطات، ودرجات حرارة القارات، ودرجات الحرارة القصوى وأنماط الرياح".
- "انخفضت الطبقات الثلجية الجبلية والغطاء الجليدى فى كل من نصفى الكرة الأرضية. وساهم التناقص المنتشر فى هذه الطبقات والقمم الثلجية فى ارتفاع مستوى سطح البحر. وتبين بعض المعلومات الجديدة... الآن أن تناقص سطح جرين لاند والقارة القطبية الجنوبية الثلجى قد أدى بصورة كبيرة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر من عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣".
- "من الملاحظ أن موجات الجفاف بدأت فى الاتساع بشكل أكبر وبصورة مكثفة فى عدة مناطق منذ سبعينيات القرن العشرين، وبصفة خاصة فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية. وترتبط زيادة الجفاف بارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض الرواسب المائية، وبالتالى أدت إلى حدوث تغيرات وجفاف".
- "زيادة معدل التكثف الثقيل لبخار الماء فوق معظم مسطحات الأراضى، متزامنًا مع زيادة درجة الحرارة والزيادة الملحوظة فى نسبة بخار الماء فى الغلاف الجوى"[6].

ويبين التقييم الرابع الذى أعدته اللجنة الحكومية أيضًا التأثيرات *المستقبلية* المتوقعة لتغير المناخ فى عدة سياقات ــ فكلما استفحل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، كلما أصبحت تأثيراته أكثر خطورة. وها هى بعض تكهنات اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ[7]:

وسوف يتغير معدل توافر المياه العذبة. فبعض المناطق سوف تحصل على كميات أكبر، والبعض الآخر سيصيبها الجفاف. ومن المحتمل أن تتزايد كلتا الظاهرتين. وسوف تنخفض كمية الماء المخزونة فى المناطق الثلجية، وتقل إمدادات الماء لأكثر من مليار شخص.

وسوف تتعرض صحة النظم البيئية للأذى بسبب اتحاد غير مسبوق بين حالة تغير المناخ وغيرها من عوامل تغير الكون مثل سوء استخدام الأراضى، والتلوث، والإفراط فى استغلال الموارد. وما يقرب من ٢٠ إلى ٣٠% من أنواع النباتات، ومختلف الحيوانات التى خضعت للدراسة حتى الآن معرضة لخطر الانقراض. ونتيجة لتعرض المحيطات لمزيد من ثانى أكسيد الكربون المنبعث من الغلاف الجوى، فسوف تهلك الشعاب المرجانية والمحار. فالمحيطات تمتص جزءًا كبيرًا من ثانى أكسيد الكربون المنبعث، وكنتيجة لذلك فسوف تزيد نسبة حمض الكربونيك فى مياه البحر، وزيادة حمضية الماء تؤثر سلبًا على قدرة الكائنات البحرية على تكوين الأصداف. ويمكن أن تكون هذه المؤثرات مدمرة تدريجيًا. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجة حرارة المحيطات سوف يؤدى أيضًا إلى ابيضاض الشعاب المرجانية وهلاكها.

من المتوقع أن تتعرض المناطق الساحلية والمنخفضة لضربة بيئية قاسية. وسوف يزيد ارتفاع مستوى سطح البحر من تآكل السواحل، والفيضانات وفقدان الأراضى الرطبة. وينتهى تقرير اللجنة إلى أنه من المتوقع أن يتعرض "أكثر من عدة ملايين من البشر لخطر الفيضانات بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول ثمانينيات القرن الحادى والعشرين. ويتعرض للمخاطر كل من سكان المناطق المنخفضة بصفة خاصة، وذات الكثافة السكانية العالية حيث تكون التهوية منخفضة، والذين يواجهون بالفعل تحديات أخرى مثل العواصف الاستوائية أو انخفاض السواحل المحلية. ويرتفع عدد هؤلاء المتضررين فى دلتا الأنهار الضخمة بآسيا وأفريقيا، بينما ستكون الجزر الصغيرة بصفة خاصة معرضة بسهولة للأخطار"[8]. وأشار التقرير منذرًا إلى أن "المرة الأخيرة التى كانت فيها المناطق القطبية أكثر دفئًا مما هى عليه الآن كانت فى الفترة الممتدة قبل حوالى ١٢٥,٠٠٠ سنة مضت، وهى المرحلة التى أدى فيها انخفاض حجم الجليد القطبى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر من ٤ إلى ٦ أمتار"[9].

وسوف تتأثر صحة الإنسان أيضًا من عدة أوجه. وكما أكد التقرير فإنه: "نتيجة لتعرض الإنسان لتغيرات المناخ فمن المتوقع أن تتأثر الأوضاع الصحية لملايين البشر، وبالأخص الأشخاص ذوى القدرة المحدودة على التكيف، وذلك من خلال:

- زيادة سوء التغذية وما يترتب عليها من اضطرابات وما لها من تداعيات على نمو وتطور الأطفال؛
- ارتفاع أعداد الوفيات والأمراض والإصابات بسبب الموجات الحارة، والفيضانات، والعواصف، والحرائق والجفاف؛
- ازدياد عبء مرض الإسهال؛

- ازدياد معدل الإصابة بأمراض القلب والجهاز التنفسى نتيجة للتركيزات العالية للأوزون بجوار سطح الأرض والمرتبط بتغير المناخ؛
- التغير فى التوزيع المكانى للكائنات الناقلة لبعض الأمراض المعدية[10].

وهناك أيضًا عدة تقارير بجانب تقرير اللجنة الحكومية الدولية لتغير المناخ أثارت الانتباه إلى مخاطر محددة. فالقطب الشمالى تزداد درجة حرارته تقريبًا مرتين عن باقى أجزاء العالم. وترى التكهنات أن القمة الثلجية للقطب الشمالى سوف تستمر فى التناقص، وفى النهاية ستختفى تمامًا فى أحد فصول الصيف ربما قبل عام ٢٠٢٠[11]. ولهذا بدأت حكومات الدول الواقعة حول الشمال القطبى فى تنظيم نفسها استراتيجيًا للمطالبة بالسيطرة السيادية على الطرق الملاحية الجديدة التى تنشأ نتيجة لاختفاء الثلج. وفى منعطف يدعو للسخرية: فإن جميع هذه الدول تطمح إلى استغلال مصادر الوقود الحفرى فى المنطقة. وقد زاد اختفاء الثلج فى جرين لاند لأكثر من الضعف خلال العقدين المنصرمين من القرن العشرين، وربما كان ذلك قد تضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٥[12].

وفى إطار *صحة الإنسان*، قدرت منظمة الصحة العالمية فى عام ٢٠٠٤ عدد الوفيات بسبب تغير المناخ بما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ شخص كل عام. ويوضح أحدث تقرير لها أن هذا العدد ربما يتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٣٠ لتفشى الإسهال والأمراض المترتبة عليه، والملاريا وسوء التغذية. وسوف تقع معظم الإصابات فى الدول النامية[13].

وهناك منطقة رئيسية تقع تحت تأثير تغير المناخ وهى شمال الغرب الأمريكى حيث يوجد *عشرات الملايين* من أفدنة الغابات التى تم تدميرها بسبب الإصابة بخنافس اللحاء والآفات الأخرى. وعادة ما يفرض الشتاء القارس على الحشرات التى تهاجم أشجار الصنوبر والتنوب والراتينج فى الولايات المتحدة الغربية وكولومبيا البريطانية وألاسكا، أن تدخل فى حالة كمون، ولكن الشتاء الأكثر دفئًا أدى إلى زيادة تناسلها، وأعدادها، ومجالها الجغرافى[14].

كما أن *المناطق الطبيعية* فى الولايات المتحدة معرضة أيضًا لضربة قوية. فمع افتراض نفس المستوى من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى طوال هذا القرن، فإن غابات القيقب – الزان – التبولا فى نيو إنجلند يمكن ببساطة أن تختفى، بينما يمكن أن يصبح الجنوب الشرقى أرضًا عشبيًا من نبات السافانا الذى لا يستطيع مناخه حماية الأشجار بسبب جفافه وحرارته[15]. فى نفس الوقت، أظهرت دراسات أخرى احتمال أن يؤدى تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية إلى الجفاف الشديد فى أنحاء الجنوب الشرقى وسيكون ذلك قريبًا[16]. ومؤخرًا بدأت البحيرات العظمى أيضًا تخضع لتغييرات مدمرة بسبب تغير المناخ؛ إذ لم ترتفع درجة حرارة البحيرات فقط، بل انخفضت مستويات المياه، وزادت أمراض الأسماك[17].

وارتفاع منسوب سطح البحر هو أحد أكثر مسببات القلق الآن، ومن أكبر المخاوف أيضًا هو الارتفاع الكارثي الذى حدث نتيجة تحرك طبقات الجليد فى جرين لاند والقارة القطبية الجنوبية إذ حدثت تلك التحركات المزعجة وغير المتوقعة فى كلا المكانين. ومنذ ١٠ آلاف سنة مضت، عندما ذابت طبقات الجليد القارى، زاد منسوب سطح البحر لأكثر من ٢٠ ياردة خلال خمسمائة عام. وبينما تتوقع اللجنة الدولية لتغير المناخ ارتفاع فى منسوب سطح البحر بما يقرب من ٣ أقدام خلال هذا القرن، يعتقد بعض العلماء أن استمرار زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى سيسبب زيادة كبيرة فى استمرار ارتفاع منسوب سطح البحر بمقدار عدة ياردات فى كل قرن[18].

وحتى مع حدوث ارتفاع "بسيط" فى منسوب سطح البحر، يمكننا رؤية نزوح أعداد كبيرة من السكان من الجزر الصغيرة، والمناطق المنخفضة فى دلتا الأنهار فى مصر، وبنجلاديش، ولويزيانا ومناطق أخرى. واليوم — ومع الانصهار الدائم للجليد فى ألاسكا — تم نقل بعض القرى بعيدًا عن الساحل، بالإضافة إلى أن الشواطئ والمستنقعات الساحلية، والمنشآت الساحلية فى الولايات المتحدة، وأماكن أخرى يمكنها أن تتأثر بشدة. وارتباطًا بهذا الأمر، هناك بعض الدلائل على أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات وارتفاع نسبة بخار الماء يساهمان فى حدوث الأعاصير القوية[19].

وارتفاع منسوب سطح البحر هو أحد عواقب تغير المناخ، والذى قد يكون عاملاً فى *الهجرات القسرية للسكان بأعداد* كبيرة. كما أن نضوب المياه فى المناطق التى تعيش على ذوبان الجليد، بالإضافة إلى التغيرات فى نمط الرياح الموسمية، وانتشار الجفاف قد تكون أسبابًا فى ظهور العديد من اللاجئين بسبب تغيرات المناخ. قدرت إحدى الدراسات أن حوالى ٨٥٠ مليون شخص سيضطرون للنزوح بسبب هذه العوامل فى فترة متأخرة من هذا القرن[20]. ومثل هذه الاحتمالات تعمل على تذكيرنا بأن تغير المناخ ليس مجرد مشكلة بيئية واقتصادية فحسب، ولكنه أيضًا مشكلة إنسانية وأخلاقية كبيرة ذات عواقب وخيمة على العدل الاجتماعى والسلام والأمن العالمى[21].

بالرغم من أن الكثير من الناس يظنون أن عواقب تغير المناخ ستكون تدريجية — بما أن درجة حرارة الأرض ترتفع ببطء — إلا أن تراكم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الواقع قد ينتج عنه تغيرات مفاجئة وليست تدريجية. وقد خلُص تقرير للأكاديمية الوطنية للعلوم فى عام ٢٠٠٢ إلى أن التغير المناخى العالمى قد تكون له عواقب سريعة: "توضح بعض الدلائل العلمية الحديثة أن التغيرات المناخية الواسعة الانتشار حدثت بسرعة مذهلة... وأن الاحتباس الحرارى والتدخلات البشرية الأخرى فى نظام الأرض قد يعملان على زيادة احتمال وقوع أحداث مناخية إقليمية أو عالمية كبيرة ومفاجئة وغير مرغوب بها"[22].

وترتبط احتمالية التغير المناخى المفاجئ بما قد يكون أكبر الاحتمالات إشكالية على الإطلاق ـ فالاحترار المبدئى له آثار تولد مزيدًا من الاحترار. والعديد من هذه النتائج محتملة الحدوث. أولاً، ستضعف قدرة الأرض على تخزين الكربون. وقد تجف التربة والغابات أو تحترق وتطلق الكربون، كما قد يحدث انخفاض فى نمو النباتات، مما يسبب إضعاف قدرة الطبيعة على إزالة الكربون من الهواء. ثانيًا، قد تقل نسبة الكربون فى المحيطات وذلك بسبب ارتفاع درجة حرارة المحيطات وعوامل أخرى. ثالثًا، هناك احتمال لانبعاث غاز الميثان من النباتات المتحللة، والأراضى الرطبة، وذوبان الجليد، وحتى من هيدرات الميثان الموجودة فى المحيطات، وذلك مع زيادة دفء الأرض والتغيرات. وأخيرًا، هناك القرة الانعكاسية للأرض (ألبيدو)، حيث قلت قدرة سطح الأرض على عكس الضوء مع انخفاض المساحات المغطاة بالثلج أو المساحات المغطاة بالمياه الناتجة من ذوبان الجليد. وستزيد كل هذه التأثيرات من ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومن المحتمل أن تتسبب فى الاحتباس الحرارى.

نبهت الاحتمالية الحقيقية لهذه النتائج الضخمة، بعض أشهر علمائنا مثل جيمس هانسن (James Hansen)، عالم المناخ الشجاع فى وكالة ناسا، والذى أصبح أكثر صراحة بهذا الشأن، حيث أظهرت أبحاثه المزيد من النتائج المزعجة. ولقد توصل إلى هذا التقييم فى عام ٢٠٠٧ قائلاً: "إن كوكبنا آخذ فى الاقتراب من 'نقطة فاصلة بصورة خطيرة'، فالغازات المنبعثة التى صنعها الإنسان أصبحت على مشارف مرحلة ستتفاقم فيها التغيرات المناخية فى المقام الأول تحت تأثير زخم نظام المناخ نفسه. وقد تشمل هذه التأثيرات انقراض نسبة كبيرة من الكائنات على هذا الكوكب، وانتقال المناطق المناخية بسبب تكثيف الدورة الهيدرولوجية مما سيؤثر على توفر المياه، وصحة الإنسان، وكذلك الكوارث الساحلية العالمية المتكررة والتى تصاحبها العواصف والارتفاع الدائم لمنسوب سطح البحر.....

"لقد تطورت الحضارة خلال الحقبة الهولوسينية، تلك الفترة التى كان المناخ فيها يتسم بالهدوء النسبى، والتى استمرت نحو ١٢ ألف عام. كان الكوكب دافئًا بما يكفى كى يحتفظ بطبقات الجليد فى شمال أمريكا وأوروبا، وباردًا بما يكفى من أجل طبقات الجليد كى تكون مستقرة فى جرين لاند والقارة القطبية الجنوبية. الآن، مع الارتفاع السريع فى درجات الحرارة الذى بلغ ٠,٦ درجة سيلزية خلال ٣٠ عامًا السابقة، فإن درجات الحرارة العالمية فى أقصى معدلات تدفئتها خلال الحقبة الهولوسينية.

"وقد جعلنا ارتفاع درجة الحرارة على مشارف حافة 'نقطة فاصلة'. ولو أننا عبرنا تلك الحافة، سيتحول كوكبنا إلى 'كوكب مختلفًا'، وإلى بيئة خارج نطاق احتمال أى شىء شهدته البشرية. ولن يكون هناك طريق للعودة خلال حياة أى جيل يمكننا تصوره، وهذه الرحلة

ستتسبب فى هلاك نسبة كبيرة من الكائنات على هذا الكوكب.

"وتكشف القصة العلمية الآخذة فى التبلور عن قرب حدوث حالة طوارئ فى كوكبنا. نحن على حافة نقطة فاصلة. علينا التحرك لإيجاد مصدر للطاقة جديد خلال عقد من الزمان حتى تتسنى لنا الفرصة لتجنب بدء تغير مناخى لا يمكن إيقافه، وله عواقب وخيمة.

"نحن نحيا فى ديمقراطية ووسط سياسات تمثل إرادتنا الجماعية. لا يمكننا لوم الآخرين. لو أننا سمحنا لكوكبنا بتجاوز النقاط الفاصلة... سيكون من الصعب شرح دورنا لأبنائنا. ولن يمكننا ادعاء... أننا 'لم نكن نعرف'"[23].

وباختصار، هناك شك صغير أن ظاهرة الاحترار العالمى المتسبب فيها الإنسان قد بدأت بالفعل وأن عواقبها خطيرة، وقد تكون مدمرة ما لم يتم إيقاف انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى[24]. ورغم ذلك، فإن تلك العملية بالكاد بدأت. إن نسبة الانبعاث العالمية لغاز ثانى أكسيد الكربون زادت بنسبة ٢٢% بين عامى ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. ومنذ عام ٢٠٠٠، وصلت الزيادة فى نسبة الانبعاثات إلى ثلاثة أضعاف معدلها من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩[25]. وتتوقع الوكالة العالمية للطاقة أنه إذا استمرت المجتمعات فى اهتمامها بالعمل فقط بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٣٠، فستكون النتيجة زيادة فى نسبة انبعاث ثانى أكسيد الكربون إلى ٥٥% عالميًا. حتى مع أفضل التصورات تفاؤلاً، ومع اتخاذ خطوات تنفيذية بيئية، فإن الانبعاثات العالمية ستصل إلى ٣١%[26]. وأخيرًا انتبه الكونجرس للأمر، ولكن الأوان قد فات.

ساهمت الدول الصناعية حتى تاريخه فى تكوين الغازات المسببة للاحتباس الحرارى بقدر أكبر مما أسهمت به البلدان النامية. إن الدول المتقدمة والتى بها ٢٠% من نسبة السكان فى العالم قد ساهمت بأكثر من ٧٥% من الانبعاث التراكمى لثانى أكسيد الكربون، وهى مسئولة عن ٦٠% من انبعاثاته فى الوقت الحاضر. أما الولايات المتحدة فهى تبعث المقدار ذاته تقريبًا الذى يصدر من حوالى ٢,٦ مليار شخص يعيشون فى ١٥٠ دولة نامية. ويبدو أن الدول الغنية قد حصدت الكثير من المنافع الاقتصادية من هذا الأمر. وهذا يعنى أن مقدار انبعاث الغازات الدفيئة للدول النامية يزيد بسرعة، خاصة فى الهند والصين. وقد كان العالم النامى هو أحد أكبر أسباب انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى عام ٢٠٠٤. ومن المشكوك فيه أن الدول النامية ستعمل على تحجيم انبعاثاتها، إلا إذا أمدت الدول الصناعية تلك الدول بالحوافز القوية، والتقنيات، وغيرها من المساعدات، بالإضافة إلى القدوة الجيدة.

وفى الوقت ذاته، فإن العالم النامى أكثر تعرضًا للتغيرات المناخية؛ فشعوبه تعتمد مباشرة على قاعدة الموارد الطبيعية، وهى أكثر تعرضًا للأحداث المناخية المتطرفة، وأقل قدرة اقتصاديًا وتقنيًا على القيام بالتكيف لمواجهة التغيرات المناخية. إن تدهور إمدادات المياه أو الزراعة، ونقصان مياه الثلوج الذائبة فى الربيع والصيف، وكذلك ارتفاع منسوب البحار،

وانخفاض خدمات النظم البيئية، وبعض المؤثرات الأخرى، قد تساهم بسهولة فى العنف والتوتر الاجتماعى، والطوارئ الإنسانية، والصراعات العنيفة والتسبب فى وجود لاجئين بيئيين. ولو أن هذه الاختلافات بين الشمال والجنوب لم تعالج بالحذر، فسوف تظهر كسبب يزيد من التوتر العالمى.

ينبغى على الحكومات الآن أن تتصدى للحاجة الملحة إلى استجابة عالمية منسقة، ولكنها تتسم بالفاعلية والكفاءة الاقتصادية والإنصاف. ويعتقد الكثير من علماء المناخ، مثل العالم هانسن، أن ارتفاع متوسط درجة الحرارة بمقدار ٢ درجة سيلزية أو أكثر عن مرحلة ما قبل الصناعة سيشكل خطرًا كبيرًا لا يمكن تقبله[27]. لقد وضع الاتحاد الأوروبى هدفًا للتحكم فى احترار الأرض كى لا يتخطى ٢ درجة سيلزية. وتقدر المعدلات الحالية بأننا نجحنا فى الالتزام بمقدار ١,٥ درجة سيلزية (أو أكثر من ذلك لو أننا تخلصنا من التلوث التقليدى) الذى يرجع إلى الانبعاثات السابقة. وبالنظر إلى أنه من غير المحتمل أن تعمل المجتمعات على وقف زيادة تركيز الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الوقت الحالى، فإن درجة حرارة الأرض ستزيد حتى تصل إلى مرحلة الخطر. وخلاصة الأمر أن هناك مشكلة خطيرة وملحة.

إن تقرير ستيرن (Stern) *بعنوان اقتصاديات تغير المناخ* قد خلُص إلى أن مخاطر التغير المناخى يمكن أن يتم خفضها لو أن مستويات الغازات التى تسبب الاحتباس الحرارى أصبحت فى المدى بين ٤٥٠ و ٥٥٠ جزءًا من المليون من ثانى أكسيد الكربون المكافئ (CO_{2e})[29] (وهى وحدة تقيس وجود كل الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الغلاف الجوى). إن نسبة تلك الغازات تبعًا لتقرير ستيرن حوالى ٤٣٠ جزء من المليون لوحدة ثانى أكسيد الكربون المكافئ، وهى فى ارتفاع بمعدل ٢ جزء من المليون كل عام. وبعض العلماء سيفضلون النسبة المنخفضة المذكورة فى المدى الذى وضعه ستيرن، ولهذا فهم يظنون أن أمامنا فترة قصيرة قبل أن نرى غازات الاحتباس الحرارى المنبعثة تزداد عالميًا ثم تبدأ بالانخفاض مجددًا.

وفى المجمل، من المحتمل أن تكون المجتمعات قد تأخرت بالفعل فى تفادى عواقب التغير المناخى. ومازال يمكن تفادى العواقب الخطيرة ، لكن يجب التحرك بسرعة وبعزم وإلا سيكون كوكبنا هو الضحية، وهذا بالاعتماد على أفضل ما لدينا من العلوم المتقدمة. ومع ذلك فنحن فى طريقنا لنصل إلى أكثر من ضعف النسبة التى كانت عليها مستويات الغازات الدفيئة فى الغلاف الجوى قبل الصناعة، وسيصل ارتفاع درجة حرارة كوكبنا من ٤ إلى ٥ درجات سيلزية.

ما هى الطرق التى يجب أن نتبعها حتى يصل الاحتباس الحرارى إلى مرحلة يمكن

تحملها؟ أقر تقرير ستيرن بالتالى: "أن الاستقرار... يتطلب أن يتم تخفيض معـدل الانبعـاث السنوى إلى أكثر من ٨٠% تحت النسبة الحالية... وحتى لو أن العالم الغنى تحمل مـسئولية تخفيض الانبعاثات بنسبة من ٦٠ إلى ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠، فإن الدول الناميـة عليهـا التحرك بجدية أيضًا"[30]. فانبعاثات الغازات الدفيئة فى الصين تعدت النـسبة الموجـودة فـى الولايات المتحدة، مما يجعل الصين هى المتصدرة فى هذا الإنجاز السيئ السمعة.

من الملاحظ أن هذا الهدف ــ تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتبـاس الحـرارى بنسبة ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠ ــ هو الذى حددته ولايتا كاليفورنيا ونيو جيرسى. وقد حـدد الكثير من التحليلات المقاييس اللازمة للوصول إلى هدف بهذا الحجم غير المعتـاد، وعلـى وجه التحديد تغيرات فى نظام الطاقة الأمريكى. باختصار، إن الولايـات المتحـدة يمكنهـا تخفيض انبعاثاتها بنسبة ٨٠% بحلول عام ٢٠٥٠ بإتباع عدة خطـوات: (١) رفـع كفـاءة استخدام الطاقة فى كلٍ من توليد واستخدام الكهرباء ووسائل النقل، بما فى ذلك عربات تعمل بكفاءة أعلى فى استخدام الوقود؛ (٢) تطوير الطاقة المتجـددة، وخاصـة الريـاح والطاقـة الشمسية؛ (٣) الاستخدام الأمثل للطاقة ويشمل بعض التحديث فى المبانى السكنية والتجارية؛ (٤) التحول إلى استخدام وقود أقل فى نسبة الكربون؛ (٥) التخلص الجيولوجى (التنحية) من ثانى أكسيد الكربون؛ (٦) تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وليس فقط ثانى أكسيد الكربون؛ (٧) تعزيز عمليات إدارة الغابات والتربة. وأخيرًا، لو أن بعض المخـاوف الأكثر جدية وقعت، فعلينا إذن إيجاد طريقة للتخلص من ثانى أكسيد الكربون مـن الغـلاف الجوى مباشرة. وهناك عدة طرق للقيام بذلك منها تعزيز نمو الغطـاء النبـاتى، والهندسـة البشرية أو الاثنين معًا، لكن بعض هذه الطرق لها مخاطرها الخاصة[31].

فقدان الغابات

لقد تم فقدان حوالى نصف الغابات المعتدلة والاستوائية بالفعل، وذلك غالبًا من أجل إخلائها للزراعة. وتساهم إزالة الغابات فى القضاء على الكائنات الحيـة، والتغيـرات المناخيـة، وفقدان القيمة الاقتصادية، وانجراف التربة، والفيضانات وتآكل التربة. إن فقدان الغابـات مشكلة خطيرة فى المناطق الاستوائية ــ وهى موطن ثلثى أنواع الحيوانات والنباتات فـى كوكبنا. وفى العقود الأخيرة وصل معدل إزالة الغابات الاستوائية إلى فدان لكل ثانية، واستمر هذا المعدل فى الزيادة دون هوادة بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥[32]. وفى تلك الأثنـاء، أعلنـت المنظمة الصناعية العالمية للخشب الاستوائى أن حوالى ٣% فقط مـن الغابـات الاسـتوائية تخضع للإدارة المستدامة على الرغم من تحديد ثلثى مساحتها لتخضع لأحد أشكال نظم إدارة الغابات[33].

وأسباب إزالة الغابات فى العالم النامى عديدة، منها قطع الأشجار من أجل الحصول على الأخشاب الاستوائية، واستخدام الأخشاب كوقود، والتوسع المطرد فى الزراعة والمحاصيل التصديرية، والغطاء النباتى وغيرها من الضغوطات الأخرى مثل التنمية المعدنية. والغابات الاستوائية هى الأخرى إحدى ضحايا الفساد المزمن، والمحاباة، وقطع الأشجار بطريقة غير شرعية.

وإزالة الغابات أمر منتشر، ولكنه أكثر انتشارًا فى البرازيل، وإندونيسيا وحوض نهر الكونغو. وقد فقدت إندونيسيا حوالى ٤٠% من غاباتها خلال الـ ٥٠ عامًا الأخيرة، كما أن حوالى ٩ آلاف ميل مربع من الغابات المطيرة يتم إزالتها كل عام، وبالمعدل الحالى للإزالة، فإن أغلبية غابات المناطق المنخفضة فى سومطرة وبورنيو ستختفى خلال أعوام وليس عقود[34]. إن إزالة الغابات، وحرائقها وتدهور الأراضى فى إندونيسيا جعلها تحتل المركز الثالث كمصدر انبعاث للغازات المسببة للاحتباس الحرارى بعد الولايات المتحدة والصين[35]. وبالمثل، من المقدر أن حوالى ثلثى غابات منطقة نهر الكونغو قد تختفى خلال ٥٠ عامًا لو استمر قطع الأشجار والتعدين بمعدله الحالى[36]. أما فقدان الغابات فى الأمازون ـ وهو الأعلى فى العالم ـ ربما قلل من شأنه وفقًا للنتائج الجديدة التى تشير إلى أن الأمازون فقد فى الإزالة الانتقائية نفس القدر المفقود فى الإزالة لإخلاء الأرضى والذى يتم قياسه نمطيًا[37]. وفى النهاية، فإن معدل فقدان العالم للغابات بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ قد تعدى مساحة دولة ألمانيا[38].

فقدان الأرض

إن معنى التصحر يتضمن أكثر من مجرد انتشار الصحراء، إنه يشمل جميع العمليات التى تبيد أرضًا منتجة، وفى النهاية تتحول إلى أرض بور. ويعتبر نحر التربة وتملحها، ونقص النمو النباتى ودمك التربة جزء من هذه المشكلة. وعملية التصحر سائدة فى الأراضى القاحلة وشبه القاحلة، والتى تغطى حوالى ٤٠% من مساحة سطح الأرض. وتنتج تلك الأراضى حوالى خمس إنتاج الكوكب من الغذاء. وحوالى ربع سكان العالم النامى ـ يبلغ المجموع الكلى للسكان ١,٣ مليار نسمة ـ يعيشون على هذه الأراضى الجافة الضعيفة الأخرى.

وقد قدرت الأمم المتحدة أن مساحة أكبر من مساحة كندا أو الصين تعانى من درجة معينة من التصحر، وأن كل عام هناك حوالى ٥٠ مليون فدان تصبح غير صالحة للزراعة أو يتم فقدها لمصلحة الزحف العمرانى، وهذه مثل مساحة نبراسكا[39]. أما أفريقيا بالتحديد فهى أكثر من يعانى من التصحر، وكذلك هناك مساحات واسعة فى آسيا، ونصف الكرة الغربى، وكذلك الجزء الجنوبى الغربى من الولايات المتحدة وشمال المكسيك. ومن بين العديد من عواقب التصحر، النقص الكبير فى إنتاج الغذاء وشدة التأثر بأضرار الجفاف والمجاعات،

وفقدان التنوع البيولوجى، وظهور اللاجئين البيئيين والاضطرابات الاجتماعية.

ويحدث التصحر غالبًا بسبب الإفراط فى الزراعة والرعى إلى جانب ممارسات الرى الضعيفة. لكن يوجد عوامل أعمق وراء هذه المسببات الفورية مثل النمو السكانى، والفقر، وعدم وجود وسائل بديلة للمعيشة والأنماط المركزة فى امتلاك الأراضى فى المناطق النامية.

فقدان المياه العذبة

لقد كان يقال أن هناك بدائل عديدة لمصادر الطاقة، لكن لا توجد بدائل للمياه. وهناك أبعاد عديدة لما أطلق عليه أزمة المياه العالمية[40].

أولاً، هناك أزمة مجارى المياه الطبيعية وأراضيها الرطبة. فلا توجد مساحات طبيعية تضررت من أفعال البشر أكثر من أنظمة المياه الطبيعية. وتأثرت المجارى المائية الطبيعية، وكذلك أشكال الحياة المصاحبة لها، بشدة بسبب السدود، والحواجز المائية، وتحويل مجارى الأنهار وإقامة الترع والقنوات، وردم الأراضى الرطبة وعوامل أخرى، ومنها بالطبع التلوث. وتجزأت حوالى ٦٠% من أحواض الأنهار فى العالم بشدة بسبب السدود والمنشآت الأخرى. ومنذ عام ١٩٥٠ زاد عدد السدود من ٥٧٠٠ سد إلى أكثر من ٤١ ألف سد حول العالم. كان معظم هذا النشاط لتأمين الحصول على المياه، وإنتاج الكهرباء، والتحكم فى الفيضانات، والملاحة واستصلاح الأراضى. وبما أن المياه العذبة قد حولت عن مسارها الطبيعى، فقد عانت النظم البيئية التى تعتمد على تلك المياه بما فى ذلك النظم المائية والأراضى الرطبة والغابات. وقد فقدت حوالى نصف الأراضى الرطبة فى العالم، وأكثر من خمس الكائنات التى تعيش فى المياه العذبة فى طريقها للانقراض[41].

والأزمة الثانية هى أزمة الكميات المتاحة من المياه العذبة، فلقد ازداد الطلب على المياه إلى ستة أضعاف فى القرن العشرين، وهذا الاتجاه مستمر حتى الوقت الحالى. والبشرية الآن تستهلك أكثر من نصف كمية المياه العذبة المتاحة، ومن المتوقع أن تزداد نسبة الاستهلاك إلى ٧٠% بحلول عام ٢٠٥٠ [42]. وتعد تلبية احتياجات العالم من المياه العذبة معضلة حقيقية، فحوالى ٤٠% من سكان العالم يعيشون بالفعل فى الدول التى تصنف بأنها "تحت الإجهاد المائى"، وهو ما يعنى أن ٢٠% إلى ٤٠% بالفعل من المياه العذبة المتوافرة تستخدمها المجتمعات البشرية. وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن النسبة المئوية للناس الذين يحيون فى البلاد التى تعانى من الإجهاد المائى للمياه" قد ترتفع إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٢٥[43].

هناك جزء كبير من المياه العذبة المستهلكة، بما يقدر بنسبة ٧٠%، تذهب إلى الزراعة. فمنذ عام ١٩٦٠، تضاعفت الأراضى التى يتم ريها بالمياه العذبة. وتواجه كل من الهند

والصين وغيرها من البلدان فى قارة آسيا مشكلة خاصة، حيث أن عشرات الملايين من الآبار الأنبوبية آخذة فى استنفاد المياه الجوفية. لقد جاء فى تقرير مجلة *العالم الجديد* أن: "مئات الملايين من الهنود قد يشهدوا تحول أرضهم إلى صحراء"[44]. وفى المجمل؛ وطبقًا لدراسة أعدها كبار متخصصى المياه من شتى بقاع الأرض، فإن طلب العالم على المياه قد يتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠[45]. وفى أسوء الأحوال، ذكرت جريدة *نيويورك تايمز* (The New York Times) أن: "كارثة المياه المتعمقة قد تؤدى إلى صراعات عنيفة وإلى نضوب الأنهار وزيادة تلوث المياه الجوفية.... كما قد تدفع فقراء الريف إلى إخلاء مساحات واسعة من الأراضى النجيلية والغابات لزراعة محاصيل الغذاء وترك العديد من الناس جياعًا"[46].

وأخيرًا، فإن هناك أزمة التلوث، حيث تصرف الملوثات بشتى أنواعها إلى المياه حول العالم بكميات كبيرة، مما قلل من قدرة الموارد المائية على دعم حياة الكائنات المائية والمجتمعات البشرية. ويحول التلوث دون وصول قطاع كبير من سكان العالم إلى مصادر المياه النظيفة، فحوالى مليار نسمة، وهو ما يمثل خُمس سكان العالم، تنقصهم مياه الشرب النظيفة؛ ويفتقر حوالى ٤٠% منهم إلى خدمات الصرف الصحى. وقد قامت منظمة الصحة العالمية بحصر الأطفال الذين يموتون سنويًا بسبب أمراض يسببها شرب المياه غير الآمنة ونقص المياه اللازمة للنظافة الشخصية فوجدتهم حوالى ١,٦ مليون طفل[47].

وسوف تصبح قضايا مصادر المياه هى الأكثر بروزًا فى الولايات المتحدة. فنصيب الفرد من المياه العذبة الموجودة فى المسطحات المائية أو من المياه الجوفية فى الولايات المتحدة يقدر بضعف مثيله فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وتقدر وكالة حماية البيئة أنه إذا ظل معدل استخدام المياه فى الولايات المتحدة بما يساوى مائة جالون للفرد يوميًا، فإن ٣٦ ولاية سوف تعانى من نقص المياه بحلول عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، سيتم خصخصة "الاحتياجات الأولى" للبشرية. فالمستثمرون يسعون الآن للدخول إلى سوق لتجارة المياه، والذى تقدر قيمته بمبلغ ١٥٠ مليار دولار أمريكى، فى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٠. وقد أدلى أحد محللى المياه بشركة جولدمان ساكس (Goldman Sachs) بتصريح لجريدة *نيويورك تايمز* فى عام ٢٠٠٦ قائلاً أن: "المياه تُعد أحد محركات النمو إلى أقصى مدى يمكن للعين البشرية أن تصل إليه"[48].

فقدان المصايد البحرية

من الصعب أن نبالغ بشكل عام فى وصف التأثير السلبى للمجتمعات البشرية على سلامة المصائد البحرية ومحيطات العالم ومصبات الأنهار. ففى عام ١٩٦٠، تعرضت ٥% من هذه المصائد لاستنفاد طاقتها أو للصيد الجائر منها. واليوم وصلت تلك النسبة إلى ٧٥%. وقد

انخفض معـدل صيد الأسماك العالمى منذ عام ١٩٨٨ (هذا باستثناء كميات الأنـشوجة مـن بيرو ــ المُصدر الرئيسى لمسحوق السمك)[49]. فى عام ٢٠٠٣، أقر العلماء أن أعداد الـسمك الكبير المفترس ــ ويشمل ذلك الأنواع المستهلكة بكثرة مثل سمك السيف وسـمك المـرلين وسمك التونة ــ قد انخفضت بنسبة ٩٠% عن المخزون الأصلى؛ وتبقى ١٠% فقط منهـا[50]. وفى عام ٢٠٠٦، قدر علماء مصايد الأسماك أن كل الأسماك التجارية بالمحيطات قد تنتهـى كلية بحلول عام ٢٠٥٠ إذا استمرت الأوضاع الحالية كما هى. وهذا التقدير مثيـر للجـدل، ولكنه يعرض على الأقل حجم المشكلة[51].

إن المشكلة الأساسية هنا هى الصيد الجائر الذى توجهه مصالح صناعة الأسماك القوية والدعم الكبير الذى تحصل عليه من الحكومات. وقد تأثرت البيئة البحرية أيضًا بدمار أشجار المانجروف الاستوائية والأراضى الرطبة الساحلية بسبب التلوث والطمى المصاحب للجريان السطحى وغيرها من العوامل. وهناك تنشأ حوالى ٨٠% من مظاهر التلوث البحـرى علـى اليابسة كما تتلوث البيئة البحرية بصورة متزايدة بسبب مياه الصرف، والمخلفات الزراعيـة وغيرها من الملوثات المتدفقة[52]. وبشكل خاص، فإن أكثر ما عصفت به الملوثات هو الشعاب المرجانية، فحوالى ٢٠% منها حول العالم قد فُقد، والأخطر من ذلك أن هناك نـسبة ٢٠% أخرى مهددة بشدة[53].

ومثلما فُقدت الغابات، فإن مشكلة الصيد الجائر قد تفاقمت بسبب الحصاد غير القـانونى والممارسات المفرطة والمدمرة (حيث توجد أعداد هائلة من الأسماك غير المرغوب فيها تنتج عن عمليات الصيد، فيتم إلقائها ميتة أو على وشك ذلك، كما أن الصيد من أعمـاق البحـار يدمـر المواطن الطبيعية الموجودة تحت سطح الماء) وتزداد سوءًا فى غيبة القوانين والنظم أو ضعف تطبيقها. وفى الولايات المتحدة، نضب مخزون ٦٧ نوعًا من الأسماك والتى حددت فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين على أنها تحتاج لرعاية خاصة، وأصبح ٦٤ نوعًا منها نادرًا حاليًا، وربما ما زالت تتم ممارسة الصيد الجائر على نصف عـددها[54]. وترتفـع أعداد المزارع السمكية، ولكن معظمها يعتمد أساسًا على مسحوق الأسماك المـصنوع مـن محصول صيد الأسماك الوحشية[55].

الملوثات المسممة

هناك العديد من التهديدات البيئية الخطيرة على صحة الإنسان، وتشمل العديد من الملوثـات العضوية الثابتة. وقد تتسبب بعض هذه الملوثات، بالإضافة إلـى بعـض مبيـدات الآفـات الزراعية، فى الإصابة بمرض السرطان وظهور العيوب الخلقية بالإضافة إلى الاضـطراب فى وظائف الهرمونات ووظيفة جهاز المناعة. ويذكر خبراء صحة الطفل بكلية طـب جبـل

سيناء فى نيويورك أن جسم كل شخص على سطح الأرض قد يحتوى على مستويات من عشرات الملوثات العضوية الدائمة (POP) وغيرها من المواد السامة[56]. وقد أُجرِىَ اختبار على بعض الكنديين للتأكد من وجود ٨٨ مادة كيميائية ضارة، وكشفت النتائج عن وجود ٤٤ مادة فى جسم كل شخص. ووُجد فى تحليل دم وبول، إحدى الأمهات من مدينة تورنتو، ٣٨ مادة سامة للجهاز التنفسى والتناسلى، و١٩ مادة كيميائية يمكن أن تُحدث اضطرابًا فى الهرمونات، بالإضافة إلى ٢٧ مادة مسرطنة. كما أن هناك مواطنًا يعيش فى خليج هدسون لديه ٥١ مادة من المائة وثمانية وثمانين مادة كيميائية التى سبق الإشارة إليهم[57]. ولا يعرف الباحثون ماهية الآثار بعيدة المدى على الصحة من جراء العيش بهذا الخليط من المواد الكيميائية، ولكن من المعروف أن المواد الكيميائية مثل الفثالات، والباسيفينول (أ)، وأثيرات ثنائى الفينيل متعدد البروم، والفورمالديهايد، ومبيد الكربوفوران، والأترازين، والهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، وغيرها من المواد تسبب مخاطر عديدة، من خلال استخدامها فى الدراسات التجريبية، وخاصة فى مرحلة ما قبل الولادة أو على الأطفال حديثى الولادة[58].

ومن الأنواع المهمة من هذه المواد الكيميائية المواد المعطلة للغدد الصماء ـــ ويطلق عليها المواد المسببة للاضطرابات فى الجنسين. والعديد من هذه المواد قد تسبب تعطل الوظيفة الطبيعية للهرمونات، وهذا قد يؤدى إلى التحول من ذكر إلى أنثى، وانخفاض عدد الحيوانات المنوية والخنوثة. ورغم أن باحثى كلية جبل سيناء يعترفون بأنه تبقى هناك شكوك كبيرة حول معرفتنا بالمواد المسببة لحدوث اضطراب الغدد الصماء، إلا أنهم يعتقدون أن "الأدلة قد تراكمت لتبرير اتخاذ هذا الموقف القوى لوضع حد للانتشار البيئى لهذه المواد المعطلة للغدد الصماء"[59].

وقد تتسبب المواد الكيميائية غير العضوية، وبشكل ملحوظ الفلزات الثقيلة مثل الزئبق، فى مشكلات خطيرة. ويمثل الزئبق مادة سامة قوية على الخلايا العصبية، فمعظمه يأتى من محطات الطاقة التى تعمل بالفحم. وإلى جانب الزئبق هناك مجموعة كبيرة من المواد السامة التى تستمر فى فرض تهديدات بيئية، ومن بينها النفايات الخطيرة والإشعاعية، إلى جانب بعض الفلزات الثقيلة والتى تشمل الرصاص والزرنيخ. وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان هناك ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون طن من النفايات الخطيرة تنتج سنويًا؛ وكانت الولايات المتحدة أكبر مُنتج لهذه النفايات[60].

فقدان التنوع البيولوجى

للتنوع البيولوجى ثلاثة أبعاد وهى: التنوع الوراثى داخل نوع ما، وملايين الأنواع من

النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة؛ والنظم البيئية المختلفة مثل سهل التندرة البيئى أو غابات الأخشاب الصلبة الجنوبية أو الغابات الاستوائية المطيرة. وهناك تجانس وتبسيط عالمى للتنوع البيولوجى على المستويات الثلاثة. وقد عرض ستيفن ماير (Stephen Meyer)، الأستاذ بمعهد ماساشوسيتس للتقنيات الحديثة، هذا التقييم المقفر بشكل خاص: "فى غضون المائة عام القادمة أو ما يقرب من ذلك سيكون نصف الأنواع الموجودة على كوكب الأرض تقريبًا، والتى تمثل ربع الأصول الوراثية للكوكب، قد اختفت وظيفيًا إن لم يكن كليًا. وستستمر الحياة على الأرض وفى المحيطات، ولكنها ستكون على نحو مميز بمثابة تجميع متجانس للكائنات الحية المنتخبة بطريقة غير طبيعية لتوافقها مع قوة أساسية واحدة وهى: نحن. ولا يستطيع شىء أن يغير المسار الحالى، سواء أكان هذا قوانين محلية أو دولية أو مخزونًا حيويًا أو مخططات للاستدامة المحلية أو حتى مناهج 'البرارى'. والطريق العريض للنشوء البيولوجى ممهد الآن لعدة ملايين سنين قادمة. ومن هذا المنطلق فإن كارثة الانقراض ــ السياق الحالى لإنقاذ إنتاج وبناء وتنظيم التنوع البيولوجى على حالته اليوم ــ قد انتهت وكانت الخسارة هى نصيبنا"[61].

وللأسف، فإن هناك اتجاهات محددة تشير إلى التصور الذى عرضه الدكتور ماير؛ فقد توصل مسح المعلومات المتاحة الذى قامت به الأمم المتحدة إلى هذه النتائج: "فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠، ظهر هبوط متسق فى العشائر البرية بحوالى ٣٠٠٠ نوع بنسبة ٤٠%؛ وانخفضت أعداد أنواع الكائنات المائية الداخلية إلى ٥٠%، بينما انخفضت الأنواع البرية والبحرية بما يقارب نسبة ٣٠%. وتوضح الدراسات التى أجريت حول البرمائيات عالميًا، والثدييات الأفريقية، والطيور الموجودة بالأراضى الزراعية، والفراشات البريطانية، والشعب المرجانية الموجودة بالبحر الكاريبى والمحيطين الهندى والهادى، وأنواع الأسماك التى يتم صيدها على وجه العموم، أن هناك هبوطًا فى أعداد غالبية الأنواع التى خضعت للتقييم.

"هناك أنواع عديدة من الكائنات مهددة بالانقراض. وتبين حالة أنواع الطيور التدهور المستمر بين جميع الأحياء على مدار العقدين الماضيين، وتشير النتائج الأولية لغالبية المجموعات الأخرى، مثل البرمائيات والثدييات، إلى أنه من المحتمل أن يزداد الموقف سوءً عن حالة الطيور. فمن بين ١٢% إلى ٥٢% من الأنواع التى خضعت للدراسة، كان الكثير منها مهددًا بالانقراض[62]".

ويعد فقدان الموطن الطبيعى من خلال تحويل الأراضى وغير ذلك من الأنشطة البشرية هو المنبع الرئيسى للمشكلة. فالعلماء يقدرون أن القيمة المفقودة سابقًا، والتى تقدر بحوالى نصف الغابات الاستوائية التى تعتبر موطن غالبية الكائنات بالكوكب، قد تسببت فى خسائر

بنسبة ١٥% من الأنواع الموجودة فى هذه الغابات[63]. وقد ساهم الدمار الذى وقع بالمواطن الطبيعية بالأرض الرطبة والبيئات المائية كذلك فى الانهيارات الخطيرة فى التنوع البيولوجى. وكذلك ظهرت أنواع دخيلة من الأنواع غير المحلية والتى تمثل تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجى، كما تهدد بفقدان الموطن الطبيعى. حوالى ٤٠% من الكائنات التى أدرجتها الولايات المتحدة فى قائمة الأنواع المهددة بالانقراض قد أدرجت بالقائمة بسبب خطر الأنواع الدخيلة. ولكن الإفراط فى حصاد أنواع محددة من النباتات واصطياد أنواع من الحيوانات يمثل كذلك سببًا رئيسيًا فى فقدان التنوع البيولوجى، سواء أكان ذلك فى سمك القد أو أشجار الماهوجنى أو الطيور الاستوائية. كما قد تساهم المواد الكيميائية السامة والإشعاعات فوق البنفسجية الناتجة عن تآكل طبقة الأوزون والحموضة الناتجة عن الأمطار الحمضية فى إفقار النظام البيئى. ولم يعد تغير المناخ هو المصدر الأساسى لفقدان التنوع البيولوجى، ولكن العديد من العلماء يعتقدون أنه قد ينافس عنصر فقدان الموطن الطبيعى فى حمل لقب المتهم الأول[64].

ويتضح التأثير التراكمى لكل العوامل فى أن معدل فقدان أنواع من الكائنات حاليًا يقدر بحوالى ١٠٠٠ مرة أكبر عما يمكن أن يكون المعدل الطبيعى لانقراض الكائنات الحية[65]. ويعتقد العديد من العلماء أننا على شفا الموجة السادسة العظيمة لفقدان الأنواع من الأرض، وهى الموجة الوحيدة من صنع البشر. ويقدر الاتحاد العالمى للحفاظ على الطبيعة، والذى يحتفظ بكتب عن الكائنات الحية، أن اثنين من كل خمسة أنواع من الكائنات على كوكب الأرض تواجه خطر الانقراض، حيث أن النسبة فى الطيور تكون واحد من كل ثمانية أنواع، وفى الثدييات واحد من كل أربعة وفى البرمائيات واحد من كل ثلاثة[66]. هناك ما يقرب من ٩٥% من السلاحف ذات الظهر الجلدى فى المحيط الهادى قد اختفت فى العشرين عامًا الماضية[67]، وما لا يقل عن ٩ أنواع من البرمائيات وهو العدد الذى قد يصل إلى ١٢٢ نوعًا، قد تعرضت للانقراض منذ عام ١٩٨٠، هذا بالإضافة إلى أن النمور فى المناطق البرية على حافة الانقراض[69]. كما أن هناك هبوطًا يصل إلى النصف تقريبًا فى أنواع الطيور المائية، وقد فقد ٢٠ نوعًا من طيور المروج الأمريكية كطائر الحجل أكثر من نصف عشائرها خلال ٤٠ عام[70].

الإفراط فى التسميد النتروجينى

تتكون غالبية جزئيات الغلاف الجوى للأرض من النتروجين، ولكنه ليس نشطا بيولوجيًا. فالبكتريا التى قد تصاحب البقوليات، على سبيل المثال، تثبت النتروجين عن طريق تحويله إلى صورة نشطة بيولوجيًا يمكن للنبات استخدامها. ولكننا كبشر بدأنا فى تثبيت النتروجين.

ففى الوقت الراهن، ينتج النتروجين الذى يصنعه الإنسان فى الأساس من مصدرين: فيأتى ٧٥% منه من الأسمدة و٢٥% من احتراق الوقود الحفرى. وفى الوقت الحاضر، يثبت البشر نسبة من النتروجين مماثلة لما تقوم الطبيعة بتثبيته. وما أن يتم تثبيته فإنه يبقى نشطًا لمدة طويلة بصورة متوالية عبر المحيط الحيوى الذى يتم تثبيته به.

ويؤدى وجود النتروجين في الممرات المائية إلى الإفراط فى التسميد، وزيادة نمو الطحالب والتخثث* إذا ازدادت كثافته ــ فقد تنتهى الحياة فى البيئة المائية من جراء نقص الأكسجين. وهناك أكثر من مائتى منطقة ميتة فى المحيطات، ويرجع ذلك بشكل كبير للإفراط فى استخدام الأسمدة، وبعضها مناطق ضخمة مثل المنطقة التى توجد عند مصب نهر الميسيسبى. ولكن ليس كل آثار النتروجين الزائد سلبية، فهو يساهم فى نمو الغابات والتخلص من الكربون[71].

الآثـــار

لا تقع هذه المشكلات البيئية العالمية الثمانية وكذلك الترسيبات الحمضية وتآكل طبقة الأوزون فى معزل، وإنما تتفاعل بإطراد مع بعضها البعض، وعادة ما تؤدى إلى تدهور الموقف. فيساهم فقدان الغابات، على سبيل المثال، فى فقدان التنوع البيولوجى، وتغير المناخ والتصحر. كما أن تغير المناخ، والأمطار الحمضية، وتآكل طبقة الأوزون وانخفاض نسبة المياه يمكن أن يؤثر سلبًا على الغابات فى أنحاء العالم. والمناخ المتغير سوف سيؤثر على كل شيء. ومن بين الأشياء السالف ذكرها، فإنه سوف يجعل آثار التصحر أكثر سوءً، مما يؤدى إلى كلٍ من الفيضان الزائد والجفاف المتزايد، وإلى انخفاض مخزون المياه العذبة، وسيؤثر سلبًا على التنوع البيولوجى والغابات، وسيزيد من تحلل النظم البيئية المائية.

والسؤال المطروح الآن هو: ما الذى نخلص إليه من كل هذه الظواهر؟ وقد تعاون عدد من العلماء البارزين لوصف دلالات كل هذه الاتجاهات. فى عام ١٩٩٨، توصلت جين لوبشينكو (Jane Lubchenco)، أستاذة علوم البيئة والتى كانت تعمل رئيسة للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم آنذاك، إلى النتائج التالية: "إن النتائج الختامية..... حتمية: فخلال العقود القليلة المنصرمة، برز الإنسان كقوة جديدة للطبيعة. إننا نقوم بتعديل النظم الطبيعية والكيميائية والحيوية بسبل جديدة، وبمعدلات أسرع، وبمقاييس مكانية أكبر من المسجلة على كوكب الأرض. وقد شرع البشر على نحو عفوى فى تجربة كبيرة مع كوكبنا. ونتاج هذه التجربة غير معلوم، ولكن لها آثارًا عميقة على الحياة على كوكب الأرض"[72].

فى عام ١٩٩٤، أطلق ١٥٠٠ عالم من كبار علماء العالم، ومن بينهم معظم الأحياء

* التخثث هو زيادة فى متوسط التزويد بالمواد العضوية لنظام بيئى ما ويحدث نتيجة الإفـراط فـى المغـذيات. (المترجم)

آنذاك ممن حصلوا على جائزة نوبل، نداءً للفت مزيد من الانتباه نحو المشكلات البيئية: فقد قالوا: "إن كوكب الأرض محدود، كما أن قدرته على امتصاص المخلفات ونواتج الصرف المدمرة محدودة، وقدرته على توفير الطعام والطاقة وعلى مواكبة الأعداد المتزايدة من الناس محدودة أيضًا. والأكثر من ذلك، أننا نقترب بسرعة من العديد من حدود الأرض. إن العديد من الممارسات الاقتصادية الحالية التى تدمر البيئة، فى كل من الدول المتقدمة والنامية، لا تستطيع الاستمرار وسط الخطر الذى تسببه الأنظمة العالمية المفعمة بالحيوية التى ستؤدى إلى دمار لا سبيل لإصلاحه"[73].

لقد كان تقييم الألفية للنظام البيئى نتاج جهد مكثف على مدار أربعة أعوام، اشترك فيه ١٣٦٠ عالم وغيرهم من الخبراء حول العالم لتقييم الظروف والاتجاهات الخاصة بالنظم البيئية العالمية. وفى ختام هذا الجهد غير المسبوق فى عام ٢٠٠٥، أصدر المجلس الذى أدار هذه الدراسة البيان التالى:" لقد وجد أن حوالى ثلثى الخدمات التى تقدمها الطبيعة للجنس البشرى قد انخفضت على مستوى العالم. وكنتيجة لذلك، فقد تحققت المنافع المكتسبة من إدارة كوكب الأرض عن طريق تحريك أصول رأس مال الطبيعة بسرعة شديدة.

"فى العديد من الحالات، لا يبدو الأمر وكأننا نعيش، على استعارة من زمن قادم. فإنه، على سبيل المثال، إذا كان معدل استهلاكنا للمياه الجوفية العذبة أسرع من معدل تجددها، فإننا بذلك نجور على الأصول على حساب أطفالنا....

"وإذا لم نعترف بأننا مدينون بهذا الفارق وأخذنا نحول دون زيادته، فإننا نعرض للخطر أحلام المواطنين فى كل مكان فى تخليص العالم من الجوع، والفقر المدقع والأمراض التى يمكن تجنبها ــ بالإضافة إلى الخطر المتزايد من حدوث تغيرات مفاجئة فى أنظمة دعم الحياة على كوكب الأرض، وحتى أغنى الدول لن تكون محمية من هذه التغيرات.

"كذلك فإننا نتحرك نحو عالم يصبح فيه تنوع الحياة أكثر محدودية. فالمناظر الطبيعية الأكثر بساطة والمعتادة التى نتجت عن أنشطة الإنسان عرضت الآلاف من الكائنات لخطر الانقراض، مما يؤثر على كل من مرونة خدمات الطبيعة، وبدرجة أقل على القيم الروحية أو الثقافية"[74].

فى عام ٢٠٠٧، قامت *مجلة علماء الذرة* بتحريك ساعة القيامة* لتقف عقاربها قبل منتصف الليل بخمس دقائق، منوهين عن الأخطار البيئية[75]. وتذكرنا هذه الساعة بأن

---

* هى ساعة رمزية تم إحداثها عام ١٩٤٧ من قبل مجلس إدارة مجلة علماء الذرة التابعة لجامعة شيكاجو، وتمثل السباق الجارى بين الدول النووية. ووصول عقارب الساعة إلى منتصف الليل يعنى قيام حرب نووية تفنى البشر. وهذا التغير الذى حدث فى الساعة فى ١٧ يناير ٢٠٠٧ كان إبان امتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووى وبسبب أيضًا الخلافات بين إيران والولايات المتحدة. (المترجم)

الاتجاهات البيئية التحذيرية الموجودة الآن لها تبعات تمتد آثارها لأبعد من البيئة. وقد تساهم كذلك فى خلق صراعات حول وصول الإنسان للمياه، والطعام، والأرض والطاقة؛ وفى وجود لاجئين بيئيين وحالات طوارئ إنسانية؛ ودول فاشلة وحركات مسلحة مدفوعة بالظروف المتدهورة. إنها تمثل إهانة كبيرة للعدالة والإنصاف فى العالم كما أنها تتحيز ضد كل من الفقراء المعدمين وغير القادرين على الصمود أمام هذا المد والجزر والأجيال الصامتة القادمة. كما أنها تأتى بتكاليف اقتصادية كبيرة. وقد قدر التقرير الذى أعده عالم الاقتصاد ستيرن أن التكلفة الكلية لمنهج العمل المعتاد* (business – as –usual) بالنسبة لتغير المناخ "قد تكون انخفاض بنسبة ٢٠% فى معدل استهلاك الفرد الحالى، الآن وللأبد" وهذا فقط نتاج تغير المناخ[76].

والسؤال المهم المثير للاهتمام الآن هو: ما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات "بتجميع" الآثار البشرية المتعددة على بيئة الكوكب. وفى هذا الصدد قامت شبكة البصمة العالمية بأكبر الجهود المستدامة، وهى الشبكة التى وضعت بصمة بيئية لكل دولة. إنها تسعى إلى قياس الطلب على المحيط الحيوى من حيث مساحة الأرض والبحر المنتجة حيويًا لتوفير الموارد المستهلكة فى كل دولة وامتصاص النفايات الناتجة. وتشمل بصمة كل دولة كل الأراضى الزراعية، والمراعى، والغابات ومناطق صيد الأسماك اللازمة لإنتاج الغذاء والألياف والأخشاب التى تستهلكها الدولة، ولامتصاص النفايات المنبعثة من إنتاج الطاقة التى تستخدمها، بالإضافة إلى توفير المساحة لبنيتها التحتية. ومنذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، تجاوزت البصمة البيئية العالمية قدرة الأرض على تقديم دعم مستمر من الموارد وعلى امتصاص نفاياتها، بمقدار ٢٥% فى عام ٢٠٠٣ ــ إنها مقياس للدرجة التى لا نعيش فيها بعيدًا عن مصلحة الطبيعة، بل نستهلك بدلاً من ذلك من رأس مالها. وقد تساءلوا: "إلى متى سيظل هذا ممكنًا؟". هناك تصور معتدل لمنهج العمل كما هو معتاد على أساس تكهنات الأمم المتحدة والتى تُظهر النمو البطئ والمنتظم للاقتصادات والسكان، يوضح أنه بحلول منتصف القرن، ستصبح متطلبات البشرية من الطبيعة ضعف القدرة الإنتاجية للمحيط الحيوى. وفى إطار هذا المستوى من العجز البيئى، تزداد احتمالية استهلاك الأصول البيئية واحتمال انهيار النظام البيئى على نطاق واسع "[77].

ويمدنا تحليل البصمة البيئية أيضًا بطريقة واحدة لتقدير مسئولية كل منطقة عن هذه الضغوط الهائلة التى تمارس على بيئة كوكب الأرض. إن المليار نسمة من سكان الدول ذات الدخل المرتفع، والذين يمثلون حوالى ١٥% من سكان العالم، مسئولون عن حوالى ٤٥% من البصمة البيئية العالمية، والولايات المتحدة مسئولة تقريبًا عن نصف المجموع الكلى[78].

---

* سياسة كانت تستخدم لإصلاح الدولة أثناء الحرب العالمية الأولى. (المترجم)

أما الطريقة الأخرى لقياس المسئولية عن الضغوط البيئية الممارسة على كوكب الأرض فهى فحص نماذج استهلاك الموارد العالمية. وقد وجد التحليل الذى أعد *تقرير التنمية البشرية* عام ١٩٩٨، أن ٢٠% من سكان العالم فى الدول ذات الدخل المرتفع تسجل نسبة ٨٦% من إجمالى نفقات الاستهلاك الخاص، حيث تستهلك ٤٥% من اللحوم والأسماك، و٥٨% من الطاقة، و٨٤% من الورق، و٨٧% من أسطول العالم من المركبات[79]. وهذه القائمة قد تمتد لأكثر من هذا.

كيف نستطيع مواجهة ذلك؟

إن هذه التحديات شاقة للغاية، كما أنها تعكس حقيقة مفزعة. ولكن كيف يستطيع الناس مواجهة ذلك؟ من الممكن أن تتوقع أراء متعددة. وإليك بعض الآراء التى صادفتها:

الاستسلام: لقد خسرنا كل شيء.
العناية الإلهية: إن الأمر بيد الله.
الإنكار: أى مشكلة تتحدث عنها؟
الشلل: إنه لأمر ساحق للغاية.
التخبط: سيكون كل شيء جيدًا إلى حد ما.
التهرب :إنها ليست مشكلتى.
السعى وراء الحلول: يمكننا، بل يجب علينا، أن نجد الحلول.

إن معظمنا من الساعين وراء إيجاد الحلول، وهذا هو مغزى هذا الكتاب. ونحن لم ننكر وجود المشكلات ولم نفترض أنها ستُحل لأننا استطعنا حل مشكلات أخرى. كذلك فإننا لم نخضع لتأثيرها الكبير ولم تُعجزنا. هذا إلى جانب أننا لم نتواكل فى حلها ولم نترك الأمر للقدر أو لأى شخص آخر.

قد يلجأ الساعون وراء إيجاد الحلول من وقت لآخر إلى واحد من التصورات الأخيرة وهو التصور الوجودى. يقول الفيلسوف الوجودى ألبير كامو (Albert Camus) فى *أسطورة سيزيف* أن: "الصراع بحد ذاته للوصول إلى القمة يكفى قلب الإنسان. ويجب أن يتذكر الإنسان الأسطورة اليونانية القديمة والتى كان بطلها سيزيف سعيدًا". والصراع هنا له معنى ودلالات. فقد كانت الملائكة تقول وهى تحمل الدكتور فاوست* إلى السماء: "إننا مصرح لنا أن ننقذ من يكافح بكل قوته".

* هو الشخصية الرئيسية فى الحكاية الألمانية الشعبية عن الساحر والكيميائى الألمانى الدكتور يوهان جورج فاوست الذى أبرم عقدًا مع الشيطان. (المترجم)

وقد يكون هؤلاء الساعين وراء الحلول أكثر أملاً عندما يفكرون، ولكن هناك عدة اختلافات فى أساليب تفكيرهم. فلا تتشابه الحلول، بل إنها لا تكون واعدة بنفس القدر. لقد رسم الباحث البيئى بول راسكين (Paul Raskin) والمؤلفون المشاركون معه فى كتاب *التحول العظيم* عدة تصورات بديلة للمستقبل[80]. وكل تصور يعكس حلولاً مختلفة تجسد رؤى عالمية متباينة، وهى تسعى لتدعيم السبل الممكنة للتعامل مع هذه التحديات فى ظل سلسلة من الاختيارات التى تبدأ من الانهيار وصولاً إلى الحلول الحقيقية.

١. *العالم الحصين*: إنه حل لا يلقى إقبالاً شديدًا. فهو يبدو وكأنه نتيجة للانحلال والتفكك الاجتماعى بالإضافة إلى هروب الأثرياء إلى المقاطعات المحمية ومنع دخول الطبقات الأقل مستوى المنتشرة عبر العالم. وتعد أنواع العالم الحصين هى خلفية قصص الخيال العلمى التى لا تحصى، ولكن مع الأسف، يمكن للإنسان رؤية مظاهر للعالم الحصين فى يومنا هذا فى المجتمعات ذات البوابات المغلقة، والمدنيين المسلحين، والحراسات الخاصة، والجيوش المرتزقة، وعدد السجناء وظهور الفجوات الكبيرة بين القلة الثرية والغالبية الفقيرة، إلى جانب المتع الطبيعية التى لا تحصى وغيرها التى لا يستطيع تحمل تكلفتها إلا الأثرياء. وهنا يتضح احتمال آخر ذو صلة بالأمر وهو بطء نمو السلطوية، فإذا تدهورت الظروف وأصبح الجمهور العام مخيفًا بدرجة زائدة، فإن المعايير الوحشية قد تبدو أكثر قبولاً.

٢. *عالم السوق*: ويحث هذا الحل على تقديس العمل والتطلع للمستقبل. فالمتطلعون للمستقبل يؤمنون بحرية السوق والمنافسة فى حل المشكلات. إنهم يميلون نحو اعتبار الطبيعة بلا حدود ولهذا فإنه من غير المحتمل أن تضع قيودًا على تصرفات الإنسان. إنهم يشعرون بالتفاؤل تجاه قدرة الاقتصاد على ابتكار وتطوير التقنيات الأكثر كفاءة واعتبارًا للبيئة وهكذا تظل المشكلات البيئية تحت السيطرة. إنهم يرون أن النمو الاقتصادى كله إيجابى. إنه ييسر الابتكار والحلول التقنية لتعويض ندرة الموارد الطبيعية.

٣. *عالم إصلاح السياسات*: يؤمن الإصلاحيون أو أنصار التطوير المؤسسي بضرورة إصلاح السياسات. إنهم يؤكدون على أن التوجيه الماهر للسياسات، والتى ترتكز على الروابط الوثيقة بين الحكومات والعلماء والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين، قادرة على الاعتراف بالندرة والتهديدات البارعة وعلى استخلاص الاستجابات لها. وتستطيع المؤسسات والقوانين والسياسات القوية والفعالة على الصعيد القومى والدولى جعل ذلك ممكنًا؛ فالنمو الاقتصادى يمكنه أن يصبح متسقًا مع الحفاظ على البيئة، ولكن هذا سيحدث إذا تم ضبطه بشكل مناسب بالقوانين وتعديلات السوق وغير ذلك من المعايير.

٤. *عالم الاستدامة الجديد*: وتسعى هذه الرؤية العالمية الناشئة حديثًا لحماية وإصلاح المجتمعات الطبيعية والإنسانية، وهى ــ لتحقيق هذه الغاية ــ تطرح تغييرات رئيسية فى القيم

وأساليب الحياة وسلوك الإنسان. إنها تحوى تغييرًا عميقًا فى القيم الاجتماعية ــ وذلك بعيدًا عن الاستهلاك المادى المتزايد والتحرك باتجاه العلاقات المجتمعية والشخصية الوثيقة والتضامن الاجتماعى، وخلق علاقات متينة مع الطبيعة. وتوضح هذه الرؤية أن هذا الإدراك الجديد يعد أمرًا ضروريًا فى حل المعضلات البيئية والاجتماعية الحالية. ويبدو أن البيئة الطبيعية لديها "قوة التحمل" التى يجب أن تحد من نطاق استهلاك وتلوث الموارد. كما أنها تعترف بأن النظم البيئية والخدمات التى تقدمها تفقد نتيجة لارتفاع الحصاد عن معدلات التجديد أو حدوث التلوث بمعدلات تتجاوز الطاقات الاستيعابية. ولا ينظر إلى النمو باعتباره أولوية عليا. وتعتبر قوى السوق نافعة ولكن مع اعتبارها واحدة من الأدوات العديدة المدرجة تحت تصرف المجتمع.

٥. *عالم أنصار البيئة من الخضر*: ويرى أنصار البيئة من الخضر أن القضايا الحقيقية تكمن فى السلطة داخل المجتمع وفى عدم المساواة فى الوصول إلى الموارد وتوزيعها. إنهم ينظرون إلى السياقات الاجتماعية والسياسية التى تتخذ بها القرارات الخاصة بالموارد ويركزون على سياسات إعادة التوزيع ــ بما فى ذلك إعادة توزيع السلطة ــ فى معالجة القضايا البيئية. ويفضل العديد من الناس سياسة اللامركزية المتأنية والحماية القوية للمجتمعات والاقتصادات المحلية. إنهم يشككون فى كل من الحيادية والخبرة السياسية وقدرة الحكومات التى استمرت على وجه العموم فى توجيه السلوك الراجح.

وخلال العقود الأخيرة، تمكن أنصار عالم السوق من السيطرة المحكمة على روافع السلطة الحقيقية وعلى عملية اتخاذ القرارات. وعندما اقتضت الضرورة قدموا تنازلات لصالح الإصلاحيين وقد ظهرت من جراء ذلك القوانين والمؤسسات الحالية. ويظل هذا النمط هو المسيطر فى الشئون البيئية المحلية والدولية.[81] وكما سأناقش فى الفصل الثالث، فإن حركة حماية البيئة حاليًا تعمل بشكل موسع فى عالم إصلاح السياسات، وقد قدمت عدة مقترحات إصلاحية تستهدف النطاق العالمى بالإضافة إلى التحديات البيئية المحلية والقومية. ولكن نظام اختيار وتنفيذ مقترحات العمل يحد من فعاليتها ويضع خارج الحدود أفكارًا بعيدة المدى للتغيير.

وحيث أن هذا النموذج لا يعطى عن النتائج المرجوة، فمن الواضح أننا نحتاج إلى نموذج جديد. وتشير الحلول التى يقدمها عالم الاستدامة الجديد وعالم أنصار البيئة بإيجابية لأبعد من الموقف الحالى إلى الرؤية الجديدة ووجهة النظر العالمية الجديدة المطلوبتين. وقد كتب عالم التاريخ والحضارة توماس بيرى (Thomas Berrey) أن: "التاريخ محكوم بهذه اللحظات الجامعة التى تعطى شكلاً ومعنى للحياة عن طريق ربط المشروع الإنسانى بالمصائر الأكبر للكون. وقد يطلق على القيام بهذه الخطوة عنوان 'العمل العظيم للناس'".

ويستمر بيرى فى وصف العمل العظيم للحضارة اليونانية وغيرها فى أوروبا وآسيا. وكما كتب قائلاً: "والعمل العظيم الآن هو أن تقوم بالانتقال من حقبة قام فيها الإنسان بالاستغلال الجائر للأرض إلى حقبة يتبع فيها البشر سلوكيات ذات نفع مشترك لهم وللكوكب.... ربما يكون الميراث القيم الذى نتركه للأجيال القادمة هو شئ من معنى العمل العظيم الماثل أمامهم للتحرك بالمشروع الإنسانى من الاستغلال الجائر إلى الوجود الحميد"[82].

علينا الآن أن نبدأ هذا العمل بأسرع ما يمكن.

الفصل الثانى

الرأسمالية الحديثة:
الخروج عن السيطرة

هل يوجد فى مجتمعنا شيء يحظى بمتابعة أكثر من النمو الاقتصادى؟ إنه ذلك الأمر الذى يتم مراقبة تحركاته بصفة مستمرة، ويتم قياسها بدقة حتى الخانات العشرية، ويتم شجبها أو مدحها، ويتم تشخيصها على أنها ضعيفة أو يحكم عليها بأنها صحيحة وحيوية. وتقوم الصحف والمجلات والقنوات الفضائية بنشر وبث التقارير عنه بصورة لا نهائية. ويتم فحصه على كافة المستويات ــ العالمية والمحلية وعلى مستوى الشركات. وفى عينة صغيرة من القصص الإخبارية الخاصة بالأعمال التجارية ظهرت فى صيف ٢٠٠٦، نشرت صحيفة *فيناتشيال تايمز*(Financial Times) "إن العام القادم هو العام الذى يستعد فيه العالم لاستقبال العام الخامس من النمو المتتالى"؛ ولاحظت صحيفة *بيزنس ويك* (Business Week): "إنه إذا ما واصل النفط ارتفاعه، فسوف يرتفع مستوى نمو [الولايات المتحدة] كذلك"؛ وكان العنوان الرئيسى لصحيفة *وول ستريت جورنال* (Wall Street Journal) أن: "شركة جوجل (Google) تنظر إلى صفقة المحتوى باعتبارها مفتاحًا للنمو طويل الأمد"[1].

وفى الواقع، فإن العالم فى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد نما ــ حيث قدر معدل نمو الاقتصاد العالمى بحوالى نسبة ٥% سنويًا، والولايات المتحدة بحوالى ٣,٥%، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ككل بحوالى ٣%. وسوف يتضاعف حجم الاقتصاد العالمى بنسبة ٥% فى العام خلال أربعة عشر عامًا قادمة.

النمو الإجبارى

قد يكون النمو المتزايد ــ حيث تحقيق أفضل ثروة ورخاء اقتصادى ــ هو الهدف الأكثر شيوعًا وقوة فى العالم اليوم. ولقد أطلق على النمو الاقتصادى عنوان "الديانة العلمانية

للمجتمعات الصناعية المتقدمة"[2]. ويصفه كبار قادة الاقتصاديات الكلية بأنه الخيـر الأسـمى والأعظم لمهنتهم.

يعمل الاستهلاك على الإسراع بالنمو، وكى يبقى الدافع لدى المستهلكين، فقد توسـعت نفقات الإعلانات عالميًا بصورة أسرع حتى من الاقتـصاد العـالمى. ولقـد كتبـت مجلـة *الإكونومست* (Economist) فى افتتاحيتها فى عام ٢٠٠٦ موضوعًا حول "مدح عـدم خـوف المستهلكين الأمريكيين من الأفكار والمنتجات الجديدة"[3]. وعندما يَقِـل حمـاس الأمـريكيين للاستهلاك، يتم استجداء المستهلكين الأمريكيين للذهاب إلى التبضع، حتى عن طريق الرئيس، كما فعل الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) بعد أحداث ١١ سبتمبر ومرة أخرى بعد أعياد الكريسماس فى عام ٢٠٠٦. وبالتطلع إلى عام ٢٠٠٧، أكدت صحيفة *بيزنس ويك* لقرائها أن بإمكانهم "الاعتماد على المستهلكين [الأمريكيين] فى الاستمرار فى الإنفاق"[4]. وقـد أثبت هذا حسن التنبؤ. وبحلول يونيو ٢٠٠٧، تمكنت صحيفة *فيناشيال تايمز* مـن أن توجـه "إنذارًا من الزيادة الحادة فى الإنفاق الاستهلاكى بوجود تعافى [قوى] فى النمو الأمريكى"[5].

وعندما يريد شخص ما عرقلة إجراء حكومى، فإن الحجة الأكثر فاعلية هى أن يقول أن ذلك سوف يضر بالاقتصاد، وهذا ما فعله الرئيس بوش تمامًا عندما قام برفض البروتوكـول العالمى لمعاهدة كيوتو للمناخ (Koyoto's Protocol) فى بداية توليه الرئاسة.

إن النمو فحسب لا يكفى. ويتم الحكم على الاقتصاديات بمدى سرعة نموها. وقد يعتقـد المرء عند قراءة النقد الشديد فى الصحافة الاقتصادية، أن اليابان قد مرت مؤخرًا بفترة كساد ممتدة أو على الأقل ركود. فى الواقع، بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٥ نما الاقتصاد اليابانى بمعدل ١,٣% فى العام ــ وليس نسبة ٢,٥% إلى ٣,٥% المتوقعة فى الولايات المتحدة وأوروبـا، ولكنه ليس فى حالة انكماش اقتصادى. فى الواقع، فإن اليابان تعتبر حالة مثيرة للاهتمام فـى النمو البطئ الممتد، مما يؤكد على إمكانية حدوث ذلك[6].

وتقوم الاقتصاديات الكلية الحديثة على فهم النمو والإبقاء عليه مرتفعًا. ولقد كان كل من الاقتصادى بول صامويلسون (Paul Samuelson) ووليام نوردهـاوس (William Nordhaus) أستاذ الاقتصاد بجامعة يال، واضحين فى ذلك الأمر فى كتابهما الشهير *الاقتصاديات الكليـة*. فلقد كتبا: "برغم كل شىء، فإن الاقتصاديات الكلية تهتم بالنمو الاقتصادى.... إن الأهـداف الكبرى للاقتصاديات الكلية هو المستوى المرتفع والنمو السريع للإنتاج، وخفض معدل البطالة وثبات الأسعار.... ولقد سيطرت قضيتان على فكر الاقتصاديات الكلية منذ البدايـة وهمـا: الحاجة إلى تقليل عدم الاستقرار فى اقتصاد السوق... والرغبة فى رفع معدل نمـو إنتاجيـة واستهلاك كل دولة"[7].

وفى مقال مميز عن التاريخ البيئى للقرن العشرين بعنوان *شىء جديد تحـت الـشمس*

(Something New Under the Sun)، كتب المؤرخ ج. آر ماكنيل أن "الولع بالنمو" عمل على إحكام قبضته على التصورات والمؤسسات فى القرن العشرين: "لقد سعت الشيوعية إلى أن تصبح المدرسة السياسية العالمية للقرن العشرين، ولكن نجحت مدرسة أخرى أكثر مرونة وإغراءً فيما فشلت فيه الشيوعية وهى: السعى وراء النمو الاقتصادى. لقد تتلمذ الرأسماليون والقوميون — فى الواقع الجميع بما فى ذلك الشيوعيون — على يديها، وذلك لأن النمو الاقتصادى لا يقف عند العديد من الأخطاء. لقد تحمل كل من الأندونيسيين واليابانيين فسادًا لا نهائيًا على مدى حقبة النمو الاقتصادى. ولقد تحمل الروس وسكان أوروبا الشرقية الكثير من دول خرقاء قامت بفرض رقابة سيئة عليهم. ولقد قبل الأمريكيون والبرازيليون التفاوت الاجتماعى الهائل. لقد كانت الأمراض الاجتماعية والأخلاقية والبيئية عناصر مستقرة ودائمة فى غمرة الاهتمام بالنمو الاقتصادى؛ فى الواقع، قال الموالون للإيمان بأن المزيد من النمو الاقتصادى فقط هو ما يمكنه إيجاد حل لمثل هذه الأمراض. لقد أصبح النمو الاقتصادى هو نهج التفكير الذى لا غنى عنه للدولة تقريبًا فى كل مكان.

"ولقد ساعد الولع بالنمو، عندما يتحقق التوازن ويكون مفيدًا للغاية فى عالم به أرض فضاء، وجماعات كبيرة من الأسماك التى لا يزعجها أحد، وغابات شاسعة وطبقة قوية من الأوزون، على خلق عالم أكثر ازدحامًا وتوترًا. وبرغم اختفاء المُحايدات البيئية وتزايد التكاليف الفعلية، ساد الانغلاق الفكرى فى كل من الدوائر الرأسمالية والشيوعية.... *لقد كانت الأولوية الكبرى للنمو الاقتصادى بسهولة هى الفكرة الأكثر أهمية فى القرن العشرين*"[8].

وهناك المزيد من الجدل بشأن الأهمية النسبية للنمو الاقتصادى فى أوروبا أكثر مما يوجد فى الولايات المتحدة. لقد كانت الأهداف المعتادة للإصلاحيين المؤيدين للنمو الاقتصادى فى أوروبا هى أسابيع العمل الأقصر، وفترات الإجازات الأطول، والتأمين الوظيفى وسياسات الرخاء الإجتماعى للحكومات الأوروبية. وتبرز معركة "الإصلاح" فى فرنسا وفى أماكن أخرى؛ حيث كتبت صحيفة *نيويورك تايمز*: "أنه يوجد أعداد كبيرة من الأوروبيين الذين هم على استعداد للانفجار فى ثورة معارضة عند عرض التغيرات [فى هذه السياسات] عليهم"[9].

وفى الولايات المتحدة، كان الأمر الأهم هو النمو وبأى تكلفة كانت. وقد كتب كل من صامويلسون ونوردهاوس فى كتابهما *الاقتصاديات الكلية:* "إن اقتصادنا هو الاقتصاد الأكثر قسوة، حيث يتم الحكم بصورة متزايدة على الأشخاص بناءً على إنتاجياتهم الحالية وليس على الإسهامات السابقة. ولا يعتد بالولاء القديم للشركة أو المجتمع. افترض أن شركة ما وجدت أنه من المربح لها إنهاء خدمات ١٠٠٠ عامل لديها أو الانتقال من نيو إنجلند إلى سنبلت (Sunbelt) أو الانتقال من سنبلت إلى المكسيك. من المحتمل أن تنتقل فى إطار السعى وراء

الأرباح... وكوقاية من أن تقوم شركة أخرى بجنى المميزات التنافسية. سوف تبرر لك الاقتصاديات الموجهة نحو السوق ذلك بالقول بأن الظلم هو الثمن الذى ندفعه من أجل الاختراع ــ حيث إنه لا يمكنك عمل قرص من البيض بدون كسره. وهذا التركيز القوى على الكفاءة لا يهتم بدخول العمال الذين تم تسريحهم أو بإفلاس الشركات أو بالمدن المحطمة أو بالأمم والمناطق التى فقدت ميزتها المُقارنة".

"وتجد النظرة المتعمقة جانبًا مشرقًا وراء قسوة السوق هذه. فمع التنافس الأجنبى المتزايد، ورفع الرقابة الحكومية عن العديد من الصناعات واتحادات العمال التى أصبحت فى أضعف حالاتها منذ الكساد الكبير، أصبح العمال وأسواق المنتجات الآن فى تنافس بصورة متزايدة. ومع التنافس الأكثر نشاطًا، تحسن أداء الاقتصاد الكلى الأمريكى بصورة ملموسة"[10].

وتوجد نقطة أخيرة بشأن النمو ألا وهى توزيعه الجغرافى. فبرغم أنه من المؤكد أن معدلات النمو الأعلى والكثير من التوسع الأخير فى الاقتصاد العالمى قد حدث فى آسيا، مازالت اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المتقدمة تبدو الأضخم فى الصورة. وفيما بين عامى ١٩٨٠ و٢٠٠٥، ازداد نمو الاقتصاد العالمى فى الأمم التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بنسبة ٧٠%.

النمو مقابل البيئة

لقد لاحظ ماكنيل أن العلاقة بين المكاسب الاقتصادية والخسائر البيئية وثيقة، فالاقتصاد يعمل على استهلاك الموارد الطبيعية (كلاً من المتجددة وغير المتجددة)، ويحتل الأرض ويطلق الملوثات. وبينما ينمو الاقتصاد يزداد كذلك استخدام الموارد والملوثات بأنواعها المختلفة. وكما يقول بول إيكنز (Paul Ekins) فى كتابه *النمو الاقتصادى والاستدامة البيئية*، "إن التضحية بالبيئة من أجل النمو الاقتصادى... كانت بلا شك أحد ملامح التنمية الاقتصادية، على الأقل منذ ظهور النظام الصناعى"[11]. وكما رأينا بصورة تفصيلية فى الفصل الأول أن التضحية كانت ومازالت ضخمة.

وعادة ما يتم قياس النمو باعتبار أنه زيادة فى إجمالى الناتج المحلي، ومدلول نمو إجمالى الناتج المحلى هو المقصود هنا بالنمو. لقد أعطى الكثير من التقدم المادى الملحوظ للعالم ــ حيث التقدم فى الأمور التى يمكن أن تنتجها الاقتصاديات ويمكن أن يشتريها المال ــ ولكن هذه الرفاهية تم شراؤها ومازالت بتكلفة بيئية ضخمة. ويحصى ماكنيل الزيادات التالية على مدار القرن من تسعينات القرن التاسع عشر إلى تسعينات القرن العشرين[12]:

اقتصاد العالم	زيادة بمقدار	١٤ ضعف
عدد السكان فى العالم	زيادة بمقدار	٤ أضعاف
استخدام المياه	زيادة بمقدار	٩ أضعاف
انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت	زيادة بمقدار	١٣ ضعف
استخدام الطاقة	زيادة بمقدار	١٦ ضعف
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون	زيادة بمقدار	١٧ ضعف
صيد الأسماك من البحار	زيادة بمقدار	٣٥ ضعف

ولقد استمرت هذه الاتجاهات إلى الآن، فعلى مدار الربع الأخير من القــرن ــ وهــى الفترة التى كانت فيها البرامج البيئية الكبرى موضع التنفيذ فى العديد من البلــدان ــ حــدثت الزيادات التالية عالميًا فى متوسط كل عقد من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥:[13]

إجمالى الناتج العالمى	٤٦ بالمائة
الورق والمنتجات الورقية	٤١ بالمائة
حصيلة الأسماك	٤١ بالمائة
استهلاك اللحوم	٣٧ بالمائة
سيارات الركاب	٣٠ بالمائة
استخدام الطاقة	٢٣ بالمائة
استخدام الوقود الحفرى	٢٠ بالمائة
عدد السكان فى العالم	١٨ بالمائة
محصول الحبوب	١٨ بالمائة
انبعاثات أكسيد النيتروجين	١٨ بالمائة
سحب المياه	١٦ بالمائة
انبعاثات ثانى أكسيد الكربون	١٦ بالمائة
استخدام المخصبات	١٠ بالمائة
انبعاثات ثانى اكسيد الكبريت	٩ بالمائة

ويقيس كل من هذه المؤشرات التأثير البيئى بطريقة ما، ويوضح كل منها أن التـأثيرات تتزايد ولا تنخفض. ومن الملحوظ أن معدلات نمو استهلاك الموارد والتلوث هذه أقل من معدل نمو الاقتصاد العالمي. وتتحسن الكفاءة البيئية للاقتصاد من خلال "اللا مادية"، والإنتاجية المتزايدة فى مدخلات الموارد وتقليل الفاقد المنصرف لكل وحدة من الإنتاج. ومع ذلك، فإن الكفاءة البيئية لا تتحسن بسرعة كافية من أجل منع التأثيرات من الزيادة. وتلخص أستاذة علوم البيئة دونيلا ميدوز (Donella Meadows) الأمر بصورة رقيقة قائلة: "إن الأمور تزداد سوءًا بمعدل أكثر بطئًا"[14].

بالإضافة إلى ذلك، صارت الاهتمامات البيئية ليست بشأن معدل النمو ولكن بشأن العبء الإجمالى. وكانت هذه الأعباء ــ على سبيل المثال، حصيلة الأسماك ــ بالفعل ضخمة فى عام ١٩٨٠، ولذلك فحتى النمو البسيط لكل عشر سنوات قد أحدث زيادات كبرى فى التأثيرات البيئية ــ وهى تأثيرات كانت بالفعل ضخمة للغاية. وبحلول عام ٢٠٠٤، كان العالم يستهلك سنويًا ٣٦٩ مليون طن من المنتجات الورقية و٢٧٥ مليون طن من اللحوم و٩ تريليون طن من الوقود الحفرى (بما يكافئ النفط). وكانت المياه العذبة للاستخدام البشرى يتم استخراجها من مصادر طبيعية بمعدل حوالى ألف ميل مكعب فى العام.

وتكمن ظاهرة التوسع المضطرد خلف هذه الأرقام. والملمح السائد فى النشاط الاقتصادى الحديث هو النمو المضطرد. ولذلك ينمو الشيء خطيًا عندما يزداد بذات الكمية على مدار وقت معين. فإذا ما ازدادت رسوم التعليم الجامعى ثلاثة آلاف دولار كل عام، فإن الزيادة ستكون خطية. وينمو الشيء بصورة مضطردة عندما يزداد متناسبا مع الكمية الموجودة بالفعل. فإذا ازدادت رسوم التعليم الجامعى بنسبة ٥% سنويًا، فإن الزيادة ستكون مضطردة. ومن جهة أخرى يتجه الاقتصاد الحديث إلى النمو بصورة مضطردة لأن نسبة من إنتاج كل عام يتم استثمارها من أجل زيادة هذا الإنتاج. وتكون الكمية التى تم استثمارها ذات صلة بحجم النشاط الاقتصادى. ويزداد إنتاج الغذاء واستهلاك الموارد وتوليد النفايات أيضًا لأنهم مرتبطون كعناصر مختلفة بالزيادة السكانية ونمو الإنتاج.

إذا سلمنا أن الأمر كان كذلك حتى الآن، فماذا عن المستقبل؟ إن الاقتصاد العالمى مستعد للانفجار الأسى للنمو العالمى، حيث يمكن أن يتضاعف حجمه فى غضون ما يقرب من خمسة عشر إلى عشرين عامًا. لذا فالاحتمال وارد بالتأكيد لزيادة كبيرة وربما كارثية فى التأثيرات البيئية فى الفترة التى كان ينبغى أن تنخفض فيها بسرعة.

وتوجد الكثير من الأسباب الوجيهة لاعتبار أن النمو المستقبلى يمكن بسهولة أن يستكمل السير على دروبه المدمرة للبيئة. أولاً، يمكن تجسيد النشاط الاقتصادى وزخمه الهائل المتقدم بأنه "خارج عن السيطرة" من الناحية البيئية، وهذا حقيقى حتى فى الاقتصاديات الصناعية

المتقدمة التى تمتلك برامج بيئية حديثة قيد التنفيذ. وبصورة أساسية، لا يعمل النظام الاقتصادى عندما يصل الأمر إلى حماية الموارد البيئية، ولا يعمل النظام السياسى عندما يأتى الأمر إلى تصحيح النظام الاقتصادى.

لقد قدم الاقتصادى والاس أوتس (Wallace Oates) وصفًا واضحًا "لفشل السوق": "وضع الأسواق للأسعار التى من شأنها أن تكون إشارات دالة على قيمة (أو تكلفة) الموارد المستخدمين المحتملين ومدى القدرة على الاستفادة منها، وهو ما لا يخدم البيئة. ويتعين على أى نشاط يفرض تكلفة على المجتمع عن طريق استنفاذ بعضٍ من موارده القليلة أن يأتى بثمن محدد، حيث يتساوى هذا الثمن مع التكلفة الاجتماعية. وبالنسبة لمعظم السلع والخدمات (' السلع الخاصة ' كما يسميها الاقتصاديون)، تقوم قوى السوق للعرض والطلب بتحديد سعر السوق الذى يوجه استخدام الموارد لتحقيق أقصى استفادة من قيمتها".

"وبرغم ذلك، هناك ظروف تحول دون ظهور سعر السوق كمرشد للقرارات الفردية. فغالبًا ما تكون هذه حالة الكثير من أشكال الأنشطة المدمرة للبيئة. ... إن الفكرة الأساسية مباشرة ومُلحة وهى: أن غياب سعر ملائم لموارد قليلة بعينها (مثل الهواء النقى والمياه النقية) يؤدى إلى استخدامهم الجائر وينتج عن ذلك ما يسمى بـ 'فشل السوق' ".

"ويكمن مصدر هذا الفشل فيما يسميه الاقتصاديون عوامل خارجية. ومثال جيد لذلك هو الحالة التقليدية للمُنتج بإنشاء مصنع ينشر الأدخنة على حى مجاور. لقد قام المُنتج بفرض تكلفة حقيقية على شكل هواء غير نظيف، ولكن هذه التكلفة 'خارج' الشركة. والمُنتج لا يتحمل تكلفة التلوث الذى يصنعه كما يفعل مع العمالة ورأس المال والمواد الخام التى يستخدمها. ويعمل ثمن العمالة وهذه المواد على تحفيز الشركة للاقتصاد فى استخدامها، ولكن لا يوجد مثل هذا الحافز للسيطرة على انبعاثات الأدخنة وبالتالى الحفاظ على هواء نقى. ببساطة فإن لب الأمر هو أنه متى تأتى الموارد النادرة بدون ثمن (كما هو الحال فى مخزوننا المحدود من الهواء النقى والمياه النقية)، فإنه من المؤكد أن يتم استخدامها بصورة جائرة".

"إن الكثير من مواردنا البيئية غير محمية بأثمان ملائمة تعمل على تحديد استخدامها. وعلى هذا، فلا يثير الدهشة أن نجد الاستخدام الجائر والمهين للبيئة، فببساطة لا يحدد نظام السوق استخدام هذه الموارد بصورة ملائمة"[15].

ويعمل الفشل السياسى على استمرار، بل فى الواقع على تضخيم فشل السوق. ويمكن أن يتم تنفيذ سياسات الحكومات من أجل معالجة فشل السوق وجعل السوق يعمل لصالح البيئة بدلاً من العمل ضدها. ولكن الاقتصاد القوى والمصالح السياسية يعملان من أجل المكسب عن طريق عدم إجراء هذه المعالجة، لذا فهى إما لا تتم أو تتم بصورة جزئية فقط. يمكن المحافظة على المياه واستخدامها بصورة أكثر فاعلية إذا ما تم بيعها بتكلفتها الكاملة، بما فى

ذلك التكلفة المقدرة للضرر البيئى الناتج عن الاستخدام الجائر لها، ولكن كلاً من السياسيين والمزارعين مشاركون فى الإبقاء على أسعار المياه منخفضة. ويمكن إجبار من ينشروا الملوثات على سداد كامل تكاليف تصرفاتهم، فيما يتعلق بكل من الأضرار والتنظيف، ولكنهم عادةً لا يفعلون ذلك. وتمنح النظم البيئية الطبيعية المجتمعات خدمات اقتصادية ذات قيمة هائلة، حيث يمكن أن تؤدى الأعمال التى يقوم بها أحد المُطورين إلى تقليل تلك الخدمات المقدمة إلى المجتمع، وهو نادرًا ما يقوم بسداد كامل لقيمة الخدمات المفقودة.

ولا تنوى الحكومات أن تبتعد عن إصلاح فشل السوق وحسب، بل إنها تعمل على تفاقم المشكلة عن طريق إيجاد إعانات وممارسات أخرى تزيد من سوء الموقف. و يُقَدِّر كلٌ من نورمان مايرز (Norman Myers) وجنيفر كنت(Jennifer Kent) فى كتابهما *ترسبات سابقة*، أن الحكومات فى جميع أنحاء العالم قد قدمت إعانات للتدبير البيئى بمبلغ يقارب ٨٥٠ مليار دولار سنويًا. وقد خلُصا إلى أن تأثير هذه الإعانات على البيئة "منتشر وعميق". وقد لاحظا الآتى: "يمكن أن تعمل الإعانات المُقدمة إلى الزراعة على زيادة العبء على الأراضى المناسبة لزراعة المحاصيل، وتؤدى إلى تآكل وانضغاط سطح التربة، والإصابة بالتلوث من المخصبات الصناعية والمبيدات، وإزالة النتروجين من التربة، وإطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحرارى، وهذه بعض التأثيرات الضارة الكثيرة. كما تعمل الإعانات الخاصة بالوقود الحفرى على تفاقم تأثيرات التلوث مثل الأمطار الحمضية، والتلوث الهوائى الحضرى، والاحتباس الحرارى، بينما تؤدى إعانات إنتاج الطاقة النووية بصورة استثنائية إلى نفايات سامة نصف عمرها طويل بصورة استثنائية كذلك. وقد أدت الإعانات المُقدمة إلى قطاع النقل عبر الطرق إلى زيادة العبء على شبكات الطرق، وهى مشكلة تتفاقم كلما تم تخفيفها من خلال بناء طرق جديدة عندما يؤدى تقديم المزيد من الإعانات إلى زيادة استخدام السيارات؛ ويخلق هذا القطاع أيضًا تلوثًا خطيرًا متعدد الصور. وتعمل الإعانات المُقدمة إلى قطاع المياه على تشجيع الاستخدام الخاطئ والجائر للموارد المائية التى تتناقص بصورة متزايدة. وتُعزز الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك زيادة الصيد من المخزون المستنفذ بالفعل من الأسماك. وتساعد الإعانات المُقدمة إلى علم العناية بالغابات على تشجيع الاستغلال الجائر فى الوقت الذى انخفضت فيه أعداد كبيرة من الغابات جراء القطع الجائر للأخشاب والأمطار الحمضية وتعدى الزراعات"[16].

إننا نعيش فى اقتصاد السوق حيث تعتبر الأسعار هى الإشارة الأساسية لتوجيه النشاط الإقتصادى. وعندما تعكس الأسعار القيم البيئية بشكل ضعيف كما تفعل اليوم، فإن النظام يعمل بدون ضوابط أساسية. وهناك مشكلات أخرى سوف نقوم بمناقشتها بإيجاز. وفى الواقع يعد السوق اليوم مكانًا غريبًا، ففى جوهر النظام الاقتصادى توجد آلية لا تعترف بأكثر الأمور

الأساسية عمقًا على الإطلاق، وهو العالم الحى المتطور الدائم الطبيعى والذى يعمل به الاقتصاد. وبدون مساعدة، فإن السوق يفتقر إلى أعضاء الإحساس التى تسمح له بالتفهم والتكيف مع ذلك العالم الطبيعى. إنه يُحلق بلا هدى.

لقد تفاقمت مشكلة الفشل السياسى فى عصرنا؛ عصر العولمة والتنافس الدولى. لقد وصف توماس فريدمان (Thomas Friedman)، وهو أحد أهم محللى العولمة الأوائل، ما أسماه "القيد الذهبى" قائلاً: "عندما تعترف دولتك.... بقواعد السوق الحر فى الاقتصاد العالمى اليوم، وتقرر أن تلتزم بها، فإنها تضع ما أسميه 'القيد الذهبى'.... وبمجرد أن تضع دولتك القيد الذهبى، قد يحدث أمران: أن ينمو اقتصادك وأن تتقلص سياساتك. وعلى ذلك، فمن الجبهة الاقتصادية عادة ما يُعزز القيد الذهبى المزيد من النمو ومتوسطًا أعلى للأجور ــ وذلك من خلال المزيد من التجارة، والاستثمارات الأجنبية، والخصخصة والمزيد من الاستخدام الفعال للموارد تحت ضغط التنافس العالمى. ولكن على الجبهة السياسية، يعمل القيد الذهبى على تضييق مجال الاختيارات السياسية الاقتصادية لمن هم فى السلطة إلى معدلات محدودة نسبيًا"[17]. وقد كشفت صحيفة *بيزنس ويك* عن فكرة مشابهة فى قصة غلاف فى عام ٢٠٠٦ بعنوان "هل يمكن لأى شخص أن يُوجه هذا الاقتصاد؟" ما هى نهايته؟: "لقد تسلمت القوى العالمية مقاليد السيطرة على الاقتصاد. والحكومة، بغض النظر عن الحزب، سيكون لديها تأثير أقل من أى تأثير سابق.... لقد طغت العولمة على قدرة واشنطن فى السيطرة على الاقتصاد"[18]. فإذا ما كان لدى واشنطن متاعب فى السيطرة على الاقتصاد من أجل نهايات اقتصادية مثل إيجاد فرص عمل وزيادة الأجور، فتخيل مدى صعوبة السيطرة عليه من أجل فائدة البيئة.

هل هناك إصلاح آلى؟

ويعترض طريقنا سبب آخر يدعو للقلق بشأن النمو وهو غياب القوى الطبيعية الكافية والتى تكون ذاتية الإصلاح داخل الاقتصاد. وتوجد بؤرة واحدة للأمل فى هذا الصدد وهى التطور الطبيعى للتقنيات. لن يكون اقتصاد المستقبل مطابقًا لاقتصاد الأمس لأن التقنية تتغير. إنها تعمل على إيجاد الفرص لتقليل المواد المُستهلكة والنفايات المنتَجة لكل وحدة إنتاج: فهى تفتح مجالات جديدة وتخلق منتجات جديدة أكثر خفة وأصغر حجمًا وأكثر فعالية. ومن الواضح أن هذا ما يحدث، لذا فإن إنتاجية الموارد فى ازدياد.

توجد أدبيات ضخمة بشأن هذه التوجهات. وتظهر النتيجة الأساسية فى التقرير الذى أعده خمسة مراكز أبحاث كبرى فى أوروبا والولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ والتى تقول أن "الاقتصاديات الصناعية أصبحت أكثر فاعلية فى استخدامها للمواد، ولكن إنتاج النفايات

مستمر فى الازدياد.... حتى عندما حدث الفصل بين النمو الاقتصادى وناتج الموارد على أساس نسبة لكل فرد ولكل وحدة من إجمالى الناتج المحلى، استمر تدفق استخدام الموارد ووصول نفاياتها إلى داخل البيئة فى ازدياد. ولم نجد دليلاً على انخفاض مُطلق فى ناتج الموارد. ويعود ما يقرب من نصف إلى ثلاثة أرباع كمية الموارد المُدخلة سنويًا إلى الاقتصاديات الصناعية والتى تصل إلى البيئة كنفايات خلال العام"[19].

ومن خلال مراجعة عدد كبير من الدول وُجد أنه "باستثناء حالةٍ واحدة محددة، لا يوجد انخفاض مُطلق فى الكمية المُدخلة المباشرة من المواد الخام إلى الاقتصاديات الصناعية قد حدث أثناء نمو هذه الاقتصاديات.... ويعتبر اتجاه استخدام المواد فى الدول الصناعية مستقرًا بصورة نسبية". كما وُجد أيضًا أنه، أثناء النمو الاقتصادى، تنخفض الضغوط على الموارد الداخلية عن طريق نقل العبء للخارج، أى إلى الاقتصاديات النامية[20]. ويتم استيراد المزيد من السلع كثيفة الموارد.

وفى إطار مراجعة كبرى أخرى لدراسات "اللا مادية" اتضح أنه: "لا يوجد دليل مُلزِم من الاقتصادى الكلى يقول بأن اقتصاد الولايات المتحدة 'منفصل' عن الكمية المُدخلة من المواد، بل إننا لا نعرف إلا أقل من ذلك عن صافى التأثيرات البيئية الخاصة بالكثير من التغييرات فى استخدام المواد. إننا نحذر من التعميم الكلى لاستخدام المواد، خاصة الشعور 'العميق' بأن التغير التقنى، والإحلال، والانتقال إلى عصر المعلوماتية بإصرار سيؤدى إلى تخفيض كثافة المواد وتقليل التأثير البيئى"[21].

لقد لاحظ الخبير التقنى أرنولف جروبلر (Arnulf Grubler) أنه "فى أفضل الأحوال، قد أدت اللا مادية إلى استقرار فى الاستخدام المطلق للمواد بمستويات كبيرة.... لقد أدت المواد المحسنة والإنتاجية البيئية المتزايدة بصورة جوهرية إلى تقليل التأثيرات البيئية لنمو الإنتاج، حتى إذا كان هذا النمو به تحسن فائق بصورة عامة"[22].

كان أحد المجالات ذات الصلة بالمسألة ما يطلق عليه منحنى كوزنتس البيئى (enviromental kuznets curve) ـ ويقوم على افتراضية أن التلوث البيئى يزداد ابتداءً مع التطور والنمو ولكنه يبدأ فى الانحدار مع ازدياد مستوى الدخل لكل فرد. وقام دعاة النمو بتكرار عرض هذه الحجة، وهى تبدو مقبولة من الناحية الفطرية. إن مطالبة العامة بأفعال مميزة بيئيًا تزداد مع ازدياد مستوى الدخل.

وقد تعززت الرؤية الخاصة باعتبار النمو الاقتصادى هو الحل لتحسين جودة البيئة وذلك بالدراسات التى أظهرت أن بعض ملوثات الهواء المحلية تبدو وكأنها تتبع نمط منحنى كوزنتس، حرف يو "U" المقلوب. ولكن يعتبر إعداد الكثير من هذه البيانات معضلة. على سبيل المثال، نعرف إن منع تدهور البيئة عادة أقل تكلفة بكثير عن معالجتها. كما أن بعض

الخسائر البيئية والإنسانية لا يمكن إصلاحها، حتى مع وجود المال. وحتى الآن لم نجد نمط منحنى كوزنتس إلا فى حالات قليلة. فى بعض الحالات ترتفع الملوثات أولاً، ثم تنحدر، ثم ترتفع مرة أخرى. ولكن بعض الملوثات الأخرى، مثل ثانى أكسيد الكربون، تظل ترتفع. وفى الواقع، تتلازم العديد من الاتجاهات البيئية السلبية بصورة إيجابية مع الدخول المرتفعة حتى على مستويات عالية. وقد وجد، من خلال مراجعة شاملة لفرضية منحنى كوزنتس، أنها: "ليست مدعومة بصورة واضحة من أى مؤشر بيئى وأنها مرفوضة من ... الدراسات الخاصة بالجودة البيئية ككل.... يرتفع التأثير العام... خلال مدى الدخل المناسب"[23].

الأسباب الجذرية

ولتلخيص الأمر، لنا أن نقول أننا نعيش فى عالم يعتبر فيه النمو الاقتصادى بصورة عامة مفيدًا وضروريًا ـ كلما زاد، كلما كان أفضل؛ حيث جلب لنا النمو فى الماضى حالة بيئية محفوفة بالمخاطر؛ فقمنا بالموازنة بين الزيادات غير المسبوقة فى النمو؛ حيث يتم معالجة هذا النمو بإشارات سوق خاطئة، بما فى ذلك الأسعار التى لا تضم التكاليف البيئية أو تعكس احتياجات الأجيال القادمة؛ وحيث لم تعمل السياسات الفاشلة على إصلاح غفلة السوق عن الاحتياجات البيئية؛ وتستخدم الاقتصاديات كافة أنماط التقنية التى تم ابتكارها فى فترة عدم وعى بيئى. ولا توجد أيدٍ خفية أو آلية متأصلة كافية لتصحيح الاتجاهات التدميرية. لذا، والآن، يمكن للمرء فقط استنتاج أن النمو هو عدو للبيئة. ويظل الاقتصاد والبيئة متصادمين.

وبموجب هذه الظروف، فمن الضرورى أن نقوم بالبحث بصورة أعمق لنتفهم القوى الأساسية التى تؤدى إلى هذه النتائج بصورة أكبر. وإذا ما تفهمنا القوى الدافعة فعندها فقط سوف نتمكن من إصلاح الموقف.

إذن، ما هو نظام التشغيل فى العمل هنا؟ إنه مزيج مركب من الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يمكن وصفها بدقة على أنها ملامح الرأسمالية الحديثة. قد يبادر المرء بالقول: ولكن الشيوعية كانت أسوأ للبيئة، وهذا حقيقى. إنه النظام السياسى المتسلط والتخطيط الاقتصادى عالى المركزية هما ما أديا إلى كارثة بيئية تلو الأخرى. ولكن ذلك النقاش ليس ذا صلة منذ أن أصبحت الشيوعية لا علاقة لها بالموضوع بشكل كبير. إننا نعيش فى عالم يسيطر عليه مجموعة من الرأسماليات. فى النهاية، لا يوجد شكل من أشكال الاقتصاد يتعامل بصورة جيدة مع البيئة ما لم يُجبر على القيام بذلك بواسطة قواعد مُطبقة وحوافز قوية وعقوبات تفرضها الحكومة والمستهلكين.

ما هى عناصر نظام التشغيل هذا؟ يُعَرِّف العديدون الرأسمالية بأنها *نظام اقتصادى*. وفى كتاب *تَفَهُم الرأسمالية*، يقوم كل من أستاذ الاقتصاد صمويل باولز (Samuel Bowels) وزملاؤه

بتعريف الرأسمالية بأنها: "نظام اقتصادى يقوم فيه أصحاب العمل بتعيين العمال من أجل إنتاج سلع وخدمات سيتم تسويقها بنية الربح"[24]. يملك أصحاب العمل السلع الرأسمالية التى يستخدمها الموظفون، كما يملكون المنتجات والسلع والخدمات التى يتم إنتاجها وتسويقها. والأسواق بصورة أو أخرى حرة وتنافسية، ويتم بيع السلع والخدمات بأسعار يحددها السوق. كما يضم السوق أيضًا أسواق العمالة، حيث يتم تحديد أجور ومرتبات العاملين.

إن الأساس فى تحليل باولز هو مفهوم يعود إلى رائد الاقتصاد السياسى آدم سميث (Adam Smith) المسمى بفائض المنتج. إن فائض المنتج هو ذلك الجزء من الإنتاج الاقتصادى الذى يتجاوز ما هو مطلوب دفعه مقابل العمالة، والمواد الخام والكميات المُدخلة الأخرى المستخدمة فى الإنتاج. فى الرأسمالية، يأخذ فائض المنتج شكل الأرباح. تقدم الأرباح أساس الدخل الرأسمالى، سواء كان فوائد أو حصص أو إيجار أو أرباح رأس المال. وعندما يتم إنفاق الأرباح على شراء آلات جديدة من أجل مصنع ما أو على سلع وخدمات أخرى يُقصد بها رفع الإنتاجية فى المستقبل، يُسمى هذا الإنفاق استثمارًا.

ويشير كل من باولز وزملاؤه إلى حقيقة أن: "المنافسة على الأرباح تتزايد لأن السبيل الوحيد لشركة ما للبقاء فى العمل هو أن تُدر أرباحًا. فلا يوجد بديل أمام أى صاحب عمل إلا أن يدخل فى سباق لا ينتهى لتجنب البقاء فى الخلف. والسبيل الأكيد للبقاء فى المقدمة هو إنتاج سلع أو خدمات أفضل بتكلفة أقل. وللبقاء فى القمة، لا يتعين أن تقوم الشركة فقط باستبدال سلع ومواد رأس المال المستخدمة فى عملية الإنتاج، بل أيضًا يتعين عليها إجراء توسعات وتحسينات فى خط إنتاجها، والدخول إلى أسواق جديدة، وتقديم تقنيات جديدة وإيجاد طرق أقل تكلفة للحصول على العمل الضرورى".

"وبالتالى فإن التنافس يُجبر أصحاب كل عمل أن *يستثمروا* (بدلاً من أن يستهلكوا) معظم الأرباح التى يجنونها .... وتُسمى عملية الاستثمار باعتبارها جزءًا من التنافس على الأرباح باسم *التراكم*...."

"إذن، إذا لم تقم شركة ما بجنى أرباح، فلا يمكنها النمو، وسرعان ما ستتفوق عليها الشركات التى تنمو. فى الاقتصاد الرأسمالي، البقاء يتطلب النمو، والنمو يتطلب الأرباح. إن ذلك هو قانون الرأسمالية حيث قانون البقاء للأصلح، وهو يتشابه مع فكرة العالم تشارلز داروين (Charles Darwin) عن تطور أنواع الكائنات عبر الانتقاء الطبيعى. ومن وجهة النظر الرأسمالية، فإن فكرة داروين عن الصلاحية ــ حيث النجاح فى إنتاج نسل ــ نجحت فى صنع الأرباح".

"تختلف الرأسمالية عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى بسبب اتجاهها نحو التراكم ونزوعها إلى التغيير، وميلها الداخلى إلى التوسع"[25].

يعمل تحليل باولز على تيسير رؤية السبب وراء التصادم الدائم بين الاقتصاد والبيئة. أولاً، إن الاقتصاد الرأسمالي ذو نمو أسي بصورة متأصلة إلى درجة أنه ناجح. يُلخص أحد الاقتصاديين البارزين وهو وليام باومول (William Baumol) العلاقة قائلاً: "في ظل الرأسمالية، يصبح النشاط الابتكاري ــ والذى هو فى أنواع أخرى من الاقتصاد يكون اتفاقيًا واختياريًا ــ إجباريًا، أى مسألة حياة أو موت بالنسبة للشركة. وانتشار التقنية الجديدة، والتى تتابعت على وتيرة واحدة فى الاقتصاديات الأخرى، هو الأمر الذى غالبًا ما يتطلب عقودًا أو حتى قرونًا حتى يتم، ويتم الإسراع به فى ظل الرأسمالية بصورة ملحوظة لأن الوقت ببساطة يساوى المال. باختصار، هذا هو ... تفسير النمو المذهل لاقتصاديات السوق الحر. ويمكن أن يُنظر باستفادة إلى الاقتصاد الرأسمالى باعتباره آلة مُنتجها الأول هو النمو الاقتصادى. وفى الواقع، فإن فاعليتها فى هذا الدور لا تضاهى"[26].

ثانيًا، يؤثر دافع الربح بقوة فى السلوك الرأسمالى. يمكن زيادة فائض المنتج ــ الربح ــ عن طريق حفظ وإدامة فشل السوق الذى وصفه أوتس. كما يمكن أيضًا زيادة هذا الفائض عن طريق الإعانات والمميزات البيئية الضارة الأخرى. إن المؤسسات اليوم تُسمى "الآلات الخارجية"، حيث أنها ملتزمة بالاحتفاظ بالتكاليف الفعلية لأنشطتها خارج (أى، بعيدًا عن) سجلاتها. كما يمكن تسميتها أيضًا آليات السعى وراء الربح من خلال استغلال البيئة الاقتصادية، وهى ملتزمة بإيجاد الإعانات، والإعفاءات الضريبية والثغرات التشريعية من الحكومة. وبالطبع، فإن البيئة هى من تعانى من جراء ذلك.

ثالثًا، وكما وصف المفكر كارل بولانى (Karl Polanyi) منذ زمن طويل فى كتابه *التحول العظيم*، يمكن أن يكون انتشار السوق إلى مناطق جديدة، مع التأكيد على فاعلية إنتاجه وتوسعه، مكلفًا جدًا من الناحيتين البيئية والاجتماعية. إن من الممتع قراءة كتاب بولانى. لقد رأى بوضوح فى عام ١٩٤٤ تكاليف الرأسمالية غير المنضبطة، ولكنه اعتقد أن "نظام القرن التاسع عشر" هذا، كما أسماه، كان ينهار. لقد رأى السوق ذاتى التكيف مثل "مدينة فاضلة قاسية". ولذلك قال الآتى: "فمثل هذه المنظمة لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة من الزمن بدون القضاء على البشر والمُكوِّن الطبيعى للمجتمع؛ إنها سوف تُدمر الإنسان ماديًا وتُحول محيطه إلى قفر....".

"وسيؤدى السماح لآلية السوق بأن تكون المُوَجِه الوحيد لمصير البشر وبيئتهم الطبيعية، فى الواقع، حتى بشأن كمية واستخدام الطاقة المُشتراة، إلى تدمير المجتمع.... سوف تختزل الطبيعة إلى عناصرها، وسوف تنهار الأحياء السكنية وتُدمر المناظر الطبيعية، وسوف تتلوث الأنهار، وسوف يتعرض الأمن العسكرى للخطر، وسوف تدمر القدرة على إنتاج الطعام والمواد الخام....".

" لقد تغاضى خيال الإنتاج عن الحقيقة القائلة بأن ترك مصير التربة والبشر في يد السوق سوف يكون مساويًا لتدميرهم"[27].

بالطبع، فإن السوق ذاتى التكيف الذى كان بولانى يخشاه لم يحدث فيه انهيار. لقد نهض مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح أكثر توسعًا وإثارة للخوف ووصل إلى أن صار غولاً شرسًا. ولذلك فإن العواقب التى حذّر منها بولانى قد أتت. لقد تدمرت المناظر الطبيعية وتلّوثت الأنهار. وافترض أن بولانى كانت ستصيبه الدهشة والجزع من سطوة الرأسمالية القاسية على التنوع الأنجلو ـ أمريكى وتآكل الديمقراطية الاجتماعية فى التنوع الأوروبى.

تعمل ديناميكيات السوق المالى اليوم على تقوية الضغط على مديرى المؤسسات لتحقيق نمو فى الأرباح. فالمقياس الأساسى لنجاح المؤسسة بالنسبة للمستثمرين هو النمو فى رأس مال السوق وسعر الأسهم. وتستجيب القيمة السوقية إلى عدد من العوامل، ولكن أكثر العوامل تأثيرًا هو المعدل المتوقع من نمو الأرباح. عندما يفشل نمو العائدات فى الوفاء بالتوقعات، وحتى لربع واحد من هذه التوقعات، يمكن أن تهبط أسعار الأسهم. ويمكن أن توجه الاختلافات فى القروش لسعر السهم توصيات المحللين الماليين بالشراء أو بالبيع. والرسالة الموجهة إلى المدراء واضحة وهى: توسّع فى الأسواق، وقلل التكاليف وقم بزيادة الربحية. اتجه نحو النمو.

أخيرًا، توجد تحيزات أساسية فى الرأسمالية والتى تُفَضّل الحاضر على المستقبل والخاص على العام. لا يمكن للأجيال القادمة أن تشارك فى أسواق الرأسمالية. ومن المنظور البيئى، يمثل ذلك خطأً كبيرا لأن جوهر التنمية المستدامة هو العدالة نحو هذه الأجيال. وفيما يتعلق بالتحيز للخاص على العام (الإنفاق الخاص فى مقابل الإنفاق العام والملكية الخاصة فى مقابل الملكية العامة وهكذا)، اضطر الاقتصاديون إلى وضع نظريات للإنفاق الحكومى والسلع العامة وذلك من أجل تبرير وجود القطاع العام. وسوف يخدم وجود تأكيد أكبر على الجانب العام بيئتنا بصورة أفضل. على سبيل المثال، فى أمريكا، يتم تأجيل دفع الاستثمارات العامة الكبرى لاستخدامها فى مجالات المحافظة على الأرض؛ والتعليم البيئى والأبحاث والتنمية؛ وفى الحوافز الخاصة بالحث على وجود تقنيات بيئية متقدمة.

ولكن النظام الذى يقود النمو غير المستدام اليوم يضم عناصر قوية أخرى تقف وراء ذلك. أولاً، ما أصبحت عليه المؤسسة الحديثة: لقد أصبحت المؤسسة ضخمة وأكثر قوة، وهى المكان الأكثر أهمية وهى عميل الرأسمالية الحديثة. يوجد اليوم أكثر من ثلاثة وستين ألف مؤسسة متعددة الجنسيات. ومؤخرًا فى عام ١٩٩٠، كان يوجد أقل من نصف ذلك العدد. ومن بين مائة من الاقتصاديات الكبرى فى العالم، يوجد ثلاثة وخمسين مؤسسة. إن مؤسسة

إكسون موبيل (Exxon Mobil) أكبر من ١٨٠ دولة[28]. والقوانين تطالب المؤسسات ـــ وكذلك مصلحتها الخاصة ـــ بالعمل على زيادة قيمتها النقدية من أجل فائدة مالكيها ومساهميها. ولقد تنامت بثبات الضغوط الداعية لإظهار نتائج سريعة في هذا الصدد. يمارس قطاع المؤسسات سلطة سياسية واقتصادية كبيرة وقد قام باستخدام هذه السلطة من أجل منع الإجراءات الحكومية للتحسين[29]. كما أنه قاد حركة رأس المال المتنقل عبر الدول كأساس للعولمة الاقتصادية. لقد أصبح النظام العالمي للاستثمار والشراء والبيع نظام اقتصاد عالمي مفرد. وللأسف، فإن ما لدينا اليوم هو عولمة فشل السوق.

ثانيًا، هناك ما أصبح عليه المجتمع. لقد أصبحت القيم اليوم مادية، وذات توجه مركزي بشري وفكري بصورة كبيرة. وتعطي حماية المستهلك اليوم أولوية كبيرة للوفاء بالاحتياجات البشرية من خلال الشراء المتزايد باستمرار للسلع والخدمات المادية. قد نقول "إن أفضل الأشياء في الحياة مجانية،" ولكن لا يتصرف الكثير منا على هذا النحو. وتعمل وجهة النظر ذات التوجه المركزي البشري، والقائلة بأن الطبيعة تنتمي لنا وليس أننا نحن الذين ننتمي إلى الطبيعة، على تيسير استغلال العالم الطبيعي. وتؤدي عادة التركيز على الحاضر واستبعاد المستقبل بنا إلى الذهاب بعيدًا عن التقييم الفكري للعواقب طويلة الأمد وإدراك العالم الذي نقوم بصنعه[30].

وثالثًا، هناك ما أصبحت عليه الحكومة والسياسات. إن النمو يخدم مصالح الحكومات عن طريق تعزيز معدلات الموافقة، والإبقاء على السعي إلى عدالة اجتماعية صعبة وكافة القضايا الأخرى في المؤخرة، مع التركيز على النمو وإيجاد عوائد أكبر بدون رفع معدلات الضرائب. لا تمتلك الحكومات الرأسمالية الاقتصاد، حتى لو كان بعضها يمتلك قطاعًا كبيرًا في الدولة. لذا يتعين عليها تعزيز عادتها التنموية عن طريق توفير ما تحتاجه المؤسسات لتظل تنمو. وفي الولايات المتحدة اليوم، تقع الحكومة في واشنطن في موقف حرج، فلقد أفسدها المال، وتعمل تمامًا في خدمة المصالح الاقتصادية، وتُركز على الآفاق قصيرة المدى لدائرة الانتخابات وتقودها سياسات بيئية ضعيفة ومستوى خطاب عام مثير للشفقة عن البيئة. أخيرًا، فإن الدول القومية اليوم قد صارت مدفوعة بدرجات متفاوتة بالقومية الاقتصادية، فالدولة تسعى إلى تقوية وممارسة سلطتها، كل من الصلبة والناعمة، جزئيًا عبر قوة ونمو الاقتصاد[31].

وتُجسد هذه الملامح، المُقدمة بصورة مجردة بدون تنبيهات أو مؤهلات يمكن إضافتها، بذكاء شديد الأبعاد الأساسية لنظام التشغيل العالمي اليوم. إنها جميعًا ملامح الرأسمالية المعاصرة. وهي ملامح مرتبطة ببعضها البعض ومساندة لبعضها البعض، وفي الواقع إنها تعزز بعضها البعض. ومع وضع ذلك في الاعتبار، وجدنا أنهم أقاموا واقعًا اقتصاديًا كبيرًا

بصورة هائلة من المنظور البيئى، فهو خارج عن السيطرة بصورة كبيرة، لذا فهو مُدمِر للغاية. إن الرأسمالية كما نعرفها اليوم غير قادرة على الحفاظ على البيئة.

وهناك البعض الذين واجهوا هذا التجمع من المؤسسات القوية والأفكار وما تفعله لنا ولكوكب الأرض وطرحوا أسئلة جوهرية. لقد طرح الباحث فى ظاهرة العولمة جان شولت (Jan Scholte) الأمر كما يلى: "إن ذلك هو السؤال المحورى الذى يواجه دراسات العولمة المعاصرة: هل نختار تقنية بدائية أم نتبنى فحصًا راديكاليًا؟ إن اختيار الأمر الأول من الناحية الفكرية هو الأقل خسارة وألمًا، ولكن هذه هى وعود االليبرالية الإصلاحية التى تم سماعها من قبل. يتعين على طلاب العولمة التفكر بصورة جدية فى احتمال أن تكون الهياكل الأساسية للنظام العالمى الحديث (المُتعَولم) ــ وهم الرأسمالية، والدولة، والصناعة، والقومية والعقلانية ــ وكذلك الخطاب التقليدى الذى يبقيهم جميعًا، ربما تكون فى نواحى هامة مُدمِرة ويتعذر إصلاحها"[32].

بل إن العالم السياسى جون درايزك (John Dryzek) كان أكثر دقة وهو يقول: "سوف أركز هنا على الترتيبات السائدة حاليًا فى العالم الغربى وعلى ما قد يحل محلها. يمكن تجسيد هذه الترتيبات بأنها جوهر الرأسمالية، والديمقراطية الليبرالية والدولة الإدارية. وسؤال البداية هنا هو: إلى أى مدى يمكن لهذه المؤسسات ــ منفردة أو مجتمعة ــ أن تتوافق مع التحدى البيئى؟"، ويستمر درايزك فى الإشارة إلى أنه يقصد بمصطلح "الليبرالية الديمقراطية" السياسات التصويرية ذات الاهتمام بمصالح الجماعة التى تسيطر عليها المصالح المالية والمعتادة على النمو الاقتصادى. ويختتم حديثه قائلاً بأن: "هذه المؤسسات الثلاث تكون غير كفء تمامًا عندما نصل إلى علم البيئة، حيث أن أى جمع بينهم سوف يضم الخطأ فقط، وأيضًا سنجد أن أى ملامح استرداد يمكن أن تُوجد فقط فى الاحتمالات التى تفتحها لهم من أجل أن تحولهم"[33].

يُميز الفيلسوف السياسى ريتشارد فالك (Richard Falk) فى كتابه *اكتشافات على حافة الزمن* بين سياسة "الحداثة" اليوم وبين سياسة ما بعد الحداثة، الأمر الذى يوضح "القدرة البشرية على التعامل مع العنف، والفقر، والانهيار البيئى، والاضطهاد، والظلم والعلمانية الموجودة فى العالم الحديث". وهو يعتقد أن الانتقال إلى سياسة ما بعد الحداثة يتطلب، قبل أى شىء، الثقة فى المستقبل. ويستطرد قائلاً: "وتضم هذه الثقة رؤية شىء مرغوب والاستعداد للمخاطرة من أجل الحصول عليه. وبدون بذل التضحية، والالتزام والمخاطرة، فإنه من المستحيل مواجهة نظام معتقدات ومؤسسات وممارسات جيدة التحصين بنجاح. وفى هذا الشأن، من الهام تقدير النجاح المرن والمستمر للدولة باعتباره قد صار بمثابة ضوء مُسلط على الولاء السياسى، وعلى القومية كفكر متحرك، وعلى السوق باعتباره أساسًا لتخصيص

الموارد، [و] لاحتمال نشوب الحرب باعتبارها نقطة ارتكاز للاستقرار العالمي.... لا يمكننا تحقيق واقع ما بعد الحداثة بدون تحويل الطبيعة الجوهرية لهذه الدُعامات الأساسية للحداثة"[34].

يُجسد فالك التحديات الأساسية اليوم للحداثة: "باعتبار أنها بالأساس تعبير عن نشاط تخيلي معارض فقط على هوامش الحداثة، ونوع من الانعكاس الحرج، وهى أكثر قليلاً من القفز على أعقاب الحداثة: حيث المبادرات فى مقابل العنف، والبيروقراطية، والتقنية المركزية، والتسلسل الهرمي، والنظام الأبوى والإهمال البيئى. ولكنها أيضًا بداية انتعاش لبعض الحالات الجديدة للفعل: الممارسات غير العنيفة والمنظمات المُشاركة، وممرات الطاقة المتوسطة، والتقنية المطوعة والسياسات الديمقراطية والقيادات النسائية والتكتيكات، والطبيعة الروحية والوعى بالمساحات الخضراء. إن خلط هذه العناصر المحورية فى مجموعة متنوعة من التجسيدات القوية باعتبار أنها أشكال ابتكارية للتحرك الاجتماعى يقدم الإلهام ويُشيع المنهج المحتمل للحظة محورية"[35].

وتعتبر مثل هذه التقييمات مثيرة للتحدى. ولكنها تفتح الباب وتدعو إلى اكتشاف ما الذى يمكن فعله. وهذا هو البحث الذى نسعى خلفه فيما تبقى من هذا الكتاب. أحد الأمور التى ستكون واضحة فى هذا البحث أنه سيتم إيجاد العديد من الحلول خارج القطاع البيئى — بالتحالف مع المجتمعات محل الاهتمام والتى ليست من أولوياتها تلك المسائل البيئية. وسوف يظهر السؤال: هل يقوم نظام التشغيل الذى تم وصفه للتو بتوفير السلع لهذه المجتمعات؟ إذا ما كان كل من النمو والرأسمالية يقومان بتوفير مستوى راقٍ من الرضا فى الحياة والعيش الكريم الأصيل والسعادة الحقيقة للمجتمعات بصورة واسعة، إذن قد تكون هناك فرصة ضئيلة لحدوث تغيير حقيقى. ولكن إذا كان ما لدينا بالفعل هو "تعطُش روحى فى عصر الوفرة"، فسيكون لدينا مساحة كبيرة من الأمل[36]. فالنظام الذى لا يمكنه توفير العيش الكريم للأشخاص والطبيعة هو فى مشكلة عميقة. إنه يدعو إلى ويحث على الأفكار والتصرفات التحويلية.

عندما أفكر فى مكان الأفكار بعيدة المنال فى التاريخ الأمريكى، أتذكر ما كتبه ريتشارد هوفستادتر (Richard Hofstadter) فى كتابه الرائع *التقليد السياسى الأمريكى*. لقد قال: "برغم أننى أكرر القول مرارًا بأننا بحاجة إلى مفهوم جديد للعالم لاستبدال فكر المساعدة الذاتية، والأعمال الحرة، والتنافس، والاستفادة الجشعة والتى تغذت عليها أمريكا منذ إقامة الجمهورية، ولم تظهر جذور لأى مفاهيم جديدة ذات قوة مقارنة، ولم تظهر أى مقولة واسعة الإتباع من أجل طرحها....".

"تتطابق جميع الفترات الزمنية للتاريخ الأمريكى تقريبًا تحت الدستور الحالى فى ظل الظهور والانتشار للرأسمالية الصناعية الحديثة. وفى مجال القوة المادية والإنتاجية، أحرزت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحًا باهرًا. ويوجد لدى المجتمعات ذات نظام العمل الجيد نوع

من التوافق الثابت الصامت. وهى لا تعزز الأفكار العدائية لترتيباتهم الأساسية الخاصة بالعمل. وقد تظهر هذه الأفكار، ولكن يتم عزلها ببطء وثبات، مثل المحار الذى يضع اللؤلؤ وهو عنصر مُثير. وتظل هذه الأفكار كذلك محاصرة بمجموعات صغيرة من المفكرين المعارضين والمُبعدين، وفيما عدا الأوقات الثورية فإنهم لا يدورون حول السياسيين العمليين"[37].

واليوم، فى الولايات المتحدة الأمريكية وبلا شك فى أماكن أخرى، لم تعد القوة المادية والإنتاجية التى أشار إليها هوفستادتر كافية من أجل "النجاح الباهر"، والحقيقة هى أن مجتمعنا ليس فى "نظام عمل جيد". إننا بحاجة إلى مقترحات لتغيير الترتيبات العملية الأساسية.

الفصل الثالث

حدود حركة حماية البيئة اليوم

هناك مئات من الظلال صديقة البيئة. ويوجد المُطّلعون الذين يقومون بالضغط والمدافعة عن القضايا البيئية فى واشنطن، والمنظِمون من المجتمع المحلى الذين يدافعون عن العدالة البيئية فى مجتمعاتهم. كما يوجد نشطاء من حزب المحافظة على البيئة والمناهضون للعولمة، وأصدقاء البيئة المنتمون لمجلة *فانتى فير* (Vanity Fair) والمنادون بتجنب الاستهلاك، والمعارضون وعلماء الاجتماع البيئى (على الأقل فى أوروبا). ويوجد مناصرى سياسة حماية البيئة والذين يعملون لدى الحكومة ويوجد من لا يفكرون بذلك.

يرتجف المرء عندما يفكر فيما كان سيبدو عليه العالم اليوم بدون حركة حماية البيئة وجهود أعضائها ونجاحهم صعب المنال فى العقود الأخيرة. ومع ذلك ستكون خطورة التحديات البيئية حرجة بصورة أكبر إذا لم يتخذ هؤلاء الأشخاص وقفة بطرق عدة. كما يحتاج المجتمع للمساندين البيئيين من كل الجهات الآن أكثر من أى وقت مضى.

وسوف أقوم بالتركيز فى هذا الفصل على ما يمكن اعتباره الهيكل الأساسى للتفكير والتصرفات الخاصة بحماية البيئة التى تجرى ممارستها فى الولايات المتحدة. وهذه هى حركة حماية البيئة التى تظهر آثارها فى عمل الكثير من مناصرى البيئة الأمريكيين داخل وخارج الحكومة، وفى الكثير من (ولكن ليس فى جميع) أنشطة المنظمات البيئية القومية، وفى القوانين والبرامج الفيدرالية البيئية الكبرى، بما فى ذلك العرض الحديث لهذه التوجهات فى الساحة الدولية[1].

طريقة العمل

عالم حركة حماية البيئة اليوم هو عالم يعرفه الكثيرون جيدًا. إنه عالم المقولات ذات التأثير البيئى واللوائح البيئية متعددة الأنواع؛ وعالم الوسائل الجيدة (طاقة الرياح) والتى أقرها

الكونجرس لتتوازن مع الوسائل السيئة (الوقود الحفرى)، وعالم تحليل عائد التكاليف وتحليل المخاطر؛ وعالم متطلبات الكشف البيئى مثل تقييم انبعاث السموم؛ وعالم قيام المواطن بالمقاضاة وكشف وتعرية أفعال الحكومة للضغط فى المحاكم؛ وعالم التعاون الدولى، والمعاهدات والاتفاقيات السياسية؛ وعالم المتنزهات والمناطق والفصائل المحمية؛ وعالم وضع العلامات التى تشير إلى صداقة البيئة وشهادات المُنتج؛ وعالم حملات الدعوة إلى مستهلك صديق للبيئة مثل تلك التى أثّرت على سياسات البنوك الكبرى؛ وعالم تنقية الشركات والمسئولية الاجتماعية؛ وهو عالم التنمية المستدامة والثلاثى الأهم: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبصورة متزايدة، هو عالم استخدام محفزات السوق كوسيلة لتحقيق الغايات البيئية. ويعرف الكثير من الأمريكيين هذا العالم، فهو قريب كقرب الجريدة من عتبة الباب.

إنه عالم غارق فى العروض الجيدة لأفعال ذات حساسية بيئية. فى عام ١٩٨٩، أى منذ عقدين تقريبًا، قمنا فى معهد موارد العالم بتحية الإدارة الجديدة لجورج إتش. دبليو. بوش والكونجرس الجديد بتقرير يضع جدول أعمال لمعالجة قضية تغير المناخ، وتأمين الطاقة، والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجى. وقد قمنا بحث الرئيس والكونجرس على إعلان أن حماية المناخ العالمى هى هدف قومى ذو أولوية، وقمنا بالمطالبة بانتهاج سياسة قومية جديدة للطاقة "والتى تعطى عناية متوازنة لتزويد طاقة مناسبة ويمكن تحمل تكاليفها، وأمن قومى، وحماية بيئية، بما فى ذلك الحاجة إلى تقليل إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى". لقد قمنا بالدعوة إلى فرض ضريبة على الكربون، ودعونا الإدارة إلى إطلاق عملية دولية تؤدى إلى إبرام معاهدة للمناخ[2]. ثم فى عام ١٩٩١، دعونا إلى عقد مفاوضات دولية لشراكة عالمية لإنقاذ الغابات الاستوائية[3]. وبعد عامين، أى فى عام ١٩٩٣، عندما وصلت إدارة كلينتون، قمنا بتقديم جدول أعمال للمبادرات مكون من عشر نقاط، بما فى ذلك الدعوة إلى تحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى شىء يشبه وكالة بيئية عالمية[4]. ومما يدعو إلى الإنبهار أنه فى عام ١٩٩٦ قاد معهد الموارد المائية (WRI) مجلس الرئيس فى التنمية المستدامة، وهى مجموعة تضمنت العديد من كبار المديرين التنفيذيين ومسئولى الإدارات العليا وكذلك القادة البيئيين، لإيجاد مجموعة متفق عليها من التوصيات الكبرى لأعمال قطاع الحكومة والقطاع الخاص والتى جمعت التفكير البيئى والاجتماعى الابتكارى معًا[5].

وتفعل تلك القصص أكثر من مجرد إظهار أن المجال ممتلئ بالعروض القيمة، ولكنها مهملة بشدة للإجراءات الحكومية تجاه البيئة. كما أنها توضح أيضًا أنه عندما تعرف سياسة حماية البيئة بالمشكلات، فإنها تؤمن أنه من الممكن حلها داخل النظام، بصورة نموذجية باستخدام سياسات جديدة، عن طريق إشراك قطاع الشركات حديثًا. إنها تؤمن بكفاءة الأفعال

الحكومية، وفائدة التشريعات واللوائح، وفاعلية الجماعات البيئية والدفاع عن البيئة داخل النظام. وهى تعتقد أن الامتثال حسن النية للقانون سيكون هو المعيار، وأنه يمكن إجبار المؤسسات على هذا السلوك وأنها تعمل بصورة متزايدة على إدماج الأهداف البيئية فى استراتيجيات العمل التجارى. إن حركة حماية البيئة اليوم تعقد الآمال الكبرى على كل ذلك، وهى مثابرة وعنيدة ومصرة على ذلك.

والملمح الثانى الملحوظ فى حركة حماية البيئة اليوم هو أنها تتجه لأن تكون واقعية متدرجة من الناحية السياسية والاجتماعية. فتصرفاتها تهدف إلى حل المشكلات، وغالبًا ما تعمل على كل مشكلة على حدة. إنه من المريح عرض حلول السياسة المجددة بدلاً من تشكيل رسائل مُلهِمة. ويتحد هذان الملمحان مع ملمح ثالث وهو: الاتجاه للتعامل مع الآثار بدلاً من الأسباب الكامنة. على سبيل المثال، فإن أغلب القوانين والمعاهدات البيئية الكبرى تعالج الأمراض البيئية الناتجة بشكل أكثر من مناقشة ما يتسبب فيها. فى النهاية، تقبل حركة حماية البيئة الحلول الوسطى، فهى تأخذ ما تستطيع الحصول عليه.

رابعًا، تعتقد حركة حماية البيئة اليوم أنه يمكن حل المشكلات بتكاليف اقتصادية مقبولة ــ وغالبًا مع فوائد اقتصادية صافية ــ بدون تغييرات جوهرية فى أسلوب الحياة أو تهديدات للنمو الاقتصادى. وهي لن تتردد فى الضرب بقوة على منشأة مدمرة للبيئة أو مؤسسة للتنمية، ولكنها ترى نفسها، كقوة اقتصادية ايجابية.

خامسًا، إنها ترى أن الحلول تأتى بصورة كبيرة من داخل القطاع البيئى. قد يشعر ناشطو حركة حماية البيئة بالقلق إزاء إخفاقات وفساد السياسات لدينا، على سبيل المثال، ولكن ذلك ليس اهتمامهم المهنى. فهذا ما تقوم به جماعة القضية العامة أو الجماعات الأخرى.

سادسًا، لا تركز حركة حماية البيئة اليوم بصورة قوية على النشاط السياسى أو تنظيم حركة من داخل المجتمع. لقد لعبت كل من السياسات الانتخابية وتعبئة الحركة السياسية صديقة البيئة دورًا ثانويًا فى الضغط، والمدافعة، والعمل مع الوكالات والمؤسسات الحكومية. لقد كانت حركة الحقوق المدنية حركة نابعة من الشارع. كما قادت حركة المرأة حملة سياسية للمطالبة بتعديل حقوق المساواة. لقد لطفت حركة حماية البيئة الموقف سياسيًا منذ البداية.

وأخيرًا، فإن حركة حماية البيئة اليوم تعهد بالأفعال الكبرى إلى البيروقراطيات ذات الخبرة ــ حيث مُشرعى وكالة الحماية البيئية، ومديرى الأرض فى وزارة الداخلية وخبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. يوجد إيمان بالنية الحسنة لهذه الوكالات باعتبارها المعيار؛ ويمكن التعامل مع الاتجاهات الجامحة من خلال العرض العام، والمشاركة العامة فى متابعاتها، وقضايا المواطنين، والتى تفترض بدورها سلطة قضائية عادلة ونزيهة[6].

باختصار، توجد قاعدة أساسية تقول بأنه يمكن أن يعمل النظام لصالح البيئة. قم بتحديد

المشكلة، واحشد الدعم للفعل، وغالبًا ما يكون ذلك عن طريق وسائل الإعلام، والآن وبصورة متزايدة من خلال شبكات العمل الخاصة بالنشطاء؛ وقم بوضع مقاييس تصحيحية معقولة ومسئولة، وقم بالدعوة لها ثم احتفظ بالأمل بأنك فى النهاية سوف تحصل على معظم ما تسعى وراءه.

بالطبع لا يتلائم كل شىء مع هذه الأنماط، فدائمًا توجد استثناءات، وتُظهر الاتجاهات الحديثة المناهج المتوسعة. لقد عملت حركة السلام النقى بالتأكيد خارج إطار النظام. ولدى رابطة المُصوتين المحافظين وسييرا كلوب* (Sierra Club) حضور سياسى دائم، وقد قامت جماعات مثل مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية والدفاع البيئى بتطوير شبكات عمل فعالة من النشطاء فى الدولة، وهى تقوم بالمزيد من العمل المحلى. لقد عمل معهد موارد العالم على زيادة سياسة عمله مع مشروعات التنمية المستدامة للأرض، وقد أدت اهتمامات العدالة البيئية وقضية المناخ الناشئة إلى زيادة انتشار الجهود المحلية وتنظيم الباحثين.

النتائج

لقد تقدمت حركة حماية البيئة السائدة للأمام فى التيارات السريعة للسياسات الأمريكية لما يقرب من أربعة عقود. كيف تدبرت البيئة أمرها؟ توجد قصتان كبيرتان يتعين روايتهما فى هذا المقام. لقد قمت بسرد واحدة فى كتاب *السماء الحمراء فى الصباح*. إنها قصة سجل المجتمع الدولى في معالجة أكثر القضايا البيئية خطورة ــ وهى الاهتمامات البيئية على المستوى العالمى ــ والدور الأمريكى فى العملية[7].

برغم وجود تقدم قوى فى حماية طبقة الأوزون وبعض التحسن بشأن الأمطار الحمضية، إلا إن معظم اتجاهات التهديدات البيئية التى تم إلقاء الضوء عليها فى الربع قرن الماضى قد ساءت. وكما رأينا فى الفصل الأول، أصبحت المشكلات على المستوى العالمى الآن أكثر عمقًا وإلحاحًا من ذى قبل. سيكون من اللطيف التفكير بأن الاتفاقيات الدولية وخطط العمل، والتركيز الأساسى للجهود، قد منحونا السياسات والبرامج التى نحتاجها، وبذلك يمكننا على الأقل التعايش معها. ولكن هذه ليست القضية. برغم كافة المؤتمرات والمفاوضات، فإن المجتمع الدولى لم يضع الأساس للعمل السريع والفعال.

وقد جاءت نتائج عقدين من المفاوضات البيئية الدولية مخيبة للآمال بشدة. وخُلاصة القول هى أن معاهدات اليوم وما يرافقها من اتفاقيات وبروتوكولات لا يمكن أن تقود إلى التغييرات المطلوبة. وبصورة عامة، فإن الأمر الخاص بالمعاهدات الكبرى لا يكمن فى

* هى أقدم وأعظم منظمة بيئية بالولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى حماية المناطق البرية بالأرض. (المترجم)

التطبيق أو الامتثال الضعيف؛ ولكن الأمر يتعلق بالمعاهدات الضعيفة. وبصورة نموذجية، فإن هذه الاتفاقيات قد سهّل على الحكومات الاستخفاف بها لأن غايات المعاهدة المؤثرة — ولكن غير المُلزمة — لا يتبعها متطلبات وأهداف وجداول زمنية واضحة. بل وحتى عندما توجد أهداف وجداول زمنية، فغالبًا ما تكون الأهداف غير ملائمة وتكون وسائل التطبيق قليلة. وكنتيجة لذلك، فإن معاهدة المناخ لا تعمل على حماية المناخ، ومعاهدة التنوع البيولوجى لا تعمل على حفظ هذا التنوع، ومعاهدة منع التصحر لا تعمل على منعه، بل حتى المعاهدة الأقدم والأقوى بشأن قانون البحار لا تعمل على حماية المصايد. ويمكن قول ذات الأمر بالنسبة للمناقشات الدولية الممتدة بشأن غابات العالم، والتى لم تصل أبدًا إلى مرحلة المعاهدة.

باختصار، لقد انتقلت المشكلات البيئية العالمية من سيء لأسوأ، والحكومات لم تستعد بعد للتعامل معها، وحاليًا، تفتقر الكثير من الحكومات، بما فى ذلك بعضًا من أهم الحكومات، إلى القيادة التى تجعلها مستعدة.

كيف يمكن للمرء أن يفسر هذا الفشل للإدارة المحافظة على البيئة على المستوى الدولى؟ توجد قوى خفية فعالة تؤدى إلى الانحدار — ومن بينها القوى التى تم شرحها فى الفصل الثانى. واستجابةً لذلك، فإن المطلوب أفعال مركبة ومتعددة الأطراف، ولكن القاعدة السياسية، أو الدائرة الانتخابية، للتحرك الدولى ضعيفة بطبيعتها. ويمكن بسهولة أن تغرق فى المعارضة الاقتصادية ودعاوى السيادة، وهى غالبًا ما تكون كذلك. لقد قامت الولايات المتحدة بإعاقة تحرك فعال بشأن المناخ، وقامت الدول ذات الأشجار الاستوائية بإعاقة واتخاذ إجراء بشأن الغابات، وقامت البلدان ذات مصايد الأسماك الكبرى بإعاقة التحرك بشأن المصايد. وفى جميع هذه الحالات وحالات كثيرة غيرها، كانت الحكومات ممثلين فعالين لمصالح أعمال دولهم أكثر من مصالح مواطنيهم البيئية. وفى هذا الصدد وبصورة أكثر اتساعًا، فإن نتائج المُحلِلين السياسيين دافيد ليفى (David Levy) وبيتر نيويل (Peter Newell) مناسبة: إن قيام الحكومة بالتفاوض حول الأوضاع فى أوروبا والولايات المتحدة قد اتجه إلى اقتفاء مواقف الصناعات الكبرى الفعالة فى القضايا الهامة، مثل أن تحقيق الاتفاقيات البيئية العالمية مستحيل إذا ما اتحدت ضدها القطاعات الإقتصادية الهامة"[8].

واستجابة لذلك، تشبث المجتمع الدولى بجهد خاطىء: إذ أنه لم يتم التعامل بجدية مع الأسباب الجذرية للانهيار. لقد تم إنشاء مؤسسات ضعيفة متعددة الأطراف عمدًا، ولا يمكن لأى منها، على سبيل المثال، منافسة نفوذ منظمة التجارة العالمية؛ فلقد تُرِكت إجراءات المفاوضات الضعيفة القائمة على الإجماع فى محلها؛ وتم تجاهل السياق الاقتصادى والسياسى الذى يتعين أن يتم إعداد وتنفيذ الاتفاقيات من خلاله. ويعتبر التشريع الفعال على الصعيد

الدولى فى عالم به تقريبًا مائتى دولة ذات سيادة أمرًا صعبًا ولكن تم عمل القليل لتسهيل ذلك.

ويمكن أن نعزو جزءًا من هذه النتائج غير المرضية إلى الخطأ فى الحسابات، ولكن كما قلت فى كتاب *السماء الحمراء فى الصباح*، فإن نصيب الأسد من اللوم يجب أن يوجه إلى الدول الصناعية الغنية وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهى الجانب الأساسى. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة والحكومات الكبرى الأخرى عملية دولية قوية وفعالة، يمكنهم فعل ذلك. وإذا ما أرادوا عقد معاهدات ذات مخالب حقيقية، كان بإمكانهم جعلها أكثر حدة. إن مسألة أن هذا المنهج القاسى الذى لم يُستخدم لحماية البيئة العالمية تعكس قرارات واعية من الولايات المتحدة وآخرين بالالتزام بمنهج ضعيف وغير فعال بصورة كبيرة، وهى القرارات التى تم اتخاذها بصورة أساسية بناءً على المصالح الاقتصادية. ومما لا شك فيه، أنه قد ظهرت معارضة أيديولوجية أيضًا: فالذين يرغبون فى تقليص الحكومة القومية إلى النقطة التى يمكن عندها "إغراقها فى اليم" يعارضون بصورة أكبر التحرك الدولى. ولكن مثال منظمة التجارة العالمية القوية ودعم الولايات المتحدة لها يثبت بالتأكيد أن المصالح الاقتصادية هى التى تقود العملية.

إذا كان ذلك هو سجل التتبع التعس على المستوى العالمى، فما الذى يمكن أن يُقال بشأن القضايا الداخلية؟ أولاً، يتعين القول أن قوانين تلوث الهواء والماء الأمريكية النشطة التى تم سَنها فى أوائل سبعينيات القرن العشرين كان لها تأثير كبير. فالهواء أفضل والماء أكثر صفاءً. منذ عام ١٩٨٠، انخفضت انبعاثات أول أكسيد الكربون بالولايات المتحدة بنسبة ٧٤% وانخفضت انبعاثات أكسيد النتروجين بنسبة ٤١% وانخفضت انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت بنسبة ٦٦%[9]. وقد تم إحراز هذه المكاسب فى ظل توسع اقتصادى كبير، وكانت العواقب الصحية السلبية التى تم اجتنابها كبيرة[10].

ورغم ذلك فإن ما يبعث على الأسف هو أن المشكلات الخطيرة الخاصة بجودة الهواء والماء استمرت حتى فى مواجهة بعض أكثر القوانين العالمية شدة فى المراقبة. فى عام ١٩٧٢، حدد قانون الهواء النظيف هدف إعادة المياه فى الولايات المتحدة إلى نوعيتها القابلة للصيد والسباحة بداخلها بحلول عام ١٩٨٣. ولكن فى عام ٢٠٠٢، أى بعد مرور ثلاثين عامًا من الجهد، أعلنت وكالة الحماية البيئية (EPA) أن أكثر من ثلث الأنهار ونصف البحيرات التى تم استقصائها كانت لاتزال ملوثة للغاية بحيث لا يمكن أن تصل إلى ذلك المعيار[11]. لقد قامت دراسة أخرى أجرتها وكالة الحماية البيئية فى عام ٢٠٠٧ باستقصاء حول جودة مَصبّات الدولة ووجدت أن ٣٧% منها في حالة "سيئة" (وقد تم ذلك بقياس نسبة التلوث، وأنسجة الأسماك الملوثة وعوامل أخرى) وُجد أن ٣٢% فقط منها فى صحة "جيدة"[12]. وعند تحليل البيانات التى أوردتها وكالة الحماية البيئية، أبلغ مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية فى

عام ٢٠٠٧ أن إغلاقات الشواطئ فى الولايات المتحدة كانت الأعلى فى عام ٢٠٠٦ خلال السبعة عشر عامًا التى كان يقوم بتتبعها فيهم[13]. لقد سجلت ذات مرة البحيرات العظمى كحالة فى مرحلة النقاهة وقيد الدراسة، ولكن الخبراء الذين قاموا بدراسة البحيرات أبلغوا الكونجرس فى عام ٢٠٠٦ أن هناك أجزاء من البحيرات العظمى كانت تقترب من نقطة الانحدار التى يكمن بها احتمال أن تنتقل أنظمتها البيئية إلى حالة منحدرة جديدة، ستكون المعافاة منها أمرًا صعبًا للغاية، إن لم يكن مستحيلاً[14].

وبخصوص موضوع جودة الهواء، أوردت وكالة حماية البيئة تقريرًا فى عام ٢٠٠٧ بأن ثلث الأمريكيين يعيشون فى مقاطعات ذات مستويات تلوث هواء لا تصل إلى معايير الوكالة[15]. إن تقرير عام ٢٠٠٦ المُفَصل الخاص بمنظمة محاربة أمراض الرئة الأمريكية، والتى قامت بتحليل البيانات التى أوردتها وكالة الحماية البيئية، لاحظ أنه بينما تحسنت جودة الهواء، فإن واحد من خمسة أمريكيين تقريبًا يعيش طوال العام فى مناطق ذات مستويات غير صحية تحتوى على جسيمات التلوث، وهى أكثر الملوثات خطورة. إن ملوثات الهواء التى عادة ما تقوم وكالة الحماية البيئية بتنظيمها والملوثات الأخرى مثل الهيدروكربونات العطرية المتعددة يمكن أن تؤدى إلى الإصابة بالربو، وأمراض القصبة الهوائية المزمنة، وأمراض القلب والأوعية واضطرابات الرحم المتطورة. واختُتم التقرير بأن كلاً من الدخان والجسيمات "تظل خطرًا دائمًا عبر أجزاء كبيرة من الولايات المتحدة"[16].

وقد لاحظت دراسة أخرى فى عام ٢٠٠٤ أنه: "برغم الاتجاهات العامة لتقليل انبعاثات الملوثات الكبرى فى أمريكا الشمالية، مازال التفاوت الإقليمى موجودًا وهو غالبًا ما يُحجَب بواسطة المتوسطات القومية. لم تُظهر الجسيمات الصغيرة ومستويات الأوزون فى الحالة الأرضية [الدخان] أى انخفاض يذكر، وتوجد مقاطعات كثيرة على طول ساحل البحر الشمالى الشرقى وفى ولاية كاليفورنيا بها مستويات من هذه الملوثات تتجاوز بانتظام معايير وكالة حماية البيئة"[17].

برغم أن الأمطار الحمضية لم تَعُد تتصدر الأخبار كما كانت عندما كان الأمر جديدًا، إلا أن العلماء الذين يقتفون أثرها ظلوا يشعرون بالقلق. لقد أظهرت دارسة حديثة أن الضرر الذى تحدثه الأمطار الحمضية للغابات فى الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون أكثر خطورة مما كان يُعتقد مسبقًا. كذلك، وبرغم تقليل انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين، وهى مصادر الحموضة، فإن القليل من آلاف البحيرات التى دمرتها الأحماض قد تعافى بالفعل. ويدعو العلماء إلى تقليل أكثر عمقًا للانبعاثات[18].

وقد قام تيرى ديفيس (Terry Davis) وزملاؤه فى مؤسسة "موارد من أجل المستقبل" بجهد شامل لتقييم قوانيننا الخاصة بالتلوث. وفيما يلى النتائج الأساسية: "أولاً، إن النظام

المتقطع قد تحطم بشدة. وأصبحت فاعليته فى التعامل مع المشكلات الراهنة محل تساؤل، فهو غير كفء، وهو دخيل بصورة كبيرة. وهذه مشكلات أساسية".

"ثانيًا، لا يمكن إصلاح المشكلات عن طريق العلاجات الإدارية أو البرامج الاستكشافية أو الجهود الأخرى الهامشية للإصلاح. وتوجد مشكلات تُبنى فى نظام القوانين والمؤسسات التى قام الكونجرس بإنشائها على مدى ثلاثين عامًا. إننا نُدرك صعوبة التغيير الجوهرى غير المتدرج سياسيًا أو اجتماعيًا فى الحكومة الأمريكية، ولكن لا يوجد شيء من هذا التغيير يعالج المشكلات التى تم تعريفها"[19].

والتحكم فى تلوث الهواء والماء هى المجالات التى بدأت فيها الولايات المتحدة بتنفيذ قوانين صارمة بصورة جيدة فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، ولكن الأهداف الموضوعة حينئذ لم تتحقق. وفى العديد من المجالات الأخرى، كانت الجهود البيئية الأمريكية أقل نجاحًا. لقد قفز معدل استهلاك الطاقة الأمريكى بنسبة ٥٠% منذ عام ١٩٧٠، وصاحبه نمو كبير فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون. فى عام ٢٠٠٧، استهلكت الولايات المتحدة حوالى ٢١ مليون برميلاً من النفط يوميًا، وهو نفس الرقم تقريبًا فى اليابان وألمانيا وروسيا والصين والهند مجتمعين. تعتبر عدم القدرة على نقل تنمية الطاقة فى الولايات المتحدة إلى مسار صديق للبيئة فشلاً ذريعًا.

ويوجد مجال آخر هام للفشل وهو فقدان الأرض الأمريكية، بما فى ذلك الأراضى الرطبة الثمينة. وفى العقود الحديثة، قام الأمريكيون بحماية منطقة بحجم ولاية كاليفورنيا باعتبار أنها "برية للأبد"، وهو إنجاز غير معتاد، ولكن منذ عام ١٩٨٢ قامت الدولة أيضًا بتعبيد وبناء وتطوير خمسة وثلاثين مليون فدانًا مما كان فى الماضى أراضٍ رعوية، وهى منطقة بمساحة ولاية نيويورك. وتفقد الولايات المتحدة سنويًا مليونى فدان من المساحات المفتوحة ــ أى ستة آلاف فدان يوميًا ــ وحوالى ١,٢ مليون فدان من الأراضى المزروعة، بنسبة اختفاء للمناطق المزروعة ٣٠% أسرع من المتوسط. إن المساحة الإجمالية لأفدنة الغابات فى الولايات المتحدة ظلت ثابتة أو ازدادت قليلاً، ولكن ذلك الرقم يُخفى فقدان بعض من أفضل الغابات وأكثرها سهولة فى الوصول إليها. ومن المُخطط له أن يتم فقدان منطقة مأهولة بالسكان الذين يحيون حياة برية بحجم غرب فرجينيا أو تجاورها ٣٥ منطقة حضرية لصالح التنمية فى الــ ٢٥ عامًا القادمة[20]. وبرغم السياسة الفيدرالية بعدم فقدان الأراضى الرطبة، فإن مستنقعات المد والجزر، والمستنقعات، والأراضى الرطبة الأخرى تواصل الاختفاء بمعدل حوالى ١٠٠ ألف فدان سنويًا[21].

تمتلك الولايات المتحدة ميراثًا غنيًا من الحياة البرية، ولكن الكثير منه مهدد الآن برغم الجهود المبذولة على مر عقود لحمايتها. وتقول التقديرات الحديثة أن حوالى ٤٠ % من

أنواع الأسماك فى الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالى ٣٥% من البرمائيات والنباتات المزهرة، وما بين ١٥% و٢٠% من الطيور والثدييات والزواحف مُعرَّضة لخطر الانقراض[22].

فيما بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٣، ارتفعت نسبة الأميال المُعبَّدة من الطرق فى الولايات المتحدة بمقدار ٥٣%. وازدادت الأميال التى تقطعها المركبات إلى ١٧٧%. وارتفع متوسط حجم المنزل الجديد المخصص لعائلة واحدة حوالى ٥٠%. كما ارتفعت المخلفات الحضرية الصلبة *للشخص* بمقدار ٣٣%[23]. وترتفع كميات ضخمة من النفايات كالجبال حول مدننا.

ويمكن وضع ذلك التدمير للأراضى الأمريكية فى إحصاءات كهذه، ولكن ذلك لا يروى القصة الإنسانية لفقدان المكان والوطن. وتُروى المأساة الشخصية بصدق فى كتب مثل كتاب مليسا هولبروك بيرسون (Melissa Holbrook Pierson) بعنوان *المكان الذى تحبه قد اختفى*، وكتاب بيتينا درو (Bettina Drew) *بعنوان عبور الأراضى الممتدة*. وكتاب جيمس هاورد كنستلر (James Howard Kunstler) بعنوان *جغرافية اللامكان*.

سوف يظل تعرض الأمريكيين إلى هذا الخليط الكيميائى الذى تم مناقشته فى الفصل الأول أمرًا خطيرًا بعد مرور ثلاثة عقود من إصدار قانون مراقبة المواد السُمية[24]. لقد تم إطلاق مبيدات حشرية، وهى منتج رئيسى للصناعة الكيميائية الحديثة، على البيئة لأنها سامة. لقد وصف العالم السياسى جون وارجو (John Wargo) مقياس التحدى فى المبيدات الحشرية قائلاً: "ونحن [على أعتاب] القرن الحادى والعشرين، تضاف من ٥ إلى ٦ مليار رطل إضافى من المبيدات الحشرية، ومبيدات الحشائش، ومبيدات الفطريات، ومبيدات القوارض وغيرها من المبيدات البيولوجية إلى البيئة العالمية كل عام، حيث يتم إطلاق أو بيع ربع هذه الكمية تقريبًا فى الولايات المتحدة الأمريكية"[25]. وحتى الآن تم تقدير أن أقل من ١% من المادة التى تصل بالفعل إلى الحشرات[26]. وأيضًا، مازال إطلاق المواد الكيميائية الخطرة من المنشآت الصناعية مرتفعًا. ويُورد الجرد الذى قامت به وكالة حماية البيئة بشأن إطلاق السموم أنه فى عام ٢٠٠٥، تم التخلص من ٤,٣٤ مليار رطل من حوالى ٦٥٠ مادة كيميائية (والتى يُعتبر الإبلاغ عنها أمرًا إلزاميًا بموجب القانون) فى البيئة، فى مقابل أن يتم معالجتها أو إعادة تدويرها. ولقد تم إطلاق ٤٠% من هذه الكمية الضخمة فى الهواء المحيط أو المجارى المائية[27].

ومن بين التهديدات السُمية الضخمة هناك المواد التى تُعيق عمل الهرمونات، وهى من الملوثات التى تؤثر على الجنس. ويبدو أن الكونجرس قد أدرك أخيرًا خطورتها. ولقد صرّح مسئولو المسح الجغرافى الأمريكى هذا الأسبوع فى أحدث التقارير الإخبارية قائلين: "لماذا تمتلك أسماك القاروس ذات الفم الصغير والفم الكبير كلاً من الخصائص الذكورية والأنثوية

وتوجد في نهر بوتوماك (Potomac) والجداول التى تنبع منه عبر مناطق مريلاند وفرجينيا. ولقد وُجد أن ذكور الأسماك، لأول مرة فى جدول فى غرب فرجينيا فى عام ٢٠٠٣، لديها القدرة على وضع البيض داخل أعضائها التناسلية، مما يؤدى إلى تزايد المخاوف بوجود مواد تعوق عمل الهرمونات وتعمل على تلوث المياه، وهو ما لم يجده العلماء فى اختبارات جودة المياه المتكررة.... وتقول عالمة علم أمراض الأسماك فيكى بلازر (Vicki Blazer) من المساحة الجيولوجية الأمريكية أن الاختبارات التى قامت وكالتها بإجرائها على سمك القاروس ذو الفم الصغير فى نهر شيناندو (Shenandoah) فى فرجينيا وفى نهر مونوكاسى (Monocacy) ــ وكلاهما يقوم بتغذية نهر بوتوماك ــ خلُصت إلى أن أكثر من ٨٠% من ذكور سمك القاروس يقومون بوضع البيض". ومنذ أن قرأ أعضاء الكونجرس ذلك وهم يقومون بحث وكالة حماية البيئة على التصرف[28].

ويعتبر النمو السكانى فى الولايات المتحدة بُعدًا آخر للفشل على جبهة البيئة. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان فى العالم حيث تلى الهند والصين. إن عدد السكان الآن ٣٠٠ مليون نسمة وسوف ينمو ليصل إلى ٤٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وتُعتبر هذه زيادة ضخمة. وسوف تحصل الزيادة الطبيعية على ٦٠% من هذا النمو؛ وتحصل الهجرة على ٤٠%. بالطبع، فإن المشكلة تكمن فى أن كل أمريكى له تأثير كبير على البيئة، والتأثير الأكبر على العالم[29]. وبأى معيار موضوعى، فإن النمو السكانى فى الولايات المتحدة الأمريكية يُعتبر قضية بيئية شرعية وخطيرة. ولكن الموضوع بالكاد مُدرج على جدول الأعمال البيئية، والدولة لم تتعلم كيف تناقش المشكلة حتى فى الدوائر المتقدمة. إذا عدنا لفترة سبعينيات القرن العشرين، نجد أنه كان هناك حملة "اكتفى بطفلين". لقد كنت جزءًا منها ــ حتى جاء طفلنا الثالث. يتعين على نشطاء حركة حماية البيئة والآخرين أن يتعلموا كيف يعيدوا الارتباط بهذه القضية بدون أن نبدو وكأننا انضممنا إلى المتطوعين الذين يقومون بالدوريات على حدودنا الجنوبية.

لقد قدم العالم السياسى ريتشارد أندروز (Richard Andrews) تقييمًا كاملاً للبرامج البيئية للولايات المتحدة: "حتى بعد مرور ثلاثة عقود على 'العصر البيئى' الحديث، فقط أعاقت [السياسات البيئية للولايات المتحدة] بصورة انتقائية ومتواضعة ومؤقتة القوى القومية والعالمية الأكبر للنمو السكانى وتحول الأرض واستخدام الموارد الطبيعية وتوليد المخلفات... وكذلك فهى ليست مُصممة على إدارة عوامل عرضية أكثر انتشارًا فى أنماط السلوك البشرى والنشاط الاقتصادى، مثل زحف العمران على الأراضى وأنظمتها البيئية والاستخدام المتزايد للطاقة والموارد لكل فرد. ولهذا فإنها ليست مفاجأة أن يفشلوا فى عمل ذلك"[30].

وبالتأكيد يوجد من بيننا فى المجتمع البيئى الأمريكى من حاول جاهدًا على مدى عدة

عقود معالجة هذه القضايا على كلا الصعيدين المحلى والعالمى. ولكن برغم الطرق العديدة، لم تُكلل جهودنا بالنجاح. للأسف. ولذلك يوجد الآن دليل على أن حركة حماية البيئة اليوم لم تعمل بما يكفى. لقد تم إجراء تجربة رائعة، والدليل موجود. لقد حاولت المناهج الحالية أن تفعل شيئًا طوال ما يقرب من أربعة عقود. وانظر لما حدث. لقد فزنا بالكثير من الانتصارات، ولكننا مازلنا نخسر الكوكب. ومن الهام معرفة السبب.

تقييد النجاح

فى البداية، هناك تلك الإجابات التى تربط بين الفشل وبين ظروف خاصة فى التاريخ الأمريكى الحديث. على سبيل المثال، لقد أشار الصحفى روس جلبسبان (Ross Gelbspan) وآخرين إلى الخلل فى وسائل الإعلام، والتى لم تجعل القضايا الهامة فى مقدمة الأمور المُلِحة[31]. فى سبعينيات القرن العشرين، كانت القضايا البيئية حديثة، وكان المراسلون يسعون دائمًا خلفنا نحن نشطاء حركة حماية البيئة، وكان يقوم بتغطية الحدث صحافيون كبار مثل جلبسبان ومراسلو صحيفة *نيويورك تايمز* مثل ند كنورثى (Ned Kenworthy) ودافيد برنهام (David Burnham) وفيل شابيكوف (Phil Shabecoff) كما كان يتواجد بصورة دائمة أيضًا الإعلامى والتر كرونكيت (Walter Cronkite) وحلقاته العميقة والمستمرة على شبكة أخبار سى بى أس، وكان يتساءل "هل يمكن أن يكون العالم آمن؟". ولكن الإبداع والابتكار خبوا، وكذلك اهتمام المحررين. لم يحظ الحدث دائمًا باهتمام أفضل المراسلين. لحسن الحظ، فإن هذا الموقف يتغير الآن، على الأقل فى قضية المناخ. فى الواقع، يمكن للمرء أن يُقَدِّر مدى تأثير وسائل الإعلام ونحن نرى قصة الغلاف هنا، وتغطية تليفزيونية خاصة هناك وفيلم بعد الآخر بشأن قضية المناخ. فمن السهل رؤية ما كان مُفتقدًا.

لقد لاحظ جلبسبان أيضًا نسقين آخرين هامين ومرتبطين ببعضهما البعض. الأول، هو أن رغبة الصحفيين الأمريكيين فى السعى إلى تحقيق التوازن، عن طريق تقديم جانبين لمعادلة القضايا أحادية الجانب، يمكن بالفعل أن تمثل تحيزًا. كما لاحظ أن: "الاستخدام المعيارى لتوازن الصحفيين قد وضع الولايات المتحدة لسنوات خلف بقية العالم فى بداية التعامل بشأن الأزمة المناخية"[32].

والنسق الآخر الذى يراه جلبسبان يأتى من استحواذ مجموعة صغيرة من التكتلات على معظم المنافذ الإخبارية. ومع هذا التغيير، يعتقد جلبسبان أن "اتجاه العمل التجارى قد تحدد من المطالب التى تقودها الأرباح فى بورصة وول ستريت (Wall Street) وأحد نتائج ذلك هو أن استراتيجيات التسويق حلت محل الحكم على الأخبار. ونتيجة أخرى هى أن معظم الصحف تقوم بتوفير العمالة، وقد فشلت فى تزويد المراسلين بالوقت الذى يحتاجونه من أجل البحث

الشامل وراء القصص المعقدة. وفى الوقت ذاته، قاموا مُضحين بتغطية حقيقية للأخبار من أجل زيادة نسبة القراء والإعلانات من خلال القيام بتغطية أكبر لأخبار المشاهير، والمزيد من مقالات المساعدة الذاتية والمزيد من الأخبار الطبية التافهة"[33].

والهدف الثانى فى لعبة اللوم كان المؤسسات البيئية ذاتها. يلاحظ مارك دوى (Mark Dowie)، فى كتابه *فقدان الأرض*، أن المؤسسات البيئية القومية قد قامت بعمل جدول أعمال وسعت وراء استراتيجية قائمة على السلطة المدنية وحسن النوايا لدى الحكومة الفيدرالية. وهو يعتقد أن: "هناك يكمن الضعف المتأصل والتعرض للانتقاد من جانب الحركة البيئية. لقد ثبت أن السلطة المدنية والإيمان الراسخ فيما يتعلق بقضايا البيئة هما محض خيال فى واشنطن". يقول دوى أيضًا أن الجماعات البيئية القومية "أخطأت فى فهم غضب أعدائها وقامت بالتقليل من شأنه"[34].

لقد واجهت المنظمات البيئية السائدة تحديًا مرة أخرى فى عام ٢٠٠٤، فى الكتاب المشهور الآن *موت حركة حماية البيئة*، ففيه كتب كل من مايكل شلنبرجر (Michael Shellenberger) وتيد نوردهاوس (Ted Nordhaus) أن نشطاء حركة حماية البيئة "لا يفصحون عن رؤية للمستقبل تتساوى مع حجم الأزمة. وبدلاً من ذلك يقومون بالترويج لثوابت سياسية تقنية مثل ضوابط التلوث ومعايير أعلى للأميال المقطوعة بالنسبة للمركبات ــ وهى عروض لا تقدم الإلهام الشعبى أو التحالف السياسى الذى يحتاجه المجتمع للتعامل مع المشكلة"....

"لقد تغيرت الأرض بأكملها التى لعب عليها السياسيون بصورة جذرية فى الثلاثين عامًا الماضية، ولكن حركة حماية البيئة تتصرف كما لو كانت العروض التى تقوم على 'علم سليم' ستكون كافية للتغلب على المعارضة الأيديولوجية والصناعية. يخوض نشطاء حركة حماية البيئة حربًا ثقافية سواء رضينا أم لم نرض. إنها حرب على صميم قيمنا كأمريكيين وعلى رؤيتنا للمستقبل، ولن نكسبها باللجوء إلى التفكير العقلانى فى المصالح الذاتية الجماعية"[35].

إننى أخشى أنه عندما يقوم النقاد بالتركيز على نشطاء حركة حماية البيئة كجزء من المشكلة فإنهم يوشكون على إلقاء اللوم على الضحية. إننى أعتقد أن النقاد قد قاموا بتوضيح بعض النقاط الرائعة وقاموا بتعريف عدد من الأمور التى كان من المفترض أن تحدث ولكنها لم تحدث. ولكن المنظمات التى أُنشِئت للدفاع عن القضايا البيئية والضغط من أجلها أو من أجل القيام بدراسات معقدة للسياسة ليست بالضرورة هى الأفضل لحشد الحركة المحلية أو لبناء قوة من أجل السياسات الانتخابية أو من أجل تحفيز العامة بحملات تسويقية اجتماعية. يتعين أن يتم عمل هذه الأشياء، ولعمل هذه الأمور سيكون من الضرورى إطلاق منظمات جديدة ومبادرات ذات قوة خاصة فى هذه المجالات.

كما يتعين علينا أيضًا أن نتساءل ما إذا كان من الخطأ بالفعل للجماعات البيئية القومية

أن "تثق فى واشنطن" وأن تعمل بداخل النظام. فى الواقع، لقد حقق هذا المنهج الكثير. إن كلاً من طرق وأسلوب حركة حماية البيئة ليست إطارات جامدة عنيدة، ولكنهم مع ذلك صارمون للغاية بالنسبة لتوجه عام[36]. لقد كانت المشكلة تكمن فى غياب استثمار تكميلى ضخم، للوقت والطاقة فى المناهج *الأخرى* للتغيير، مثل تلك المذكورة فى الفقرة السابقة وفى عدة فصول تالية. وهنا، يتعين أن يتم لوم المؤسسات البيئية الرائدة بالفعل لعدم قيامها بعمل المزيد لضمان وجود هذه الاستثمارات.

والأهم من إخفاقات وسائل الإعلام والجماعات البيئية السائدة هو صعود اليمين الحديث فى السياسات الأمريكية مؤخرًا. إن حركة حماية البيئة الآن لها جذور فى حركة مبدأ الفعالية فى ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين. وقد سعت إلى تدخلات نظامية كبرى فى الاقتصاد. بل إنها فى بعض الأحيان تحدثت عن حدود للنمو. ولكن الأمر يبدو كما لو كانت هذه المؤسسات البيئية قد بدأت للتو، فى حين كانت مؤسسة أولن (Olin) والممولين الآخرين لـــ"اليمين الجديد"، والذين كانت هذه الأفكار مكروهة لديهم يتحركون فى الاتجاه المضاد. وفى حين كانت المنظمات البيئية تكتسب القوة الجاذبة، كان المعهد الأمريكى للأعمال، ومؤسسة التراث، ومعهد كاتو (Cato) ومؤسسة المحيط الهادى القانونية، والجماعات الأخرى التى يقودها اليمين يكتسبون هذه القوة أيضًا[37]. لقد اكتسبت أصولية السوق القوة بالتوازى مع حركة حماية البيئة اليوم.

وقد قام فريدريك بيول (Frederick Buell)، فى كتابه القيم وغير المُلاحظ *من سفر الرؤيا إلى أسلوب حياة*، بترتيب ما حدث ترتيبًا زمنيًا: "حدث شىء ما أزال [السبب] البيئى لما بدا فى سبعينيات القرن العشرين أنه دليله الذاتى الحتمى. وحدث شىء ما للسماح لأعداء حركة حماية البيئة بوصم حُماتها السابقين بأنهم مثيرون للقلق وغير مستقرين ومناصرين ذوى مبدأ فاسد ــ ويصفون تحذيراتهم فى أفضل حال بأنها هستيرية، وفى أسوأ الأحوال بأنها أكاذيب ملفقة. فى الواقع، حدث شىء يسمح للبعض بأن يشك (بدون أن يبدو سخيفًا) فى الافتراض المنطقى الظاهرى بأن نشطاء حركة حماية البيئة كانوا أفضل حُماة للبيئة.

"وليس من الصعب إيجاد أكثر التفسيرات أهمية لهذه الأحداث. وفى ردة الفعل تجاه الأزمة المستمرة طوال عقد كامل، ظهرت صناعة تضليل قوية وناجحة بصورة كبيرة ضد البيئة. لقد كانت ناجحة بدرجة أنها ساعدت على ولادة مرحلة جديدة فى تاريخ السياسات البيئية للولايات المتحدة، حيث كانت وفرة الاهتمامات البيئية الكثيرة تقريبًا قد تلاشت أمام وفرة أخرى مساوية من مواجهات معادلة تتحرك ضد حركة حماية البيئة.... لقد تم 'تحييد' التوجه العام للتغير البيئى بحلول ثمانينيات القرن العشرين، وقد ساعد على تلاشيها تعاون متزايد مُنظم ومتكامل ومعارضة محافظة.

"وقد كانت هناك مجالات قليلة كان فيها استغلال الجناح اليمينى مفيدًا كما هو مع المناهضين لحركة حماية البيئة. كيف تنافس اليمين مع نشطاء حركة حماية البيئة؟ لنقم بإحصاء الطرق... قامت مؤسسة التراث، وهى مؤسسة محافظة رائدة، فى مجلتها بوليسى ريفيو (Policy Review) بتسمية حركة حماية البيئة 'بالخطر الأكبر على الاقتصاد الأمريكى'".

ويلاحظ بيول تطورًا آخر: "بمجرد تنفيذ الجولة الأولى من التحسينات [البيئية].... تهاوت المراقبة البيئية أمام النمو المنشود (فى القطاع الاقتصادى) بثقل أكبر وبخطى أكثر.... وبمرور الوقت، نسى الناس أن الأوضاع التى يتمتعون بها هى نتائج المكاسب التى فازت بها حركة حماية البيئة فى السابق. لقد أصبح الناس مستعدون للتضليل ولقبوله والانصياع له"[38].

الأساسيات

يمكن أن تتغير الأنساق. يمكن أن يفقد اليمين قبضته على الأشياء، كما قد يكون الحال الآن. ويمكن أن تستيقظ وسائل الإعلام، كما تفعل الآن على الأقل، فيما يتعلق بتغير المناخ. كذلك يمكن أن تشترك الجماعات البيئية بصورة أكبر مع النقاد والسياسيين، كما بدأوا يفعلون. ولكن توجد قيود أخرى على حركة حماية البيئة اليوم والتى هى أكثر ديمومة وأكثر شدة. وفيما يلى القيود الكبرى.

أولاً، يقوم العالم الرأسمالى اليوم بخدمة كمية متزايدة من الإهانات للبيئة. هذه هى طبيعته، فهو يحمل التقنية القوية فى أيدى الشركات القوية مع قليل من الشفافية، والبصيرة الضعيفة والالتزامات ذات الأولوية القصوى للأرباح والنمو. وكنتيجة لذلك، استمرت المخاوف القائمة وانتشرت قضايا جديدة، مثل الهندسة الوراثية والنانوتكنولوجيا (Nanotechnology)[39]. وكانت الولايات المتحدة قد بدأت فى التعامل مع جدول الأعمال المحلى والعالمى ليوم الأرض عندما أصبح جدول الأعمال العالمى مرئيًا. وبمجرد أن تموت القضايا، تعود مرة أخرى، مثل القوة النووية والتعدين السطحى، والذى يدعى الآن إزالة قمم الجبال، والتطورات المعدنية فى المناطق البدائية. إن قائمة الاهتمامات الآن طويلة بصورة مخيفة. وفى الوقت نفسه، يقوم العالم أيضًا بخدمة اتجاه ثابت من التهديدات المتنافسة ـــ وأحدثها الحرب على الإرهاب والحرب فى العراق. وهذه التهديدات التى تبدو عاجلة بصورة أكبر يمكن أن تشغل المساحة السياسية المتوافرة، وهى تقوم بذلك بالفعل، وتعمل على إخفاء القضايا البيئية والكثير من القضايا الأخرى.

إن التوجه نحو الأرباح والنمو يجعل صمام المشكلات البيئية مفتوحًا بالكامل. ويتناول مارك هرتزجارد (Mark Hertsgaard) فى كتابه *أوديسا الأرض* هذه القضية بصورة جيدة: "إن

دافع الربح هو ما يجعل الرأسمالية تستمر، ولكن من الأساسى لعمل النظام أن يقصد تجاوز الأهداف الاجتماعية.... من الناحية النظرية، من المفترض أن تتحكم الحكومات فى جشع الشركات وتقوم بتوجيهها..... بعيدًا عن الأركان التى تهدد الصحة والسلامة العامة. ولكن اللوائح أمر مشكوك به. إن الشركات تضغط بصورة مستمرة على الحكومات من أجل تخفيف اللوائح الخاصة بالبيئة إن لم تقم بإزالتها برمتها. وغالبًا ما يتم مواصلة هذا الضغط بالرشوة ــ والأكثر شيوعًا، الرشوة القانونية المعروفة باسم الاسهامات فى الحملة الإنتخابية، والتى أدت لتحويل الكثير من السياسيين فى الولايات المتحدة إلى متضرعين ضعفاء للشركات غير راغبين فى جرح الأيدى التى أطعمتهم.... تحتاج الرأسمالية وتعمل على الترويج لتوسع لا ينتهى، ولكن الدليل على أن النشاط البشرى قد طغى على النظم البيئية للأرض بالفعل يوجد فى كل ما حولنا"[40]. كما طغى على قدرة الجهود البيئية على التكيف.

ثانيًا، إن القضايا البيئية معقدة بصورة متزايدة وصعبة بما يكفى، وهى مزمنة ومتزايدة، وغالبًا ما تكون خفية وتتكشف ببطء. ويواجه العامة الآن أوقاتًا أكثر صعوبة مع هذه القضايا الأحدث من تلك التى واجهوها مع القضايا الأكثر وضوحًا فى سبعينيات القرن العشرين. وهناك أبعاد أخرى للتعقيد المتزايد. لقد أثمرت جهود الحماية البيئية عن لوائح وآليات إدارة ضخمة لا يمكن تخطيها. وتستعصى اللوائح البيئية الآن على الفهم بشدة. فمن منا يعرف ما الذى يجرى بشأن لوائح "الحد من انهيار كبير" والتى تعمل على حماية طرق الأشجار الغربية أو لوائح "إجمالى الحد الأقصى من التحميل اليومى" بموجب قانون المياه النقية أو "مراجعة المصدر الجديد" الخاص بمصادر الطاقة أو تنفيذ قرار المحكمة العليا بشأن حماية الأراضى الرطبة؟ كل هذه تعتبر قضايا لها دلالة وذات أهمية كبيرة نسبيًا، ولكن من الصعب متابعتها، بل حتى أن المحترفين البيئيين يجدون صعوبة فى الاستمرار عندما ينتقلون من اختصاصاتهم. وعلى المستوى الدولى، تحتاج تعقيدات القواعد الخاصة باتفاقية كيوتو إلى مهارة تحدى الموت والإصرار. وتضاهى مشكلة التعقيد التقنى فقط مشكلة التعقيد السياسى عندما ينتقل المرء ــ حيث لابد له أن ينتقل ــ إلى الساحة الدولية، حينما يتعين أن تتكيف الجهود لإبرام الاتفاقات مع تقسيم الشمال ــ الجنوب، والتنمية مقابل البيئة، ونمو الاستهلاك فى الشمال فى مقابل نمو الكثافة السكانية فى الجنوب، واستثناء جماعات المواطنين من الأدوار الهامة، ومراعاة مسألة أن الجميع متواجدين فى عالم مكون من حوالى مائتى أمة تدعى السيادة، وتطالب بأن تُسمع، ويقومون بالسعى وراء مصالحهم القومية. ويعمل هذا التعقيد المتزايد على إضعاف السياسات البيئية الواهنة بالفعل.

ثالثًا، توجد مشكلة وقت اللوائح ــ مشكلة وقت وصول الكوب إلى الشفاه ــ وهى مشكلة متأصلة فى مناهج الإصلاح السياسى اليوم. ماذا لو غطى أحد اللوائح ٨٠% من المشكلة وأن

٨٠% من هذه المشكلات التى تم تنظيمها باللوائح حاولت أن تذعن بالإضافة إلى أن ٨٠% من ذلك الجهد قد نجح؟ أترى! ٠,٨ × ٠,٨ × ٠,٨ = ٥,٠. لقد صغرت المشكلة أمام وكالة الحماية البيئية بنسبة ٥٠%. والمشكلة تنمو، يدفعها كما رأينا التوسع الاقتصادى. إذا ما تحكمت اللوائح فى ٥٠% من النفايات السائلة، ولكن المصادر التى تنتج النفايات تتضاعف فى الحجم، سيكون التلوث كما هو قبل فرض اللوائح. وهناك المزيد والمزيد من المشكلات. لقد أشار ستيف باكالا (Steve Pacala) والمؤلفون المشاركون معه وهو يكتب فى مجلة *سينس* (Science) فى عام ٢٠٠٣ إلى سبب آخر يمكنه إنهاء جزء كبير من المشكلة: "لا محالة أن المشكلات التى تتحرى إشارات التحذير وتتجاوز المصالح الكبيرة تؤدى إلى تأخير اللوائح وغالبًا ما تتسبب فى حدوث أضرار كان من الممكن تلافيها بحساسية أكبر" للتحذيرات البيئية[41].

رابعًا، توجد قيود تنتج من الاتجاه الواقعى المفاوض والذى يتعامل مع تأثيرات منهج حماية البيئة الحديثة. وعادة ما يؤدى هذا المنهج إلى إصلاحات سريعة وقطف الثمار المتدلية القريبة. تتعامل الإصلاحات السريعة مع الأعراض وليس الأسباب الخفية[42]. إنهم لا يتفهمون المشكلة وبالتالى يمكنهم مواجهة ما هو مطلوب عمله. يمكن أن تجعل قوانين بناء المنازل أكثر كفاءة، ولكن ماذا لو أراد المستهلكون والبناة منازل أكبر؟ يمكن أن تكون معايير كفاءة السيارات مُقيدة، ولكن ماذا لو أراد المستهلكون القيادة لأميال أكثر وأكثر، وهذا من جانب لأن خيارات الانتقال السريع الجيدة غير متواجدة؟

يمكن أن يُعطى قطف الثمار المتدلية القريبة مكاسب سهلة من الناحية السياسية وجذابة من الناحية الاقتصادية، ولكن، بينما يبدو أن الموقف يتحسن ويصبح أكثر تسامحًا ــ مثل البيئة فى الولايات المتحدة اليوم ــ وحيث تزداد تكاليف التحسينات الإضافية، يمكن أن يختفى الدعم، ويمكن أن يجد القادة البيئيون أنفسهم محاصرين وغير قادرين على التقدم للأمام مع استكمال نصف المهمة. مع مراعاة ميل نشطاء حركة حماية البيئة ــ وتقريبًا جميع المجتمعات الأخرى المهتمة ــ للعمل بصورة أساسية مع أنفسهم، فعندما يُحاصر المرء يوجد عدد قليل من الأصدقاء لمساعدته.

لقد حاولت حركة حماية البيئة الحديثة أن تجعل النظام يعمل لصالح البيئة، ولكن العديد من الملاحظين، مثل مراسل جريدة واشنطن بوست المخضرم ويليام جريدر (William Greider) متشائمون للغاية. وقد كتب فى كتابه *روح الرأسمالية:* "لقد أصبحت الدولة النظامية فوضى حاكمة خاطئة. إن الكثير من وكالات تطبيق القانون تطبق عليها أمنيًا الصناعات التى تنظمها، والبعض الآخر يكون مغلقًا أمام اتخاذ خطوة فعالة من قِبل حركة المدافعة اللانهائية للصناعة والهجوم السياسى المضاد. كما يكون من الصعب فرض تطبيق القوانين الأكثر

صرامة بصورة تعذيبية وتكون عملية التطبيق منغلقة وتبقى ثابتة بالثغرات المغرضة التى بها والتى هى المُصممة من أجل تأخير التطبيق الفعال للقانون لسنوات، بل حتى لعقود"[43].

باختصار، لقد وقع العبء الكامل للتعامل مع التهديدات البيئية المتراكمة والقوة الفعالة للرأسمالية الحديثة التى تقود هذه التهديدات على كاهل أعضاء المجتمع البيئى ممن هم داخل الحكومة أو خارجها. ولكن العبء كبير للغاية. وسوف يؤدى النظام الرأسمالى الحديث كما يعمل الآن إلى وجود نتائج بيئية أكثر تتجاوز الجهود الخاصة بإدارتها. وفى الواقع، سوف يسعى النظام إلى التقليل من هذه الجهود وسوف يقوم بتحديدها فى إطار قيود ضيقة. لقد تم تنفيذ الهيكل الأساسى للحركة البيئية فى إطار النظام كما هو مُصمم حاليًا، ولكنها تعمل فى إطار مُدخلات النظام على حل القيود بدلاً من توجيه الجهود الأساسية لتصحيح العديد من اتجاهات التدهور، بما فى ذلك معظم مجالات التغيير التى سيتم مناقشتها فى الصفحات التالية. وفى النهاية، فإن العمل فى إطار النظام فقط لن ينجح عندما يكون المطلوب هو تغيير تحويلى فى النظام ذاته.

الجزء الثانى التحول العظيم

الفصل الرابع

السوق:
كيف يعمل لصالح البيئة

إننا نعيش فى عالم السوق – حيث الأسواق الكبرى وأسواق الأسهم والعمالة والإسكان وهذا قليل من كثير. وتعتبر الأسواق التنافسية أمرًا مركزيًا للرأسمالية، فهى الساحة التى يقوم فيها المشترون والبائعون بتبادل السلع والخدمات بسعر يحدده العرض والطلب. وعلى سبيل المثال، بالنسبة للكثيرين، فإن العديد من أهداف السوق وآلية التسعير تعمل بصورة جيدة فى مجالات التصنيع والبيع بالتجزئة والمجالات الأخرى. ولم يتم حتى الآن اختراع نظام أفضل لتخصيص الموارد القليلة، كما أنه من غير المحتمل أن يتم ذلك فى المستقبل القريب.

لقد كانت ومازالت الحكومة الديموقراطية هى الثقل الموازن للسوق. يعترف جميع أو معظم المؤيدين الأيديولوجيين لسياسة عدم التدخل بضرورة التدخل الحكومى فى السوق على جبهات عديدة لأسباب كثيرة. وفى واشنطن اليوم، فإن مجال العمل التجارى والأموال تحميه لجنة الضمانات والمبادلة ووزارة العدل؛ وتحمى هيئة الأغذية والعقاقير ولجنة سلامة المواد الاستهلاكية المستهلكين وتحمى وكالة حماية البيئة ووزارة الداخلية البيئة وهكذا عبر مبادئ رأس المال.

وقوى السوق الآن قوية بصورة كبيرة للغاية، وتعتبر الأسعار إشارات قوية. وتسعى الأعمال التجارية باستمرار إلى توسيع الأسواق لمنتجات جديدة ومناطق جغرافية جديدة، وهذا تبعًا لقاعدة أنه إذا لم يعمل السوق لصالح البيئة، فإن الساحة مهيئة لعواقب بيئية سلبية كبيرة، وهذا ما رآه العالم. ويعد تفهُم سبب حدوث هذا وما الذى يمكن عمله حيال ذلك أمرًا حيويًا. يتعين أن يكون الهدف فى هذا الشأن مكونًا من جزئين: الأول، هو تحويل السوق إلى أداة قوية من أجل حماية البيئة وتجديدها، والثانى، تحديد وتحجيم ما أسماه الصحفى والاقتصادى روبرت كوتنر (Robert Kuttner) إمبريالية السوق. وهو يذكرنا، فى كتابه *كل شىء للبيع*،

"بأنه حتى فى الاقتصاد الرأسمالى، فإن السوق هو أحد السبل العديدة التى يقوم المجتمع من خلالها باتخاذ القرارات وتحديد القيمة وتخصيص الموارد والحفاظ على النسيج الاجتماعى وإقامة علاقات إنسانية"[1]. كما لاحظ الاقتصادى آرثر أوكون (Arthur Okun) أن السوق يحتاج إلى أن يحتل مكانًا، ولكنه يحتاج كذلك إلى الحفاظ على مكانه".[2] وقد أحسن كلٍ من بول هاوكن والعالم أمورى لوفينز وهانتر لوفينز صياغة ذلك بصورة جيدة فى كتاب *الرأسمالية الطبيعية* عندما كتبوا "إن الأسواق أدوات فقط. وهى خادم جيد ولكنها سيد سيء وديانة أسوأ.[3]

يعتبر علم الاقتصاد البيئى إجابة علم الاقتصاد الحديث حول فشل السوق فى الاهتمام بالبيئة. بالأساس، إنها الاقتصاديات الجزئية والكلاسيكية الحديثة التى يتم تطبيقها على البيئة، وبالقطع صار لها موطئ قدم قوى فى المجتمع الأكاديمى. ومن بين جميع المجالات التى تم استكشافها فى هذا الكتاب، كان الاقتصاد البيئى هو الأكثر خضوعًا للدراسة والأكثر دقة من الناحية النظرية، وهى الأكثر اتساقا مع اقتصادنا القائم على السوق.

يقول والاس أوتس وعلماء الاقتصاد البيئى أن علم الاقتصاد البيئى له ثلاثة إسهامات كبرى[4]. الأول، إنه يخلق حالة إجبارية مقنعة للتدخل العام فى السوق الحر من أجل تصحيح فشل السوق.

الثانى، إنه يقدم إرشادات حول إلى أى مدى يتعين أن يصل ذلك التدخل الحكومى فى سن الأهداف والمعايير البيئية. وعادة، حيث ينتقل المرء من الضوابط المتساهلة إلى الضوابط القوية، تكون الخطوات الأولى هى الأقل تكلفة، وترتفع تكاليف الإذعان كلما أصبحت الضوابط المقترحة أكثر صلابة. وفى ذات الوقت، على سبيل المثال، سوف تنهار الفوائد الاجتماعية الإضافية للتدخل الأكثر قسوة، مثلاً كلما انخفض التلوث إلى مستويات يمكن تحملها بصورة أكبر. يقر علم الاقتصاد البيئى بأنه يتعين على الحكومة أن تقوم بتوجيه الاستثمار فى الحماية البيئية حتى النقطة التى تتساوى عندها تكلفة الإذعان (المتصاعدة) مع الفوائد الاجتماعية (الهابطة). وستكون زيادة الاستثمار أمرًا غير مربح لأن التكاليف الهامشية ستتجاوز الفوائد الهامشية.

والثالث، هو ما يشير إليه أوتس وآخرون بأنه بمجرد أن يضع المرء هدفًا أو معيارًا، بأى وسيلة كانت، فإن علم الاقتصاد البيئى يمكن أن يرشدنا إلى الطريقة الأقل تكلفة والأكثر فعالية من أجل تحقيق ذلك الهدف.

لنتناول كلٍ من هذه الإسهامات الثلاث.

حالة التدخل العام

يخلق علماء الاقتصاد حالة إجبارية للنوع الصحيح من التدخل الحكومي. وأنا أصوغ الأمر بهذه الطريقة لأنه غالبًا ما تتدخل الحكومات بطريقة خاطئة، حيث تعطى إعانات سيئة تعمل على زيادة اضطراب الأسعار والتى تعد بالفعل مُضلِلة من الناحية البيئية. وهى مُضلِلة لأنها فشلت فى إظهار التكاليف الفعلية الكاملة للإنتاج، أو ما يسمى بالتكاليف البيئية والتى تكون خارج المؤسسة – وتُسمى العوارض السلبية. ويمكن أن تؤدى إعانات الحكومة إلى جعل ذلك الموقف أكثر سوءًا.

يقدم عالم الاقتصاد ثيو بانايوتوى (Theo Panayotouy) ملخصًا رائعًا وموجزًا للموقف الناتج عن ذلك: "إنه مزيج من الفشل المؤسسى وفشل السوق وفشل السياسة وينتج عنه بخس سعر الموارد الطبيعية النادرة والأصول البيئية، وهو الأمر الذى ينتج عنه بالتبعية بخس أسعار السلع والخدمات القائمة على أساس الموارد وحوافز البيئة. ويؤدى كل من صور الفشل المؤسسى مثل غياب حماية حقوق الملكية، وصور فشل السوق مثل العوارض البيئية، وصور فشل السياسة مثل إعطاء الإعانات المشوّهة، يؤدى كل ذلك إلى انقسام وتفاوت بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك. وكنتيجة مباشرة، لا يتلقى كل من المنتجين والمستهلكين الإشارات الصحيحة بشأن حقيقة ندرة الموارد التى يستنفذونها أو تكلفة الأضرار البيئية التى يتسببون فيها. وهذا يؤدى إلى الخلط الاجتماعى الخاطئ للناتج الاقتصادى: فيحدث فرط إنتاج واستهلاك السلع التى تستنزف الموارد وتعمل على تلوث البيئة، وقلة إنتاج واستهلاك السلع التى تعمل على المحافظة على الموارد وتعتبر صديقة للبيئة. وبالتالى، فإن النمط الناشئ للنمو الاقتصادى وهيكل الاقتصاد هو النمط الذى يقلل من قاعدة موارده وهو غير دائم بصورة مطلقة، حيث أن الندرة النسبية لا يجرى احترامها والانتباه لها."[5]

وفى كتاب الأسواق والبيئة، يجذب عالما الاقتصاد البيئى ناثانيال كوهين (Nathaniel Keohane) وشيلا أولمستيد (Sheila Olmstead) الانتباه إلى ثلاثة أنواع مختلفة من فشل السوق فيما يتعلق بالبيئة. أولاً، توجد العوارض السلبية التى ذكرت فيما سبق، وعلى سبيل المثال، فإن كافة التكاليف غير المباشرة للأضرار البيئية المفروضة على ذلك التيار من الملوثين وعلى العامة بصورة أكبر، هى تكاليف لا يطلب السوق منهم أن يقوموا بسدادها. ويعتبر النوعان الآخران من فشل السوق هما السلع العامة ومأساة الأمور المشتركة: "إن بعض المميزات البيئية، مثل التنوع البيولوجى، يتمتع بها الكثير من الأشخاص، سواء قام هؤلاء الأشخاص بالمساعدة فى سداد مقابلها أم لا. ويسمى علماء الاقتصاد هذه السلع *بالسلع العامة*. وينشأ فشل السوق لأن الأمر سينتهى بأن يصبح بعض الأشخاص مستهلكين للسلع

المجانية: فبدلاً من المساعدة فى توفير السلع العامة بأنفسهم، فـإنهم يتمتعـون بمـا يقدمـه الآخرون لهم.

"ويُعرف النوع الثالث من المشكلات البيئية بأنها مأساة *الأمور المشتركة*، فعنـدما يتـاح مورد طبيعى – مثل المصايد أو مستودع ماء تحت الأرض – للجميع، سوف يقـوم الأفـراد باستهلاك المورد إلى أبعد من المستوى الأمثل. وتنشأ هذه المـشكلة لأن محفـزات الأفـراد تختلف عن المنفعة العامة. ونحن نسمى هذه مأساة لأن الجميع سيصبح أفضل حـالاً إذا مـا استطاع كل فرد الالتزام بالتصرف بصورة أقل أنانية. وهكذا فإن التصرفات العقلانية الفردية تضيف إلى النتيجة غير المرغوبة اجتماعيًا"[6].

فى الواقع، لقد أقام علماء الاقتصاد البيئى حالة قوية للتدخل الحكومى من أجل تـصحيح فشل السوق والحفاظ على الإعانات. ولكن للأسف، لا يمكن القول بأن العلماء أقوياء، حيـث يستمر فشل السوق والإعانات المؤيدة للأعمال بوفرة.

محفزات السوق

سوف أتناول فيما يلى الإسهام الثانى لعلماء الاقتصاد البيئى والـذى يتنـاول كيفيـة وضـع المعايير. وعند تلك النقطة سوف نقوم بدراسة الإسهام الثالث – وذلك باسـتخدام محفـزات السوق وآلياته لتحقيق نتائج فعالة وأقل تكلفة، بغض النظر عن كيفية وضع معيار الحمايـة. وها هنا يكون موضع انتشار علم الاقتصاد البيئى بحق.

لم يكن الأمر دائمًا هكذا. بينما كنت أؤلف هذا الكتاب، كنت أبحث فى كتـاب صـغير بعنوان *التحسن البيئى من خلال المحفزات الاقتصادية*، وقد كتبه منذ ثلاثين عامًا صديقى فريد أندرسون (Fred Anderson) وعلماء اقتصاد فى مؤسسة الموارد للمـستقبل، وهـى مؤسـسة الإرشاد والنصح فى واشنطن[7]. لقد أهدانى أندرسون الكتاب، ولكن، للحق، لم يعجبنى لا أنا، ولا العديد من نشطاء حركة حماية البيئة الآخرين، منذ ثلاثة عقود مضت. وخلال سـبعينيات القرن العشرين، حيث كان يتم تشريع القوانين المناهضة للتلوث، كانت هناك حـرب فكريـة مشتعلة عن الأنواع. فمن جانب كنا نحن المحامين وحلفاؤنا فى المجتمع العلمى، وكانت لنـا اليد العليا. لقد فضلنا ما يسمى الآن طريقة ازدراء لوائح "القيادة والسيطرة". وغالبًا ما كانـت هذه اللوائح قائمة على أفضل تقنية متوافرة مناهضة للتلوث. وكانت الفكرة هى وضع معايير إجبارية للانبعاث والصرف ــ معايير أداء ــ والتى سوف تجبر الشركات على تبنى أفـضل تقنيات السيطرة على التلوث من تلك التى كانت متاحة ويمكن تحمل تكلفتها. ولأن المـصادر الجديدة للتلوث كانت لها معايير ذات مرونة أكبر وأعلى ــ على سبيل المثال، كان من السهل عليها إجراء تعديلات فى عمليات الإنتاج الخاصة بها ــ فإن المعايير العليـا القائمـة علـى

التقنيات تم تطبيقها عليهم. وقد قامت وكالة حماية البيئة بالعمل على حدود الصرف والانبعاث القائمة على التقنيات المتوافرة لكل صناعة، وتمت كتابة هذه الحدود فى التصاريح التى تم وضعها ضد الملوثين الأفراد. وأحياناً، وبموجب الأحكام الأساسية الصادرة طبقاً لقانون الهواء النظيف، لم يكن وضع المعايير قائمًا على أفضل التقنيات ولكن على ما كان مطلوبًا لحماية الصحة والبيئة.

وفى الجانب الآخر من هذه الحرب الصغيرة كان علماء الاقتصاد يجادلون بدلاً من ذلك بشأن استخدام الآليات القائمة على السوق والمحفزات الاقتصادية. لقد كانت هذه أصواتًا فى البرية فى تلك الحقبة. إننا لم نُعِر إلا القليل من الاهتمام لها لأننا رأينا أن رسوم التلوث، على سبيل المثال، هى بمثابة رخصة لها وتعتبر كالسماح للشركات بشراء حق إحداث التلوث، ولقد كنا قلقين للغاية بشأن عدم التأكد إذا لم يتم وضع حدود الانبعاث والصرف بعناية فى التصاريح.

وبالنظر إلى الماضى، فإننى أعتقد الآن أننا كنا مخطئين بشأن عدم الاستماع إلى علماء الاقتصاد آنذاك. لقد أدى اتجاه معايير الأداء إلى وجود اختلاف كبير، ولكننى أتمنى لو أننا بدأنا مبكرًا بآليات السوق. كان هذا سيؤدى إلى وجود اندماج مبكر وأفضل للأهداف البيئية داخل تخطيط العمل التجارى كما أنه كان سيشكِل تحالفًا أقوى بين نشطاء حركة حماية البيئة وعلماء الاقتصاد.

لقد بدأ تصحيح إهمال المناهج القائمة على السوق فى ثمانينيات القرن العشرين، إلى الحد الذى أصبحت فيه آليات السوق اليوم مكانًا مشتركًا يحتضنه كل من نشطاء حركة حماية البيئة ورجال الصناعة. على سبيل المثال، فإن معهد الدفاع عن البيئة ومعهد الموارد العالمية قد قادا المؤيدين لهذه المناهج. يقول عالم الاقتصاد بول بورتنى (Paul Portney) أن مناهج السوق هى الآن الوضع المعتاد فى السياسة البيئية.[8] فى عام ٢٠٠١، لاحظت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أنه "على مدار العقد الماضى، كانت الأدوات الاقتصادية تلعب دورًا متزايدًا فى السياسات البيئية لدول المنظمة. وفى هذا السياق، كان الملمح المميز هو الدور المتزايد للضرائب المتعلقة بالبيئة، فقد قدمت كافة الدول الضرائب البيئية على مدى متغير... وكان متوسط عوائد الضرائب المتعلقة بالبيئة ٢% من إجمالى الناتج المحلى للدول الأعضاء."[9] وأحد أكثر التطورات المأمولة هى فكرة ضريبة التنقل التى تبنتها ألمانيا وعدد من الدول الأوروبية الأخرى. تقوم دولة ألمانيا، وهى تنتقل بين أربعة مراحل بداية من عام ١٩٩٩، بنقل عبء الضريبة من شىء يرغب المرء تشجيعه ـــ مثل العمل والأجور التى تنتج ـــ إلى شىء يرغب المرء فى عدم تشجيعه – مثل استهلاك الطاقة والتلوث الناتج عن ذلك.

لقد تطورت رسوم الانبعاثات والرسوم البيئية الأخرى إلى أقصى حد فى أوروبا. وفى

الولايات المتحدة الأمريكية، رأينا ظهور مخططات "الحد الأعلى والتبادل التجارى" والتى يمكننا القول بأن بموجبها يتم وضع حد إجمالى، بشأن انبعاثات الكبريت فى منطقة بعينها، ويسمح للمُلوثين فى المنطقة بتبادل الحقوق أو السماح بالانبعاثات فيما بينهم من أجل تحقيق استجابة إجمالية بأقل التكاليف للحد الأعلى. تعتبر الحدود الأعلى حدودًا كمية لحجم المُلوثات التى يمكن أن تنبعث.

لقد تم إطلاق التجربة الكبرى بشأن الحد الأعلى والتبادل التجارى فى الولايات المتحدة فى تعديلات قانون الهواء النظيف لعام ١٩٩٠ بحد أعلى لانبعاثات الكبريت من مصانع الطاقة المُخصصة للتعامل مع خطر الأمطار الحمضية. وكانت المدخرات الاقتصادية الموثقة من مناهج الحد الأعلى والتبادل التجارى، والمتضمنة فى برنامج الولايات المتحدة بشأن الأمطار الحمضية، حقيقية وجوهرية. وقد كان مصدر هذه المدخرات هو قدرة الأدوات الاقتصادية على الاستفادة من التنوع الكبير بين الشركات فى تكاليف الإذعان. ويتم عمل خصومات أكثر عندما يكون ذلك أقل تكلفة. سعت كافة مشروعات القوانين الخاصة بحماية المناخ أمام الكونجرس فى عام ٢٠٠٧ إلى تنظيم انبعاثات ثانى أكسيد الكربون بالحد الأعلى والتجارة. ويبدو أنه من المحتمل أن التصاريح القابلة للتبادل والآليات الأخرى القائمة على السوق للتعامل مع الأمراض البيئية سوف تستمر فى الانتهاكات. لذا انتصر علماء الاقتصاد مرة أخرى.

لقد أصبح الاندفاع نحو تقديم محفزات اقتصادية وآليات للسوق يحدث بصورة أساسية من أجل تحسين كفاءة وفعالية البرامج البيئية. لقد أصبح علماء الاقتصاد البيئى مبتكرين فى تحديد مجموعة متنوعة من أدوات السوق لتحقيق هذه الأهداف: إقامة حقوق ملكية للتغلب على مأساة الأمور المشتركة، وإيجاد أسواق يمكن من خلالها تبادل كميات الانبعاثات والصرف وفرض ضرائب ورسوم على نشر التلوث وتصميم أنظمة "التمويل الذاتى" وإعادة الخصم حيث يتم فرض الرسوم على الأضرار البيئية ولكن يتم إعادتها بسبب السلوك الحسن، وهكذا. وعلى سبيل المثال، فإن مخطط "التمويل الذاتى" قد يقوم بفرض رسوم على المُلوث اعتمادًا على حجم التلوث ثم يقوم بإعادة المردود للملوثين بناءً على مقدار التلوث الذى سببوه. ولهذا فإن أصحاب الأداء الجيد يستردون أموالهم وأكثر.

الأسعار المناسبة

ولهذا نجح علماء الاقتصاد البيئى فى إثارة القضية الفكرية للتدخل الحكومى والقضية العملية لاستخدام المحفزات الاقتصادية. ولكن كان هناك تقدم أقل بكثير فى الإسهام الثانى فى إطار

العمل الخاص بأوتس، واضعًا المعيار البيئى عن طريق المساواة بين التكاليف الهامشية والفوائد. وتذكر أن الفكرة هنا هى التحرك نحو نظام تكون فيه التكلفة البيئية الهامشية لنشاط ما ضمن سعر المنتج الذى يتم إنتاجه. وعادة تكون هذه التكاليف البيئية خارجة عن الشركة ـ العوارض، ولا تُسددها الشركة ـ وبالتالى لا تكون ضمن السعر. وتوجد طريقة واحدة للتغلب على فشل السوق هذا وهى فرض ضريبة أو رسوم على النشاط المدمِر، حيث يتم فرض الضريبة مساوية لقيمة الضرر. على سبيل المثال، بالنسبة لملوثات الهواء سيتم فرض الرسوم بصورة تساوى قيمة الأضرار الناتجة عن وحدة إضافية من الانبعاثات. ويُسمى علماء الاقتصاد هذا "الحصول على السعر المناسب" ويمكن أن يتم بالتساوى عن طريق وضع حد أعلى للانبعاثات فى المستوى الأمثل والسماح بتبادل الانبعاثات بدلاً من الضرائب لتحديد السعر[10].

إذا لم يبد ذلك نموًا تلقائيًا لدعم الولايات المتحدة للفكرة الأساسية لعلم الاقتصاد البيئى بشأن كيفية وضع المعايير البيئية، فيتعين علينا أن نسأل عن السبب فى ذلك. وبالطبع، فإن أحد الأسباب هو عدم وجود الدائرة الانتخابية السياسية المطلعة. ولكن الصعوبات السياسية لا تمثل المشكلة الوحيدة، فالمشكلة الأكبر والأكثر عمقًا هى ما تسمى مشكلة التقييم، حيث يشمل مبدأ "الحصول على السعر المناسب" وضع القيمة الدولارية على الأضرار البيئية، وهنا توجد مشكلات كثيرة.

وعلى قمة هذه القائمة توجد الصعوبة التقنية والتحليلية فى تطبيق هذا المنهج. وفى كتابه الرائد فى مجال علم الاقتصاد البيئى، يشرح توم تيتنبرج (Tom Tietenberg)، أولاً كيف يمكن وضع ضريبة التلوث لمساواة هامش التكاليف مع الفوائد، ثم يقول: "برغم أنه يمكن بسهولة تحديد المستويات الفعالة لهذه الأدوات السياسية بالأساس، فإنه من الصعب للغاية تنفيذها عمليًا. ومن أجل تنفيذها، من الضرورى معرفة مستوى التلوث الذى يمر عنده منحنيا التكلفة الهامشية لكل مصدر انبعاث. إن ذلك ترتيب طويل، ترتيب يفرض عبء معلومات غير واقعى على سلطات المراقبة. وتمتلك سلطات المراقبة معلومات قليلة للغاية عن تكاليف مراقبة [الملوِث] وكذلك معلومات قليلة يمكن الاعتماد عليها بشأن وظائف الضرر [البيئى].

"كيف يمكن للسلطات البيئية أن تقوم بتخصيص مسئولية مراقبة التلوث بطريقة معقولة عندما يبدو عبء المعلومات كبير بصورة ظاهرة؟ أحد المناهج، وهو المنهج الذى يختاره عدد من الدول (من بينها الولايات المتحدة)، هو اختيار مستويات قانونية محددة من التلوث قائمة على بعض المعايير الأخرى، مثل توفير هوامش كافية لسلامة البشر أو الصحة البيئية. وبمجرد أن يتم إقامة هذه المدخلات، بأى وسيلة كانت، يكون قد تم حل نصف المشكلة. وسيتعامل النصف الآخر مع كيفية تخصيص المسئولية للوفاء بمستويات التلوث السابق

تحديدها من بين العدد الكبير من الانبعاثات"[11].

باختصار، يضم مبدأ "الحصول على السعر المناسب" معرفة الأضرار البيئية الزائدة التى تتسبب فيها كل زيادة فى التلوث الناتج عن كل ملوِث. تخيل محاولة حساب ذلك بالنسبة لانبعاثات الكبريت والنتروجين حيث توجد مجموعة من التأثيرات الصحية، وكذلك جميع التأثيرات الأرضية والمائية المصاحبة للأمطار الحمضية.

يمكن إيجاد استنتاجات مشابهة لاستنتاجات تيتنبرج فى المراجعات الأخرى لعلم الاقتصاد البيئى. ولكن يقول كل من رائد علم الاقتصاد البيئى دافيد بييرس (David Pearce) وإدوارد باربيير (Edward Barbiere)، وهما عالمىّ اقتصاد بيئى ويُعدان مدافعين مخلصين عن مبدأ "الحصول على السعر المناسب" فى كتابهما *مخططات الاقتصاد المستدام*: "لقد أكد (كتابنا السابق) على أهمية وضع قيم المال على الأصول والخدمات البيئية، فلقد ثبت أنها قد تكون أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتعلق بالمناقشة العامة للكتاب فى وسائل الإعلام وفى المنتديات العامة. وقد يحوِل الاهتمام عن الحقيقة، والتى أيضًا تم توضيحها [فى كتابنا السابق]، والقائلة بأن حالة المناهج القائمة على السوق لحل المشكلات البيئية يمكن تبريرها بصورة مستقلة سواء تم التقييم أم لا"[12]. وباختصار، ما يقوله علماء الاقتصاد البيئى فى هذا الصدد هو: ضع الهدف أو المعيار البيئى على أساس ما هو مطلوب من أجل حماية البيئة بصورة كافية أو على المستوى الذى سيتحمله الاتصال السياسى، وليس على أساس جعل كافة الصعاب الخاصة بتحويل التكاليف الهامشية الناتجة عن التلوث إلى الداخل. ثم استخدم الأدوات القائمة على أساس السوق والمحفزات الاقتصادية من أجل تحقيق هذا الهدف بأكثر طريقة فعالة وبأقل التكاليف. بالطبع، فإن هذا يتساوى مع ترك "الإسهام الثانى" لعلماء الاقتصاد البيئى.

تكمن بعض الصعوبات فى وضع القيمة الدولارية على الأصول البيئية. ويمكن رؤية الحياة البشرية والصحة فى المجال النامى لتحليل فوائد التكلفة، حيث كان علماء الاقتصاد أكثر تصميمًا وابتكارًا، وأكثر إثارة للجدل. ويمكن أن يتم تطبيق تحليل فوائد التكلفة لتقييم المشروعات مثل السدود الجديدة أو لتقييم السياسات والبرامج، مثل قانون الهواء النظيف. ويتطلب ذلك أن يتم التعبير عن التكاليف والفوائد بصورة مقاربة، وهى الدولار، حيث أن تحليل فوائد التكاليف يتطلب التقييم.

فى كتاب *النفيس*، ينتقد كل من فرانك أكرمان (Frank Ackerman) وليزا هنزرلنج (Lisa Heinzerling) بشدة منهج فوائد التكاليف: "تكمن المشكلة الأساسية فى التحليل الاقتصادى المحدود عن الصحة والحماية البيئية فى أن الحياة البشرية والصحة والطبيعة لا يمكن وصفهم بمصطلحات مالية ذات معنى؛ فهذه أشياء نفيسة لا تقدر بثمن. عندما يكون السؤال عن ما إذا كنا سنسمح لشخصٍ ما بإيلام شخص آخر أو بتدمير مورد طبيعى؛ وعندما لا يمكن تعويض

حياة أو منظر طبيعى؛ وعندما تمتد الأضرار على مر عقود أو حتى أجيال؛ وعندما تكون النتائج غير مؤكدة، ويتم تقاسم المخاطر أو استخدام الموارد بصورة مشتركة، ولا يكون لدى الأشخاص الذين "يشترون" الأضرار أى علاقة بالأشخاص الذين يتأذون بالفعل، إذن فإننا فى عالم ما لا يُقدر بثمن، حيث تخبرنا قيم السوق بالقليل عن القيم الاجتماعية التى على المحك.

"لا يوجد سبب يدعو للتفكير فى أن الإجابات الصحيحة سوف تبرز من العملية الغريبة الخاصة بتقدير القيم الدولارية للحياة البشرية وصحة الإنسانية والطبيعة ذاتها، ومن ثم فلنقل "سُحقًا" لهذه الأرقام. وفى الواقع، فإن السعى تجاه ذلك المنهج دائمًا ما يؤدى بعملية تحليل فوائد التكاليف الرسمى إلى الإيذاء أكثر منه إلى المساعدة....

"وفى جوهر الأمر، فإن فكرة وموقف علماء الاقتصاد هو أن لكل شىء ثمن.... ولكن بالنسبة لأغلب الأشخاص، توجد أمور من الحقوق والمبادئ التى تكمن وتأخذ مكانها فيما وراء الحسابات الاقتصادية. ويساعد وضع حدود للسوق على تحديد من نحن وكيف نود أن نعيش وما الذى نؤمن به. ولكن دائمًا توجد أنشطة عدة لا يُسمح بها بأى ثمن....

"لا يعتبر تقدير القيم المالية لصالح كل ما نهتم به خطة عملية بالنسبة للحكومة. إن [هذا] سوف يغمرنا بوفرة من التقييمات الفرضية، والتى سوف تحجب أولوياتنا المجمعة بدلاً من توضيحها. كما أنها سوف ترفع المشكلة المستحيلة 'لتقييم' الأشياء رقميًا والتى لا يوافق عليها كل الأشخاص. على سبيل المثال، هل تعتبر "قيمة وجود" العيادات التى تمارس الإجهاض رقمًا إيجابيًا أم سلبيًا؟ إن الأمر يعتمد على الشخص الذى تطرح عليه السؤال. من المحتمل ألا يكون هناك من يسعد باتخاذ قرار بناءً على متوسط التقييم المالى للمجتمع بشأن حق اختيار الإجهاض"[13].

ويتجاوز نقد أكرمان وهنزرلنج قضية صعوبة التقييم إلى القضايا الأخلاقية والسياسية التى تثيرها، فقضايا مثل اضطرابات النمو فى الحمل وفقدان بحيرات أديرونداك (Adirondack) وانقراض بعض الفصائل وجفاف أنهار الجنوب الغربى الأمريكى أو نهر الأمازون ــ من السهل أن ترى فيها لماذا يرى الأشخاص أنه من المهين أخلاقيًا وضع قيمة دولارية لهذه الأشياء من أجل موازنة ما إذا كان فقدانها سوف يكون مقبولاً. وهكذا، نرى أن علماء الاقتصاد البيئى يسارعون فى الإشارة إلى أن اللوائح البيئية، طوعًا أو كرهًا، والتى تضع ثمنًا حتى لقيمة الحياة بالصورة الإحصائية، طالما كنا نرغب فى معرفة كم ستتكلف اللوائح وكم من الأرواح تم إنقاذها.

وتعتبر مسألة التقييم المثيرة للجدل واحدة فقط من عدة قضايا تدور فى إطار جهد جلب النموذج السائد للاقتصاد التقليدى الجديد بالتزامن مع الوقائع والاحتياجات البيئية[14]. هل يعتبر النموذج القائم فى أساسه على الحساب المركزى البشرى العقلانى (والذى لا يراعى أحدًا) هو

بحد ذاته ملائمًا لصنع خيارات بيئية؟ كيف يمكن وضع معدل الخصم المستخدم في تقييم التكاليف والفوائد التي يمكن زيادة مداها إلى المستقبل؟ وهل يضمن مبدأ "الحصول على السعر المناسب"، بالمفهوم الاقتصادي، أن يمر الإرث الطبيعي بدون نقصان إلى الأجيال المستقبلية؟ إن هذه جميعًا قضايا هامة. لكن هدفي هنا ليس تصوير التحديات التي يواجهها علم الاقتصاد البيئي، بل إنه مجرد بحث سيصف بعض المفاهيم الجوهرية التي إذا ما تم تنفيذها يمكن أن يتحول السوق إلى قوة مفيدة ومجددة.

سوق جديد

ما هي هذه المفاهيم الأساسية؟ أولاً، إننا نعيش في اقتصاد السوق حيث توجه الأسعار والقرارات وحيث تتزايد ندرة الأصول البيئية وتعرضها للتهديد. إن الموارد الطبيعية المتعلقة بالاقتصاد لا تنقصنا؛ بل ينقصنا البيئة. وفي مثل هذا العالم، يتعين أن يكون إيذاء البيئة مكلفًا للغاية ويكون فعل الأشياء التي لا تضر بالبيئة أو الموارد المجددة غير باهظ نسبيًا. لقد لوحظ أن الاقتصاد السوفيتي المخطَّط قد فشل لأن الأسعار لم تعكس الواقع الاقتصادي. إننا نعيش اليوم في اقتصاد السوق والذي يخاطر بالفشل لأن الأسعار لا تعكس الواقع البيئي. إننا بحاجة إلى خطوتين مبدئيتين من أجل تحريك الأسعار في هذا الاتجاه: أولهما أنه ينبغي أن تعمل الحكومات على إزالة الضرر الذي أحدثته عندما قامت بمنح إعانات معاكسة للبيئة، وثانيهما أنه يتعين أن تتدخل الحكومات في الاقتصاد من أجل تنفيذ مبدأ "تغريم الملوِث" المفهوم والمتعارف عليه حاليًا على نطاق واسع.

وكانطلاق مبدئي للتحرك إلى الاستدامة، يتعين أن يوجد هجوم جاد على ذلك الهدف الضخم، ألا وهو الإعانات. لقد حلل كل من نورمان مايرز وجنيفر كنت، في كتابهما *الإعانات المعاكسة* الصادر في عام ٢٠٠١، مئات الدراسات التي تقيس الإعانات في مجالات الزراعة والطاقة والنقل والمياه ومصائد الأسماك والغابات. وقد قاموا بتصنيفها كإعانات "معاكسة" حيث أن لها تأثيرات ظاهرة سلبية على كلٍ من الاقتصاد والبيئة. وكان استنتاجهما، وبناءً على المصالح القوية، أن حكومات العالم تدخلت في السوق لمنح الإعانات المعاكسة والتي يقدَر إجماليها الآن بحوالي ٨٥٠ مليار دولار سنويًا. وتقدَر هذه الإعانات بحوالي ٢,٥ بالمائة من الاقتصاد العالمي، مما يشكل حافزًا اقتصاديًا كبيرًا لتدمير البيئة[15]. لقد قدر مركز خدمات الأبحاث التابع للكونجرس أن إعانات الولايات المتحدة في مجالات الطاقة كانت ما بين سبعة وثلاثين مليار وأربعة وستين مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وتم زيادتها بمليارين أو ثلاثة سنويًا بموجب أحكام قانون سياسة الطاقة لعام ٢٠٠٥[16].

يقول مبدأ تغريم الملوِث أنه ـــ في الواقع، أي مستهلك أو سارق للبيئة ـــ يتعين أن

يطالَب بتحمل التكاليف الكاملة للأضرار البيئية التى حدثت للبشر أو الطبيعة، وكافة تكاليف التنظيف والتعويض، وكافة المصروفات المطلوبة لتقليل التأثيرات إلى المستويات المستدامة. وبصورة أساسية، توجد ثلاث فلسفات للتنظيم البيئى. لكلٍ منها مكانه، وكلٍ منها يحرك مبدأ تغريم الملوِث إلى الأمام.

الأولى هى *الحصول على التقنية المناسبة*. ويمكن أن تقوم المعايير التنظيمية على ما يمكن تحقيقه بالتقنية المتوافرة أو بالممارسات الإدارية. وفى هذا الصدد فإن المعيار الذهبى هو ما الذى يمكن عمله عن طريق تطبيق أفضل التقنيات المتوافرة.

والثانية هى *الحصول على الأسعار المناسبة*. ويمكن أن تقوم المعايير على مطالبة الملوِثين بدفع غرامة مقابل الأضرار التى تسببوا فيها. وتعمل مخططات تعويض الضحايا على ذلك، كما تفعل المطالبات بتنظيف وتجديد البيئة. كما يقع ضمن هذه الفئة استخدام الضرائب أو الرسوم أو العلاوات القابلة للتداول لمطالبة الملوِثين بجعل تكاليفهم الخارجية داخلية. وهنا يكون المعيار الذهبى هو "الحصول على الأسعار المناسبة" عن طريق جعل كافة التكاليف البيئية داخلية.

أما الثالثة فهى *الحصول على البيئة المناسبة*. ويمكن أيضًا أن تقوم المعايير على ما هو مطلوب من أجل تحقيق الجودة اللازمة للبيئة المحيطة. وهنا يكون المبدأ الذهبى هو الحماية الكاملة لصحة الإنسان، وعدم حصاد الموارد التى تحتاج إلى وقت طويل للنمو، وعدم إطلاق المنتجات التالفة أكثر من الطاقات الاستيعابية والحماية الكاملة لهيكل ووظيفة النظام البيئى.

يمكن استخدام المحفزات الاقتصادية وآليات السوق فى كلٍ من هذه المناهج الثلاثة لجعلها أكثر فعالية للتكلفة، ولكل منهج نتيجة؛ كرفع أسعار السوق للسلع والخدمات المدمِرة للبيئة. وفى كل حالة، فإن المعيار الذهبى قد يعنى عدم وجود صرف أو تأثير أو منتج، على سبيل المثال، حيث تتوافر تقنية مؤثرة بعينها أو حيث ينتهى منتج مضِر (على سبيل المثال، الرصاص فى البنزين أو الكلوروفلوروكربون أو مادة الـ دى دى تى).

أخيرًا، من مناهج التنظيم الثلاثة، نخلُص إلى أنه يتعين أن يكون "الحفاظ على الصحة العامة والكميات البيئية المناسبة" هو الآن المنهج المفضل فى معظم الحالات. ومن المحتمل لهذا المنهج أن يقود الأسعار فى الاتجاهات الصحيحة بدلاً من التوجهات الأخرى، وسيقوم بإشراك مواهب كلٍ من العلماء ورجال الاقتصاد بصورة أفضل، وسوف يقوم بفرض المزيد من الابتكارات التقنية كما أنه سيكون أكثر حماية للبيئة وسيتفهمه العامة بصورة أفضل.

لقد قام علماء الاقتصاد البيئى بتطوير أدبيات واسعة بشأن مشكلات التوافق مع الاختيار الصحيح للإدارة لتحقيق نتائج كافية وفعالة[17]. وفى ظل نظام الحد الأعلى والتبادل التجارى، على سبيل المثال، فإن كمية الملوِثات ثابتة، وغالبًا ما يكون هذا أمرًا هامًا للغاية، ولكن يوجد

شك حول المكان الذى ستنتج فيه الانبعاثات. وبالنسبة للملوثات التى لا يهم كثيرًا مكانها (ثانى أكسيد الكبريت والكلوروفلوروكربون وثانى أكسيد الكربون) فإن نظام الحد الأعلى والتبادل التجارى يعتبران اختيارًا جيدًا. ولا تعتبر رسوم التلوث وبرامج المحفزات الاقتصادية الأخرى أمرًا مرغوبًا فيه، ولكن، أينما يصعب قياس الانبعاثات، وأينما يمكن أن تحدث التغييرات فى الظروف المحيطة بصورة سريعة (على سبيل المثال، يمكن أن ينحدر تدفق التيار أو يمكن أن تحدث انقلابات جوية)، وأينما يمكن أن توجد مواد أو أنشطة خطرة خاصة، أو أينما يمكن أن يؤدى نظام الحد الأعلى والتبادل التجارى أو ضرائب الانبعاثات فى "بؤر ساخنة" تحتوى على الملوثات المركزة، ففى مثل هذه الحالات يكون التنظيم المباشر هو الأفضل[18].

وأيًا ما كانت الفلسفة المستخدمة الخاصة بوضع المعايير، وأيًا ما كانت الأداة الاقتصادية أو المنهج الآخر المختار، فإنه يتعين أن يكون الهدف فى كافة الحالات هو التأكد من أن غرامة تدمير البيئة من كافة الأنواع مرتفعة بشدة ورادعة. وستكون نقطة البداية بالنسبة لهذا المشروع هى تحديد تلك السلع والخدمات، سواء الوسيطة منها أو النهائية، والتى لها أكبر التأثيرات البيئية. ولقد بدأ علماء البيئة الصناعيين فى أوروبا بداية ممتازة فى ذلك الشأن[19]. عندئذ يمكن للمرء أن يعود للعمل من خلال سلسلة الإنتاج وفرض الضرائب على الانبعاثات وعلى الثراء ورسوم المستخدم والمتطلبات الأخرى على الأنشطة الأكثر طلبًا. ويمكن أن تزداد هذه الرسوم بصورة ثابتة فى إطار الجهود الرامية إلى إغلاق الفجوة بين تكاليف الإنتاج الخاصة والعامة.

والمجموعة الثانية من المفاهيم الأساسية لتحول السوق هى التى وضعها بول هاوكن وأمورى لوفينز وهانتر لوفينز فى كتابهم *الرأسمالية الطبيعية*. وكما قلت فى المقدمة، فهم يدافعون عن استراتيجية استثمار قومية تروج لها الأعمال التجارية والحكومة والتى تؤكد جذريًا على إنتاج الموارد المتزايد، وغالبًا إنتاج رأس المال الطبيعى على نطاق واسع. يمكن أن تعمل التغييرات فى قانون الضرائب الفيدرالية على الإسراع بالتحركات فى هذه المجالات، حيث يمكن وضع رسوم على استخراج المواد الخام، وإجراء الأبحاث الخاصة والحكومية الملائمة وبرامج التنمية والدعم الحكومى الكبير لمبادرات التجديد البيئى.

وينتج المجال الثالث لتحول السوق من عمل عالمى للاقتصاديين ريتشارد نورجارد (Richard Norgaard) وريتشارد هاوارث (Richard Howarth)[20]. لقد بينا أن مبدأ "الحصول على الأسعار المناسبة" لن يضمن الاستدامة بالنسبة للجيل الحالى، وهو الأمر الذى يتعلق بالمساواة بين الأجيال. تتطلب الاستدامة أن يقرر كل جيل بوعى كامل إعادة توزيع الموارد الكافية لأجيال المستقبل، وهى عملية تشبه إعادة توزيع الموارد فى إطار الأجيال الحالية.

وحتى يمكن الوصول إلى هذه الغاية، فإنهم يشجعون على اعتبار مثل هذه المقاييس التي تشتمل على تطبيق لضرائب استخدام الموارد وبناء أسواق مستقبلية ووضع الموارد المعدنية والموارد الأخرى في الأمانة العامة من أجل الاستخدام المستقبلي، وإعانة ملاك الموارد على تخفيض معدل الاستخراج والتآكل. وسيكون المقياس الآخر في هذا السياق هو المطالبة بأن يتم إعادة استثمار نسبة من عائدات تطوير الموارد غير المتجددة (حيث تكون هذه النسبة أعلى من الأرباح العادية) في تطوير موارد تعويضية متجددة.

وينتج المجال الرابع للعمل الحكومي نحو تحول السوق من الحقيقة القائلة بأن الأسعار لا تعمل دائمًا عند التطبيق العملي كما تعمل في النظرية. ولذلك فإنه على مستوى واحد، تقوم بعض العوامل على إخفاء إشارات الأسعار – وهي ظاهرة يعيها علماء الاقتصاد تمامًا. على سبيل المثال، وجدت دراسة أُجريت عام ٢٠٠٦ على أسواق الطاقة قامت بها مؤسسة ماكنزي وكومباني للأبحاث أن الإمكانيات العالمية للحصول على إنتاجية للطاقة كانت ضخمة، ولكن تحقيق ذلك سيتطلب أكثر من أسعار طاقة مرتفعة[21]. ما الأسباب؟ بعض القطاعات بها مرونة في الأسعار المنخفضة، وبالتالي فإن الأسعار الأعلى لا تؤدي إلى استجابات كبيرة. يفتقد المستهلكون إلى المعلومات ورأس المال لتحسين إنتاجية الطاقة، واستجابة الأسعار لديهم تواريها أولويات الملائمة أو الراحة أو الأسلوب أو السلامة. لقد قامت الأعمال التجارية أيضًا بتشكيل استثمارات الطاقة القيمة بسبب تكاليف الطاقة الصغيرة أو المجزأة. تستطيع المعايير الحكومية التي تقلل تكاليف الصفقات وتوفر المعلومات ورأس المال وتقلل المخاطر أن تساعد في التغلب على تلك المعوقات السلوكية والمؤسسية.

والمجال الأخير لعمل الحكومة على الترويج لتحول السوق هو الحاجة إلى تصحيح إشارة اقتصادية مُضللة أو، على الأقل، تم إساءة استخدامها أو الإفراط في استخدامها ـــ مثل إجمالي الناتج المحلي. وكما يحدث حاليًا، فإن إجمالي الناتج المحلي معترف به على نطاق واسع كمقياس ضعيف للرفاهية الاقتصادية القومية، مهما كانت قيمته كمقياس للناتج القومي. إن المجتمعات بحاجة إلى مقياس حقيقي للرفاهية لقياس مدى نجاح اقتصاديات السوق فيما تقدمه لسكانها. وسيتم مناقشة حدود إجمالي الناتج المحلي وعروض مؤشرات البدائل في الفصل السادس.

يتعين أن تقوم هذه التغيرات وغيرها بجعل السوق يعمل لصالح البيئة، على عكس النسق التاريخي. ولكن هناك أيضًا الحاجة المكملة للاعتراف بوجود حدود على اختراق السوق. يحدث التسليع* عندما تنتقل سلعة أو خدمة ليست في نطاق السوق إلى السوق ويتم بيعها

* هو تحويل كل المنتجات والخدمات إلى سلعة، وهو منهج ماركسي. (المترجم)

مقابل ثمن. وحيث تم تسليع الأصول الطبيعية، تزداد شدة المنظور الإنسانى للطبيعة على أنها شيء مفيد للبشرية، ويوجد من أجل استخدامنا وفائدتنا، وليتم شراؤه وبيعه.

يسعى المدافعون عن الفقراء إلى إعلان أن مياه الشرب حق إنسانى أساسى يتعين أن تعترف به الحكومات والآخرين. ولكن فى الواقع أصبحت المياه سلعة عالمية كبيرة، مع وجود خطوط أعمال كبرى فى مجال خدمات مياه الصرف ومد خطوط مياه الشرب والمياه المعبأة. ومن المناسب تمامًا المطالبة بأن يتم تسعير المياه بتكلفتها الكاملة للمستهلكين بصورة كبيرة، ولكن من غير المناسب عدم توفير خط مياه الشرب الذى يمكن تحمل تكلفته ماديًا والمتوافر للجميع.

والاتجاه المرتبط بذلك هنا هو الخصخصة، حيث يتم انتقال المسئوليات والوظائف التى كانت عامة ذات مرة إلى الملكية الخاصة، أى لإدارة قائمة على السوق بصورة كبيرة. فى عام ٢٠٠٧، نشرت جريدة *بيزنس ويك* تقريرًا عن أن المستثمرين يلحون فى طلب الاستحواذ على الطرق السريعة والجسور والمطارات فى الولايات المتحدة: "مع وجود قادة الدولة والقادة المحليين الذين يهرعون وراء السيولة النقدية من أجل حل مشكلات مالية قصيرة المدى، فإن الظروف مهيئة لوقوع انفجار غير مسبوق للشراء والبيع. ويُجمع الكل على أنه قد يتبدل أصحاب الملكيات العامة التى تساوى ١٠٠ مليار دولار فى خلال العامين القادمين، وبذلك يكونوا قد ارتفعوا من أقل من ٧ مليار دولار خلال العامين الماضيين"[22]. وفى الوقت ذاته، فإن التعهد الفيدرالى الحكومى مستمر بصورة سريعة. إن المبلغ الذى قامت واشنطن بإنفاقه على المتعهدين من القطاع الخاص قد تضاعف فى الأعوام الستة الماضية، ويمتلك العم سام* الآن عمال متعهدين أكثر من الموظفين الفيدراليين[23]. بل لقد تم العرض بجدية أن يتم خصخصة المتنزهات المحلية لدينا. بلا شك سيكون هناك بعض الفوائد البيئية من هذه الاتجاهات، حيث سيتم تسعير الموارد والخدمات بصورة أكثر دقة، ولكن سيكون هناك آثار سلبية على البيئة والجمهور على السواء.

لقد لاحظ روبرت كوتنر أن الزحف نحو السوق يعطى إشارات "ليس على خصائص السوق بل على نيته لاختراق عوالم لا ينتمى إليها"[24]. فى الواقع توجد أماكن يتعين ألا يصل إليها السوق؛ وتوجد أنشطة وموارد لا ينبغى أن يتم تسليعها؛ وتوجد أشياء لا تقدر بثمن. وكما قال كارل بولانى[25] إننا بحاجة إلى حماية الأماكن الذاتية، فى حياتنا وفى مجتمعاتنا وفى الطبيعة.

---

* رمز ولقب شعبى يطلق على الولايات المتحدة وهو اسم تاجر أمريكى كان ينقل المؤن للجيش الأمريكى. وكان يطبع براميل هذا الطعام بحرفى U.S. (أى الولايات المتحدة) إشارة إلى أنها ملك الدولة. ولذلك أطلقوا لقب العم سام على التاجر. فحرف U للرمز إلى Uncle اي العم و S إلى Sam أى سام. (المترجم)

في كتابه *اقتصاد الأرض*، لاحظ مارك ساجوف (Mark Sagoff)، فيلسوف الأخلاق والباحث البيئي، أنه بينما يمكن أن تفشل الأسواق وهي تفشل بالفعل، فإن المجتمعات لا تتدخل من أجل إصلاح فشل السوق. "إن اللوائح الاجتماعية الخاصة بسلامة منتجات المستهلك ومكان العمل والبيئة تستجيب تاريخيًا للحاجة إلى جعل الأسواق أقل قدرًا، وليس بالضرورة جعلها أكثر فعالية.... تعبر اللوائح الاجتماعية عن ما نؤمن به، وما نحن عليه، وما نمثله كأمة... ولا يوجد منهج لصنع 'قرارات صعبة' و'مقايضات'. يتعين علينا الاعتماد على فضائل المناقشات ــ حيث العقول المتفتحة والانتباه للتفاصيل وحس الفكاهة والشعور الجيد"[26]. ويُعبِّر ساجوف بصورة جيدة عن الحقيقة القائلة بأن تحول السوق هو أمر متعلق بالسياسة وليس بالاقتصاد. وهو أمر سيتطلب اتخاذ قرارات سياسية صعبة للغاية ــ مثل إلغاء الإعانات ورفع أسعار البنزين والأغذية التي تصل إلينا طائرة عبر طريق طوله نصف العالم وإبقاء الموارد بعيدًا من أجل أجيال المستقبل وحظر الوصول إلى السوق ذاته. ولكن يعتبر تحول السوق هو حجر الأساس: ففي اقتصاد السوق، ببساطة، لا يوجد بديل للأسعار البيئية الصادقة والمبادرات الأخرى التي تجعل السوق يعمل لصالح البيئة ككل بدلاً من أن يعمل ضدها. وقد بدأ مجهود جاد وإن كان جزئيًا في هذا الاتجاه. وكلما كان السعي وراء تحول السوق أكثر وأسرع كلما كان حال أولادنا وأحفادنا أفضل.

الفصل الخامس

النمو الاقتصادى:
الانتقال إلى مجتمع ما بعد النمو

النمو الاقتصادى هو مبدأ الرأسمالية الحديثة والناتج الأكثر حصدًا للجوائز، إذ أن فكرة إنه يوجد أو يستلزم أن يكون هناك حدود للنمو عادة ما تقابل بالسخرية. ومع ذلك لم يكن كل الاقتصاديين رافضين لتلك الفكرة. لقد كان جون ماينارد كينيز، والذى كان يكتب منذ ثمانين عامًا مضت، يتطلع إلى اليوم الذى تصبح فيه "المشكلة الاقتصادية" شيئًا من الماضى. لقد كانت كتاباته بحد ذاتها ثمينة حينما قال: "عليك افتراض أننا بعد مائة عام من الآن سنكون ثمانى مرات أفضل من اليوم. وبافتراض أنه لا توجد حروب هامة ولا يوجد زيادة شديدة فى الكثافة السكانية فربما تحل *المشكلة الاقتصادية'* . وهذا يعنى، إذا ما نظرنا إلى المستقبل، أن المشكلة الاقتصادية ليست *المشكلة الدائمة للجنس البشرى.*

"وربما تسأل لماذا يعد هذا مروعًا للغاية؟ إن ذلك مروع لأن المشكلة الاقتصادية والصراع من أجل البقاء أصبحا حتى الآن المشكلتين الأكثر إلحاحًا وأولية للجنس البشرى... وهكذا لأول مرة منذ خلق الإنسان، سوف يواجه الإنسان واقعه ومشكلته الدائمة ــ ألا وهى كيف يقوم باستخدام حريته بدءً من الاهتمامات الاقتصادية الملحة، وكيف يقوم بشغل وقت الفراغ... ووصولاً إلى كيف يعيش بحكمة وباقتناع وفى حالة جيدة.

"فهناك تغييرات فى المجالات الأخرى أيضًا والتى يجب أن نتوقع حدوثها. فحينما يصبح تراكم الثروة دون أهمية اجتماعية عالية المستوى، سوف تصبح هناك تغييرات هامة فى دستور الأخلاق. إن حب المال كشىء ممتلك ــ مع اختلافه عن حب المال كوسيلة للاستمتاع والوصول إلى حقائق الحياة ــ سوف يُعّرف بوصفه مرضًا مثيرًا للاشمئزاز إلى حد ما، وسوف يصبح حب المال واحدًا من تلك الميول شبه المرضية وشبه الإجرامية، والتى يقوم الشخص بعرضها على المتخصصين فى مجال المرض العقلى وهو يرتجف...

"وأنا أرى أننا أحرار، ولذلك يجب العودة إلى بعض المبادئ الحتمية والمحددة فى الدين والفضيلة المأثورة ــ ومن بين تلك المبادئ: أن الجشع رذيلة، وأخذ الربا عمل شرير، وحب

المال مكروه، وأن الذين يسيرون حقًا فى طريق الفضيلة والحكمة العاقلة يقومون بالقليل من التفكير من أجل الغد. ويجب علينا مرة أخرى إعلاء قدر الغايات قياسًا إلى الوسائل، وتفضيل الجيد عن المفيد. ويجب علينا تكريم هؤلاء الذين يستطيعون تعليمنا كيف نقوم باستغلال الساعة واليوم بطريقة مستقيمة وجيدة، إن أسعد الناس هم الذين باستطاعتهم الاستمتاع مباشرة بالأشياء، لأن الحياة ليست سعيًا وراء المأكل والمشرب والملبس فحسب، لأن ذلك لا يطيل من عمر الحياة.

"ولكن كن منتبهًا! فلم يحن وقت كل هذا بعد. وفى فترة لا تقل عن مائة عام، يجب علينا التظاهر لأنفسنا ولأى شخص بأن الأشياء سوف تأتى بعكس واقعها؛ فيبدو الحق حمقًا، وتبدو الحماقة أحق أن تتبع. يجب أن يكون الجشع والربا والحذر مرشدينا حتى نستطيع البقاء لفترة أطول قليلاً. وهذا فقط لأنهم سوف يخرجوننا من ظلمات نفق الضرورة الاقتصادية إلى ضوء النهار...

"وفى نفس الوقت لن يكون هناك ضرر فى القيام ببعض الإصلاحات الطفيفة لمصيرنا، وذلك بتشجيع وتجربة فنون الحياة بالإضافة إلى أنشطة الهدف.

"ولكن فى المقام الأول، ليس علينا المبالغة فى تقدير المشكلة الاقتصادية أو التضحية من أجل ضرورياتها المفترضة بأمور أخرى ذات مغزى أكبر وأكثر دوامًا. إن هذا الأمر يجب أن يكون من شأن المتخصصين مثل طب الأسنان. وإذا كان بإمكان الاقتصاديين أن يتدبروا أمرهم لجعل الآخرين يرونهم بوصفهم أشخاصًا متواضعين وأكفاء فى نفس مستوى أطباء الأسنان، فسوف يكون هذا رائعًا"[1].

تنبأ كينيز بعالم يصبح فيه المجتمع متجاوزًا ومتحررًا من احتياجات النمو ولا تقع التكاليف الأساسية لهذا النمو على البيئة ولكن على الكيفية التى شوه بها السعى وراءه أخلاق وفضائل الإنسان. وحيث أننا نقترب من "تمام المائة عام" التى حددها كينيز وفكرة "ثمانى مرات أفضل"، ربما يكون حان الوقت لكى نسأل عن أولوية النمو الاقتصادى غير المحدود وغير المنتهى. فى الحقيقة، وقبل إهدار كثير من الوقت لكى نصل لنقطة من خلالها يمكن حل المشكلة الاقتصادية، هناك أسباب جيدة لكى نطالب بتثبيت توسيع الاقتصاد الكلى كالبضاعة غير المشوبة وكالدواء لكل الأمراض.

وعلى سبيل المثال، قام تقرير *التنمية البشرية لعام ١٩٩٦* بعمل مسح للأداء الاقتصادى للدول ووجد العديد من الأمثلة:

- *نمو بلا وظائف* ــ حيث يوجد نمو اقتصادى ولكنه لا يزيد من فرص التوظيف.
- *نمو بلا رحمة* ــ حيث تفيد ثمار النمو الاقتصادى الأغنياء فى الغالب.
- *نمو بلا صوت* ــ حيث لا يصحب النمو فى الاقتصاد توسع فى الديمقراطية أو المساءلة.

- *نمو بدون جذور* ــ حيث يسبب هذا النمو ذبول الهوية الثقافية للأشخاص.
- *نمو بلا مستقبل* ــ حيث تبدد الأجيال الحالية الموارد التى تحتاجها أجيال المستقبل[2].

ولقد رأينا نحن العاملين ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) مع مرور الوقت العديد من تنوعات النمو بدلاً من النمو الجيد الذى قمنا بتعريفه على أنه نمو مصحوب بالعدالة والتوظيف، والبيئة والمساءلة. لقد وجدنا أيضًا أن الرابط بين النمو الاقتصادى وتخفيض الفقر بعيد كل البعد عن المثالية، بل إنه كان سيصبح أقل إذا قام أحد الأشخاص باستخدام مقاييس الفقر بدلاً من الدخل التقليدى، والذى لا يزيد عادة عن دولار فى اليوم لكل فرد، وهذا هو مفهوم "الفقر المطلق"[3]. وقد قمنا بتوثيق أن استراتيجية قومية ناجحة ضد الفقر سوف تشتمل على العديد من الأشياء بداخلها أكثر من مجرد التزام بالنمو الاقتصادى[4]. ولكن، كما ذكرنا، قمنا بتأكيد أن النمو الاقتصادى أصبح حاجة ملحة فى العالم النامى. إن تخفيف حدة الفقر لن يصل إلى ما هو أبعد بدون حدوث النمو الاقتصادى.

وبالرغم من أن تحقيق النمو الصحيح فى الدول النامية يظل واحدًا من أكبر تحديات العالم، فإن تركيزى هنا على تلك المجتمعات فى أو بالقرب من نهاية رحلة كينيز الذى قال عنها أن: أفضل ما قامت به دول أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، وسنغافورة وبعض دول الخليج هو وجود تلك التحديات الخاصة بالوفرة أكثر منها بالفقر.

وبالتفكير فى مستقبل النمو بين الدول الغنية، علينا الأخذ فى الاعتبار ثلاثة مفاهيم مختلفة:

- *نمو الإنتاج* ــ إن النمو فى الإنتاج أو المخرجات هو ما يوصف عامة بالنمو الاقتصادى. وهو يشتمل على النمو فى كل من الإنتاج المالى وغير المالى. ويقوم نظام الحسابات القومية بإحصاء القيمة بالدولار لفرع من هذا الإنتاج وخاصة الخدمات والبضائع التسويقية والإنفاق الحكومى ويدعى ذلك الناتج المحلى الإجمالى.
- *نمو فى اقتصاد المدخل البيوفيزيائى.* "فالناتج" يتضمن كل المواد المأخوذة من الطبيعة والتى تخضع للعمليات الاقتصادية وتخرج فى شكل ما، عاجلاً أم آجلاً، على هيئة نفايات. إن إعادة التدوير وزيادة المخزون الرئيسى ربما يبطئ قليلاً ولكنهم لا يوقفون مسألة أن يصبح المدخل من النفايات أعلى وأكثر فى النهاية. وبالمثل، فإن المدخل هو مجموعة من الكميات وليس الدولارات. وببساطة لا يستطيع أى فرد أن يزيد من تلك الكميات حيث أن التأثيرات البيئية للنفايات والأنشطة المتنوعة مختلفة جدًا. وربما يُنظر إلى الناتج على أنه يقيس، أو على الأقل يرمز إلى، الحجم أو المقياس الفيزيائى للاقتصاد. ولذلك فإن الناتج ونموه هما الأصل لكثير من أعباء الاقتصاد على البيئة.

والنقطة الرئيسية هى أن نمو الناتج متصل اتصالاً وثيقًا بالنمو فى الإنتاج الاقتصادى، مع معرفة طبيعة اقتصاد اليوم وكيف يقاس إجمالى الناتج المحلى. عليك كذلك ملاحظة أن التغيرات التقنية لادخار الموارد تستطيع بل وتحصل على المزيد من الإنتاج من مدخل محدد.

- *نمو الرفاهية الإنسانية.* تشمل الرفاهية الإنسانية أكثر بكثير مما يشمله النمو فى الإنتاج الاقتصادى والاستهلاك الناتج عنه. وتتواجد الآن العديد من مقاييس الرفاهية ــ وتتضمن مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستديمة ومؤشر التنمية البشرية[5]. وسيتم تناول هذه المؤشرات لاحقًا فى الفصل القادم.

وعادة ما يستخدم إجمالى الناتج المحلى على أنه بديل للمدخل، شأنه فى ذلك شأن مفهوم إجمالى الناتج المحلى لكل فرد (أو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى) عندما يستخدم عادة كبديل للرفاهية. ولكنها مقاييس غير تامة لتلك الأغراض، فاستخدام إجمالى الناتج المحلى والمدخل لكل فرد كمقاييس للناتج والرفاهية يثير انطباعًا بأن البيئة والرفاهية على خلاف تام ــ إلا أنه كلما زاد إجمالى الناتج المحلى زادت الرفاهية، ومن ثم تحدث خسارة بيئية. فإذا كانت لدينا مقاييس كلية صحيحة للرفاهية البيئية ورفاهية الإنسان، فربما نرى العكس.

وبتلك الخلفية علينا أن نتناول أربعة أسئلة كل بدوره:

١. هل من المنطقى تحدى النمو الاقتصادى مباشرة؟
٢. ما هى الأساسيات لمثل هذا التحدى؟
٣. ما هى السياسات أو الأمور المتاحة لتحقيق الانتصار أو للعمل على التصدى لمثل هذا التحدى؟
٤. ما هى النتائج العملية والسياسية المتوقعة لخوض تحدى النمو؟

أن ننمو أو لا ننمو

هل من المنطقى تحدى النمو الاقتصادى مباشرة؟ إن أغلب الناس سوف يجيبون بالرفض وسوف ينقسمون إلى فريقين. أولاً، هؤلاء الذين يرون النمو الاقتصادى كبضاعة صرفة. ولنسترجع الرؤية العالمية لعالم السوق فى الفصل الأول، فهؤلاء الذين لديهم منظور تقديس العمل والتطلع للمستقبل عندهم يقين بالأسواق الحرة والمنافسة لحل المشكلات. وهم يسعون إلى رؤية الطبيعة على أنها غير محدودة، ولذلك فإنهم بعيدو الاحتمال عن وضع القيود الواضحة على الفعل الإنسانى. والنمو الاقتصادى فى نظرهم إيجابى كليًا، فإنه ييسر الحلول

والابتكارات التقنية لندرة الموارد الطبيعية.

إنى آمل أن تكون مناقشة النمو والرأسمالية الحديثة فى الفصل الثانى قد أظهرت عدم واقعية هذا المنظور، ففى الماضى القريب وفى الوقت الحاضر، أصبح النمو الاقتصادى، والذى تمت تجربته فعليًا، مازال هو المصدر الرئيسى لمشكلاتنا البيئية الهامة. وكما كتب ج. ر. ماكنيل فى التاريخ البيئى الذى رصده للقرن العشرين: إن النمو يعتبر مفيدًا "فى عالم ذى أرض خاوية، وأفواج من الأسماك الهادئة، وغابات واسعة ودرع الأوزون القوى"، ولكنه الآن مصدر "التصدع البيئى الخطير"[6].

وهناك مجموعة أخرى، والتى تنفصل بعيدًا عن تحدى النمو فى حد ذاته، وهى التى تشارك نظرية عالمية فى عالم سياسات الإصلاح؛ وهذه المجموعة تتضمن العديد من رجال البيئة من التيار الرئيسى. وجهة النظر هنا هى أن النمو قد يكون منسجمًا مع التحفظات البيئية، ولكن يحدث ذلك فقط إذا تم توجيهه حسب القواعد، وتصحيحات السوق وغير ذلك من أعمال الحكومة.

والمتواجدون فى عالم سياسات الإصلاح لهم دون شك رأى صائب حول أن النمو يمكن أن يكون أكثر نفعًا من اليوم؛ فكلاً من السياسات البيئية الإبداعية والتقليدية لديها المزيد لتقدمه كطرق نحو نمو أكثر نفعًا. وفى الحقيقة، فإن السياسات المتواجدة حاليًا قد وطدت الصداقة بين النمو والبيئة أكثر مما كانت عليه سابقًا. ولكن، كما ذكرنا فى الفصول السابقة، هناك العديد من الحدود لهذه المناهج.

إن الاعتقاد الجوهرى للذين يدّعون أنه ليس علينا القلق بشأن النمو فى حد ذاته، لأنه بإمكاننا أن نزيد من النمو إلى المستويات المقبولة، هو أن التغير التقنى لأحد صور حفظ البيئة يمكن أن يتشكل بسرعة شديدة لدرجة أنه يعوض الضغط البيئى الزائد والذى يولده النمو. إن معادلة "التأثير البيئى للكثافة السكانية والوفرة والتقنيات"(IPAT) تساعد فى اختبار هذا الاقتراح[7].

I = PAT

التأثير البيئى = الكثافة السكانية × الوفرة × التقنيات

فهذه المعادلة فى الحقيقة هى بطاقة هوية:

$$\text{التأثير} = \text{الكثافة السكانية} \times \frac{\text{الكثافة السكانية}}{\text{إجمالى الناتج المحلى}} \times \frac{\text{التأثير}}{\text{إجمالى الناتج المحلى}}$$

Impact = Population X (GDP/population) X (Impact/GDP)

$$\text{التأثير} = \text{إجمالى الناتج المحلى} \times \frac{\text{التأثير}}{\text{إجمالى الناتج المحلى}}$$

حيث أن إجمالى الناتج المحلى لكل فرد هو قياس الوفرة، وحيث التأثير البيئى لكل دولار من إجمالى الناتج المحلى (أو وحدة من الناتج) هو انعكاس للتقنيات المنتشرة فى الاقتصاد.

إذا كان إجمالى الناتج المحلى يزيد بنسبة ٣ فى المائة كل عام، وإذا ما أراد شخص ما أن يقلل التأثيرات البيئية بشكل ملحوظ، لذا يجب على التأثيرات البيئية لكل دولار من إجمالى الناتج المحلى وعلى كل وحدة من الناتج الاقتصادى أن تنخفض إلى معدلات ملموسة حقيقية وصولاً إلى معدل ثلاثة بالمائة فى كل عام. ويتطلب تقليل التأثيرات البيئية أسرع من الاقتصاد الذى ينمو، تغييرًا تقنيًا سريعًا. ولهذا السبب فأنا وغيرى من الأشخاص قد طالبنا بالسياسات التى تعزز الثورة البيئية حول التقنيات والتى تعنى تحديثًا بيئيًا ضروريًا للاقتصاد والذى سوف يشتمل على كل من تحويل المخزون الرأسمالى الحالى من خلال الإبداع وروح المبادرة وخلق صناعات بيئية جديدة ومنتجات وخدمات[8]. إن إحدى الطرق الرئيسية لتقليل التلوث واستهلاك المصادر الطبيعية أثناء تجربة النمو الاقتصادى هى إحداث تغييرات إجمالية فى التقنيات التى تهيمن اليوم على الصناعة والطاقة والتشييد والنقل والزراعة. إن تقنيات القرن العشرين التى شاركت بصورة كبيرة فى مشكلات اليوم يجب أن يتم التخلص منها تدريجيًا وأن تُستبدل بتقنيات القرن الحادى والعشرين، تلك المصممة باستدامة بيئية ومحفوظة فى الأذهان. يجب أن يصبح الاقتصاد "غير مادى" إلى أقصى حد ممكن من خلال جيل جديد من التقنيات والتى تقلل بشدة استهلاك المصادر الطبيعية وتوليد المخلفات لكل وحدة من الناتج الاقتصادى.

على سبيل المثال، خذ فى اعتبارك ماذا يعنى هذا فى سياق ظاهرة الاحتباس الحرارى العالمية واستخدام الوقود الحفرى. ولنفترض إنه من أجل تثبيت تركيزات الغازات المسببة للاحتباس الحرارى فى الهواء عند معدلاتها "الآمنة"، فإنه سيصبح من الضرورى تقليل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى الولايات المتحدة الناتج عن استخدام الوقود الحفرى بنسبة ٨٠ فى المائة على مدار الأربعين عامًا القادمة. ولنفترض أيضًا أن اقتصاد الولايات المتحدة سوف يزيد بنسبة ٣ فى المائة كل عام خلال هذه الفترة. إذن "الإنتاج المكثف لثانى أكسيد الكربون" يمكن أن يوصف كالتالى:

$$\frac{\text{ثانى أكسيد الكربون}}{\text{إجمالى الناتج المحلى}} = \frac{\text{ثانى أكسيد الكربون}}{\text{مجموع الوحدات الحرارية الناتجة من الوقود الحفرى}} \times \frac{\text{مجموع الوحدات الحرارية الناتجة من الوقود الحفرى}}{\text{مجموع الوحدات الحرارية}} \times \frac{\text{مجموع الوحدات الحرارية}}{\text{إجمالى الناتج المحلى}}$$

وتعتبر هذه طريقة مناسبة لملاحظة أن كثافة ثانى أكسيد الكربون فى الاقتصاد (ثانى أكسيد الكربون/ إجمالى الناتج المحلى) يعتمد على مزج الوقود الحفرى (نسبة الطاقة التى تستخرج من الفحم مقابل النفط مقابل الغاز الطبيعى)، وتعتمد أيضًا على أهمية الوقود الحفرى فى الاستخدام الكلى للطاقة وكفاءة الطاقة.

تتطلب هذه الافتراضات أن تقل شدة ثانى أكسيد الكربون فى اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة ٧ فى المائة كل عام على مدى الأربعين عاما القادمة، وذلك باستخدام معدلات مضطردة للتغيير. فهل من الممكن تحقيق مثل هذا الهدف؟ وهل يمكن أن يستبدل الغاز الطبيعى بالفحم والنفط بسرعة كافية لتقليل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون لكل وحدة حرارية من الوقود الحفرى والمستخدمة بنسبة ١ فى المائة كل عام على مدى أربعين عام؟ هل يمكن، مع الانتقال للطاقة المتجددة، خفض نصيب الولايات المتحدة فى استخدامها لطاقة الوقود الحفرى بنسبة ٢ فى المائة كل عام بين عامى ٢٠١٠ و٢٠٥٠؟ هل تستطيع كفاءة الطاقة للولايات المتحدة أن تتحسن بنسبة ٤ فى المائة كل عام خلال تلك الفترة؟ ربما تعتمد هذه العملية الناجحة على مدى قبول الإجابات المؤكدة لأسئلة مثل السابقة[9]. لقد تحسنت كفاءة الطاقة فى الولايات المتحدة بنسبة ٣,٥ فى المائة فى العام لمدة قصيرة وذلك فى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين عندما كانت أسعار الطاقة مرتفعة، ولكن بالنسبة للثلاثة عقود، بداية من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٠، فإن النسبة كانت حوالى ٢ فى المائة كل عام.

لذلك فإن المعدلات المطلوبة للتحسين التقنى مرتفعة ويجب أن تكون مستدامة دائمًا. هناك العديد والعديد من المناطق حيث لابد لمثل هذه التغيرات التقنية أن تحدث، أبعد من التغيرات التى تؤثر على انبعاثات ثانى أكسيد الكربون ــ وذلك فى مجال الزراعة والصناعة والنقل وفى أى مجال آخر. وفى مثال ثانى أكسيد الكربون، فإن نصف النسبة المطلوبة للتغير تقريبًا مطلوبة لكى تعوض تأثيرات النمو الاقتصادى. والأمر مثل مصعد يعلو ويهبط ــ بل إنه مصعد يهبط بسرعة كبيرة. إن المسألة كلها فى إمكانية تنفيذ وتطبيق مثل هذه الأفكار. إننى إنسان كثير الشك[10]، ولكن هنا توجد نقطة أساسية ألا وهى: هذا التغيير لا يحدث اليوم ولا توجد حكومة ممن أعرفهم تعزز على نحو ملائم ومنظم الاختراق العالمى والسريع والمستدام للتقنيات النظيفة فى المنازل وبالخارج على النطاق المطلوب. ومع ذلك، فإن الحكومات ملتزمة بشدة بدفع النمو.

إن السرعة الحقيقية مطلوبة للتغير التقنى لكى يحدث ويتم تطبيقه حتى يستطيع أن يتواكب مع النمو؛ ولكن المؤسسات السياسية والاجتماعية التى تمد بالمحفزات من أجل تغير تقنى سريع ربما تبطئ فى الاستجابة كما قد تبطئ التقنيات والعلوم المطلوبة. وعلى سبيل المثال، فإن تطور ضوابط وقانون البيئة الدولى بطئ جدًا. ولكن اقتصاد العالم والتحضر

مستمران فى التقدم أسرع مما تستجيب المجتمعات. وقد تم إنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون منذ عقود قبل أن يبدى العلماء اهتمامهم بهذا الموضوع. ولكنه استغرق عقدًا للموافقة على التخلص التدريجى والذى استغرق أيضًا عقدًا كاملاً. كانت المشكلة ماتزال بسيطة بمقارنتها بأغلب المشكلات، والاستجابة كانت سريعة من قِبل المعايير الدولية. وحتى اليوم لم تتحسن قدرتنا كثيرًا على المشاركة والاستجابة بكفاءة. ولكن فى الوقت الذى سوف يصل فيه طلاب الجامعات اليوم إلى مناصب قيادية، سوف يصبح اقتصاد العالم ضعف حجمه الحالى.

وهناك طريقة أخرى لكى نناقش هل من الضرورى أن نخوض تحدى النمو؛ وهى أن نسأل هل الاعتماد على كل الطرق التى ذكرت فى الفصل الرابع سوف يجعل النمو دون مخاطر ومجددًا ومتجددًا، وبالتالى يعيد مثل هذا التحدى للنمو الفائض بذاته. ونظريًا، إذا تم اعتماد كل هذه الطرق بسرعة وبنشاط وبتنفيذ كامل، يمكننا أن نقول نعم هذا سوف يكفى. ويمكن للاقتصاد أن يمضى قدمًا فى طرق مازالت مفتوحة. وبالرغم من أن ذلك ربما يثير بعض الأمراض الاجتماعية إلا أن البيئة سوف تكون هزيلة. إن نمو الناتج سوف يتوقف ويبدأ فى التدهور. ولكن النظرية ليست بالحقيقة، وفى الحقيقة، فإن الطرق بعيدة الأمد المذكورة فى الفصل الرابع سوف يتم الاعتماد عليها ببطء، وعلى الأرجح جزئيًا. وإذا استمر النمو الاقتصادى كأولوية مسيطرة، فإن اعتماد هذه الطرق الجديدة سوف يبقى مسببًا للمشكلات. لذا فإن القوى الفعالة المحركة للخلاف بين الاقتصاد والبيئة، سوف تستمر، ويجعل هذا من الضرورى مخاطبة تلك القوى – ومنها النمو، والاستهلاك والسلوك المشترك فيما بينهم. ولذا يفسر ذلك بوضوح سبب مناقشة النمو الاقتصادى وحتمية النمو، ففى الوقت الحالى والمستقبل القريب هناك مقايضة: الاقتصاد مقابل البيئة. إن الكوكب لا يستطيع أن يُبقى على الرأسمالية كما نعرفها.

النمو غير الاقتصادى

هذا النوع من النمو هو الذى يصل بنا إلى السؤال الثانى: كيف سيبدو خوض تحدى النمو؟ إن أفضل شيء للبدء هو فحص السجلات التاريخية. تضمنت التحديات الأولى للنمو التحدى الذى قدمه الاقتصادى جون كينيث جالبريث (John Kenneth Galbraith)، ففى عام ١٩٥٦ كتب أن: "عاجلاً وليس آجلاً، يجب على اهتمامنا بكمية البضائع المنتجة ونسبة الزيادة فى إجمالى الناتج القومى أن يمهدا الطريق إلى السؤال الأشمل لجودة الحياة التى توفرها"[11]. وقد قام بتأليف كتاب بعنوان *اقتصاد أرض الفضاء القادمة* فى عام ١٩٦٦[12]، وقام أ.ج. ميشان (E.J. Mishan) بتأليف كتاب *تكاليف النمو الاقتصادى* فى عام ١٩٦٧[13]. ولكن الكتاب الذى أتى بالعاصفة هو كتاب *حدود النمو* لدينيس ودونيلا ميدوز[14]. ولم أكن من محبى هذا الكتاب حيث

كان يؤكد على الحدود المادية لإتاحة المواد الخام - الحدود التى سوف تؤدى بالاقتصاد إلى الإنطلاق العنيف والانهيار. ولكن السؤال الحقيقى هو "هل *ينبغى* أن ننمو" وليس "هل *نستطيع* أن ننمو". وخلال بضعة أعوام من نشره، كان هذا الكتاب قد باع أربعة ملايين نسخة، وبالتالى أصبح هدفًا سهلاً بالنسبة للاقتصاديين، والذى أظهر بعضهم أنه يمكن لأى شخص أن يغير افتراضات نموذج ميدوز قليلاً ويوضح أنه لا يوجد مثل هذه الحدود المادية السريعة والمحددة للنمو.

وبعد السبعينيات من القرن العشرين، تلاشى التركيز على النمو ولم يُسمع إلا القليل عنه لمدة عقدين. وعاد الاهتمام به الآن. ويأتى هذا الاهتمام من اتجاهين مؤكدين. أولاً، يلاحظ النقاد الاجتماعيون أن النمو لا يقوم بتوصيل البضائع الاجتماعية - وذلك بالرغم من أن الدخول تتزايد، فإن الرفاهية الاجتماعية والفردية لا تتحسن ولكنها فى الحقيقة تتدهور وفقًا للمؤشرات. وسنناقش هذا المنظور فى الفصل القادم. إن الاستمتاع الجديد الذى يجده النقاد فى تحدى النمو يأتى أيضًا من الذين يرون، كما ناقشنا هنا، أن النمو يحقق مكاسب بيئية ساحقة وأن الطرق التقليدية لحماية البيئة لا تعمل بصورة جيدة إلى درجة كبيرة.

وقد قام مفكر سياسى استرالى يدعى كلايف هاميلتون (Clive Hamilton) بجمع العديد من الأفكار الحديثة معًا فى كتابه *سحر النمو* فى عام ٢٠٠٣. ويثير هاميلتون موضوعه قائلاً: "أمام حقيقة الوعود الرائعة بالنمو الاقتصادى وذلك فى بداية القرن الحادى والعشرين، نحن مواجهون بحقيقة مخيفة، فبالرغم من المستويات المستدامة والعالية للنمو الاقتصادى فى الغرب على مدى ٥٠ عامًا - هذا بالإضافة إلى أن النمو قد واجه زيادة فى الدخول الحقيقية عدة مرات - فإن جموع الأشخاص غير مقتنعين بحياتهم الآن أكثر مما كانوا. ولذلك فإذا كان النمو ينوى أن يعطينا حياة أفضل وليس له غرض آخر، فإنه قد فشل... وكلما اختبرنا دور النمو فى المجتمع الحديث، كلما زاد قلقنا منه باعتباره ساحرا، وهذا يعنى أنه جماد يُعبد من أجل قواه السحرية الظاهرة.

"وحقيقة أن الليبرالية الجديدة تبقى غير قابلة للتحدى هى شىء خارق للعادة وذلك بشهادة أحداث التاريخ الحديث، وقد شهدت سياسة عدم التدخل الرأسمالية فشلاً مدمرًا... هذا بالإضافة إلى أن تكلفة النمو الاقتصادى، والتى تقع خارج حيز السوق ولذلك لا تظهر فى الحسابات القومية، أصبحت واضحة ولا مفر منها - وهى تبدو فى شكل علامات غير منتظمة للتدهور البيئى، وعبارة عن عرض للمشكلات الاجتماعية بأن النمو قد فشل تصحيحه وأيضًا فشل فى مواجهة أوبئة البطالة والعمل الشاق وعدم الأمان....

"وأهم جزء هو أن الرأسمالية بذاتها قد حققت متطلبات اشتراكية القرن التاسع عشر... ولكن الوصول إلى هذه الأهداف قد أتى فقط بمصادر أكبر لعدم الارتياح الاجتماعى - وذلك

من خلال التلاعب عن طريق المسوقين، والاستحواذ المادى، والتدرج البيئى، والاغتراب المستوطن والوحدة. وبالاختصار... ففى مجتمع التسويق، نحن نسعى وراء الإنجاز ولكن نطالب بالوفرة. إننا سجناء الوفرة. إن لدينا الحرية للاستهلاك بدلاً من الحرية لكى نجد مكاننا فى العالم"[15]. ويقدم هاميلتون قضية قوية. وقد استحق نقده الجدارة والاهتمام الشديد.

إن العديد من هؤلاء المتواجدين فى المدرسة الحديثة "لعلم الاقتصاد البيئى" يتحدون أيضًا النمو. ومن أبرزهم هيرمان دالى (Herman Daly) أحد مؤسسى هذه المدرسة الجديدة. ولابد من الإقرار بأن علم الاقتصاد البيئى يشهد تقدمًا سريعًا.

وفى كتابهم *علم الاقتصاد البيئى* الصادر عام ٢٠٠٤ تحدى كل من هيرمان دالى وجوشواه فيرلى (Joshua Farley) التفكير المألوف للاقتصاد والنمو الاقتصادى حيث وضحوا: "أن أكثر شىء مثير للجدل وأيضًا الأكثر أهمية هو نداء الاقتصاد البيئى لوضع نهاية للنمو، فنحن نقوم بتعريف النمو على أنه زيادة فى الناتج الذى يعد تدفقًا للموارد الطبيعية من البيئة من خلال الاقتصاد، ثم العودة مرة أخرى للبيئة على هيئة نفايات. إنها زيادة كمية فى الأبعاد الفيزيائية للاقتصاد و/أو تيار النفايات الذى ينتجه الاقتصاد. إن هذا النوع من النمو لن يستمر بالطبع إلى أجلٍ غير مسمى، حيث أن الأرض ومواردها ليست بلا نهاية. وحيث يستوجب على النمو أن ينتهى، فلا يتضمن ذلك بأى طريقة نهاية التطور والذى نعرّفه بالتغير الكيفى، ومعرفة القدرات، والثورة نحو هيئة أو نظام متطور، ولكن ليس بنسبة كبيرة ـ إنها زيادة فى جودة البضائع والخدمات (حيث تقاس الجودة بالقدرة على زيادة رفاهية الإنسان) والتى تمنح بناتج محدد....

"وحيث أن الاقتصاد التقليدى يلازم النمو للأبد، فإن الاقتصاد البيئى يتصور وجود اقتصاد ثابت بالحجم الأمثل. وبالطبع كل من هذه الاقتصاديات منطقى من خلال رؤيته السابقة على التحليل، وكل منها غريب من وجهة نظر الآخر. ولا يمكن للفرق بينها أن يكون أكثر أساسية أو أكثر ابتدائية أو أكثر تشتتًا"[16].

ويعتقد دالى وفيرلى أننا الآن "بعالم مكتمل" حيث "يهدد الاتساع المادى المستمر للاقتصاد بأن يفرض أسعارًا غير مقبولة"[17]. إنهم يلاحظون أن العائق الأكبر للنمو الاقتصادى ربما يكون سعة امتصاص البيئة للنفايات وليس تآكل الموارد، الأمر الذى استغرق تفكيرًا طويلاً حتى يصبح العائق المتوقع.

وعبر العقد الماضى، أصبح الاقتصاد البيئى نظامًا تحليليًا متطورًا ومتزايدًا، فمن منظور العديد من ممارسيه من المستبعد أن تقابل التحديات البيئية بالنجاح من خلال إطار عمل الاقتصاد المحدث، وذلك لأن هذا النظام المؤسس جيدًا للتفكير الاقتصادى يدرك التخصيص الأمثل وليس المقياس المستدام. وأكد الاقتصاديون العاملون بالبيئة أنه بالنسبة لظروف كل

منظومة بيئية يوجد مقياس أمثل للاقتصاد، هذا غير النمو المادى فى الاقتصاد (الناتج) والذى يتكلف أكثر مما يستحق من حيث مراعاة رفاهية الإنسان. إنهم يرون عوائد متناقضة للنمو باعتبارهم مستهلكون حيث يتلاقى المزيد من المتطلبات الأساسية فى نقطة ما بينما هناك حدود لإشباع المستهلك. وفى هذه الأثناء، تزيد تكلفة النمو الزائد وتصبح التكاليف البيئية بارزة بينهم. وفى النهاية يصل المجتمع إلى نقطة حيث لا يستحق المزيد من النمو كل هذا العناء. وعمليًا، فإن دالى وغيره سوف يتفقون على إننا قد وصلنا إلى أو مررنا بتلك النقطة، ونحن الآن فى تجربة ما يسميها دالى "النمو غير الاقتصادى".

النمو المكبح

إذا كان النمو الذى يتحدى مفيدًا، فما هى الطرق السياسية المتاحة؟ هناك نوعان. أولاً هناك السياسات البيئية المؤيدة من قبل علماء الاقتصاد البيئى، وثانيًا، هناك الطرق التى تقع خارج الساحة البيئية.

وكما ناقشنا فى الفصل السابق، يؤكد علماء الاقتصاد البيئى أن منهج "الكميات الصحيحة بيئيًا" تقترب من الكفاءة فى الحماية البيئية، فالفكرة الأساسية هنا أولاً هى معرفة كمية الملوثات المسموح بإفراغها أو كمية الموارد المسموح بحصادها. وبالنسبة للملوث، يجب على الشخص أن يعرف ما هى الكمية التى سوف تزيد عن الطاقة الاستيعابية للبيئة لهذا الملوث وبعد ذلك يقوم بوضع التفريغات تحت ذلك المستوى. وبالنسبة لمورد متجدد تم حصده ـــ مثل صيد الأسماك وقطع الأشجار ـــ يريد الفرد معرفة الكمية التى من الممكن أخذها عند معدل مستدام حتى لا تتجاوز السعة المتجددة لهذا المورد. وبالنسبة لعلماء الاقتصاد والبيئة، فإن الاستدامة تعرف بمفهوم عدم تجاوز الطاقة المتجددة والاستيعابية. ولذلك فإن الخطوة الأولى فى الاقتصاد البيئى هى الحصول على الكميات الفيزيائية البيولوجية بشكل صحيح. وسوف يتوج ذلك بالناتج الكلى عند مقياس مستدام.

يمكن أن تنفذ هذه الحدود الكمية إما عن طريق الضرائب أو عن طريق آليات التجارة كما ناقشنا فى الفصل الرابع. ويمكن استخدام رخص التلوث التجارية ورخص استخراج الموارد التجارية، كما يمكن استخدام ضرائب التلوث والضرائب على المواد الخام. ويمكن أن تتحد هذه الآليات القائمة على السوق. وهذا الاتجاه هو الذى يؤيده العديد من الاقتصاديين البيئيين التقليديين، مع إشعار واحد كبير. إن علماء الاقتصاد والبيئة يصممون على أن الحدود الكمية لابد أن توضع حتى تصبح البيئة ـــ وصحة الإنسان ـــ فى حماية كاملة. وفى الاتجاه المعاكس، يريد علماء الاقتصاد والبيئة أن يروا رأس المال الطبيعى محمى كليًا، وفى الحقيقة، مجدد دائمًا. ولذلك فإنهم يتخذون موقفًا يطلق عليه "الاستدامة القوية". وفى هذا الموقف، فإن

البيئة مدعمة، وكذلك رأس المال الطبيعى. وفى "الاستدامة الضعيفة" يصبح مفهوم النمو الاقتصادى طويل المدى هو المدعم. كما أنه فى هذا النوع الأخير من الاستدامة يمكن استهلاك رأس المال الطبيعى بشرط أن يكون هناك بدائل له، مثل رأس المال المصنوع عن طريق الإنسان. إن العديد من الاقتصاديين التقليديين ومن بينهم العديد من علماء الاقتصاد البيئى يفضلون منهج الاستدامة الضعيفة. والمنهج القوى والضعيف مختلفان للغاية ولكنهما يسيران سويًا تحت راية الاستدامة، وهنا يكمن مصدر المزيد من الحيرة، فالجميع يحب الاستدامة، ولكن يقوم كل واحد بتعريفها بأشكال متعددة[18].

وربما تكون أهم الوصفات التى تتحدى النمو المكبح تنبع من خارج القطاع البيئى. وكما هو موضح بالتفصيل فى الفصول التالية، فإنها تشتمل على معايير مثل مزيد من الفراغ متضمنة أسبوع عمل أقصر وأجازات أطول، وحماية أكبر للعمال، وتأمينات العمل، والفوائد- متضمنة التقاعد والمميزات الصحية، والقيود على الإعلان والقوانين الأساسية الجديدة للشركات، واحتياطات بيئية واجتماعية قوية للاتفاقيات التجارية، وحماية المستهلك الصارمة وارتفاع فى مستوى الدخل والمساواة الاجتماعية مشتملة فرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ودعم أفضل لدخل الفقراء وإنفاق أكثر على خدمات القطاع العام والفضائل الخاصة بالبيئة، واستثمار كبير للتعليم، والمهارات، والتقنيات الجديدة لتعزيز كل من الحداثة البيئية ورفع إنتاجية العمال، وذلك لتعويض قوى العمل الأصغر حجمًا والساعات الأقل عددًا بسرعة. إن الناس يستحقون مزيدًا من وقت الفراغ، وشعورًا أكثر بالأمان، وفرصًا أكثر للزمالة والتعليم المستمر. إنهم يستحقون أن يتحرروا من نماذج النمو بكل تكلفته والاقتصاد القاسى الذى وصفه صامويلسون ونوردهاوس.

لذلك فمجتمع ما بعد النمو لا يجب أن يكون مجتمعًا راكدًا. ولابد أن يشتمل على مبادرات فعالة توضح المصادر الحقيقية لرفاهية الإنسان. وقد وضع كلايف هاميلتون الموضوع فى صورته الصحيحة قائلاً أن "مجتمع ما بعد النمو يعزز بإدراك الأنشطة والتركيبات الاجتماعية والتى تحسن بالفعل رفاهية المجتمع والفرد. وسوف تهدف إلى توفير بيئة اجتماعية حيث يمكن للأشخاص مواصلة الفردية الحقيقية بدلاً من الفردية الكاذبة والتى يحصل عليها الآن من خلال الإنفاق على أسماء العلامات التجارية وأساليب الحياة المصطنعة"[19].

المشهد

ما هى التوقعات العملية والسياسية لمجتمع ما بعد النمو؟ من الواضح أن التخلى عن سحر النمو لن يأتى سريعًا أو بسهولة. وكما لاحظ عالم الاجتماع دانيال بيل (Daniel Bell) إن النمو

معادل للديانة الدنيوية[20]. ويرى الاقتصادى هارفارد بنجامين فريـــدمان (Harvard Benjamin Friedman) فى كتابه *العواقب الأخلاقية للنمو الاقتصادى* أن "التسامح مـــن أجـــل التنـــوع، والحراك الاجتماعى والالتزام بالعدل، والالتزام بالديمقراطية"، كل هذا يعتمد على المواصـــلة الثابتة للنمو الاقتصادى[21]. إنى أشك بأن رأيه صحيح، ولكن يتفق الكثير من الأشخاص معـــه اليوم.

ويأتى إلزام آخر من تحليل الرأسمالية ذاتها. لقد رأينا كيف أن الدافع للنمو متأصل فـــى الرأسمالية. ويلاحظ بولز أن: "فى الاقتصاد الرأسمالى، فإن البقاء يتطلـــب النمـــو ... ويـــتم التفريق بين الرأسمالية وبين غيرها من الأنظمة الاقتصادية بواسطة دافعها للتراكم... وميولها الكامنة نحو التوسع". أو كما يقول باومول: "يمكن رؤية الاقتصاد الرأسمالى أكثر نفعًا علـــى إنه آلة، ومنتجَها الأساسى هو النمو الاقتصادى"[22]. إن التحدى بالنسبة للنمو يقـــارب التحـــدى بالنسبة للرأسمالية.

ويأتى شعاع من الأمل عن طريق الاقتصادى روبرت كـــولينز (Robert Collins) فـــى كتابه *مزيد من سياسات النمو الاقتصادى فى أمريكا ما بعد الحرب*. ويـــشير كـــولينز كيـــف "أصبح السعى وراء النمو الاقتصادى سمة تعريفية ومركزية للسياسة العامة للولايات المتحدة فى منتصف القرن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد ابتكر المعلقون فى الخمسينيات مـــن القرن العشرين مصطلح 'علاقة الإنسان بالنمو' ليـــصفوا الـــسعى العقلـــى الفـــردى للنمـــو الاقتصادى الضخم والذى ظهر فيما بعد مهيمنًا على جدول الأعمـــال الـــسياسية والأحاديـــث العامة خلال عالم التصنيع الغربى، ولا يوجد مكان أكثر من ذلك الحصن للزيادة المادية وهى الولايات المتحدة....

"والذى حث السعى الجديد المميز للنمو بعد الحرب هو وفرة سلطات الدولـــة الجديـــدة ووسائل إدارة الاقتصاد الكلى والمخصصة لتحقيق النمو الذى يعتبر أكثر ضـــخامة، وأكثـــر استمرارًا وثباتًا، وأكثر دقة فى القياس عما كان عليه سابقًا. وربما يمكننا تقدير ما الذى جعل علاقة الإنسان بالنمو بعد الحرب أكثر تمييزًا بالنظر إلى السياق الذى انبثق منه؛ حيث كـــان هو التعارض مع سياسة التعامل الاقتصادية الجديدة التى جعلت الانبثـــاق المتتـــالى لعلاقـــة الإنسان بالنمو يبدو وكأنه رحيل لافت للنظر"[23].

ولو أن ولعنا الحالى بالنمو هو حقيقة مزيفة لعالم ما بعد الحرب، إذن فهناك أمل بأن هذا الولع ليس سمة حتمية أو دائمة للمنظر الطبيعى الاقتصادى. ولكن كولينز واقعـــى بالنـــسبة لمقياس التحدى. لقد لاحظ إن "قبول الحدود فى السعى وراء النمو تأتى بنتائجها المؤلمة. ولقد أصبح النمو غالبًا 'ناتج' لأمريكا ـــ واعتقد العديد أن الدولة يمكنها بشكل ما تربيـــع الـــدائرة والتوفيق بين حبها للحرية وبين المطالب المتساوية. وبدون وعد بنمو محدد وسريع لحل هذا

التوتر والذى يقع فى جوهر المغامرة الأمريكية، نبقى نحن علـــى مــشارف نهايـــة القـــرن متروكين ونحن محملين بمهمة تحدى كافية لاختبار، وربما مرة أخرى لاختيار، أيًا مما تبقى من العبقرية القومية والعظمة التى نسير على خطاها فى الألفية الجديـــدة"[24]. ومـــن الأخبـــار الجيدة إن هناك طرقًا غير النمو السريع "لحل هذا النزاع"، كما يوضح الفصل التالى.

وإذا كان النمو المتحدى يبدو صعبًا، فعلى الفرد تذكر ملاحظة ميلتون فريدمان وهـــى: "إن المشكلة وحدها ــ سواء أكانت حقيقية أو ملحوظة ــ هى التى تؤدى إلى تغير حقيقى. إن الحقيقة هى أنه حينما تحدث المشكلة فإن الأفعال التى تصدر بصددها تعتمد على الأفكار التى تدور حول تلك المشكلة. وهذه كما أعتقد وظيفتنا الأساسية: وهى وضـــع بـــدائل للـــسياسات الحالية، وجعل تلك السياسات نشطة ومتواجدة حتى يصبح المستحيل سياسيًا بمثابة أمر لا مفر منه سياسيًا"[25]. هذه هى فلسفة واحدة ــ كن مستعدًا للأزمة القادمة. والفلسفة الأخرى مأخوذة عن مهاتاما غاندى (Mahatma Gandhi) والتى تعتبر أكثر فاعلية حينمـــا يقـــول: "أولاً إنهـــم يسخرون منك، ثم يقومون بتجاهلك وبعدها يحاربونك ثم تفوز فى النهاية".

هل يمكن للنمو الاقتصادى أن يبطئ عن معدله؟ فى أكتوبر عام ٢٠٠٥، قامت منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية بنشر تقرير تقول فيه أن النمو الاقتصادى العالمى ربما يقل بشدة خلال العقود الثلاثة القادمة إذا لم يبدأ العاملون القدامى بالعمل لفترات أطول لتعويض معدلات المواليد المنخفضة. وقد دعا التقرير إلى تقليل نسبة التقاعد وفوائد الرفاهية لتشجيع العـــاملين القدامى على أن يبقوا على قوة العمالة. وتشير توصيات منظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة بالتحديد إلى الاتجاهات الخاطئة ــ ألا وهى: كثير من العمل وأوقات فراغ أقل. ولحسن الحظ فإن توصياتها لم ينتبه إليها أحد. وهناك قصة مماثلة نُشرت فى أكتوبر ٢٠٠٥ فى أحد أعداد جريدة *فاينانشيال تايمز* والتى أقرت بالآتى: "أن العديد من البلجيكيين قد تم إحـــضارهم إلـــى الأراضى فى يوم الجمعة السابق حيث أتى آلاف من العمال، وقد ســـدوا الطريـــق وقـــاموا بمظاهرة ضد خطط الحكومة لرفع سن المعاش. وتلك الصيحة العالية كان لديها صدى قـــوى إلى ما بعد بلجيكا، ومع ذلك فإن العديد من الدول تسعى وراء الفحص الدقيق لأنظمة الرفاهية والمهددة بالحاجة للعناية بكبار السن"[26].

كل منطقة فى العالم تواجه انخفاضًا فى معدلات الخصوبة وذلك يشمل انخفاضات شديدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية؛ ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يـــصبح عدد سكان خمسين دولة أقل من العدد الحالى. وفى عام ٢٠٣٠ سوف تبدأ الكثافة السكانية فى الصين بالانخفاض طبقًا للتكهنات[27]. وفى الولايات المتحدة، فإن النمو السكانى والهجرة سيظل أعلى من أوروبا ولكن نسب المشاركة ــ حيث نسب كثافة السكان الذين وصلوا للعمر الملائم لبدء العمل وسط القوة العاملة ــ تبدو وكأنها قد وصلت إلى الذروة. وهذا الاتجاه غير محتمل

أن يوجد لأن الطفرة الضخمة للسيدات فى قوى عمل الولايات المتحدة قد تباطأت. ويتوقع بعض المحللين أن هذه الاتجاهات ربما تثبط من إمكانيات النمو.

إنه ليبدو ممكنًا أن نمو قوى العمل البطىء والتفضيلات الكبرى للرفاهية ربما يؤديان إلى نمو أبطأ فى البداية فى الدول الأغنى. ويجادل بعض المحللين ضد هذه النتيجة. وهناك العديد من الأمثلة للدول ذات النمو السكانى البطىء والتى ليس لديها نمو سكانى وهى التى تحقق نسبًا متوسطة إلى عالية من النمو الاقتصادى. ويوجد أيضًا الدول الغنية حيث انخفضت بها نسب الخصوبة ثم عادت إلى "وضعها الصحيح"[28]. وأيضًا إذا قامت أسواق العمال بالتضييق فى الاقتصاد بالنسبة لكبار السن ربما يؤدى هذا إلى نقلة أبعد فى استثمارات المناطق حيث يتواجد العمال بوفرة وتنخفض الأجور، وربما تؤدى أيضًا إلى طلبات للهجرة المتزايدة وبرامج استضافة العمالة. من الصعب أن تتوقع كيف ستقوم تلك العوامل بأداء دورها، ولكن ذلك بالتأكيد سوف يصبح طفرة للإيمان المستبدل وذلك بالاعتماد على النمو الاقتصادى البطىء فى الدول الغنية.

وفى النهاية، فإن الذى يستوجب تطويره هو الالتزام اللانهائى بالنمو الاقتصادى المتراكم – وهو النمو الذى يستهلك الآن كلاً من رأس المال الاجتماعى والبيئى بكمية غير كافية. وفى الوقت نفسه، فإنه من الواضح أن المجتمع الأمريكى وغيره من المجتمعات يحتاجون النمو فى عدة اتجاهات والتى يمكن أن تزيد من رفاهية الإنسان الآن وفى المستقبل. ويظهر هذا النمو فى الوظائف الجيدة وفى دخول الفقراء، وفى توافر وكفاءة الخدمات الصحية، وفى التعليم والتدريب؛ وفى التأمين ضد مخاطر المرض، والإحلال الوظيفى، وكبر السن، والإعاقة، وفى الاستثمار فى البنية التحتية العامة للنقل المتحضر وما بين المتحضر وإدارة النفايات والماء وغيرها من الخدمات الحضرية، وفى توزيع التقنيات النظيفة بأسرع مما يمكن؛ وفى إحلال نظام الطاقة العتيق لأمريكا؛ وفى استعادة النظم البيئية؛ وفى الحكومات غير الحربية والتى يتحمل الجيش نفقاتها، وفى المساعدة الدولية للاستدامة، والتطور المرتكز على الأفراد وذلك لذكر بعض الاحتياجات البارزة. إننا نحتاج إلى تقليل الناتج وتنمية الأشياء التى تزيد من رفاهية الإنسان.

إن مجتمع ما بعد النمو بحاجة لئلا يكون مجتمعًا غير نامى. وبالنسبة لهاميلتون، فإن المفتاح هو الاعتراف بأنه "لا يمكن الاستمرار فى التضحية بالحياة العاملة والبيئة الطبيعية والقطاع العام لزيادة معدل النمو"[29]. إن مجموع المقاييس المؤيدة فى هذه الفصول سوف تبطئ ودون شك من نمو إجمالى الناتج المحلى المتراخى وذلك فى الولايات المتحدة إلى حد بعيد. وربما يتطور الاقتصاد إلى حالة ثابتة حيث يتم التعويض عن قوى العمل المنخفضة وساعات العمل القصيرة بالقدرة الإنتاجية المرتفعة[30]. ولكن كما لاحظ كينيز، وجالبريث، ودالى

وغيرهم الكثيرون أن هذه ليست نهاية العالم ولكن بداية لعالم جديد. وكما لاحظ الاقتــصادى والسياسي جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) منذ زمن مضى، أنه سوف يظــل هنــاك "مزيد من الأهداف أكثر من أى وقت سابق لكل أنواع الثقافة العقليــة والتقــدم الاجتمــاعى والأخلاقى ومزيد من المجالات لتحسين فن الحياة وأكثر بكثير من ذلك سوف يتم تحسينه"[31].

لقد كان نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى، فى عام ٢٠٠٦، ٣٥ ألف دولار فــى العام فى كلٍ من ألمانيا وفرنسا، و٣٩ ألف دولار فى المملكة المتحدة، و٤٤ ألف دولار فــى الولايات المتحدة. لذا فإن نقص المال ليس هو المشكلة. ولكن ما تحتاجه أمريكا بــشدة هــو أولويات جديدة. يجب علينا التوقف عن النظر إلى نمو إجمالى الناتج المحلى على أنه مُنقذنا، وبدلاً من ذلك علينا أن نسعى لحل مشكلاتنا بمعالجتها مباشرة بطرق مجدية حقًا. إننا نتجــه الآن إلى هذا النهج البديل.

الفصل السادس

النمو الفعلى:
تعزيز رفاهية الأشخاص والطبيعة

هل أثمر سعى أمريكا للنمو ووفرة الخامات الكبيرة فى أى وقت مضى عن سعادة حقيقية وشعور بالرضا فى الحياة؟ إن السعادة موضوع معقد. إن كل فرد تقريبًا يريد أن يكون سعيدًا ويبدأ حياة من الرضا الحقيقى. وحتى الآن مازال العديد من الأعمال الضخمة فى الفن والأدب وغيرهم من وجهات النظر المتمعنة هى نتاج العقول الحزينة والمعذبة. هذا بالإضافة إلى أن السعادة لديها الكثير من المعانى. إن مفاهيم السعادة تمتد على طول الطريق من سعى سطحى ممتع نحو الإشباع الفورى إلى التركيز البوذى لإيجاد السعادة؛ وذلك بمعرفة عدم جدوى السعى بالتحرك نحو ما وراء النفس ووصولاً بها إلى حد الشفقة. إن العديد من الفلاسفة العظماء فى العصور القديمة قد تصارعوا مع السعادة. ما هى منابع السعادة الحقيقية؟ وكيف تتلائم السعادة مع الأهداف العظيمة التى يستحقها الجنس البشرى؟

يقول أستاذ التاريخ دارين ماكماهون (Darrin McMahon)، فى كتابه الرائع *السعادة*: إن *التاريخ* يتعقب هذه الأسئلة على مر العصور. يرى ماكماهون أصول "الحق فى السعادة" فى حركة التنوير الفلسفية. وكتب أن هذه الحركة الفلسفية قد درست "لخلق مساحة من السعادة على الأرض. لنرقص، ونغنى، ونستمتع بطعامنا، ونستمتع من خلال أجسادنا وبصحبة الآخرين ــ بالاختصار لنبتهج فى عالم من صنعنا ــ ليس لنتحدى إرادة الله ولكن لنعيش طبقًا لما أقرته الطبيعة، فهذا هو هدفنا على الأرض.... وأتساءل: 'أليس لكل فرد حق فى السعادة؟'... وقد تم تحرير مدخل هذا الموضوع فى الموسوعة الفرنسية عن طريق الفيلسوف دينيس ديدرو (Denis Diderot). وبالحكم بمقاييس الألفية السابقة، فإن السؤال يبدو غير طبيعيًا: هل هناك حق للسعادة؟ ومازال هذا السؤال مطروحًا خطابيًا وبثقة تامة لإيماء العقول المستنيرة بالموافقة"[1].

فى عام ١٧٧٦، وهو عام إعلان الاستقلال، قام الفيلسوف جيرمى بنتهام (Jeremy Bentham) بكتابة مبدئه الشهير للمنفعة: "إنها لأعظم سعادة لأعظم رقم ألا وهو قياس الصواب والخطأ".

ولذلك حينما قام الرئيس الأمريكى الراحل توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) بعمل مسودة للإعلان فى يونيو ١٧٧٦، خطرت كلمات "السعى وراء السعادة" بطريقة طبيعية على باله، وأبحرت اللغة خلال مناقشات شهرى يونيو ويوليو دون معارضة. ويعتقد ماكماهون بأن هذا الاحتياج إلى الجدال قد نبع جزئيًا من حقيقة أن عبارة "السعى وراء السعادة" قد دمجت بإبهام مفهومين مختلفين تمامًا ألا وهما: الفكرة المأخوذة من الفيلسوف جون لوك (John Locke) وجيرمى بنتهام وهى أن السعادة عبارة عن سعى للمتعة الشخصية؛ والفكرة القديمة المأخوذة من مذهب فلسفى بأن السعادة مستمدة من التكريس الفعلى للصالح العام ومن الفضائل المدنية والتى لا علاقة لها بالسعادة الشخصية.

ويكتب ماكماهون قائلاً أن "السعى وراء السعادة قد أُطلق فى اتجاهات متضاربة ومختلفة منذ البداية مع تعايش المتعة الخاصة والرفاهية العامة بنفس الأسلوب. وبالنسبة إلى جيفرسون، فبالرغم من هذه النقطة الجوهرية إلا أن التعايش بالنسبة لرجل يتبع حركة التنوير الفلسفية لا يمثل مشكلة". يلاحظ ماكماهون أنه مع ذلك فإن معادلة جيفرسون فقدت معناها المزدوج فى الممارسة تمامًا، وأن للمدنيين حق فى السعى وراء استمتاعهم واهتماماتهم الشخصية قد فازوا به. وتأكد هذا الانتصار عن طريق موجات المهاجرين إلى الشواطئ الأمريكية من هؤلاء الذين يعتبرون أمريكا هى أرض الفرص. "إن السعى وراء السعادة فى مثل هذه الأرض هو حقيقة السعى للرخاء والمتعة والثروة"[2].

وقد وجد ماكماهون فى هذا المفهوم البعيد للفضائل المدنية للسعادة لصالح إرضاء الذات، الرابط بين السعى وراء السعادة وارتفاع الرأسمالية الأمريكية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويكتب قائلاً أن "السعادة استمرت فى لفت الانتباه مع القوى الجاذبة بإعطاء تبرير للعمل والتضحية وأساس للمعنى والأمل والتى أضاءت مساحة أكبر على أفق الديمقراطية الغربية". وصف أستاذ علم الاجتماع دانيال بيل، كما يلاحظ ماكماهون، التحول الهائل الذى حدث ألا وهو: "الانتقال من الإنتاج إلى الاستهلاك على أنها نقطة ارتكاز الرأسمالية"، وهى التى أتت "بالرفاهية للجموع" وجعلت "التسويق ومذهب المتعة... هما القوتان المحركتان للرأسمالية". ويلاحظ ماكماهون أنه "إذا كان النمو الاقتصادى الآن ديانة دنيوية، فإن السعى وراء السعادة ظل عقيدته المركزية، بالإضافة إلى فرص أكثر مما سبق للسعى من أجل المتعة فى الراحة والأشياء". ويرى ماكس فيبر (Max Weber)، عالم الاقتصاد والسياسة، هذا التحول مباشرة. لقد لاحظ فى كتاب *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية* "أن الخامات

الجيدة قد اكتسبت فى النهاية قوى عنيدة ومتزايدة فوق حياة الرجال كما لم يحدث ذلك سابقًا فى أى فترة من التاريخ"[4].

إن قصة السعى وراء السعادة فى أمريكا هى قصة لتحالفها القريب مع الرأسمالية والاستهلاكية. ولكن فى الأعوام الحالية، بدأ العديد من الباحثين رؤية هذا العلاقة على أنها واحدة من الولاءات المستبدلة. هل أدى السعى وراء السعادة من خلال النمو فى وفرة الخامات والممتلكات لسعادة الأمريكيين؟ هذا السؤال يبدو علميًا أكثر منه فلسفيًا، والنبأ الأهم هو أن العلماء الاجتماعيين فى الحقيقة قد تحولوا وباستدامة إلى هذا الموضوع[5]. وقد تم اختراع مجال جديد ألا وهو علم النفس الإيجابى ودراسة السعادة والرفاهية الشخصية؛ وحتى توجد الآن جريدة *مهنية لدراسات السعادة*[6].

لماذا يعتبر تدفق دراسات السعادة هو "النبأ الأهم"؟ تخيل، إذا أمكن، وجود بديلين مختلفين تمامًا لمجتمعات غنية، ففى أحد هذه المجتمعات، يأتى النمو الاقتصادى والرخاء والثراء بسعادة الأشخاص والرفاهية والرضا المتزايد بمقدار ثابت، وفى المجتمع الثانى، لا يرتبط كل من الازدهار والسعادة ببعضهما. وفى الحقيقة فإن الازدهار، فيما وراء نقطةٍ ما، يرتبط بنمو أمراض اجتماعية هامة. وإذا كان التصور الأول مشابه بطريقة قريبة للحقيقة، فإن احتمالية تدعيم البيئة عن طريق مواجهة الرأسمالية، والنمو والاستهلاك مقيدة بشدة. إن تدعيم البيئة سوف يكون على تناقض مع مسيرة السعادة الإنسانية. من الناحية الأخرى، إذا كان التصور الثانى يوفر أفضل ملاءمة للحقيقة، فإن هناك خلفيات راسخة الأساس للأمل، ففى هذه الحالة يصبح تدعيم البيئة والسعى وراء السعادة غير متناقضين.

ولذلك فما يقوله لنا العلماء الاجتماعيون فى هذا المجال ذو أهمية أساسية. دعنا نتجه الآن إلى نتائجهم. لقد استعرض اثنان من الرواد فى هذا المجال، وهما إد دينير (Ed Diener) ومارتن سيلجمان (Martin Seligman)، الأدبيات الغزيرة وتأثيرها على الرفاهية فى مقالهما لعام ٢٠٠٤ بعنوان *إلى ما هو أبعد من المال: نحو اقتصاد الرفاهية*"[7]. وفيما يأتى، أحاول جذب القراء لهذا المقال، مكملاً إياه بغيره من الأبحاث.

السعادة والمال

إن المفهوم الكلى الذى يلقى القبول بين الباحثين هو "الرفاهية الشخصية"، وهو يعنى الرأى الذاتى للفرد عن رفاهيته. ويشير كل من دينير وسيلجمان إلى أن الرفاهية تتضمن ثلاثة أشياء: المتعة والاندماج والمعنى[8]. تتميز الحياة السعيدة بالعواطف والميول الإيجابية والاندماج. ويتضمن العمل استيعاب ما يفعله الشخص ــ والذى يوصف أحيانًا على أنه تدفق. والملل عكس الاندماج. وينتمى المعنى ويخدم شيئًا أكبر من ذاته. ويبدو أن الثلاثة يلعبون

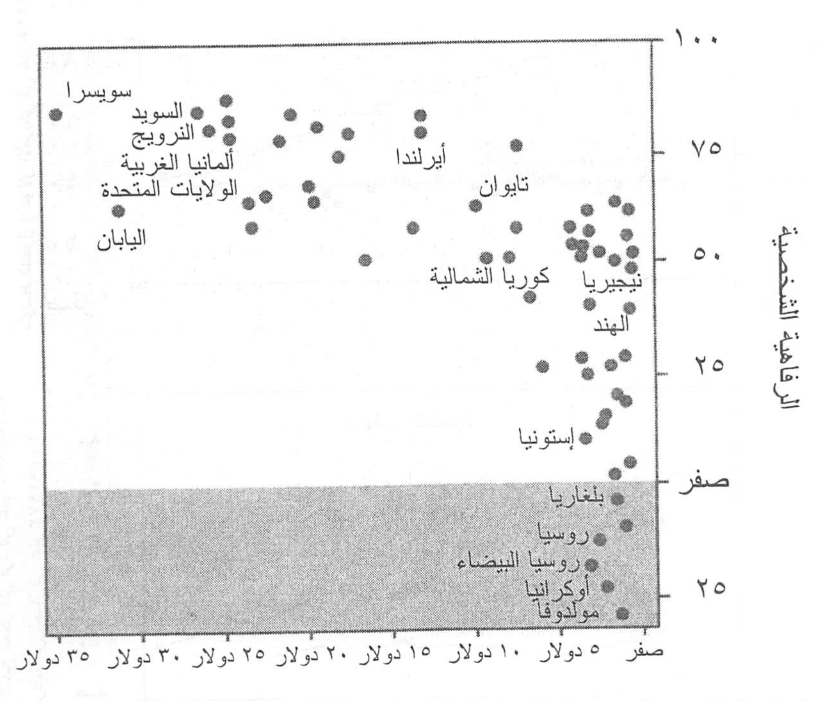
دورًا فى الرضا عن الحياة. إن الموضوعات الموجودة فى الاستقصاءات تُطرح عادة فى تدرج من واحد إلى عشرة، إلى أى مدى أنت راض عن حياتك؟ فتسأل معظم استقصاءات الرفاهية اليوم الأفراد كيف يبدون سعداء أو راضين عن حياتهم، وبصفة عامة كيف يصبحون راضين فى سياقات معينة (على سبيل المثال؛ العمل أو الزواج)، وإلى أى مدى يثقون بالأخرين، وغيرها من تلك الأسئلة.

وبالرغم من أن قاعدة البيانات المتاحة عن الرفاهية الشخصية ليست مكتملة أو منظمة كما يريدها المرء، إلا أنها شاملة، والنتائج المعتمدة على هذه البيانات تسعى لتكون قوية ومتسقة داخليًا[9]. لقد وجد الباحثون روابط قوية بين مقاييس الذات للسعادة والرضا عن الحياة من جانب، وعلى الجانب الآخر، قائمة للرفاهية النفسية التى تتضمن الهدف من الحياة والاستقلالية، والعلاقات الإيجابية، والنمو الشخصى، وقبول الذات. ولذلك، فحينما يقوم العلماء الاجتماعيون بقياس السعادة والرضا عن الحياة، فإنهم يقومون بقياس أشياء هامة وليست سطحية.

وخير موضوع للبداية هو الدراسات التى تقارن بين مستويات السعادة والرضا عن الحياة بين الدول فى مراحل مختلفة من التطور الاقتصادى. لقد وجدوا أن المواطنين فى الدول الأكثر ثراءً يسجلون مستويات أعلى فى الرضا عن الحياة، بالرغم من أن الروابط ضعيفة وتصبح أكثر ضعفًا حينما تكون عوامل، مثل جودة الحكومة، مضبوطة إحصائيًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الإيجابية بين الرفاهية القومية ونصيب الفرد من الدخل القومى تختفى فعليًا حينما ينظر المرء فقط للدول ذات إجمالى الناتج المحلى للفرد الذى يزيد عن ١٠ آلاف كل عام. وباختصار، حينما تحقق الدولة مستوى متوسط من الدخل، فإن المزيد من النمو لا يحسن الرفاهية المتصورة (شكل ١)[11].

ويقرر كل من دينير وسيلجمان بأن الأشخاص المتمتعين بالرفاهية المرتفعة ليسوا سكان الدول الأكثر ثراءًا، ولكن هم الذين يعيشون حيث تكون المؤسسات السياسية فعالة وحقوق الإنسان مكفولة، وحيث يكون الفساد منخفضًا والثقة المتبادلة مرتفعة. وهناك عوامل أخرى ترتبط إيجابيًا بمعنى الرفاهية فى المستوى القومى ألا وهى: معدلات الطلاق المنخفضة، والمشاركات المرتفعة فى الجمعيات التطوعية، والانتماءات الدينية القوية[12].

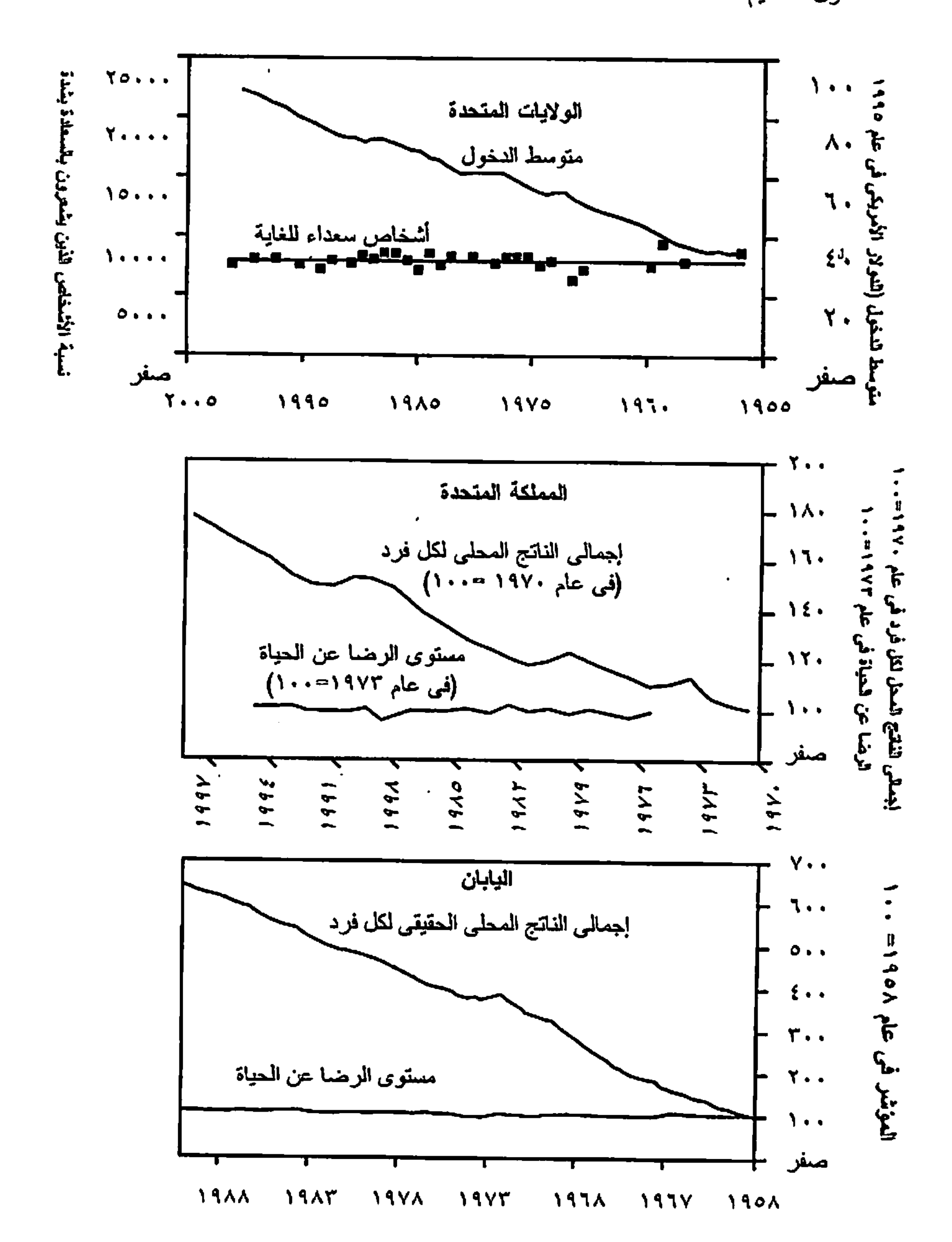
والأكثر تحديًا لفكرة أن الرفاهية تزيد عن طريق الدخول المرتفعة هى قاعدة البيانات المسلسلة زمنيًا والشاملة، والتى توضح أنه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقريبًا، حيث ارتفعت الدخول فى الولايات المتحدة والاقتصاديات المتطورة، أُعلن ثبات مستويات السعادة والرضا عن الحياة أو انخفاضها قليلاً (شكل ٢)[13]. إن الثبات على هذه النتائج عبر نطاق المجتمعات المتقدمة اقتصاديًا يعتبر شيئًا مذهلاً.



الشكل ١: الرفاهية الشخصية مقابل إجمالى الناتج القومى فى العديد من الدوّل فى عام ١٩٩٨
المصدر: (Leiserowitz et al., "Sustainability Values, Attitudes and Behaviors," 2006)

ولكن هذا ليس كل شيء. يلاحظ دينير وسيلجمان إنه "حتى مع المزيد من التفاوت [بين الدخل والرفاهية] فإنه يُظهر متى يعاد التفكير فى مقاييس عدم السعادة. على سبيل المثال، ازدادت معدلات الاكتئاب ١٠ مرات عبر فترة الخمسين عامًا ذاتها، وتزداد أيضًا معدلات القلق. لقد سجل الطفل الأمريكى العادى فى الثمانينيات من القرن العشرين نسبة قلق أكبر من الطفل العادى الذى يتلقى العلاج النفسى فى الخمسينيات من نفس القرن. هناك أيضًا مستوى متناقص من الترابط الاجتماعى فى المجتمع، كما هو موضح بالمستويات المنخفضة للثقة فى الأشخاص الآخرين وفى المؤسسات الحكومية. ولأن الثقة تعتبر مؤشرًا هامًا للاستقرار المجتمعى وجودة الحياة، فإن التناقصات تعتبر مثيرة لقلق كبير"[14].

ويوجد أيضًا، مع ذلك، نتائج متناقضة فى الظاهر ــ أى أن الاستقصاءات توضح أنه داخل العديد من البلدان فى الوقت ذاته، فإن الأفراد الأكثر ثراءً يسعون لأن يكونوا أكثر سعادة من الأفراد الفقراء. وفى كتاب *السعادة: دروس من علم جديد* يوضح ريتشارد ليارد (Richard Layard) أنه فى الولايات المتحدة توجد بنسبة ٤٥% من هؤلاء المتواجدين فى



الشكل ٢: الاتجاهات فى الرضا عن الحياة والسعادة فى مقابل مستوى دخل الفرد فى المجتمعات الغنية (المصدر: *United States*, Porritt, *Capitalism as If the World Matters, 2005*; *United Kingdom*, Donovan. And Halpern, *Life Satisfaction*, 2002; *Japan*, Frey and Stutzer, *Happiness and Economics*, 2002).

الجانب الأعلى من الدخول أشخاص يقولون أنهم "سعداء للغاية" في حين أن ٣٣% فقط من الأشخاص فى الجانب الأسفل سعداء للغاية. وفى بريطانيا تكون النسبة ٤٠% مقابل ٢٩%[15].

إذن كيف يمكن للمرء شرح هذه النسب؟ أولاً، يوجد دليل قوى على أن الأشخاص الأكثر سعادة أكثر نجاحًا ويعملون بشكل أفضل من الناحية المالية. ولذا يبدو أن السببية تتجه فى الاتجاهين. وثانيًا، فإن الأشخاص الأثرياء لديهم فجوة صغيرة بين دخولهم ورغباتهم. ولكن كيف نفسر حقيقة أن الأشخاص الأكثر ثراءً داخل المجتمعات يعتبرون أكثر سعادة، بينما المجتمعات التى تصبح أكثر ثراءً لا تصير أكثر سعادة؟ هناك عاملان وراء هذا السؤال: الوضع الاجتماعى والتعود. إن الأشخاص دائمًا ما يقارنون أنفسهم بغيرهم، وإذا كان أحد الأشخاص أفضل من الناحية المالية، إذن فلا يوجد شخص سعيد بعده. إذا كان وضع المقارنة هو الذى يؤخذ فى الاعتبار وليس الدخل الكامل، فإن الأجور المتزايدة من الممكن أن تترك العديد من المقارنات غير الناجحة. ربما يمكنك شراء سيارة جديدة تحمل العلامة التجارية دودج (Dodge) ولكن جيرانك قاموا بشراء سيارة ليكزس (Lexus). إنك تنتقل إلى منزل أكبر وكذلك يفعل الكثير. هذا الميل الإنسانى لمقارنة أنفسنا بالغير لم يبتعد عن ذهن الفكاهيين. ولذلك قام أمبروز بييرس (Ambrose Bierce) فى كتابه *قاموس البائس* بتعريف السعادة على أنها "شعور مريح ناتج من تأمل مأساة الآخر". وهناك حكاية أخرى عن الفلاح الروسى، الذى يمتلك جاره بقرة بينما هو لا يمتلك واحدة. وحينما سأله الرب كيف يساعده، قال له الفلاح: "اقتل البقرة!". تؤكد العديد من الدراسات أن مستويات السعادة تتناسب عكسيًا على ازدهار حال واحد من الجيران[16].

والعامل الثانى هو ما يطلق عليه التعود أو السعادة الروتينية، فالأشخاص يقومون بالتأقلم أو التكيف مع دخولهم الجديدة. ويصف ليارد هذا فى كتاب *السعادة*: "حينما أحصل على منزل جديد أو سيارة جديدة، أكون مستمتعًا فى البداية. ولكن بعد ذلك أصبح معتادًا عليهم، وتميل حالتى المزاجية للعودة إلى حيث كنت من قبل، والآن أشعر أنى *بحاجة* إلى منزل أكبر وسيارة أفضل. وإذا عدت إلى المنزل القديم أو السيارة القديمة، سوف أصبح أقل سعادة مما كنت، لأننى قمت بتجربة شىء أفضل.... بمجرد أن يصبح وضعك مستقرًا مرة أخرى فسوف تعود إلى مرحلة 'تعيين نقطة' ما لمستوى السعادة.

"إن الأشياء التى نعتاد عليها بسهولة ونأخذها على أنها مضمونة هى ممتلكاتنا المادية ــ مثل سيارتنا ومنزلنا. ويستوعب المعلنون هذا ويدعوننا 'لإشباع نهمنا' بمزيد ومزيد من الإنفاق. ومع ذلك، فإن الخبرات الأخرى لا تسير بنفس الطريقة ــ مثل الوقت الذى نقضيه مع أسرتنا وأصدقائنا وجودة وأمان استمرار وظيفتنا"[17].

إذن كيف نقوم بتلخيص كل هذا؟ وكما تقول العبارة الساخرة: "هؤلاء الذين يقولــون أن المال لا يمكنه شراء السعادة لا يعرفون مجرد أين يقومون بالتسوق!"، ولكن الحقيقة أن قاعدة البيانات توضح أن المال لا يستطيع شراء السعادة أو الرضا عن الحياة وسط المجتمع الأكثر ثراءً. وتوضح دراسة تلو الأخرى أن الدخل الإضافى منفعة هامشية منخفضة بــشدة. وكمــا يشير دينير وسيلجمان: "يبدو أن النمو الاقتصادى قد احتل الصدارة بقدرته على إنتاج مزيــد من الرفاهية فى الدول المتقدمة. إن الجهود والسياسات التى تسعى لزيادة الدخل فــى الــدول الثرية تعتبر بعيدة الاحتمال عن أن تزيد الرفاهية وربما تقوم حتى بتقويض العوامــل (مثــل العلاقات الاجتماعية المربحة أو القيم المعززة) والتى لديها فعالية أعلــى لإنتــاج الرفاهيــة المدعمة.

"ولذلك، فحينما يتواجه كل من علوم الاقتصاد والرفاهية، فإنهما يتصارعان فى بعــض الأحيان. وإذا عكست نتائج الرفاهية ببساطة تلك النتائج الخاصة بالدخل والمال ــ مع اختلاف أن الأشخاص الأكثر ثراءً أكثر سعادة من الأشخاص الفقراء ــ فنادرًا ما يحتاج الفرد لقياس الرفاهية أو لخلق سياسة لتعزيز هذا المقياس مباشرة. ولكن الدخل، والذى كان يعتبر بــديلاً جيداً تاريخيًا حينما كانت الاحتياجات الأساسية غير ملباة، أصبح الآن بديلاً ضعيفًا للرفاهيــة فى الدول الغنية"[18].

المنابع

إذا كانت الدخول تعتبر مثل المولدات الضعيفة للرفاهية فى مجتمعاتنا الأكثر ثراءً، فما هــى الأشياء التى تنتج السعادة والتعاسة؟ إن الأمر الأكثر أهمية يبدو وكأن الجينات هى التى تتحكم فى السعادة والتعاسة، فبعضنا فقط سعيد أو تعيس بشكل فطرى. وجيناتنا تبدو وكأنها تــتحكم فى حوالى نصف نسبة الاختلاف فى السعادة الفردية.

وفيما يختص بالأشياء التى تتغير فإن البطالة أو التسريح ــ تعتبر مدمرة لإحساس الفرد بالرفاهية. وبالنسبة للعديد من الأشخاص، فإنه حتى إيجاد وظيفة جديدة لا يعيد الرفاهية إلــى مستوياتها السابقة. وترتبط الصحة الجيدة للذات أيضًا بالرفاهية؛ وتعتبر الاضطرابات العقلية مصدرًا منتشرًا ومتزايدًا للمعاناة الإنسانية. ويؤكد كل من دينيــر وســيلجمان علــى أهميــة العلاقات قائلين: "إن جودة العلاقات الاجتماعية للأشخاص تعتبر مــصيرية لرفــاهيتهم. إن الأشخاص بحاجة إلى العلاقات الإيجابية والداعمة والانتماء الاجتماعى لــدعم الرفاهيــة... والحاجة إلى الانتماء، وامتلاك علاقات اجتماعية وطيدة وطويلة المدى، هى حاجــة بــشرية أساسية.... والأشخاص بحاجة إلى الروابط الاجتماعية فى العلاقات الملتزمة، ولــيس فقــط التفاعلات مع الغرباء، لاختبار الرفاهية"[19].

ولقد قام ليارد بتلخيص هذه العوامل بدقة قائلاً: "ما الذى لا يهم؛ يمكننا البدء بخمس صفات والتى فى المتوسط لديها تأثير متواضع على السعادة. إن أول هذه الصفات هو العمر: إذا قمنا بتتبع الأشخاص خلال حياتهم، فإن متوسط السعادة ثابت بطريقة ملحوظة، بالرغم من صعود الدخول ثم هبوطها، وبالرغم أيضًا من تزايد اعتلال الصحة. الصفة الثانية هى النوع: ففى كل دولة تقريبًا يعتبر الرجال والنساء سعداء بالتساو تقريبًا. ويبدو أن النوع يحدث قليلاً من الفرق. كذلك الحال مع مستوى الذكاء، فهو يرتبط بدرجة ضعيفة بالسعادة، وكما هو الأمر بالنسبة للطاقة العقلية والجسدية (تقدير الذات). وأخيرًا، فإن التعليم لديه تأثير مباشر وصغير على السعادة.... إذن ما الذى يؤثر علينا حقًا؟ هناك سبعة عوامل وراء ذلك وهى: علاقاتنا الأسرية، وموقفنا المالى، وعملنا، ومجتمعنا وأصدقاؤنا، وصحتنا، وحريتنا الشخصية وقيمنا الشخصية. وفيما عدا الصحة والدخل، فكل هذه العوامل تهتم بجودة علاقاتنا"[20]. وفى دراسة سابقة لدينير وسيلجمان وُجد أن الميزة الأكثر أهمية المشتركة بين الطلاب الأكثر سعادة هى روابطهم القوية بأصدقائهم وأسرهم[21].

وقد وضعت السلطات الأخرى نقطة أدق لمشكلة لماذا لا نزداد سعادة بل بالعكس نُصاب أكثر بالإحباط والقلق. يرى روبرت لين (Robert Lane)، متخصص علم الاجتماع، نموذجًا من الانغلاق والاجتياز. ويلاحظ أيضًا فى كتاب *ضياع السعادة فى ديمقراطيات السوق* أننا: "نحصل على السعادة فى المقام الأول من الأشخاص، من ميلهم أو كرههم، من رأيهم الجيد أو السيء عن أنفسنا، ومن قبولهم أو رفضهم والذى يؤثر بشكل واضح على حالتنا المزاجية....

"إن نظريتى تقول أن هناك نوعًا من العجز فى العلاقات الشخصية الحميمة، وفى التواصل بسهولة مع الجيران وفى الاحتواء وضم الأعضاء وتضامن الحياة الأسرية. وهناك مزيد من الدلائل بالنسبة للأشخاص المفتقدين للمساندة الاجتماعية من هذا النوع، تشير إلى أن البطالة لها مزيد من التأثيرات الخطيرة، والأمراض مميتة للغاية، وخيبة الأمل فى الأبناء لا تُحتمل، ونوبات الاكتئاب تستمر أكثر، والإحباط والتوقعات الفاشلة من كل الأنواع تعتبر أكثر صدمة....

"هناك شيءٌ خاطيء. إن الاقتصاد الذى جعل من مسألة كون الأمريكيين أثرياء وسعداء فى الوقت نفسه عبر التاريخ كان أمرًا مضللاً لهم، يقدم مزيدًا من المال، الذى لا يجعلهم سعداء، بدلاً من مزيد من الرفقة التى ربما تجعلهم سعداء....

"لقد التزمت المجتمعات الغربية بهذا المسار طويلاً... فالتطور الاقتصادى الذى قام بتحسين الرفاهية الشخصية عبر آلاف الأعوام لم يعد مصدرًا هامًا للرفاهية فى الولايات المتحدة. ومثل غيره من البضائع، فإن الدخل المادى والسلع التى تشتريها لها منفعة هامشية

منخفضة ولكن الرفقة لها، فى هذه اللحظة، منفعة هامشية متزايدة.

"إذن فالخطأ هو أن النظم المرشدة فشلت فى إعادة التفكير فى النهاية، بالأمور التى تهم بالفعل. وليست فعلاً صدفة للتاريخ الفكرى الذى أعطى للاقتصاديات الوصاية علـــى كيفيـــة التفكير فى الرفاهية؛ وخلال الفترة الطويلة لمرحلتها الفكرية كانت القيم الهامة هى البقاء أولاً ثم الخلاص من الفقر. وطبعًا بفضل التقنيات وبالإضافة إلى الاقتـــصاديات، حلـــت الـــدول المتقدمة المشكلة الأولى وتتجه بتردد نحو حل المشكلة الثانية. وهذا النجاح هو الذى يرتقـــى إلى أهمية تنافسية لقيمة أهم سلعة منافسة وملحة ألا وهى الرفقة. ولكن هذه السلعة المنافـــسة خارجة عن اقتصاديات السوق، لأنها ليست مسعرة وأن السوق ليست دقيقة بخصوص قيمهـــا المتزايدة"[22].

هناك ملاحظ مدقق آخر للمشهد الأمريكى هو بيتر وايبـــرو (Peter Whybrow)، وهـــو طبيب نفسى ومدير معهد علم الأعصاب والسلوك الإنسانى بجامعة كاليفورنيـــا فـــى لـــوس أنجلوس. فى كتاب *الهوس الأمريكى* يرى وايبرو تحفظ البحث الأمريكى عن السعادة قـــائلاً: "بالنسبة للعديد من الأمريكيين أصبح البحث عن السعادة مرتهن بنشاط مزعج وهائج. وبمـــا أننى طبيب نفسى ممارس، أكتشف الكثير فى هذه الملاحقة الهائجة التى تعتبر تذكرة بالهوس، فهى حالة مختلفة للعقل تبدأ بإحساس سار بالإثارة والإنتاجية العالية ولكنه ينحدر إلى ســـعى مجازف، وحدة الطباع، والتشوش قبل الانحدار نحو الاكتئاب.... وفى لغة الطـــب النفـــسى، الهوس هو حالة من *الإحباط* للنشاط.... التى تبدأ بالسعادة ولكنها تخفى وراءها ضـــجة مـــن القلق، والمنافسة والخلل الاجتماعى. بالقياس، يمكن للفرد أن ينظر إلى الأســـعار المتزايـــدة بأمريكا كدليل للتعثر القومى فى شىء قريب لحالة الإحباط هذه. إننا على نحو عفوى، وفـــى إطار سعينا القاسى وراء السعادة، قد تجاوزنا الهدف وقمنا بتشكيل مجتمع مـــصاب بـــالهوس ولديه نهم نحو الزيادة. إن حلم أمريكا فى تكوين نظام اجتماعى مثالى ــ حيث تَـــشكل منـــذ البداية عن طريق اعتقادين متماثلين وهما أن النجاح المادى يتعادل مع الرضا الشخـــصى... وأن التقدم التقنى هو المفتاح للتقدم الاجتماعى ــ قد أصبح عريقا فى مزيج محير من هـــوس الرغبة والانزعاج المحبط"[23].

وفى العقود الحديثة، ارتفع الإنتاج الاقتصادى لكل فرد فى الولايات المتحدة بشدة، ولكن لم تكن هناك زيادة من الرضا عن الحياة، فى حين أن مستويات عدم الثقـــة والاكتئـــاب قـــد ازدادت بصورة مستدامة. ويصف لين ووايبرو وغيرهم المجتمع الأمريكى بأنه ضل وتعثـــر فى طريقه. لذا فإن النماذج، التى سبق وأن جلبت السعادة، تأتى الآن بالعكس. وقـــد توصـــل الكاتب بيل ماكبين(Bill McKibben)، أحد المراقبين الوطنيين الأكثر إدراكًا، إلى نتيجة مماثلة. لقد لاحظ أن "تركيزنا الأحادى التفكير على الثروة المتزايدة قد نجح فى الدفع بالأنظمة البيئية

لكوكب الأرض إلى حافة الفشل، حتى أنه فشل فى جعلنا أسعد". إنه يتساءل كيف حدث هذا؟ "والإجابة واضحة تمامًا ــ إننا داومنا على فعل ذات الشيء الذى كنا نعمل من أجله فى الماضى. وبما أن السعادة قد ازدادت بزيادة الدخل فى الماضى، فقد افترضنا أن هذا سوف يحدث حتمًا فى المستقبل". وبدلاً من ذلك يلاحظ ماكبين أن ازدياد الثروة قد قادنا لأن نكون أكثر فردية أكثر مما كنا نريد، وذلك بزيادة العزلة الاجتماعية وتقويض إحساسنا بالمجتمع[24].

يرى العالم النفسى دافيد ماير هذا النموذج لارتفاع الثروة والروح المنقبضة على أنه "التناقض الأمريكى". ويلاحظ أنه فى بداية القرن الواحد والعشرين، وجد الأمريكيون أنفسهم "يمتلكون منازل كبيرة وبيوت مهدمة، ولديهم دخول مرتفعة ومعنويات منخفضة، وحقوق مضمونة وكياسة متضاءلة. لقد كنا بالفعل متميزين فى كسب القوت ولكن غالبًا نفشل فى خلق الحياة. نحن نحتفل بازدهارنا ولكن نتوق إلى الهدف. إننا نعزز حريتنا ولكن نتوق إلى التواصل. وفى عصر الوفرة، نشعر بالجوع الروحى. كما أن حقائق الحياة هذه هى التى تدفعنا إلى نتيجة مذهلة ألا وهى: كوننا أفضل ماديًا لم يجعلنا أفضل نفسيًا"[25].

الرفاهية فى أمريكا

إذن لقد ضل المجتمع الأمريكى طريقه بإتباع الإشارات المعطاة عن طريق إجمالى الناتج المحلى، وليس من المدهش أن يكون العديد من الملاحظين قد سعوا إلى التعرف على أوجه القصور لهذا المقياس ووضع البدائل التى تقيس بدقة الرفاهية البيئية والإنسانية. أولاً، إن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الذى يوفر لنا إجمالى الناتج المحلى قد أصبح معرضًا للهجوم من قبل المحللين الذين يعتقدون أن إجمالى الناتج المحلى يظل خاطئًا للغاية حتى باعتباره نظامًا لقياس الرفاهية الاقتصادية[26]. إنهم يشيرون إلى مجموعة من أوجه القصور فى إجمالى الناتج المحلى كما هو مقاس حاليًا ــ أى أوجه القصور المعترف بها على نطاق واسع فى الحقيقة.

يشتمل إجمالى الناتج المحلى على كل شيء يمكن أن يباع أو لديه قيمة مالية، حتى لو لم يضف شيئًا لسعادة أو رفاهية الإنسان. تخيل مجتمعًا ينفق ٢٠% من إجمالى الناتج المحلى على السجون والشرطة، وذلك بإزالة التلوث وعواقب حوادث المرور. الآن قم بتخيل مجتمع آخر ليس بحاجة إلى تلك النفقات الوقائية، على سبيل المثال، لأن مواطنيه لا يلوثون البيئة أو يقودون بتهور بل إنهم يحترمون القانون. إن هذا المجتمع الثانى على العكس يقوم بتخصيص العشرين فى المائة من إجمالى الناتج المحلى لبناء مدارس أفضل، ولتحسين توقعات الحياة ولتخفيف مشكلات الفقراء. إن إجمالى الناتج المحلى متماثل فى كلا المجتمعين، ولكن الرفاهية تعتبر أعلى بكثير فى المجتمع الثانى.

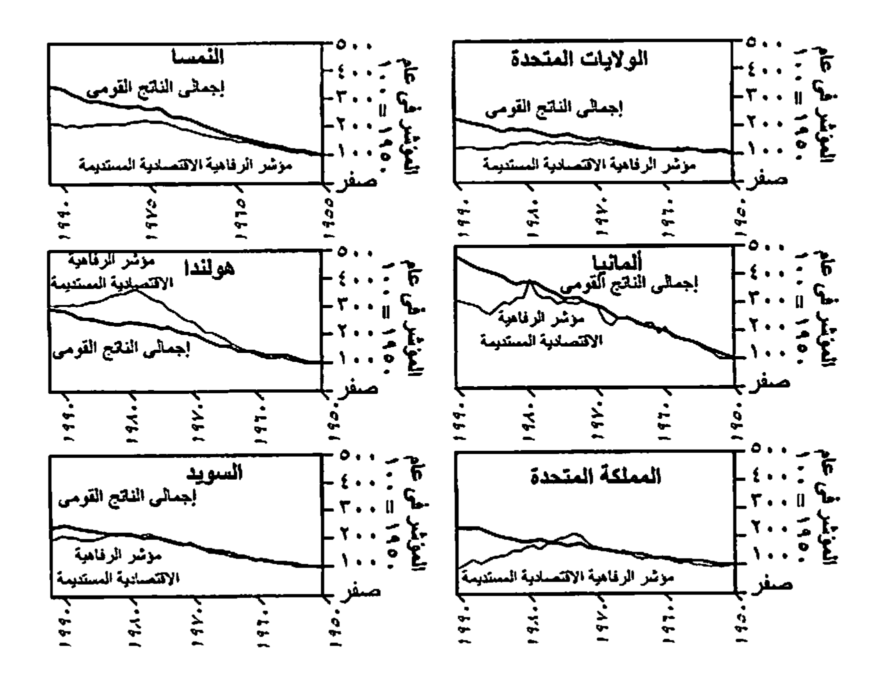
ثانيًا، إن إجمالى الناتج المحلى لا يقوم بحساب التكاليف والفوائد التى تحدث خارج السوق، فعلى سبيل المثال، يمكن لدولة ما أن تقوم باستهلاك رأس مالها الطبيعى إلا أن ذلك يظهر فى حسابات الدخل القومى ليس كانخفاض رأس مالى ولكن كدخل. وكما كتب الاقتصادى روبرت ريبيتو: "يمكن لأى دولة أن تقوم باستهلاك مواردها المعدنية، وتقطيع غاباتها، وتجريف تربتها، وتلويث المياه الجوفية، وصيد حيوانتها البرية وصيد الأسماك حتى الانقراض، ولكن الدخل المقاس لن يتأثر بما أن هذه الأصول قد اختفت.... فالاختلاف فى التعامل بين الموارد الطبيعية وغيرها من الأصول الملموسة محير بالنسبة لتآكل الأصول القيمة مع تولد الدخل.... فالنتيجة يمكن أن تكون مكاسب وهمية فى الدخول وخسائر دائمة فى الثروة"[27]. كذلك يتجاهل إجمالى الناتج المحلى حساب فوائد الرفاهية الحقيقية المولدة من قبل المتطوعين والعمالة المنزلية.

ثالثًا، يعجز إجمالى الناتج المحلى أن يأخذ فى الاعتبار توزيع الدخل المقاس، بالرغم من أن رفاهية معظم المجتمعات يمكن أن تتحسن عن طريق نقل الدخول المستهلكة من شديدى الثراء إلى شديدى الفقر حيث أن المنفعة الهامشية للدخل تكون أعلى بالتأكيد.

لقد حفزت أوجه قصور إجمالى الناتج المحلى كمقياس للظروف البيئية والاجتماعية تكاثر المعايير والمؤشرات، التى تسعى وراء تحسين فهمنا للظروف الحقيقية. ولذلك فبعض هذه المعايير تسعى بطريقة أساسية لتوفير مجال من الاعتبارات البيئية داخل الحسابات الدولية[28]. وتسعى مناهج أخرى لقياس رفاهية الإنسان عن طريق جمع قياسات القوى الشرائية مع مؤشرات الصحة والتعليم. إن مؤشر التنمية البشرية، والذى قمنا بوضعه فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يتبع هذا المنهج. إنه يوضح، على سبيل المثال، أن الدول ذات المستويات المتشابهة فى إجمالى الناتج المحلى للفرد تستطيع أن تكوّن مستويات مختلفة من تنمية الإنسان والرفاهية[29].

والجهود الأكثر أهمية هى تلك التى تسعى لخلق بدائل شاملة لإجمالى الناتج المحلى. وأول هذه الجهود هو مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستديمة (ISEW). إنه يبدأ بنفقات الاستهلاك القومى الخاص ويكيف ذلك مع عدم المساواة فى التوزيع. ثم إنه يضيف المساهمات غير السوقية فى الرفاهية، مثل أعمال المنزل غير المدفوعة ويقوم بطرح النفقات الدفاعية مثل حماية رجال الشرطة والتحكم فى التلوث بالإضافة إلى انخفاض الموارد الطبيعية والأصول البيئية.

وحينما تتوفر تعديلات مثل هذه لستة اقتصاديات صناعية عملاقة، فإن النتائج تشكل النسق الموجود فى (شكل ٣)[30]. ويزداد مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستديمة مع إجمالى الناتج المحلى فقط لفترة معينة ثم يبدأ فى الركود وقد يبدأ فى الانخفاض بالرغم من الزيادات

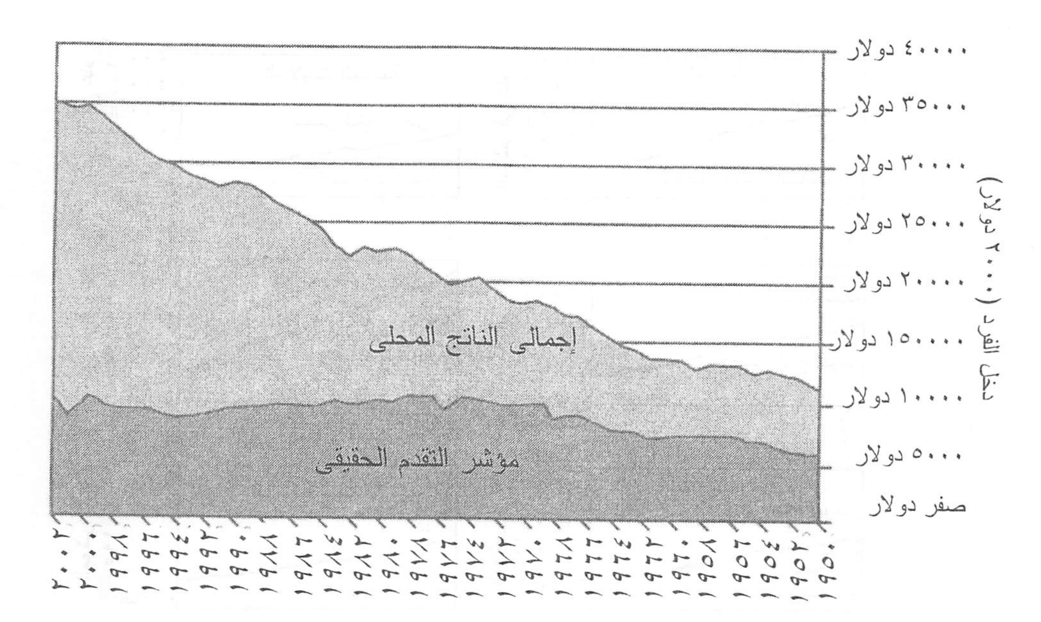


الشكل ٣: الاتجاهات فى الرفاهية الاقتصادية المستديمة للفرد وإجمالى الناتج القومى للفرد فى المجتمعات الغنية (المصدر: Jackson and Stymne, *Sustainable Economic Welfare in Sweden* 1996).

المستمرة فى إجمالى الناتج المحلى. ويكمن وراء هذه النقطة أن نمو إجمالى الناتج المحلى يتم تقييمه أخذاً فى الاعتبار بالتكاليف الاجتماعية والبيئية المتزايدة، وبذا يستطيع النمو أن يقلل حقاً من الرفاهية. وقد تم الوصول إلى العتبة التى لم يعد بعدها النمو محسناً لجودة الحياة[31].

لقد استمر مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستديمة فى التحسينات تحت الشعار الجديد وهو مؤشر التقدم الحقيقى (GPI). وفى الولايات المتحدة، يوضح مؤشر التقدم الحقيقى أن الأمريكيين لم يكونوا بأحسن حال اليوم عما كانوا عليه فى عام ١٩٧٠، بالرغم من أن إجمالى الناتج المحلى قد نما بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة (شكل ٤)[32].

يجب التركيز على أن القياسات البديلة (مثل مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستديمة ومؤشر التقدم الحقيقى) تقوم بتوظيف افتراضات قاعدة البيانات والمنهجية المتاحة للنقاش والتطوير. وحتى الآن مازالوا يعملون على أساس تقدير عمل أفضل الاقتصاديين، ومن بينهم جيمس توبن (James Tobin) ووليام نوردهاوس؛ حيث أن لهم جهوداً خطيرة وإنهم يسعون لإخبارنا بشىء ما[33]. بالاختصار، يخبرنا مؤشر التقدم الحقيقى أنه من أوائل السبعينيات من

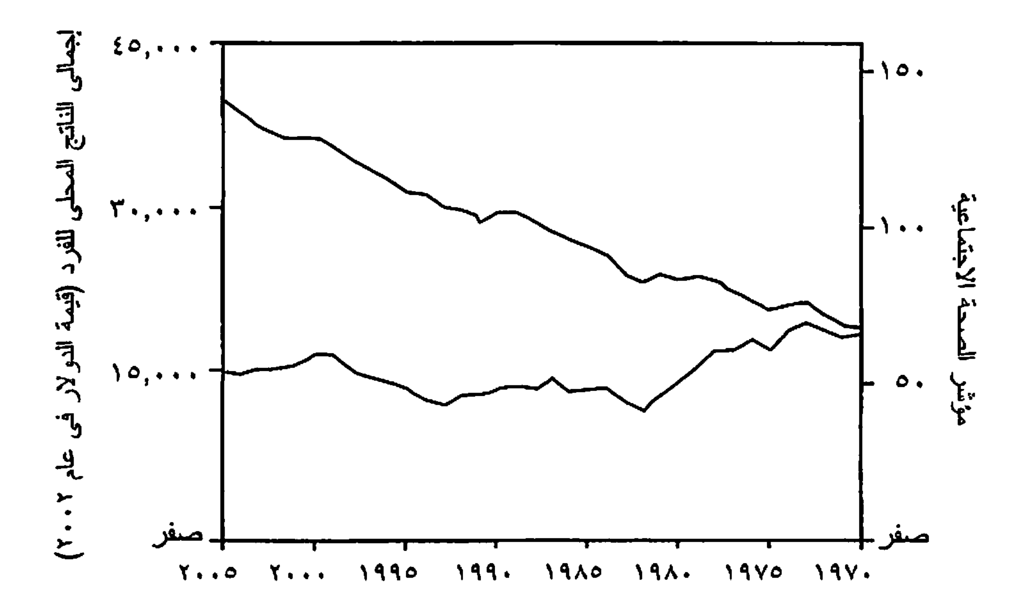


شكل ٤: الاتجاهات فى مؤشر التقدم الحقيقى للفرد وإجمالى الناتج المحلى للفرد فى الولايات المتحدة (المصدر: Venetoulis and Cobb, *The Genuine Progress Indicator, 2004*).

القرن العشرين أصبح التأثير الإيجابى للنمو على رفاهية الأمريكيين أقل كثيرًا جدًا من الرفاهية المقترحة عن طريق إجمالى الناتج المحلى.

المنهج الآخر لتطوير المؤشر هو أن نتوقف عن محاولة التعبير عن الظروف بالدولار والسنت، ونقوم بتأسيس مؤشرات مركبة تعتمد على الشروط البيئية والاجتماعية الموضوعية والقابلة للقياس. ومرة أخرى، هناك عنصر اختيارى ولكن مازلنا نستطيع تعلم أشياء هامة. وقد وضع دانيال إيستى (Daniel Esty) وزملاؤه مؤشرًا يقيم الأداء البيئى للدول. ومن بين ١٣٣ دولة التى صنفها إيستى، جاءت الولايات المتحدة فى المركز الثامن والعشرين. وكانت نيوزيلندا فى المركز الأول، كما يعرف محبى فيلم *سيد الخواتم*[3]، فإن ثروة أمريكا العظيمة لم تتحول إلى أداء بيئى ممتاز.

وبالانتقال إلى الظروف الاجتماعية، تم جمع المعلومات السائدة فى الولايات المتحدة فى مؤشر مركب عن طريق مارك(Marc) وماركيو ـ لويزا ميرينجوف (Marque-Luisa Miringoff) من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٥. وقد احتوى مؤشرهم على ١٦ مقياسًا للرفاهية الاجتماعية، حيث يشتمل على البيانات التى تخص وفاة الرُضع، والتسرب من التعليم الثانوى، والفقر، واستغلال الأطفال، وانتحار المراهقين، والجريمة، والأجور الأسبوعية الضئيلة، وتعاطى المخدرات، وإدمان الكحوليات والبطالة وغيرها من تلك الأشياء. إن مؤشر



الشكل ٥: الاتجاهات فى مؤشرى الصحة الاجتماعية وإجمالى الناتج المحلى للفرد فى الولايات المتحدة (المصدر : Mirinigoff and Opdycke, America's Social Health: Putting Social Issues Back on the Public Agenda, 2007).

ميرينجوف للصحة الاجتماعية يوضح بعض الشيء الظروف الاجتماعية المتدهورة بالرغم من النمو الهائل فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى (شكل ٥)[35].

وقد طور ريتشارد إيستس (Richard Estes) فى جامعة بنسلفانيا مؤشرًا للتقدم الاجتماعى لـ ١٦٣ دولة فى عام ١٩٧٠. إنه يسيطر على المعايير الهادفة لكل من الظروف البيئية والاجتماعية. ويوضح إيستس أن سرعة التطور الاجتماعى فى الولايات المتحدة قد أصبحت "متوقفة" منذ عام ١٩٨٠، فالترتيب الإجمالى يضع الولايات المتحدة فى قائمة دول العالم قريبة من بولندا وسلوفينيا فى المركز السابع والعشرين. ولذلك فإن ثراء أمريكا لم يتحول إلى أداء اجتماعى *أو* بيئى متميز[36].

النوع الثالث من مقاييس الرفاهية البديلة هى تلك المعايير المؤيدة من قبل دينير، وسيلجمان وغيرهم من علماء النفس مثل دانيال كاهنمان، الحائز على جائزة نوبل والذى يعمل فى جامعة برينستون. إنهم يناقشون نظامًا من المؤشرات القومية للرفاهية وللتعاسة الشخصية. وفى كتاب *فيما وراء المال*، يختتم دينير وسيلجمان قائلين: "لقد كانت مؤشرات الاقتصاد فى غاية الأهمية فى المراحل الأولى للتطور الاقتصادى، حينما كانت تلبية

الاحتياجات الأساسية هى الموضوع الرئيسى. ومع زيادة ثراء المجتمعات، تعتبر الفروق فى الرفاهية أقل وضوحا بناءً على مستوى الدخل وأكثر وضوحا نتيجة للعوامل مثل العلاقات الاجتماعية والمتعة فى العمل.... فمن أجل تيسير استخدام نتائج الرفاهية فى تشكيل السياسة، نقترح تشكيل مؤشر للرفاهية القومية الذى يقيم متغيرات الرفاهية الرئيسية للعينات التمثيلية للكثافة السكانية. إن المتغيرات المقاسة لابد أن تشتمل على المشاعر السلبية والإيجابية، ومعدل الاندماج، والغرض والمعنى، وقد خلق التفاؤل مستوى أكبر من الرضا عن الحياة"[37]. إن القضية بالنسبة لمثل هذا المؤشر غير مقنعة وذلك بحسب النتائج المذكورة هنا.

أحد تلك المعايير الذى وجدته مختلفًا هو مؤشر الكوكب السعيد (HPI) الذى وضعته مؤسسة الاقتصاديات الجديدة فى بريطانيا. يستخدم مؤشر الكوكب السعيد كلاً من البيانات الشخصية والموضوعية. إنه يقيس الرفاهية الإنسانية عن طريق مضاعفة رصيد الرضا عن الحياة لدولة ما مضروبًا فى توقع الحياة بهذه الدولة. ثم يقسم كل هذا على البصمة البيئية للدولة (والتى تم مناقشتها فى الفصل الأول). ولذلك فإنه يقيس كيف تجيد دولة ما تحويل الموارد المحدودة للأرض إلى رفاهية مواطنيها. وكلما عاش سكان دولة ما حياة سعيدة تحت تأثيرات بيئية صغيرة، كلما زاد رصيد الرضا. ومؤشر الكوكب السعيد متاح الآن لمعظم الدول. والولايات المتحدة قريبة من نهاية قائمة العالم، حيث تسبقها بالقائمة دول أوروبا الغربية، وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتقع كوستاريكا بالقرب من قمة مؤشر الكوكب السعيد، وزيمبابوى فى الأسفل[38]. وفى هذا الصدد يُذكر أن مملكة بوتان لديها رصيد عال ضمن مؤشر الكوكب السعيد ـــ فهى تعتبر الدولة الثالثة عشر على مستوى العالم والثانية على مستوى آسيا. إن مملكة بوتان صادقة بخصوص تطوير نظام من المعايير الشخصية والموضوعية والذى ينقل تعهدها إلى إجمالى السعادة القومية كبديل لإجمالى الناتج القومى[39]. وقد لوحظ أن مؤشر الكوكب السعيد مكان جيد لفحص اتخاذ قرار بمكان قضاء الأجازة.

أولويات الرفاهية

تقترح هذه النتائج، التى نفكر بها معًا، الحاجة إلى إعادة تفكير جذرى وإعادة ترتيب الأولويات. حاليًا، يوضح لقب توجيه السياسة والعقلية أن طريقة مواجهة الاحتياجات الاجتماعية وتحقيق حياة أفضل وأسعد هى النمو ـــ أى زيادة حجم الاقتصاد. إن الإنتاجية، والأجور، والأرباح، وأسواق الأوراق المالية، والتوظيف، والاستهلاك يجب أن يزدادوا أيضًا، حيث أن النمو شىء جيد، حيث يستحق كل التكاليف. والاقتصاد المتصلب يمكن أن يقوض الأسر، والوظائف، والمجتمعات، والبيئة، والإحساس بالمكان والاستمرارية، حتى الصحة العقلية لأنه فى النهاية، وكما يقال، أننا سنصبح أفضل بطريقة ما. إننا نقوم بقياس النمو عن

طريق حساب إجمالى الناتج المحلى على المستوى القومى، والمبيعات والأرباح على مستوى الشركة، ونحصل على ما نقوم بقياسه.

ولكن ما تم عرضه سواء من قبل البيانات أم المحللين يوضح أن الموضوع لا يبدو كذلك، فالنمو الاقتصادى الكلى ــ أى نمو إجمالى الناتج المحلى ــ لم يعد يجعلنا أفضل حالاً، وتقترح البيانات أنه بالعديد من الطرق يجعلنا أسوأ بيئيًا، واجتماعيًا، ونفسيًا. أننا نقوم باستبدال نمو إجمالى الناتج المحلى ومزيد من الاستهلاك للتعامل مع الموضوعات الأساسية ــ وذلك مقابل فعل أشياء سوف تجعلنا أفضل حقًا. إن هؤلاء الذين يقومون بإلقاء المواعظ يؤمنون دون شك بما يلقونه. ولكن بالنسبة لهؤلاء الذين فى الحكومة ومجال العمل التجارى والإعلام الذين يدعوننا لتمجيد هيكل إجمالى الناتج المحلى، فإن هذا المطلب الأبدى للنمو الإجمالى الآخذ فى الزيادة يخدم نفسه ذاتيًا وبشكل كبير، ولذلك فإنهم نادرًا ما ينظرون فيما وراء تقارير الاقتصاد الربع سنوية لفهم ما يفتقدونه. إن النتيجة هى أن المجتمع يصبح مضللاً حرفيًا.

هناك دروس عظيمة للسياسة العامة فى التحليلات المقدمة هنا. لقد حان الوقت لنخطط مسارًا جديدًا للولايات المتحدة، فمن الواضح أن نمو إجمالى الناتج المحلى قد أصبح وسيلة متواضعة وفى بعض الأحيان وسيلة تؤدى لنتائج عكسية فى وضع الحلول للمشكلات الاجتماعية. ونحتاج بدلاً من ذلك لأن نعالج تلك المشكلات مباشرة وبتعقل، وبإشفاق وكرم. إننا باحتياج لعالم كامل من السياسات القوية والجديدة ــ ومنها المعايير التى تقوى عائلاتنا ومجتمعاتنا، وتواجه انهيار الترابط الاجتماعى وتفضل الثبات عن التحرك؛ والمعايير التى تضمن الالتزام والوظائف الجيدة المجزية، والتى تزيد رضا الموظفين، وتقلل نسبة تسريح العمال وعدم الاستقرار الوظيفى، وتوفر دخول التقاعد الكافية؛ والمعايير التى توفر مزيدًا من سياسات الصداقة العائلية فى العمل، متضمنة الوقت المرن والوصول السهل لرعاية الطفل عالية الجودة؛ والمعايير التى توفر لنا المزيد من أوقات الفراغ، والتعليم غير الرسمى، والفنون، والموسيقى، والدراما، والرياضات، والهوايات، والعمل التطوعى، وعمل المجتمع، والاستجمام فى الهواء الطلق، والتعرض للطبيعة، واللعب؛ والمعايير التى توفر الرعاية الصحية العالمية وتخفف الآثار المدمرة للمرض العقلى؛ والمعايير التى توفر لكل شخص التعليم الجيد ليسعده فى الحياة ويزيد من الإنتاجية؛ والمعايير التى توفر الرعاية والملازمة للمصابين بأمراض مزمنة والعاجزين؛ والمعايير التى تعالج التحيز، والاستثناء والنفى دون محاكمة؛ والمعايير التى تحدد واجبنا نحو نصف الإنسانية الذين يعيشون فى فقر، فالواجبات تنعكس الآن فى الأهداف التنموية للألفية؛ والمعايير التى تنظم الإعلان، وتمنع الإعلان عن الأطفال، وتوفر للأشخاص الوقت المجانى على الهواء مباشرة للرد على بعضهم البعض،

والمعايير التى تحسن بشدة توزيع الدخل وتفرض الضرائب على استهلاك الرفاهية، والعمل الزائد، والدمار البيئى ويضع الخطوات فى القطاع العام النهم وفى مساندة الدخول المدعمة والبرامج الاجتماعية لمن هم فى قاع المجتمع[40].

يندرج كل هذا بين الأشياء التى يجب أن تسعى أمريكا لزيادتها. هذه هى الاتجاهات التى يجب التركيز عليها فى الاستثمارات العامة وفى أى مكان آخر. إنها جزء كبير من الطريق البديل لهذا الطريق المدمر الذى نسير عليه، وعلى هذا يجب أن يُنظر لكل المعايير على أنها معايير بيئية بالإضافة لكونها معايير اجتماعية. إن أملى هو أن يسعى كل الأمريكيين الذين يهتمون بالبيئة لأن يتبعوا تلك المعايير ـ كل هذه البصمات لمجتمع مهتم وجيد ـ بما أنها ضرورية لنذهب بعيدًا عن المال ونصل إلى الاستدامة والمجتمع. إن تعزيز الأشخاص وتعزيز الطبيعة يعتبر هدفًا واحدًا دون انفصام.

الفصل السابع

الاستهلاك: العيش بما يكفى، وليس دائمًا أكثر من ذلك

المبدأ الاستهلاكى ركيزة من ركائز الرأسمالية الحديثة، وهو يحوى التزامًا قويًا مقبولاً اجتماعيًا بزيادة مستمرة فى القوة الشرائية للبضائع والخدمات فى السوق. ويتواءم المبدأ الاستهلاكى مع المبدأ المادى فى هذا الإطار، والمبدأ المادى هو منهج للحياة والرفاهية الاجتماعية حيث يسمو بالأوضاع المادية فوق الأبعاد الروحية والاجتماعية.

يتسم المجتمع الاستهلاكى بوجود كل من المبدأ الاستهلاكى والمبدأ المادى كمظهرين رئيسيين للثقافة المهيمنة، حيث لا يتم الحصول على البضائع والخدمات من أجل إشباع الاحتياجات العامة فقط، بل لضمان تمييز الهوية والمدلول كذلك. وفى هذا المجتمع يمكن أن تسيطر سيادة المستهلك، وإن كان هذا التعبير مضللاً. والحقيقة هو أن هناك قوى مؤثرة تعمل على تشكيل أنماط الاستهلاك وليس مجرد مجموعة مشكلة مسبقًا من التفضيلات الفردية — ومن هذه القوى الإعلان، والأعراف الثقافية، والضغوط الاجتماعية، والأنماط النفسية.

كان إنفاق المستهلك ومازال ضلعًا رئيسيًا فى الانحدار البيئى. ولا يمكن للأمر أن يكون غير ذلك، فعلى سبيل المثال، تبلغ نفقات الاستهلاك الخاص فى الولايات المتحدة نحو ٧٠ % من إجمالى الناتج المحلى، وإنفاق المستهلك هو المحرك الرئيسى للاقتصاد وتوسعه. عندما نستعرض مقال "لماذا يجب على الأمريكيين الاستمرار فى الإنفاق" نجد أن جريدة *نيويورك تايمز* قد نشرت ملخصًا عن الحقيقة المزدوجة للاستهلاك: "تلاحظ الأسر وجود تيار لا نهائى من الاحتياجات، وبالإضافة لذلك فإن الاقتصاد يعتمد عليها"[1].

وتلاحظ جريدة *فاينانشيال تايمز* أن التركيز منصب على مساعدة المستهلكين للاقتصاد وليس العكس، وذلك موضح فى مقال بعنوان "مثابرة المتسوقين سيكون مصيريًا من أجل نمو الاقتصاد العالمي"[2]. إننا نجد أن مثابرة المستهلك الأمريكى خاصة تحظى بالتقدير فى مجال التجارة حول العالم. وبالرغم من ركود الأجور الحقيقية، استمر معدل الإنفاق للمستهلك

الأمريكي في الارتفاع، مما أدى إلى وقوع الأسر الأمريكية في الديون. لقد قفز دين المستهلك داخل الولايات المتحدة من ٥٢٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٢٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وقد يتعرض الأمريكيون إلى نقص في أموالهم وفقد لمنازلهم ولكنهم أبقوا على مسيرة الاقتصاد عام ٢٠٠٧.

وبعض أوجه الإنفاق الجديدة اختيارية، ولكن الزيادة الشديدة كانت بسبب التكاليف المرتفعة لأساسيات العيش – مثل المسكن والرعاية الصحية والمأكل والتعليم – إلى أكثر من ١١% فيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ عندما ارتفعت الأجور الحقيقية فوق الصفر[3]. يذكرنا هذا الموقف جيدًا بأنه لابد من توحيد الجهود المبذولة للحد من الاستهلاك التقديري والمسرف مع جهود قوية جنبًا إلى جنب لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية للأمريكيين محدودي الدخل "ممن يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة".

أما في العصر الحديث المناصر للبيئة، فهناك تركيز بيئي ضئيل للغاية على الاستهلاك. وهذا الوضع في طور التغيير ولكن لم يرغب كثير من عامة مناصري البيئة في أن يقترحوا بأن الأوضاع التي يدافعون عنها ستتطلب تغييرات جدية في أنماط الحياة، كما أن وجهة نظر الاقتصاديين مناصري البيئة تصف التركيز على الاستهلاك على أنه ضرب من الإلهاء. ومن هذا المنطلق، فإن طريقة التعامل مع كل من الاستهلاك والنمو الاقتصادي بوجه عام هي "تحديد الأسعار بطريقة صحيحة". وسيؤدي هذا بدوره إلى تحول الاستهلاك بقوة بعيدًا عن المنتجات والخدمات الضارة بالبيئة تجاه المنتجات والخدمات صديقة البيئة. وعلى الرغم من أن الاقتصاديين بلا شك محقون بشأن هذا التحول وقيمة هذه الطريقة إلا أن ذلك، كما ناقشناه مسبقًا، غير كاف.

إن التقاعس عن تحدي الاستهلاك مباشرة خطأ فادح، ناهيك عن ارتفاع التكاليف البيئية والاجتماعية لرغد العيش الأمريكي. ولذلك فإنه منذ عام ١٩٧٠ زاد حجم المنزل الجديد بنحو ٥٠%، وارتفع معدل استهلاك الفرد للكهرباء إلى أكثر من ٧٠%، كما أن معدل النفايات الصلبة التي يخلفها كل فرد قد زاد بمقدار ٣٣%. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ١٩٩٤ نجد أن ٨٠% من المنازل الجديدة تقع خارج الرقعة الحضرية، كما أن أكثر من نصف قطع الأرض مساحتها عشرة أفدنة أو أكثر. ومع ذلك، ومع هذه الزيادات في حجم المنازل، إلا أنها تعتبر متناهية الصغر كي تستطيع أن تحتوي على كل الممتلكات المتراكمة. لم تبدأ صناعة التخزين الذاتي حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، ولكنها نمت بسرعة حتى أن مبانيها تغطي الآن أكثر من سبعين ميل مربع، أي ما يعادل مساحة مانهاتن وسان فرانسيسكو مجتمعتين[4].

لم تكن كل اتجاهات الاستهلاك في الولايات المتحدة سلبية، فقد انخفض نوعًا ما نصيب الفرد من المياه من قمته عام ١٩٧٥، كما ازداد معدل استخدام النفط بنفس معدل الزيادة

السكانية. ولكن يظل معدل استهلاك المياه والنفط والمصادر الأخرى مرتفعًا ومسرفًا فوق العادة. وبالرغم من أن العصر الجديد المناصر للبيئة بدأ فى السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن كل من الرفاهية الأمريكية والسياسات المعيبة قد اتحدت للعمل على تدهور البيئة بشكل مطرد وعلى نطاق واسع[5].

النبأ الجيد هو أن هذا التقاعس فى مواجهة قضية الاستهلاك قد بدأ يتغير. ويظهر الجهد للتصدى للمبدأ الاستهلاكى على مستويين من الجدية، كلاهما تحت شعار "الاستهلاك المستدام" وكلاهما فى حاجة إلى دعم أكثر. التحدى الأول هو ظهور ما سوف أطلق عليه "النزعة الاستهلاكية صديقة البيئة". ولا تصر هذه النزعة على التقليل من الاستهلاك بشكل عام، ولكن تريد للمستهلكين أن يقوموا بشراء المنتجات صديقة البيئة وتريد للمؤسسات أن تقوم بإنتاجها.

التحدى الثانى والأكثر أهمية ينم عن أن كلا المستويين الحاليين للاستهلاك يعملان على التدمير البيئى والاجتماعى وأنه يمكن أن نتمتع بحياة وبيئة أفضل من خلال خفض الاستهلاك. كان هناك، فى الماضى، اهتمام أكثر لفصل الإنتاج عن مدخلات الموارد، وبذلك "فصل" الاقتصاد باستخدام أكثر كفاءة للموارد. ويتجه الاهتمام الآن إلى فصل الرفاهية الاجتماعية عن الإنتاج.

شراء المنتجات صديقة البيئة

يمكن تفعيل النزعة الاستهلاكية صديقة البيئة فقط عندما يمتلك المستهلكون معلومات كافية ويكون لديهم الإصرار والاستعداد لدفع مال أكثر بدرجة قليلة مع وجود دعم حكومى قوى. ويمارس الأفراد والأسر المستهلكة القوة الحقيقية فى السوق، كما يمكن تحويل تفضيلاتهم بسرعة ملحوظة مثل خطوط الموضة المؤقتة والارتفاع المؤسف لأسعار السيارات الرياضية ذات الدفع الرباعى. يمكن لحملة مستدامة للطعام أن تساعد فى تغيير المشروعات الزراعية وصناعة صيد الأسماك. إن التزام المستهلك بطاقة مستدامة يمكنه من الضغط من أجل إحداث تغييرات فى إنتاج الطاقة وفى ذات الوقت يكون مساعدًا فى حماية المناخ، كما أن التزام المستهلك بتوفير بيئة خالية من السموم فى المنزل ومكان العمل قد يدفع الصناعة الكيميائية نحو منتجات جديدة أكثر أمانًا.

حتى فى مستويات الاستهلاك المرتفعة والمتنامية، يصر المستهلكون على وجود أمرين من أصدقاء البيئة. أولاً: يمكنهم تحويل المشتريات إلى منتجات وخدمات حيث يتم صنع واستخدام المنتج بطريقة أكثر حماية للبيئة. ثانيًا: يمكنهم الإصرار على تصنيع السلع بحيث يمكن إعادة تدويرها وإعادة استخدام منتجات المستهلك. عندما يستغنى المستهلك عن جهاز تليفزيون أو ثلاجة أو أى سلعة أو حاسب آلى، فإن المصنع يأخذها مرة أخرى ويبحث ما إذا

كان سيتم إعادة استخدام هذه السلعة مرة أخرى أم سيتم تدويرها أم سيتم التخلص منها بطريقة مسئولة بيئيًا. يطلق على هذا النظام اسم "توسيع نطاق مسئولية المنتِج"، ويتم تطبيق هذا النظام بطريقة افضل فى أوروبا عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تطوير هذه الأهداف المتعلقة والمترابطة ببعضها البعض من خلال حملات المستهلك وسن التشريعات.

وهناك إشارات مبشرة بالنسبة لحملات المستهلك وسن التشريعات، متضمنة دعمًا متزايدًا من جماعات حماية البيئة والمستهلك. تعتبر العنونة البيئية والسير الذاتية للمنتَج هى البداية[6]. تتضمن التطورات الملحوظة جهود مجلس الإشراف على الغابات فى تشجيع إصدار شهادات وتمييز المنتجات الخشبية لكونها منتجة فى غابات يتم إدارتها باستدامة بالإضافة لبرنامج مجلس الإشراف البحرى الذى يصرح بممارسات صيد الأسماك طوال الوقت. وتحوذ الشهادة الصادرة عن مجلس الأبنية صديقة البيئة، والتى تُعطى للأبنية الجديدة المحافظة على البيئة، القبول، بل وتستخدم على نطاق واسع. أصبح المستهلكون يصوتون للمنتجات صديقة البيئة فى السوق مما يدعو للتغيير. فى أوروبا واليابان فإن قوانين توسيع نطاق مسئولية المنتِج التى تتطلب أن يعود المنتج إلى المنتج، أى "من الأصل إلى الأصل" لها تأثير لتشجيع المنتِج أن يفكر فى إعادة استخدام المكونات والمواد من البداية[7]. وقد أقر البرلمان الأوروبى قوانين تلزم المصنعين بتحمل تكلفة إعادة تدوير الأجهزة الكهربائية مثل ماكينات الحلاقة والثلاجات وأجهزة الحاسب الآلى. وفى عام ٢٠٠٢، قامت شركة ديل (Dell) ـــ استجابة لضغط المستهلكين ـــ بافتتاح آفاق جديدة ببرنامج طوعى لإعادة تدوير أجهزة الحاسب الآلى. والآن، لدى أربع ولايات أمريكية، منها واشنطن وكاليفورنيا، قوانين لإعادة تدوير المخلفات الإلكترونية.

وفى عام ٢٠٠٣ تم إعداد تقرير هام لمجموعة من المؤسسات الأمريكية ، مثل جمعية البيئة التى تقدم المنح، وقد شجع هذا التقرير على الاستثمار فى خمس مناطق من أجل زيادة الاستهلاك صديق البيئة. كما تم إخطار المؤسسات الخاصة بهذه التوصيات، ولكنهم فى حاجة إلى أن يتم تبنى هذه التوصيات من قبل الحكومات والجماعات المناصرة للبيئة وآخرين.

- *زيادة الوعى والقدرة على الاختيار لدى المستهلك.* "تحتاج المؤسسات التى تقدم المنح أن تمول حملات اتصالات، ومناهج للمدارس، واستثمارات أخرى ثقافية من أجل رفع الوعى، ويتشارك المواطنون والمستهلكون من أجل هذا الهدف. كما يحتاج المستهلكون إلى فهم كيفية شراء منتجات صديقة للبيئة وكيفية الإشارة للمنتجين بأن حركة الجمهور المتزايد من المستهلكين لهذه المنتجات فى تقدم".
- *تشجيع سياسات مبتكرة.* "ينطوى منهج تقديم المنح على زيادة الدعم السياسى لمبادرات

الاستدامة.... يوجد العديد من السياسات الجديدة والمبتكرة القادرة على إعطاء حوافز وتعمل على تقييم أكثر دقة للأسعار (سياسة الضرائب) وإلغاء الدعم للممارسات المسرفة أو غير المستدامة".

- *تسارع الطلب على المنتجات صديقة البيئة.* "إن الأعمال التجارية والحكومات والجامعات وغيرها من المؤسسات هى أعظم المستهلكين للبضائع والخدمات. وهذه القوة الشرائية عامل أساسى للتغيير لأنه يجب على الموردين الإنصات للمستهلكين... عندما يتم إعادة توجيه مليارات الدولارات ــ من الحكومات والجامعات والشركات ــ إلى منتجات يتم حصدها وإنتاجها باستدامة، فإن رد فعل السوق والمنتجين هو تغيير ممارساتهم".
- *المطالبة بمساءلة الشركات.* "هناك عنصر هام جدًا من أجل التغيير يركز على حملات ومبادرات الشركات بأن تكون مسئولة عن مستثمريها ومستهلكيها اجتماعيًا. إن تأييد حملات المستهلك والمقاطعات والمساهمين له فاعلية فى التأثير على سلوك الشركات لأن الشركات تريد أن تحمى قيمة علاماتها التجارية وسمعتها".
- *تشجيع ممارسات الأعمال التجارية المستدامة.* "تستطيع المنظمات غير الحكومية والحكومات وآخرون مساعدة الشركات أن يعدلوا من منتجاتهم وخدماتهم لتكون صديقة للبيئة، ومن خلال بعض الوسائل مثل تخطيط تأثيراتهم البيئية وإعادة التفكير فى استخراج الموارد واستخدامها وإعادة تدويرها؛ وإعادة تصميم المنتجات باستدامة، وتحليل سلاسل التوريد وتأثيراتهم البيئية"[8].

إن هذا الجدول من الأعمال ممتاز ويستحق دعمًا شاملاً أكثر من مجتمع الجهات التى تقدم المنح.

وهناك دليل على أن المستهلكين الأمريكيين يتغيرون. لقد ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين صرحوا بأنهم مستعدون لتقديم تضحيات ــ بمعنى التخلى عن الوقت أو المال أو الجهد ــ من أجل البيئة من ٤٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٦١% عام ٢٠٠٦. كما ازدادت مبيعات السيارات المهجنة* بمعدل ٢٦٧% من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥، وادخر المستهلكون أكثر من ١٢ مليار دولار فى فواتير المياه والكهرباء من خلال شراء منتجات مؤهلة لتوفير الطاقة، فقد ازدادت نسبة مبيعات المصابيح الكهربائية الفلورسنت المضغوطة بمعدل ٢٢% بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. كما تضاعف وجود الغذاء العضوى فى السوق فيما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٦ عندما كان يبلغ ٥ مليار دولار سنويًا[9].

---

* هى سيارات تعتمد على أنواع مختلفة من المحركات وتسير بأنواع مختلفة من الوقود (كهرباء وبنزين) وتعتبر صديقة للبيئة. (المترجم)

وبالرغم من هذه المكاسب، لاتزال "المنتجات صديقة البيئة" تحتل جزءًا صغيرًا من اهتمام السوق والمستهلك. لذلك نجد أن عددًا كبيرًا من الأمريكيين عبروا عن استعدادهم للتضحية من أجل البيئة، ولكن نجد ٨٣% منهم يقرون بعدم أخذ خطوات جادة لأن يعيشوا أصدقاءًا للبيئة؛ كما نجد ٦٤% منهم غير قادر على ذكر اسم علامة تجارية واحدة صديقة للبيئة فى حين أن ١٢% فقط يشترون منتجات صديقة للبيئة بانتظام[10].

والنزعة الاستهلاكية للمنتجات صديقة البيئة أكثر تقدمًا فى أوروبا ولكن، حتى هناك، يرى أحد الملاحظين المدققين وأحد رواد مناصرة البيئة، جوناثان بوريت (Jonathan Porritt)، قيودًا عليها. ولذلك فإنه يذكر أن التقرير الأخلاقى للاستهلاك بالمملكة المتحدة قام باكتشاف أنه فى عام ٢٠٠٣ تم إنفاق ٩ مليار استرلينى على المنتجات والخدمات الأخلاقية، وهى تمثل نسبة مئوية صغيرة من السوق. يؤمن بوريت بأن "سلوك المستهلك يعد من أصعب القوى المحركة فى الوقت الحاضر من أجل التغيير". ويضيف أن حملات المستهلك قد قامت بأفضل ما عندها عندما كانت مسألة وقف حدوث الأشياء السيئة أكثر من العمل على حدوث أشياء جيدة. "يمكن تعبئة أعداد غفيرة من المستهلكين للأولى عن الأخرى".

ويلاحظ بوريت أنه "مع قلة المستهلكين المهتمين، نجد أن العديد من الأنشطة والمنتجات المدمرة للبيئة ستبقى جذابة بشدة لمعظم المستهلكين. وفى النهاية الساحرة لـ"الاستهلاك الواضح" الذى يفعل الكثير من أجل إرضاء تطلعات جموع المستهلكين، فإن التقنيات صديقة البيئة لن تجد الطريق سهلاً لتتيح مجموعة الاختيارات الآخذة فى التزايد منطوية على السرعة والموضة والتغيير والتنوع والرفاهية التى تتوقعها الطبقات المتوسطة الغنية المتزايدة فى العالم. ويوجد، حتى الآن، على المستوى العادى للاستهلاك الجماهيرى استعداد ضئيل لدى المستهلكين أن يقايضوا قيم الراحة والأسعار الزهيدة بالنسبة للمستهلك التقليدى فى مقابل الأداء البيئى أو الاجتماعى المعزز والمدعوم ليكون أكثر قوة. حتى لو كان الدمج بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادى ممكنًا من الناحية الفنية، فإنه من الواضح بأى حال من الأحوال أن المستهلكين لا يزالون مستعدون لاختيار نوع النمو الاقتصادى الذى تلمح إليه"[11].

اعترفت فى كتابى *السماء الحمراء عند الصباح* بانجذابى الشخصى إلى فوائد الاستهلاك. وذكرت أنه "إلى جانب تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن الاستهلاك يجلب لنا السعادة ويساعدنا على تجنب الألم، والأسوأ من ذلك كله، الملل والرتابة. إن الاستهلاك يعمل على منح التحفيز والالهاء والاستيعاب والتعريف والسلطة والاسترخاء والإنجاز والتعليم والمكافأة. وإذا ضغط علىّ أحدهم سأعترف بأننى حقًا أستمتع بمعظم الأشياء التى أنفق مالى لشرائها"[12].

وهناك عدد من التحديدات الأساسية لجعل الاستهلاك صديقًا للبيئة. أولها، كما أكدت من قبل فى سياقات أخرى، سيتم ابتلاع فوائد الاستهلاك المحسن وصديق البيئة بسبب النمو

المتزايد للاستهلاك نفسه وحتى تقوية النزعة الاستهلاكية. ويرى جون لنتوت (John Lintott) فى مقاله "هناك ما هو أكثر وراء علم الاقتصاد وهو إرساء حماية البيئة" من أجل الحصول على فائدة من المشكلات البيئية من خلال تقديم منتجات جديدة أكثر نظافة، وإنشاء الصناعات المهتمة بتنظيف البيئة. ويشير لنتوت إلى أن "تقليل الاستهلاك، ناهيك عن الرغبة فى الاستهلاك، ليس متضمنا فى البرنامج بشكل مؤكد. وسبب أو ذريعة ذلك هو الانخفاض المزعوم للرفاهية وهذا يستتبع من ثم عدم جدواها السياسية. إن النتيجة، بالرغم من احتمال إدخال بعض التحسينات المعينة، بشكل عام تعزز المجتمع الاستهلاكى والميل تجاه دمار بيئى أكثر"[13]. وقد أصبحت المنتجات صديقة للبيئة موضة عند بعض الجماعات، وحتى تلك المنتجات والخدمات لها تكاليف بيئية وتحتاج إلى إنتاجية.

ثانى هذه المشكلات، القول بأن قرارات المستهلك *الفردى* هى المشكلة، بينما فى الحقيقة، توجد قضايا أكبر. وصف مايكل مانيتس (Michael Maniates) ذلك بقوة قائلاً: "يلوح فى الأفق انحراف شديد فى الطريق لهؤلاء الراغبين فى وضع الاستهلاك بجدول الأعمال المناصر للبيئة. أحد الطرق السهلة التى تؤدى إلى مستقبل تجد فيه أن 'الاستهلاك' قد أصبح فى مظاهر غير مرغوبة بيئيًا... قد وجد مكانا فى مناظرات بيئية. وستعمل الجماعات المناصرة للبيئة جاهدة لـ 'تعليم' المواطنين الحاجة إلى شراء المنتجات صديقة البيئة ويقللون من الاستهلاك [ولكن]... ستظل المسئولية والسلطة على المشكلات البيئية غامضة. ومن المفارقات، أن استطاع الاستهلاك الاستمرار فى التوسع بينما تحت خصخصة الأزمة البيئية على الاستهلاك المتزايد منفلت الزمام، طالما كان هذا الاستهلاك 'صديقا للبيئة'. هذه هى طريقة العمل كالمعتاد. أما الطريق الآخر، وهو طريق صخرى، يتجه نحو مستقبل حيث يفهم المواطنون المهتمون بالبيئة، نظرًا لتأثير المناظرة الحماسية والمحادثة المفعمة بالحيوية، "مشكلة الاستهلاك". وعندها فإن هؤلاء سيرون إن اختيارات استهلاكهم الفردى مهمة بيئيًا ولكن تحكمهم فى هذه الاختيارات مقيد ومحدد ومحاط بإطار من قبل المؤسسات والقوى السياسية التى يمكن تجديدها فقط عن طريق العمل الجماعى للمواطنين، على عكس سلوك الاستهلاك الفردى"[14].

أما المشكلة الثالثة فهى ما يسمى بـ "أثر الانتعاش". وتظهر آثار الانتعاش عندما يتم إنفاق المدخرات، فى فواتير المياه والكهرباء على سبيل المثال من كفاءة الطاقة، بطرق تقوض المكسب البيئى، مثل الاحتفاظ بمنزل أحدهم دافئا أو شراء أجهزة أكثر استهلاكًا للطاقة.

وآخر هذه المشكلات أنه توجد احتمالات هائلة للتلاعب بالمستهلكين وتضليل العملية. وقد أصبح مصطلح "منتج نظيف وصديق للبيئة" شائعًا اليوم فى الإعلانات وحملات العلاقات

العامة. أشار بول هوكن وآخرون إلى أن العديد من صناديق الاستثمار التعاونية للبيئة التى تم عرضها لا تبدو مختلفة عن التى لم يتم عرضها[15]. وإذا كنت تتطلع لنزعة استهلاكية صديقة للبيئة، فاحترس عندما يأتيك محترفو التسويق فهم بارعون للغاية. لقد أصبحت أنت الآن جزءًا من القطاع السكانى المستهدف. ويلخص منشور مجلس الريادة التسويقية "استهداف قطاع أسلوب الحياة الصحية والاستدامة" قائلا: "سعت نسبة كبيرة من البالغين إلى أسلوب حياة بديل مبنى على مبادئ بسيطة للصحة والاستدامة البيئية. هذه المجموعة، والمشار إليها بجماعة "أسلوب الحياة الصحية والاستدامة"، تضع قيمة عالية بالنسبة للصحة العامة، والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية والإنجاز الشخصى والمعيشة المستدامة...

"وبالرغم من هذه الاحتمالات إلا أن هذه الجماعة قد أثبتت صعوبة تسويقها لأن معظم الناس لا يثقون بوسائل الإعلام التقليدية ويبدون شكوكهم تجاه الشركات التى يخافون أن تستغل تقديرهم للربح. ويوضح هذا المنشور الموجز الصفات السكانية والنفسية لهذا القطاع، وما يفضلونه فى الاتصالات والخطط التى تستخدمها الشركات للتسويق بكفاءة لهذه المجموعة"[16]. كما يكتشف هذا المنشور أن جادة ماديسون (Madison Avenue) تجتهد فى عملها كيف تبيع أكثر وأكثر منتجات صديقة للبيئة[17].

ومع أخذ كل هذا فى الاعتبار، ما هو احتمال تحقيق التلازم ــ على المدى الطويل ــ بين المنتجات صديقة البيئة والنزعة الاستهلاكية تجاهها؟ يمكن أن يكون ذلك التلازم على مستوى كبير إلى حد ما إذا دفعت ودعمت الحكومة بقوة هذه المنتجات، وستظل على مستوى متواضع إذا ظلت الحكومة على الهامش. وعلى سبيل المثال، سوف يشكل تأييد علماء الاقتصاد لمقاييس الحكومة ــ بيئيًا ــ فرقًا كبيرًا، كما سيكون كوصفة مباشرة للتقنيات الحديثة (مثل متطلبات كفاءة الطاقة والتزامات الطاقة المتجددة) ومتطلبات لمسئولية المنتِج الموسعة. عندما يكون هناك متطلبات واضحة وإلزامية ومنتظمة ومطبقة بعدل على الجميع، فإن النزعة الاستهلاكية صديقة البيئة ستكون أكثر كفاءة وقبولاً على نطاق أوسع. ولكن وجهة نظر المركز التجارى أنه من التهور الاعتماد على تغيير كبير فى اختيارات لأفراد من المستهلكين المتطوعين.

خفض الاستهلاك

خلاف النزعة الاستهلاكية صديقة البيئة، هناك نزعة ثانية أكثر أهمية ــ وهى التركيز على خفض الاستهلاك وليس مجرد تحسينه. تحتل نفقات الاستهلاك الشخصى نحو ثلثى إجمالى الناتج المحلى، لذا فإن الحالة البيئية من أجل خفض الاستهلاك بوجه عام فى الدول الغنية تعتبر نفس الحالة عند خفض الإنتاج.

للاستهلاك تكاليف وفوائد، فبخلاف أسعار السوق، من الصعب تحديد وفهم التكاليف الاجمالية للاستهلاك ودائمًا ما يبخس قدرها. وفى المقابل، فإن فوائد الاستهلاك فورية ويمكن قياسها وعادة ما تفوق التقديرات، ويرجع الفضل فى جزء من هذا إلى جهاز التسويق المتطور للغاية. ويساهم عدم التناسق هذا فى استهلاكنا المسرف.

ومع ذلك توجد عائدات متضائلة للاستهلاك بدايةً من تلبية الاحتياجات الأساسية وصولاً إلى إشباع المستهلك. كما أن التكاليف فى ارتفاع ــ بيئيًا واجتماعيًا كما هو الحال اقتصاديًا. لذا ينبغى على الاستهلاك أن يستمر حتى تتساوى التكاليف الآخذة فى الارتفاع لهامش السعر مع فوائد الانحدار ــ وعندئذ تتوقف. وبينما يكون لدينا نموًا غير اقتصادى، يمكن أن يكون لدينا إسرافًا فى الاستهلاك ــ العالم الذى تستغله الحياة بشدة فى مجالات أخرى. ولذلك ففى الولايات المتحدة نحن قد تجاوزنا النقطة التى ينبغى أن نكون قد توقفنا عندها ــ ليس كل فرد بالطبع ولكن بشكل عام.

النبأ الجيد، والذى ناقشناه فى الفصل السادس، هو أن البحث الواسع يوضح أن الاستهلاك المعتمد على السوق ليس مقرونًا بشدة برفاهية الإنسان والرضا فى الحياة. لذا فإن إمكانية تحقيق أرباح مضاعفة تطرح نفسها. إذا كان الاستهلاك المفرط فى الوقت الحاضر يعمل على التدمير نفسيًا وبيئيًا، فإنه يمكن أن نقوم بتحسين حياتنا وبيئتنا بالتقليل من حجم هذا الاستهلاك. أما النبأ السيىء فهو أن الاستهلاك لايزال إلهامًا قويًا للناس حتى مرحلة الإدمان، فى كل مكان. لقد تعلقنا به. ولاستعراض تقليل الاستهلاك وأن نصبح أقل استهلاكًا ومادية، من الأفضل أن نفهم كيف ولماذا تحجزنا هذه القوى فى قبضتها بشدة.

قام تيم جاكسون (Tim Jackson) بتلخيص ينابيع مذهبنا الاستهلاكى بسلاسة فى مقاله الذى كتبه فى أحد أعداد *مجلة البيئة الصناعية* عام ٢٠٠٥[18]. إن العمل على هذا الموضوع كبير، ولكن جاكسون يحدد أربع مدارس رئيسية للتحليل.

أول هذه المدارس، هناك من يرون أن ثقافة المستهلك هى أحد نماذج علم الأمراض الاجتماعية. من أبرز الأسماء فى هذه المدرسة ثورستن فيبلن (Thorsten Veblen)، وإريك فروم (Eric Fromm)، وايفان إيليتش (Ivan Illich)، وتبور شيتوفسكى (Tibor Scitovsky)، وهيربرت ماركوس (Herbert Marcuse) وارنست بيكر (Ernest Becker). يقول جاكسون: "انتبه فروم (١٩٧٦) إلى العزلة والسلبية التى انتشرت فى الحياة الحديثة وألقى اللوم باتزان على نظام اقتصادى مبني على المستويات المتزايدة من الاستهلاك. وقد هاجم ايفان إيليتش (١٩٧٧) الأيديولوجية التى تساوى التقدم بالثراء والاحتياجات بالسلع. وفى محاولة لاكتشاف سبب "الرخاء الذى لم يسبق له مثيل والمتنامى بسرعة، كان المستفيدون غير راضين". وقد أكد شيتوفسكى (١٩٧٦) على الطبيعة المدمنة لسلوك المستهلك وفشلها فى عكس تعقيد

الدافعية والخبرة البشرية"[19]. وجدت مثل هذه الآراء دعمًا تجريبيًا لها فى ظل العدد المتزايد من دراسات هؤلاء التى تظهر فشل المستويات المعلنة للرفاهية لتناسب النمو فى الدخول[20].

يجد تيم كاسر (Tim Kasser) وزملاؤه جذور المذهب المادى بالتعرض للنماذج الاجتماعية مشيدًا بالاستهلاك والقيم المادية وبالخبرات التى تزيد من عدم الأمان الشخصى. وهنا تبدأ حلقة مفرغة. ويؤدى عدم الأمان الشخصى والضغوط الاجتماعية بالناس إلى أن يكونوا أكثر تعلقًا بالبضائع المادية ("أنا محبط؛ أعتقد أننى سأذهب للتسوق"). وحتى عندما يقومون بذلك، فإن احتياجاتهم النفسية الأساسية لا يجب تلبيتها أكثر من ذلك، لذا فهم يستهدفون التعويض بممتلكات أكثر. إن الاستهلاك فى زيادة بينما الرفاهية الشخصية لا تزيد. ويؤمن كاسر بأن الرأسمالية الحديثة تعمل على زيادة كل من عدم الأمان الشخصى والأولوية الاجتماعية للاستهلاك. وهكذا فإن الرأسمالية تعزز المادية. كما يشير كاسر إلى أن هؤلاء الذين لديهم توجه نحو مستوى عالٍ للقيم المادية هم أكثر تأثرًا بالإعلانات وأقل ميلاً لدعم حماية البيئة[21].

ويؤمن إد دينر (Ed Diener) بأن "المذهب المادى يسمم السعادة"[22]. ومع ذلك فهو فى ارتفاع فى أمريكا. وفى استطلاع رأى بالمجلس الأمريكى للتعليم أجرى مع ربع مليون طالب حديثى الالتحاق بالكلية، تبين أن المجموعة التى اعتبرت المذهب المادى مهمًا جدًا ليصبح الفرد "ثريًا جدًا من الناحية المالية" قد ارتفعت نسبتها فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين من ٤٠ إلى ٧٤% بينما انخفضت بشدة نسبة الذين اعتبروه مهمًا جدًا من أجل "وضع فلسفة ذات مغزى للحياة"[23].

ويرى ارنست بيكر فى كتابه *إنكار الموت* وكتب أخرى بأننا جميعًا نبذل ما فى وسعنا لإنكار موتنا ونتجاوز عن أننا سنموت يومًا ما – ويقوم بعضنا بهذا من خلال أطفالنا أو طلابنا أو كتبنا أو ديننا وكثير منا من خلال حشد سلع مادية وثروة وسلطة أكثر من أى وقت مضى. وفى هذا الإطار، لا يصير التعلق بالاستهلاك إلا نمطًا مرضيًا آخر من التحكم فى الرعب من موتنا[24]. ويوضح بيرسى بيش تشيلى (Bercy Bysshe Shelley) فى قصيدته "أوزيمانديإس" عدم الجدوى من السعى لانكار الموت من خلال الثروة والسلطة:

التقيت بمسافر من الأرض العتيقة
قال : ساقين من الحجر يتسمان بالضخامة وبلا جسد
تقفان فى الصحراء. بالقرب منهما على الرمال،
نصفهما قد غاص وهناك أكانيب غارقة، تبدو محطمة،
عبوسها وشفتيها المجعدتين وسخرية من الأوامر الباردة

تقول بأن نحاتها قرأ مشاعرها جيدًا
وهى لاتزال على قيد الحياة، تاركة آثارًا على هذه الأشياء الجامدة،
اليد التى سخرت منهم والقلب الذى تغذى.
وعلى قاعدة التمثال تظهر هذه الكلمات:
"اسمى أوزيمانديا، ملك الملوك:
انظر على أعمالى، أيها العزيز، واشعر باليأس!"
لا شيء بجانبى ظل قائمًا، إلا التحلل فى كل مكان حولى
هذا الحطام الهائل، عار ولا حدود له،
وتمتد رمال الأرض الوحيدة بعيدًا.

ويرى علماء النفس بأن الناس تكتشف صعوبة أن تجد الأمان بواسطة "الاعتماد كلية على النفس" و"الانخراط فى المجتمع". يخدم الاستهلاك الهدفين؛ إن كلاً من ثقافتى المذهبين الرأسمالى والتجارى تؤكدان على "الاعتماد كلية على النفس" و"الانخراط فى المجتمع" من خلال الممتلكات وعرضها. تعمل هذه الثقافة على تغيير التوازن بعيدًا عن "الانخراط فى المجتمع" من خلال الانتماء إلى مجتمع والتعاطف الاجتماعى والتواصل مع الطبيعة.

المدرسة الثانية للتحليل ترى سلوك المستهلك كتكيف تطورى. ويؤمن علماء علم النفس التطورى بأن ارتباطنا بالاستهلاك كان ضروريًا للنجاح الجينى لأجدادنا. إنهم يروننا خاضعين بصورة خاصة بشرط أن نسعى جاهدين لوضع أنفسنا للتوافق مع الجنس الآخر وتأسيس وضعنا وسلطتنا ووضعنا الاجتماعى. ولذلك تفى سلوكيات الاستهلاك المرئى بهذه المساعى. ولذلك تسمح لنا "السلع الوضعية" بوضع أفضل لأنفسنا مع تقدير الآخرين الذين من الجائز أن يكونوا منافسين. وبالطبع يعرف المعلنون ذلك جيدًا.

وتتألف المدرسة الثالثة للتحليل من هؤلاء الذين يؤكدون، بركاكة، على أن كثيرًا من إنفاق المستهلك مقيد بالاتفاق الاجتماعى والتلاعب بالتجارة. ويشيرون إلى ذلك بـ "الاستهلاك المبهم" لتناقضه مع "الاستهلاك الواضح" الخاص بفيبلن والمتمثل فى الرهن العقارى، وتكاليف الرعاية الصحية، والتعليم وأسعار الطاقة. هنا يكمن الجوهر الخاص بعلم الأمراض ليس فى ذات الفرد ولكن فى الهيكل المؤسسى للاختيار اليومى.

ثم تأتى مدرسة التحليل الرابعة والأخيرة والتى تؤكد على الدور الرمزى لسلع المستهلك. ومفادها أننا تمنحنا ممتلكاتنا المعنى والهوية، إنها تتحدث إلينا لتجذبنا نحن والآخرين بقوة. ويلاحظ جاكسون أن "أهم درس من تلك الهيئة الكبيرة للعمل ليس جليًا بقدر كاف: فالسلع المادية هامة بالنسبة لنا ليس فقط لما تفعله لنا بل لما تعبر عنه (عنا وعن حياتنا

وأحبتنا ورغباتنا ونجاحاتنا واخفاقاتنا) للآخرين ولنا. إن السلع المادية ليست تحفًا فقط. كما أنها لا توفر مزايا وظيفية بحتة. إنها تستمد أهميتها، فى جزء على الأقل، من دورها الرمزى فى الوساطة وتواصل المعنى الشخصى والاجتماعى والثقافى"[25].

وسأعرض هنا كيف يقوم كلايف هاميلتون بتسويق السمن: "عند تسويق السمن، يتم فصل مساهمة المنتج فى رفاهية المستهلك تمامًا من أى خواص فيزيائية. لقد أصبحت الفائدة الفعلية للمنتج غير ذات صلة بحيث أن المستهلك لا يشترى شيئًا ليقوم بوضعه على الطعام ولكن سلسلة من المشاعر المرتبطة بالعلاقات العائلية المثالية. لقد صُمم الإعلان بطريقة معقدة وذكية ورمزية لإقناع المشاهد بأن الإناء من هذه الدهون النباتية مطابق لنصف دستة من العلامات التجارية الأخرى من الدهون النباتية الأخرى، ويستطيع هذا أن يعطينا شيئًا مميزًا، شيئًا نحن فى حاجة إليه بالفعل. فى عالم من عدم التكامل الاجتماعى، يوجد لدى المستهلكين المعاصرين حاجة قوية للدفء العائلى والبشر، مثل كلاب بافلوف (Pavlov) بالضبط، يكونون مترابطين بلا وعى. إن الاحتياجات العاطفية والترابط اللا واعى هما الركيزتين النفسيتين المتوائمتين لمجتمع التسويق"[26]. والآن نعرف بوجود مشكلة أخرى ألا وهى تجاهل مُصنعى السمن اختبار الآثار الصحية للدهون غير المشبعة التى كانوا يبيعونها.

تحدى الاستهلاك

كل هذه العوامل ــ من مدارس التحليل الأربعة ــ قيد العمل. وهذا هو سبب التزامنا القوى تجاه الاستهلاك. ولكن أليس هذا الالتزام القوى غير منتقد؟ سيكون، من الصعب الاعتداء على حصن الاستهلاك، ولكنه غير محكوم بأى وسيلة.

يجب أن نأخذ فى الاعتبار ما يلى. تؤكد مدرسة علم الأمراض الاجتماعية على أن استهلاك اليوم لا يفى بالاحتياجات الاجتماعية والنفسية. إذا كان الحال هو العكس؛ فإن الاستهلاك الزائد عمل على تحسين الشعور بالرضا بالحياة والرفاهية، عندئذ كنا سنتعرض لمشكلة عويصة على الجبهة البيئية. ولكن الوضع ليس كذلك، وذلك لكون كثير وكثير جدًا من الناس يشعرون بسطحية الهويات المتغيرة باستمرار والتى نتجت من التقلبات الإعلانية. يبحث الناس عن شىء واقعى ودائم وحقيقى أكثر. قد يكونون يبحثون فى الأماكن الخطأ فى بعض الأحيان، ولكنهم يبحثون على أية حال. إنهم منهكون بسبب سباق الحياة ويحاولون مواكبة أقرانهم. وهناك مخطط رائع يوضح ذلك فى كتاب *داء الثراء*: "بينما تشاهد التليفزيون، وفى منتصف أحد البرامج تعتم الشاشة للحظة. لقد انقطع البرنامج لنشر خبر عاجل. يحتشد كثير من الناس خارج منزل مرتفع الثمن مستقلين سيارات أسعارها متقاربة تقريبًا. هناك عائلة حسنة الهندام تتكون من أربعة أفراد تقف على الدرج وتبدو محبطة. أحد الأطفال يمسك

بعلم أبيض. ويتحدث المراسل فى جهاز الميكروفون بصوت خفيض: 'نحن الآن أمام منزل عائلة جونز (The Joneses) ـ جيرى (Jerry) وجانيت جونز (Janet Jones) ـ العائلة التى حاولنا مواكبتها لسنوات. حسنًا، يمكننا التوقف عن تلك المحاولة لأنهم استسلموا. إذن فلنسترق السمع للحظة'. تتغير الصورة كاشفة عن جانيت جونز وهى تبدو متعبة بينما يد زوجها مرتخية على كتفها. صوتها يتقطع وهى تتكلم: 'الموضوع لا يستحق ذلك. نحن لم نعد نرى بعضنا البعض. نحن نعمل كالكلاب. دائمًا فى قلق على أطفالنا وعلينا ديون كبيرة لن نستطيع أن نسددها لسنوات. إننا نستسلم. لذا من فضلكم توقفوا عن محاولة مواكبتنا'. ويصيح أحدهم من الحشد 'وماذا ستفعلون؟' وترد جانيت: 'سنحاول فقط أن نعيش أفضل بتكلفة أقل'. ثم يقول المراسل 'والآن كما ترون. عائلة جونز تستسلم. والآن مع فاصل إعلانى'"[27].

يشعر كثير وكثير من الناس فى مستوى ما بأن هناك تضليل وتبديد بدرجة كبيرة لطاقة الحياة. لقد حددنا مسار رغباتنا وانعدام الأمن وحاجتنا لإظهار قيمتنا ونجاحنا. وأعلنا بوضوح رغبتنا فى أن ننخرط فى أشياء مادية وأن نعمل بصورة متزايدة فيها ـ مثل منازل أكبر وسيارات أكثر رفاهية وأجهزة أفخم وأجازات غريبة. ولكن فى الخلفية لا نستطيع المساعدة ولا الهروب من الموضوع، بل نعرف أن "أفضل الأشياء فى الحياة هى الأشياء المجانية" وأن "المال لا يستطيع أن يشترى الحب". نعرف أننا نستخف بالأشياء الثمينة التى نعرف أنها غير موجودة بأى سوق والتى تجعل الحياة حقا مجدية. نشعر بأننا نقوم بتفريغ مناطق كاملة من الحياة للحكم الذاتى الفردى والاجتماعى والطبيعة، وأننا إذا لم نستيقظ، سنفقد فرصة العودة من أجل إصلاح أنفسنا، ومجتمعنا المهمل، وعالمنا المزيف، لأننا إذا لم نكن أكثر حرصًا فى القريب العاجل، لن نجد ما يتبقى لإصلاحه ولن نجد ما يبقى لنعود إليه.

نشعر بتلك الإمكانية ونرتعد. نرفضها أو، على الأقل، نطمح فى أفضل لحظاتنا أن نتجاوزها. وفى أحد استطلاعات الرأى، وجد الباحثون أن ٨٣% من الأمريكيين يقولون بأن المجتمع لا يركز على الأولويات الصحيحة، وأن ٨١% يقولون أن أمريكا تبالغ فى التركيز على التسوق والإنفاق، وأن ٨٨% يقولون أن المجتمع الأمريكى صار مجتمعًا ماديًا للغاية، بالإضافة إلى أن ٧٤% يؤمنون بأن المذهب المادى المفرط يؤذى البيئة[28]. إذا كانت هذه الأرقام صحيحة تقريبًا فى كل مكان، فهناك قاعدة قوية يمكن أن نبنى عليها.

فى محلات بيع الكتب، تمتلئ الأرفف بكتب عن كيف "تستعيد حياتك"، وكيف تواجه "الاشتهاء الروحى فى عصر الوفرة"، وكيف تتجاوز "اضطراب عجز الطبيعة"، وكيف تعيش ببساطة وببطء أكثر[29]. ويوجد عشرات المواقع على شبكة الإنترنت التى يمكن أن تخبرك كيف تعيش حياة سليمة بيئيًا؛ أى كيف تبطئ من أدائك، وماذا يمكن أن نفعله لنحافظ على كوكب الأرض والعمل على إيقاف عملية الاحتباس الحرارى"[30].

وهنا نتحدث عن باتاجونيا (Patagonia)، أحد الشركات التى لا أزال أؤمن بهـا. ونجـد نصيحة ايفون شوينارد (Yvon Chouinard) المدير التنفيذى للشركة،" لا تشتر هذا القميص إلا إذا كنت بحاجة إليه". فى اقتصاد الوفرة، يوجد ما يكفى، ليس أكثر مما ينبغى، ولا أقل ممـا يجب... ولكن بقدر كاف. والأهم وجود وقت كاف للأشياء الهامة مثل: العلاقـات والطعـام اللذيذ والفن والألعاب والراحة. يعيش معظمنا فى الولايات المتحدة فى إطار ما يُعتقـد أنـه وفرة، حيث الكثير من كل شيء حولنا، ولكنه وهم وليس واقعًا. نحن نعـيش فـى اقتـصاد معروف باسم "غير كاف"... فى اقتصاد الوفرة. تعود أسماك السلمون البرى إلى الأنهار التى تعيش فيها، وتنمو الأشجار حتى تصل إلى طولها الطبيعى، والمياه نقية. إنه عـصر عـودة الشعور بالغموض والسحر للعالم. نعيش نحن البشر فى حدود إمكاناتنا وحتى أفضل من فينا، لديه الوقت ليستمتع بما لديه"[31].

ولذلك صار لدينا منتج ثورى جديد يحاول أن ينجح فى السوق يحمل اسـم: لا شـيء: "مضمون بعدم إغراقك فى ديون... غير سام ١٠٠%... لا يكلفـك أى أجـور... لا يـذر مخلفات... لا يساهم فى الاحتباس الحرارى العالمى... صديق للعائلـة... ممتـع ومبـدع!"، ورفضت الشابات اللاتى كن يبعن منتج 'لا شيء'، فى مراكز التسوق المغادرة وأُلقى القبض عليهن[32]. لقد كان هذا خيرًا لهن. إن الدعاية طريقة قوية لتغيير النظام ـــ فهى طريقة ذكيـة، وفاضحة بطريقة غير محترمة للادعاء والاصطناعية.

ويحاول كثير من الناس الآن أن يناضلوا ضد النزعة الاستهلاكية وعملية التحول إلـى التجارة[33]. إنهم يدعوننا إلى أسلوب جديد فى الحياة ونضال جديد. إنهم يقولون لنـا: واجهـوا الاستهلاك، مارسوا الاكتفاء، اعملوا أقل، استغلوا الوقت ـــ فهو كل ما لديكم. اتركوا التقنيات، انضموا إلى "يوم بلا تسوق"، لا تشتروا شيئًا، لا للشعارات، مارسوا اليقظة واللعب، مارسوا الحياة فى العالم الطبيعى. افسحوا الطريق من أجل أن تزدهـر الطبيعـة، ابتكـروا بيئـات اجتماعية حيث يُنظر للاستهلاك المفرط عن الحاجة بأنه سـاذج، ومـسرف فـى الإنفـاق، ومتفاخر. وابتكروا مناطق خالية من التجارة، اشتروا المنتجات الوطنية، كلوا الطعام المطهى بتؤدة. يسروا حياتكم. اعزلوا الممتلكات، قللوا من مكاسبكم، ابتكروا عملـة محليـة. ابنـوا تعاونيات مملوكة للمستهلك، واستعيدوا أمريكا[34].

يقول صاين وندل بيرى (Sign Wendell Berry) فى قصيدته "بيان"[35]:

عندما يريدونك أن تشترى شيئًا
سوف يتصلون بك. عندما يريدونك
أن تموت من أجل الربح سوف يُعلمونك ويخبروك.

لذلك، الأصدقاء، فى كل يوم يفعلون شيئًا
لن يحسب. أحب الله.
أحب العالم. اعمل من أجل لا شئ.
خذ كل ما لديك وكن فقيرًا.
أحب شخصًا لا يستحق ذلك.
انسحب من الحكومة واحتضن علم البلاد.
ليكن لديك أمل فى أن تعيش فى هذه
الجمهورية الحرة التى تدافع عنها...
توقع نهاية العالم. اضحك،
فالضحك بلا مقاييس. كن مستمتعًا بما حولك،
وإن كنت قد راعيت جميع الحقائق.
وكى لا تكون النساء أقل قيمة
للسلطة، أسعد النساء أكثر من الرجال.
اسأل نفسك : هل هذا يرضى
امرأة راضية بأن تحمل طفلاً؟...
بمجرد أن يتمكن الجنرالات والساسة
من أن يتنبأوا بالاقتراحات من عقلك،
اتركها. واجعلها كرمز لتحدد الدرب الخاطئ، حيث الطريق
الذى لم تسلكه. كن كالثعلب
الذى يمهد مسارات أكثر من الضرورى،
بعضها فى الاتجاه الخاطىء.
مارس التجدد.

الفصل الثامن

الشركة:
تحدى الديناميكيات الأساسية

تعد الشركات بمثابة الممثلين الأبطال على مسرح الرأسمالية، إذ أنها تمثل أهم مؤسسات الرأسمالية، وربما أهم المؤسسات فى عصرنا. إذا كانت الرأسمالية هى آلة للنمو، فالشركات هى التى تشغّل هذه الآلة. إذا كان النمو يعمل على تدمير البيئة، فالشركات هى التى تقوم بمعظم أعمال التدمير. يوجد فى الولايات المتحدة، عدد قليل من النقاد للنمو والرأسمالية. لكن مديرى الشركات، فى المقابل، يمارسون لعبة عادلة. لقد كانوا محط نظر النقاد الاجتماعيين من أجل الأجيال، ولسبب وجيه.

بالطبع، يوجد جانب إيجابى. تقوم الشركات أيضًا بأعمال خيرية هائلة فى العالم. لقد صنعوا التيفو (TiVo) (مسجل ومشغل برامج التليفزيون والإنترنت) الخاص بى. كما صنعوا سيارتى المهجنة ونظام الطاقة الضوئية الذى اشتريته وأبقونى مطّلعًا إلى حد ما، وساعدونى فى القيام بأعمالى المصرفية، وفى معالجة ضغط الدم. وأنا ممتن لكل ذلك، وأكثر من ذلك بكثير. واليوم هناك الكثير من الاستمرار فى تكوين شركات صديقة للبيئة حقيقية. لم أكن لأوصى فى عام ١٩٧٠ بعمل فى مجال أعمال للطلاب خاص بالبيئة؛ ولكنى أفعل ذلك الآن فى كثير من الأحيان. ولكن لايزال هناك شيئًا أساسيًا لابد من القيام به؛ وهذا فى عالم حيث البيئة بها كثير من المشكلات مثل ما يحدث اليوم، فالشركات هى القوة المهيمنة.

الشركة الحديثة

الشركة الحديثة هى اختراع حديث العهد نسبيًا، يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، ولكنه انتشر بسرعة. لا تشكل الشركات إلا نحو ٢٠% من المؤسسات الأمريكية؛ فمعظم الأعمال التجارية عبارة عن ملكيات وشراكات. ولكن قطاع الشركات مسئول عن ٨٥% من دخل

الأعمال التجارية الأمريكية. وعلى النطاق العالمى، تنتج أكبر ألف شركة نحـو ٨٠ % مـن إنتاج العالم. وتتميز الشركة بالعديد من الخصائص المحددة التى تؤثر بـشكل كبيـر علـى سلوكها:

١. *فصل الملكية عن الإدارة*. يمتلك المساهمون الشركة، ولكنها تـدار مـن قبـل مـديرى وموظفى الشركة. لقد حذر آدم سميث منذ وقت طويل من أن المديرين "الـذين يقومـون بإدارة أموال أناس آخرين... لا يمكن أن نتوقع أن يراقبوها بالقلق نفسه والحذر إذا كانوا يديرون أموالهم الخاصة"[1].
٢. *مسئولية محدودة*. وعلى عكس الملكيات والشراكات، يمكن أن يفقد أصـحاب الـشركات استثماراتهم، ولكن هذا كل شيء. إن أصحاب الشركات والمـساهمين ليـسوا مـسئولين شخصيًا تجاه مانحى القروض للشركة. والمسئولية المحدودة هى أحـد الأسـباب التـى تستوجب على الشركات أن تحصل على تصريح لها من قبل أحد السلطات الحكومية ــــ مثل إدارة الولايات فى الولايات المتحدة ــ ولتلك السلطة الحق فى الإشراف وتنظـيم الشركات، وإن كان هذا لا يحدث عمليًا إلا نادرًا.
٣. *الشخصية الاعتبارية للشركة*. إن قصة كيف أصبحت الشركات أفرادًا اعتباريين يتمتعون بحماية الأحكام الدستورية الرامية إلى ضمان حقوق الأفراد لشيء رائع. فى عـام ١٨٨٦ كانت هناك قضية فى المحكمة العليا بين مقاطعة سانتا كلارا (Santa Clara) وسكك حديد جنوب المحيط الهادى. لم يقل رئيس المحكمة العليا، من فوق مقعده أثناء مرافعة شفوية، إلا أن لجنوب المحيط الهادى الحق فى الحماية طبقًا للتعديل الرابع عشر. هـذا التعليـق، والذى لا يمت بأية صلة بالحكم الذى ستتخذه المحكمة إزاء هذه القضية، تـم تدوينـه – وليس حكم المحكمة ــ فى نوتة ملاحظات كاتب المحكمة فى هذه القضية، ولم يتم ذكـر أى شيء آخر[2]. ويستمر التاريخ ليقول لنا أنه فى يونيو ٢٠٠٧، ألغت المحكمة العليا حكمًا لقانون تمويل الحملات الانتخابية الخاصة بـــ ماكين فينجولد (McCain Feingold) عـام ٢٠٠٢، للإعلانات السياسية، على أساس أنه ينتهك حقوق التعديل الأول للشركة. وفـى فبراير ٢٠٠٧، أسقطت المحكمة العليا حكمًا لهيئة المحلفين ضد شركة سجائر على أساس أن الحكم بالتعويضات التأديبية انتهكت حق الشركة الدستورى فى الإجـراءات القانونيـة الواجبة.
٤. مبدأ " *أفضل مصلحة للشركة*". ينص هذا المبدأ، وهو جزء رئيسى من قانون الـشركات، على أن لدى المديرين والإداريين عملاً يجب أن يقوموا به من أجـل أفـضل مـصلحة للشركة، والذى تم تفسيره على أنه عمل لتعظيم ثروة المساهمين. هذا المبدأ، وهو الأولوية للمساهمين، يشكل عقبة أمام تطور الشركات نحو مؤسسة مسئولة اجتماعيًا بدرجة أكبـر.

يفسر جويل باكان (Joel Bakan) فى كتابه "*الشركة*"، النتيجة: "يمكن للشركة فعل الخير فقط لمساعدة نفسها على العمل بشكل جيد، وهو ما يضع حدًا واضحًا على مدى ما يمكن أن تحققه من خير.... والناس الذين يديرون الشركات هم، بالنسبة الأكبر، أهل خير وأخلاق. إنهم أمهات وآباء، ومحبون وأصدقاء، ومواطنون صالحون فى مجتمعاتهم... وعلى الرغم من صفاتهم وطموحاتهم الشخصية،... فإن عملهم كمديرين تنفيذيين فى الشركات واضح: يجب دائمًا أن يضعوا أفضل مصالح الشركة فى الاعتبار أولاً، وألا يتصرفوا انطلاقًا من الاهتمام بأى شخص أو أى شىء آخر (أمكن تبرير التعبير عن هذا الاهتمام مثل تعزيز المصالح الخاصة بالشركة)"[3].

٥. *توزيع التكاليف*. لقد أوضحنا سالفًا المحرك القوى للشركة من أجل تعظيم الأرباح فى النظام الرأسمالى، وهو المحرك الذى نرى الآن أنه يحظى بدعم قانونى أيضًا، فى ضوء المبدأ الذى انتهينا من مناقشته للتو. يصف باكان كيف أن هذا المحرك يجعل من الشركة آلة توزيع: "ليس فى حدود بنيتها القانونية ما يمكن أن تفعله للآخرين سعيًا لتحقيق أغراضها الأنانية، وأنها مضطرة إلى التسبب فى ضرر عندما تجد الفوائد تفوق التكاليف. إن قلقها واهتمامها العملى فقط هو لمصالحها الخاصة وقوانين الأرض تقيد غرائز الشركة الضارية، وغالبًا لا يكفى ذلك لمنعها من تدمير حياة بعضهم، وإلحاق أضرار بالمجتمعات وتهديد كوكب الأرض ككل.... كل الأشياء السيئة التى تحدث للناس والبيئة نتيجة لقسوة الشركات والسعى المفروض بالقوة القانونية من أجل المصلحة الذاتية... تم تصنيفها بدقة بواسطة اقتصاديين كوفورات خارجية — وحرفيًا كمشكلات للآخرين... ليس من المبالغة القول بأن الإلزام المتضمن فى بنية الشركة لتوزيع تكاليفها هو السبب الجذرى لكثير من مشكلات العالم الاجتماعية والبيئية، وهو ما يجعل الشركة مؤسسة خطيرة للغاية"[4].

وأحد السمات البارزة الأخرى لرأسمالية الشركات هى الحدود التى تضعها على الرقابة الديمقراطية. الجميع يعلم أن هناك شد وجذب بين سلطة الشركات وسلطة المواطن، ، فهى فى العموم ليست مباراة متكافئة فى عالم السياسة اليومى. أولاً، يمكن لزعماء مجال الأعمال ممارسة سلطة كبيرة مباشرة فى العملية السياسية — من خلال ممارسة الضغوط، والتبرعات للحملات الانتخابية، وبطرق أخرى. فى عام ١٩٦٨ كان هناك عدد أقل من ألف عضو من جماعات الضغط فى واشنطن. اليوم هناك ما يقرب من خمسة وثلاثين ألف عضو[5]. ازداد إنفاق لجنة العمل السياسى للشركات بما يقرب من خمس عشرة ضعف ما تم إنفاقه خلال العقود الثلاثة الماضية، أى من خمسة عشر مليون دولار فى عام ١٩٧٤ إلى ٢٢٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥[6]. ومن بين أكبر مائة حملة للضغط فى واشنطن بين عامى ١٩٩٨ و٢٠٠٤، كان هناك اثنان وتسعون منهم شركات وجمعياتهم التجارية. وكانت

غرفة التجارة الأمريكية هى أكبرهم[7].

ثانيًا، يمكن للشركات تشكيل الرأى العام ومناقشة السياسة العامة. ويمتلك رجال الأعمال وسائل الإعلام، وحتى البث العام يعتمد بشكل كبير على تبرعات الشركات. إن الدعاية وهى مسألة مكلفة، ودعم الأعمال الموجهة لمؤسسات الفكر والرأى، والدراسات الممولة جيدًا، ومنظمى مشاريع السياسة كلها، تعد أدوات للتجارة. يعمل رواد العمل التجارى على المشاركة فى مجالس إدارة المنظمات غير الهادفة للربح ويساهمون بجهودهم لجمع التبرعات. ويدعم مجال العمل التجارى الجامعة وأعمالاً بحثية أخرى، يمكن أن يكون تأثيرها قويًا أو هامشيًا، ولكنها موجودة.

ثالثًا، هناك قوة اقتصادية. يمكن للقوة العاملة أن تقوم بإضراب، ولكن كذلك يمكن أن يقوم رأس المال بذلك. يمكن لرأس المال أن يترك منطقة أو يرفض الاستثمار فيها إذا كان "مناخ العمل التجارى" غير مناسب. وطالما كانت التجمعات الإقليمية والدول مصرة على جذب الاستثمار والنمو، وتتنافس مع بعضها البعض، فإنها سوف تقدم خدمات للشركة.

وأخيرًا، لا يوجد تناسق في الحصول على المعلومات. وغالبًا ما يكون من مصلحة الشركة حجب المعلومات التى لا يمكن للحكومة والجمهور الحصول عليها إلا بصعوبة، إذا كانت هناك فرصة لذلك.

ونتيجة لذلك، فالشركات ليست مجرد العناصر الاقتصادية المهيمنة فحسب، بل هى أيضًا العناصر السياسية المهيمنة. وها هو ويليام دومهوف (William Domhoff) الآن فى الطبعة الخامسة من كتابه المشهور والاستفزازى بعنوان *من يحكم أمريكا؟* يجيب على هذا السؤال قائلاً: إن تحليل مجتمع الشركات يبين كيف أن "المالكين والمديرين عند أعلى مستوى فى الشركات الكبرى يعملون معًا للحفاظ على أنفسهم باعتبارهم أساس مجموعة السلطة المهيمنة.... و[رغم] الصراعات السياسية الواضحة للغاية بين قادة الشركات المتنافسة... إلا إن مجتمع الشركات مجتمع متماسك بالنسبة للقضايا السياسية التى تؤثر على مصلحتها العامة، والتى غالبًا ما تكون على المحك عندما يقوم بالتحديات السياسية عاملون منظمون، أو ليبراليون، أو مناصرون أقوياء للبيئة".

ووجهة نظر دومهوف تقول "إن قدرة مجتمع الشركات على تحويل قوتها الاقتصادية إلى تأثير سياسى والوصول إلى السلطة السياسية، إلى جانب قدرتها على الدخول فى ائتلاف مع الطبقة الاجتماعية الوسطى والمحافظين الملتزمين، يجعلها أهم مؤثر على الحكومة الفيدرالية". ويلاحظ دومهوف أن قادة الشركات يتم تعيينهم فى مناصب عليا فى القسم التنفيذى بصورة منتظمة، ويتم الإصغاء جيدًا إلى التوصيات السياسية من خبراء الشركات فى الكونجرس. "هذا المزيج من القوة الاقتصادية، والخبرة السياسية، والنجاح السياسى المستمر يجعل من

أصحاب الشركات والمديرين التنفيذيين طبقة مهيمنة، ليس بمعنى السلطة الكاملة والمطلقة، ولكن بمعنى أن لديهم القدرة على رسم الأطر الاقتصادية والسياسية التي يجب أن تعمل الجماعات والطبقات الأخرى في نطاقها"[8].

تم عرض كل هذا في يونيو ٢٠٠٧ عندما تبنى الكونجرس الأمريكي مشروع قانون الطاقة المترامية الأطراف. وذكرت صحيفة *نيويورك تايمز* أن التشريع المقترح "أطلق ملحمة كسب التأييد للحرب من جانب الصناعات الضخمة، والتي تخوض صراعًا مع بعضها البعض؛ مثل شركات السيارات، وشركات النفط، والمرافق الكهربائية، ومنتجي الفحم ومزارعي الذرة، وهذا غيض من فيض"[9]. في النهاية، توصل الكونجرس إلى حل تقليدي وسط وهو: تحسين معايير الاقتصاد في وقود السيارات، ولكن يرجع الفضل في ذلك للمعارضة من المرافق الكهربائية، ولكن لم يستهدف الطاقة المتجددة حاليًا.

الشركات والعولمة

نمت العديد من الشركات لتصبح كيانات عملاقة، وقامت، بصورة متزايدة، بتخطي العالم الضيق. من بين أكبر مائة من الاقتصاديات في العالم، هناك ثلاثة وخمسون منهم يمثلون شركات. إن شركة إكسون وحدها أكبر من أكثر من ١٨٠ دولة. في عام ١٩٧٠ كان هناك سبعة آلاف من الشركات المتعددة الجنسيات، وبحلول عام ٢٠٠٧ كان هناك على الأقل ثلاثة وستين ألف شركة. وتوظف هذه الثلاثة وستون ألف شركة بصورة مباشرة حوالي تسعين مليون شخص وتسهم بربع إجمالي الناتج العالمي. ولذلك فهي تدفع بعملية العولمة الاقتصادية. في عام ١٩٧٥ كان رأس مال التجارة الدولية أقل من تريليون دولار، وبحلول عام ٢٠٠٠ بلغ حجم التجارة الدولية أكثر من خمسة تريليون دولار. بلغت الأسهم العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٧٥ مائتي مليار دولار؛ وبحلول عام ٢٠٠٥ بلغت أكثر من ستة تريليون دولار. في عام ٢٠٠٦، قام أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ عددهم ثلاثين عضوًا بضخ استثمارات أجنبية مباشرة تبلغ أكثر من تريليون دولار. كما ارتفعت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لتصل إلى أكثر من تريليون دولار أيضًا في عام ٢٠٠٠. وبذلك قامت الشركة العالمية بتخطي التعاون القومي وأحلت محله الشركات العابرة للدول، تمامًا كما حل الاقتصاد العالمي محل شبكة من الاقتصاديات القومية التجارية. وبطبيعة الحال، لهذه الشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير على البيئة العالمية، وعلى سبيل المثال هي مسئولة عن توليد نصف الغازات المسئولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية. كما أنهم يسيطرون على نصف النفط والغاز وتعدين الفحم والتكرير بالعالم[10]. إن العولمة تنتشر بالفعل، ولكنها عولمة فشل السوق.

عملت كل من العولمة الاقتصادية والزيادة فى الشركات العالمية على حدٍ سواء على زيادة قوة الشركات وإضعاف القدرة على التحكم فيها. انتهى أحد التحليلات إلى أنه، "بما لديهم من موارد وقدرات تقنية واسعة وبدون مسئوليات الدولة، يمكن للشركة التحرك بسرعة عندما يحين التحدى أو الفرصة. وعندما لا تعوق الحرية القوانين القومية أو الدولية، أو التفاهم البيئى، أو المسئولية الاجتماعية، يمكن أن تدفع هذه الحرية نحو ارتكاب فعلى لأفعال تدميرية. وفى الوقت نفسه، فإن المرونة والحصول على رأس المال والموارد تسمح لهم بالابتكار، وإنتاج السلع والخدمات، والتأثير فى العالم على نطاق واسع وبسرعة لم يشهدها العالم من قبل"[11].

وقد تم توجيه الكثير من الانتقادات الأخيرة للشركات إلى الشركات المتعددة الجنسيات وعملية التحول الى العولمة[12]. يوجه كل من جون كافاناج (John Cavanagh) وجيرى ماندر (Jerry Mander) وغيرهم من مؤلفى كتاب *بدائل العولمة الاقتصادية: إمكانية خلق عالم أفضل* نقدًا مستمرًا ضد هيمنة ما يسمونه "مناصرى عولمة الشركات"[13]. هؤلاء الكتّاب، والذين تجمعوا من قبل المنتدى الدولى حول العولمة، هم قادة الفكر فيما يسمى غالبًا الحركة المناهضة للعولمة. وسواء نتفق أو نختلف معهم، فهم يقدمون منظورًا متماسكًا لما هو خطأ، ولماذا البيئة عرضة للتهديد، وما ينبغى عمله حيال ذلك. تم التفكير فى الحركة المناهضة للعولمة بواسطة، وإن يكن خلطًا، أناس ذوى تناقض ذاتى، وحتى فوضويين. وتوضح قراءتى لكتابهم الذى صدر عام ٢٠٠٢، بالإضافة لكتابات أخرى، أنهم ليسوا أيًا من هذه الأمور. على الرغم من أننى أتفق معهم فى العديد من النقاط وأختلف معهم فى نقاط أخرى، إلا إننى أعتقد أنهم فى الواقع مثاليين، وهذا ليس أمرًا سيئًا.

يستهدف هجومهم الهياكل المهيمنة على الاقتصاد الحديث ونظام الحكم مباشرة: "منذ الحرب العالمية الثانية، والقوى الدافعة وراء العولمة الاقتصادية، كانت عدة مئات من الشركات العالمية والبنوك التى كونت شبكات من الإنتاج والاستهلاك، والتمويل، والثقافة عبر الحدود على نحو متزايد....

"قامت البيروقراطيات العالمية، والتى نشأت على مدى نصف القرن الماضى، بمساعدة هذه الشركات، وكانت النتيجة عمومًا تركيزًا على القوة الاقتصادية والسياسية غير الخاضعة للمساءلة أو المحاسبية بواسطة الحكومات أو الناس أو هذا الكوكب على نحو متزايد....

"يتم الاستعانة بهذه الأدوات معًا فى معظم أعمال إعادة التصميم الرئيسى للترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكوكب منذ الثورة الصناعية. إنها تقوم بتحويل السلطة ذات الأبعاد المذهلة، والتى هى آخذة فى القوة الاقتصادية والسياسية الحقيقية بعيدًا عن السلطة القومية، والدولة، والحكومات والمجتمعات المحلية نحو سلطة مركزية لم يسبق لها مثيل

بالنسبة للشركات العالمية، والمصرفيين، والبيروقراطيات العالمية...

"إن المبدأ الأول لتصميم العولمة هو إعطاء أهمية قصوى لتحقيق النمو الاقتصادى السريع الأكثر من أى وقت مضى ــ النمو المفرط ــ حيث يتم تغذيته عن طريق البحث المستمر عن فرص الحصول على موارد جديدة، بها عمالة جديدة أرخص أجرًا، وأسواق جديدة... ولتحقيق النمو المفرط، فإن التركيز ينصب على الجوهر الأيديولوجى للنموذج ــ تجارة حرة ــ مصحوبًا برفع القيود عن نشاط الشركات. هذه الفكرة تهدف لإزالة أكبر عدد ممكن من العراقيل فى سبيل التوسع فى نشاط الشركات"[14].

وقد تم وضع وتثبيت التدهور البيئى بشكل لا لبس فيه عند أعتاب هذه القوى: "إن العولمة الاقتصادية فى جوهرها ضارة بالبيئة لأنها تستند إلى الاستهلاك المتزايد، واستغلال الموارد، ومشكلات التخلص من النفايات. وأحد سماتها الأساسية، وهو الإنتاج المخصص للتصدير، يسبب أضرارًا على وجه الخصوص لأنه المسئول عن زيادة نشاط النقل على الصعيد العالمى... بينما يتطلب بنية تحتية جديدة مكلفة جدًا ومضرة بالبيئة مثل الموانئ والمطارات والسدود والقنوات المائية، وهكذا دواليك".

حينما يضعون أنفسهم فى معسكر أصدقاء البيئة الاجتماعية، فإنهم يقولون إنه ليس هناك الكثير مما يمكن القيام به بشأن غياب التغييرات بعيدة المدى للاتجاهات البيئية السلبية فى إطار تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية موزعة فى المجتمع الحديث. إذن، نقد مناهضة العولمة هو فى الأساس يعتبر نقدًا سياسيًا: "تعتمد رفاهية الإنسان الحالية والمستقبلية على نقل علاقات القوة داخل وبين المجتمعات نحو وسائل لإدارة الشئون البشرية أكثر ديمقراطية ومسئولة أمام بعضها البعض"[15].

وكرد فعل لذلك فهم يعرضون رؤية مختلفة: "إن كلاً من مناصرى عولمة الشركات يلتقون فى تجمعات فاخرة لتخطيط مسار عملية تحول الشركات إلى العولمة باسم أرباح خاصة، وحركات المواطنين التى يتم تنظيمها للتصدى لهم باسم الديمقراطية، والتى يتم فصلهما بسبب خلافات عميقة فى القيم والرأى العام العالمى، وتعاريف التقدم. وفى بعض الأحيان يبدو أنهم يجب أن يعيشوا فى عالمين مختلفين تمامًا، وفى الواقع، فى كثير من النواحى هم كذلك....

"ترى حركات المواطنين واقعًا مختلفًا تمامًا. وحيث أنه واقع يركز على الناس والبيئة، فهم يرون العالم فى أزمة خطيرة حيث أنه يهدد النسيج الاجتماعى للحضارة والبقاء للأجناس فيكون عالمًا من عدم المساواة المتنامية بسرعة، وتآكل للعلاقات المبنية على الثقة والاهتمام، وفشل نظم دعم الحياة على هذا الكوكب. أينما يرى مناصرو عولمة الشركات انتشار الديمقراطية واقتصاديات السوق النابضة بالحياة، سترى حركات المواطنين أن السلطة يجرى

استخدامها لتوجيه التحول بعيدًا عن الناس وتحويل المجتمعات المحلية إلى مضاربين ماليين وشركات عالمية تضع ديمقراطيات المال محل ديمقراطيات الناس، وتستعيض عن أسواق التنظيم الذاتي بالاقتصاديات المخططة مركزيًا للشركات، وإحلال الثقافات المتنوعة بثقافات من الجشع والمادية"[16].

ولمعالجة هذه المخاوف، نجد مؤلفي كتاب *بدائل العولمة الاقتصادية* وانتقادات مماثلة واضحين في أن الهدف الرئيسي من التغيير التحولي يجب أن ينبع من داخل الشركة: "في أوائل القرن الحادي والعشرين، تقف الشركة العالمية بوصفها القوة المؤسسية المهيمنة في مركز النشاط البشري والكوكب نفسه.... ويجب علينا أن نحدث تغييرًا هائلاً في الشركة العالمية ذات المسئولية المحدودة للتداول العام، كما قامت الأجيال السابقة بالإعداد للقضاء أو السيطرة على النظام الملكي تمامًا"[17].

إن هذا يمثل بدوره نقدًا قويًا لرأسمالية الشركات كما نعرفها. وعليك تقليل حدته، وسيظل نقدًا قويًا. وهناك العديد من الانتقادات الأخرى[18]. إذن، ماذا ينبغي القيام به لترويض الشركة ــ بحيث نجعلها أداة لحماية البيئة بدلاً من قوة لتدمير البيئة؟ وما هي التوقعات بالنسبة لمثل هذه التدابير، نظرًا لعلاقات القوة التي استعرضناها منذ قليل؟

يمكن تصور العمل على ثلاثة مستويات ــ ثلاثة ميادين للتغيير، كل منهم أبعد مرمى بكثير من السابق. أولاً، يمكن اتخاذ خطوات لتشجيع المبادرات الطوعية للشركات. ثانيًا، يمكن تعزيز القدرة على حساب الشركات من خلال القوانين وغيرها من الضوابط الحكومية على الصعيدين القومي والدولي. وثالثًا، يمكن تغيير طبيعة الشركة نفسها.

تنقية الشركات

في المستوى الأول، تقع المبادرات الطوعية في المقدمة، وتتخذ الشركات خطوات واضحة لتنقية عملياتها ومنتجاتها بطرق غير مطلوبة من قبل الحكومة. قد يقول البعض أن مستوى النشاط غير مسبوق، وتستحق جماعات حماية البيئة الثناء لتحريك هذه التغيرات إلى الأمام. أما صحافة الأعمال التجارية اليوم فهي مكتظة بالقصص:

بيزنس ويك: "إن تنقية الشركات لشيء جيد للعمل التجاري" (٨ مايو ٢٠٠٦)
الفاينانشيال تايمز: "ترى الشركات مكاسب الاتجاه إلى تنقية العمل" (٢ أكتوبر ٢٠٠٦)
نيويورك تايمز: "الآن ما يبدو نقيًا يبدو جيدا" (٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦)

والاتجاه نحو تنقية الشركات هو نتيجة لعوامل عديدة، ولكن أبرزها هو التركيز بعين صافية على الأساس. هناك المزيد من مستهلكي المواد النقية اليوم، هذا النقاء جيد لسمعة

ومنتجات الشركات ذات العلامات التجارية. يفيد تقرير جريدة *فاينانشيال تايمز* بأن "مجموعة من مراكز التسوق ــ بما فى ذلك جنرال إلكتريك (General Electic) وول مارت (Wal-Mart) وشركة يونيليفر (Unilever) ــ قد اصطفت لإظهار التزامها بالمعايير البيئية، فى محاولة لجذب العملاء، على الأقل بالنسبة للسلع الغالية بالسوق.... يذكر جهاز المملكة المتحدة لتوزيع البقالة فى تقريره أن المنتجات 'الأخلاقية' تزيد بنسبة ٧,٥ % سنويًا، مقارنة بـ ٤,٢ % بالنسبة للمنتجات التقليدية"[19]. ومن جهة أخرى قامت جريدة *بيزنس ويك* عام ٢٠٠٧ بنشر قصة كبيرة حول الشركات التى "تبلى بلاءًا جيدًا عندما تفعل خيرًا"[20].

كما أن الطلب على التقنيات والمنتجات الجديدة المولدة للحلول يتزايد. وعلى ذلك فآلية جنرال إلكتريك لطاقة الرياح فى ازدهار، بسبب برنامجها الشامل المسمى بـ "رؤية بيئية"[21]. ويحلل دانيال إستى (Daniel Esty) وأندرو وينستون (Andrew Winston)، فى كتابهما *مصادقة البيئة هى طريقك إلى الذهب* فى عام ٢٠٠٧هذه التطورات بالتفصيل. ويشير الكاتبان فى تقريرهما إلى أنه "فى عالم يحتوى على الموارد الطبيعية المحدودة وضغوط التلوث، تزداد حالة قطاع الأعمال من أجل رعاية البيئة قوة كل يوم. لا تأتى الآن الضغوط على الشركات فقط من صراخ علماء البيئة المتطرفين، ولكن أيضًا من المصرفيين التقليديين المتأنقين. هناك آخرون يوجهون أسئلة يصعُب على الذهن إدراكها حول المخاطر البيئية والمسئولية. وأولئك الذين يقدمون حلولاً للمشكلات البيئية بالمجتمع عملوا، على حد سواء، على إخماد صوت منتقديهم المحتملين والعثور على الأسواق المتوسعة"[22]. ستكون المنافسة من قبل الشركات الناشئة التى نجحت فى توقع الاتجاهات الجديدة فى مجال السياسة العامة، والمخاطر التنظيمية، عاملة على تأمين وقت مبكر من حصة السوق لمنتجات وخدمات جديدة وبناء المهارة المؤسسية المطلوبة فى وضع يتغير.

كما يشير كل من إستى ووينستون إلى أن بقاء النقاد والمنظمين الحكوميين فى وضع حرج هو عامل مهم أيضًا. ويصير قلق الشركات هنا فى موضعه المناسب. وتشير دراسة أجريت مؤخرًا للمواقف العامة فى عشرين دولة إلى أن أغلبية كبرى فى كل دولة، بما فى ذلك الولايات المتحدة، تفضل لائحة أكثر صرامة لحماية البيئة. لقد كان متوسط مستوى الدعم لمزيد من اللوائح فى الدول العشرين يعادل ٧٥%. يشير ثلثا الأمريكيين إلى أنهم يودون أن يروا تأثيرًا أقل للشركات الكبرى فى الدولة، وعدد الأمريكيين الذين يرون الأعمال التجارية الكبيرة بأنها "أكبر تهديد لمستقبل هذه الدولة" وصل إلى أعلى نقطة (٣٨%) فى ثمان وأربعين عامًا من الاقتراع، وذلك على الرغم من أن أكثر الأمريكيين يخشون الحكومة الكبيرة[23].

عامل آخر يقود التغيير هو ظهور ما يسمى بـ "الرأسماليين الجدد". فى عام ١٩٧٠، كان هناك عدد متواضع نسبيًا من الأفراد الأثرياء الذين سيطروا على الشركات. اليوم تمتلك

مجموعة متنوعة من صناديق التمويل ــ صناديق المعاشات وصناديق الاستثمار المشترك، وهكذا ــ أكثر من نصف جميع الأوراق المالية الأمريكية، ارتفاعًا من نسبة ١٩ % فى عام ١٩٧٠. هؤلاء المستثمرون يسعون لتحقيق أعلى عوائد مما لا شك فيه، لكنهم أصبحوا حازمين بصورة متزايدة فى الإدارة المسئولة، وقضايا الاستدامة[24].

وإلى جانب انعكاس هذا الاتجاه فى العمل التجارى نحو تبنى مفهوم "مشاريع مستدامة"، والذى أساسياته الثلاثة هى الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، أصبحت "المسئولية الاجتماعية للشركات" شعارًا[25]. يمكن للمسئولية الاجتماعية للشركات أن تشير إلى كلٍ من مبادرات الشركات الهادفة وغير الهادفة للربح على حد سواء، بشرط أن يبدو للمبادرات التى تستهدف الربح عنصرًا بيئيًا أو اجتماعيًا قويًا. وما يتم إحصاؤه هنا هو الزيادة المضطردة فى عدد قواعد السلوك الطوعى لإدارة وإنتاج برامج الشهادات التى تعمل على الصعيدين القومى والدولى: إرشادات مبادرة الإبلاغ العالمية بتقارير الشركات عن الاستدامة، وشهادة القيادة فى الطاقة والتصميم البيئى (LEED) الموجبة للمبانى الجديدة المحافظة على البيئة، ومجلس رعاية الغابات ومجلس الإشراف البحرى للتصديق على البرامج والعنونة البيئية لمنتجات الغابات والأسماك، ومبادئ الأداء البيئى الذى اعتمدته البنوك الكبرى، والميثاق العالمى للأمم المتحدة الرامى إلى تعزيز السلوك الجيد للشركات بشأن قضايا العمال، والبيئة، وقضايا حقوق الإنسان؛ مثل برنامج آيزو ١٤٠٠٠ (ISO 14000) والعديد من البرامج الأخرى. وقد ركزت الجماعات البيئية، وغيرها من المنظمات غير الحكومية والأكاديميات المختصة، على هذه القضايا بقوة.

إن خطر الاحتباس الحرارى العالمى هو قوة دافعة رئيسية ومهمة فى كل هذه العمليات لتنقية الشركات وتفسر القدر الكبير من التغيير الذى يحدث. وترى الشركات الخطوط الرئيسية مما ينذر بمستقبل من التنظيم الجدى قوميًا ودوليًا وموجة من المنتجات الجديدة للوفاء بها. وتشعر الشركات بالفعل بضغوط مستوحاة من المناخ العام من خلال مستثمريهم ومصرفييهم وشركات التأمين الخاصة بهم، وهم يعرفون أن الإجراءات القانونية لتحديد المسئولية عن أضرار تغير المناخ قد بدأت. على الأقل يدرك بعض قادة الشركات أن العالم المتسم بتغير المناخ غير المتزن سيكون مدمرًا جدًا لعملياتها[26].

ومن ثم فإن تنقية الشركات تحركها النزعة الاستهلاكية صديقة البيئة؛ والمقرضين، والمستثمرين، وشركات التأمين لقلقهم من المخاطر البيئية والمالية على حد سواء؛ وحملات اللوم والهوان للمنظمات غير الحكومية؛ وتنظيم الحكومة الحالى واحتمالات التنظيم المقبل فى الداخل والخارج؛ وفرص المبيعات التى تتيحها المنتجات والتقنيات الجديدة صديقة البيئة؛ والحاجة العامة لتحسين مكانة الشركات كمواطنين صالحين. فى الأيام الخوالى، كان النموذج

بسيطًا: نُظمت الحكومة، والشركات امتثلت. والآن، يتم ممارسة ضغوط أصحاب المصالح المتعددة داخل الشركة. إنها تفتح الباب أمام مجموعة من أفضل النتائج تأتى بعد الامتثال البسيط، بما فى ذلك عدد أقل من المشكلات التى تتطلب التنظيم، ومنتجات جديدة لأسواق الاستدامة، وسلوك أفضل للشركة فى السياسة والمحافل السياسية.

وبالتالى يجرى تشجيع التغيير فى قطاع الشركات اليوم، ولكن إلى أى مدى سيتم الاعتماد على هذه التغييرات وتوسيع نطاقها؟ تعمل دراستان حول المبادرات الطوعية والمسئولية الاجتماعية للشركات على زيادة الشكوك حول إمكاناتها. ويعرض الأستاذ دافيد فوجل (David Vogel) أستاذ الأعمال التجارية بجامعة بيركلى (Berkeley) استنتاجاته التالية فى كتابه *السوق من أجل الفضيلة قائلاً*: "هناك حدود مهمة للسوق من أجل الفضيلة. كان العائق الرئيسى لقدرة السوق على زيادة المتاح من فضائل الشركات هو السوق نفسه. وهناك قضية تجارية للمسئولية الاجتماعية للشركات، ولكنها أقل أهمية أو نفوذًا بكثير من العديد من الأنصار... وهذا كما أعتقد. ومن هنا يمكن فهم المسئولية الاجتماعية للشركات بصورة أفضل بوصفها مسألة متخصصة بدلاً من كونها استراتيجية عامة: فهى تضفى العقلانية من الناحية التجارية بالنسبة لبعض الشركات فى بعض المجالات وفى ظل ظروف معينة....

"تعكس المسئولية الاجتماعية للشركات كلاً من نقاط القوة والضعف فى رأسمالية السوق. إنها من ناحية، تشجع على الابتكار الاجتماعى والبيئى من قبل الأعمال التجارية، مما دفع العديد من الشركات لاعتماد سياسات جديدة، واستراتيجيات، ومنتجات، حيث أن العديد منها يخلق الفوائد الاجتماعية ومنها ما يعمل على زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف، وخلق أسواق جديدة، أو تحسين معنويات الموظفين....

"ومن ناحية أخرى، وتحديدًا لأن المسئولية الاجتماعية للشركات هى عمل تطوعى ويتأثر بالسوق، ستنخرط الشركات فى هذه المسئولية فقط إلى الحد الذى يضفى الحس التجارى بالنسبة لهم للقيام بذلك. لقد أثبتت هذه المسئولية الاجتماعية للشركات أنها قادرة على إجبار بعض الشركات على العمل لاستيعاب بعض من العوامل الخارجية السلبية المرتبطة ببعض أنشطتها الاقتصادية. ولكن يمكن للمسئولية الاجتماعية للشركات أن تقلل فقط بعض إخفاقات السوق. وغالبًا لا يمكنها التصدى بفعالية للسلوكيات الانتهازية مثل الانتفاع المجانى الذى يمكن أن يقوض فعالية التنظيم الذاتى أو الخاص. وخلافًا للائحة الحكومة، فإنه لا يمكن إجبار الشركات على اتخاذ قرارات غير مربحة ولكنها مفيدة اجتماعيًا. ولذلك فإنه فى معظم الحالات، لن يكون للمسئولية الاجتماعية للشركات أى معنى تجارى إذا كانت تكلفة ممارسة سلوك أفضل لاتزال متواضعة"[27].

فى كتابهم الأخير *التحقق من الواقع*، يقيّم الاقتصاديون فى منظمة "موارد من أجل

المستقبل" غير الهادفة للربح نتائج سلسلة طويلة من البرامج البيئية الطوعية فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ويخلُص الباحثون إلى أن "البرامج الطوعية يمكن أن تؤثر على السلوك وتقدم مكاسب بيئية ولكن بطريقة محدودة... لم يجد مؤلفو الكتاب دليلاً مقنعًا حقًا فى أى دراسة حالة يوضح التحسينات البيئية الهائلة، ولذا نجد أنه من الصعب أن نجادل من أجل برامج طوعية حيث إن هناك رغبة واضحة لتغيير كبير فى السلوك"[28].

شركة صديقة للبيئة موثوق بها

وهكذا سيكون من الخطأ أن نعتمد كثيرًا على المسئولية الاجتماعية للشركات والمبادرات الطوعية، لأن كلاً من فوجل واقتصاديى منظمة "موارد من أجل المستقبل" قد حذروا من ذلك، وهم ليسوا وحدهم فى التشكك[29]. يعتمد الكثير على التعزيز المستمر للقائمين على تنقية الشركات التى ذكرناها منذ قليل. والأمر المهيمن على هذه الساحة ــ أى القوة الرئيسية الدافعة لتنقية الشركات ــ فى الماضى وفى المستقبل ــ هو الإجراءات الحكومية، الفعلية والمتوقعة، والمحلية والأجنبية[30]. ولتغيير ديناميكيات الشركات، هناك حاجة إلى إجراءات حكومية على جبهة واسعة. بادئ ذى بدء، هناك الإجراءات الحكومية التى قمت بالتنبيه إليها فى الفصول السابقة. والهدف الرئيسى، بالطبع، هو الشركة ووجود شركة صديقة للبيئة موثوق بها هو الأمر المطلوب كى تكون منفذة لأمر القانون. وحتى المدير صاحب أفضل النوايا سوف يتجنب الأعمال المرغوبة إن كانت مكلفة عندما يواجه منافسًا يفتقر إلى الضمير. ويجب أن يتم تعزيز هذه الأنظمة البيئية والضوابط الأخرى على الصعيد الدولى وكذلك على الصعيد القومى وعلى مستوى الولاية. يحتوى كتابى السابق *السماء الحمراء فى الصباح* على مجموعة من الوصفات بشأن ما يتعين على المجتمع الدولى القيام به لإنجاح المعاهدات والاتفاقيات السياسية البيئية فى العالم، وهو الأمر الذى لا تفعله دول العالم الآن بنسبة كبيرة. وقد حصلت مبادرة واحدة هناك، وهى إنشاء منظمة البيئة العالمية، على دفعة قوية فى الآونة الأخيرة عندما أيدت فرنسا وأربعون دولة أخرى الفكرة، ولكن الولايات المتحدة اعترضت على وجه السرعة.

تتضمن ساحة الإجراءات الحكومية المطلوبة مجموعة من التدابير الجديرة بالاهتمام والتى هى ليست بيئية على وجه الدقة:

١. *إلغاء مواثيق الشركات*. تتضمن معظم قوانين الشركات أحكامًا تسمح للحكومة بإلغاء المواثيق إذا كانت الشركة قد قامت بانتهاك المصلحة العامة بشكل صارخ. وما يجعل هذا التهديد حقيقيًا على قيد الحياة يمكن أن تكون له آثار مفيدة جدًا. أحد الطرق للقيام بذلك سيكون طلب مراجعة عامة دورية وإعادة كتابة الميثاق.

٢. *استبعاد أو طرد الشركات غير المرغوب فيها*. تم استخدام هذه الخطة المُحكمة على نطاق واسع فى الهند، على سبيل المثال، من قبل المزارعين والمستهلكين الذين نظموا حملة "شركة مونسانتو (Monsanto) 'اتركوا الهند'"، كانت هناك حملات فى الولايات المتحدة لإغلاق وول مارت وغيرها من شركات البيع بالتجزئة العملاقة فى أماكن مختلفة.

٣. *التقليل من المسئولية المحدودة*. ينبغى أن يكون مدراء الشركات وكبار المديرين التنفيذيين مسئولين شخصيًا عن الإهمال الجسيم وغيره من أوجه القصور الرئيسية. فى النهاية، ينبغى أن تمتد المسئولية الشخصية إلى المساهمين فى بعض الحالات. هذا من شأنه أن يجعل شراء أسهم شركة موضوعًا أكثر جدية، وسيجعل الإدارة الآن أكثر حذرًا بشأن القضايا البيئية، والعمالة، وحقوق الإنسان.

٤. *القضاء على شخصية الشركات*. هناك حركة وليدة فى الولايات المتحدة تفعل ذلك تمامًا. تحفزت هذه الحركة نتيجة لتجاوزات الشركات المحلية والمطالبات المقدمة من الشركات للإجراءات القانونية الواجبة وحقوق التعديل الأولى، نجحت كل من مدينتى بورتر تاونشيب (Porter Township) بولاية بنسلفانيا وأركاتا (Arcata) بولاية كاليفورنيا (رمزيًا إلى حد كبير) فى اجتياز التدابير الرامية إلى تجريد الشركات من الخيال القانونى للشخصية، وبالتالى قدرتها على المطالبة بحقوقها الدستورية المخصصة للشعب. ويعد الافتقار إلى التراجع الصريح لسلسلة طويلة من قرارات المحكمة العليا، وتعديل الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الخاصة بحماية حرية التعبير والدعاية للشركات، عنصرًا متأخرًا إلى حدٍ ما.

٥. *إبعاد الشركات عن السياسة*. يمكن القيام بذلك على أكمل وجه بالاتجاه إلى انتخابات يتم تمويلها علانية[31]. إن سبب الدعوة إلى "الانتخابات النظيفة" هو ضمان تجميع بعض الدعم. وثمة خطوة أخرى تتمثل فى فرض قيود أشد على تضارب المصالح عن طريق تقليص حجم الباب الدوار بين الحكومة والشركات وعن طريق الحضور باهتمام كبير لعملية توكيد السياسيين المعينين المقترحين.

٦. *إصلاح ضغط الشركات*. لقد ناقش روبرت ربيتو، عالم الاقتصاد والمناصر للبيئة، بعض الخطوات المبدئية الهامة فى هذا الاتجاه. ولذلك فإنه يسأل ببلاغة فى بحثه "هل ينبغى على إدارة الشركات أن تضغط على قضايا السياسة العامة التى لها آثار اجتماعية واسعة، مستخدمة أموال المساهمين، وليس على مرأى من قبل ممثلى المساهمين فى مجلس الإدارة؟" ويشير ربيتو إلى أنه "إذا كان الضغط على قضايا السياسة العامة يمثل جانبًا جوهريًا وهامًا من نشاط الشركة، إذن على مجالس الإدارة، كجزء من 'واجب الرعاية' الخاص بالوكيل، أن تتحمل مسئولية الحصول على معلومات عن أنشطة ومواقف ضغط

الشركة والإشراف عليها". ويقول أنه من أجل الإشراف على المواقف السياسية للشركات ونفقات كسب التأييد من قبل لجنة تابعة لمجلس إدارة الشركة، فإن الغالبية منهم سيكونون "مديرين من الخارج بوجهة نظر واسعة من الاقتصاد، والأفق السياسى"[32].

بدأت هذه الأفكار فى الانتشار. ولذلك ففى عام ٢٠٠٦، تم عرض ثلاثين قرارًا للمساهمين حول الضغط على الشركات؛ لقد تلقوا دعمًا بمتوسط ٢١ % فى الاجتماعات السنوية حيث تضاعف دعم العام السابق. ومن المسائل الأخرى التى تحتاج للمعالجة أن الشركات تقول شيئًا وتضغط لشيء آخر، وأحيانًا تصرح للمؤسسات التجارية بالقيام بالعمل القذر.

شركة المستقبل

تشكل هذه النقاط الست جدول أعمال بعيد المنال. ويمكن أن تضاف نقاط أخرى، مثل تكليف لجنة الضمانات والتبادل بطلب مجموعة متطورة حقًا من الكشوف المالية والبيئية[33]. بعض المبادرات، مثل فرض المسئولية الشخصية فى حالات معينة، وإلغاء الشخصية الاعتبارية للشركة يمكن أن تؤدى لتغيرات تحولية بدرجة كافية، لدرجة أنه يمكن النظر إليهم بعين الاعتبار كفئة ثالثة وأخيرة من الإجراءات ــ تلك المبادرات هى التى تسعى إلى تغيير طبيعة الشركات نفسها. ولكن التغيير الكبير فى طبيعة الشركة المطلوب الآن، والذى سيكون ضروريًا فى المستقبل، هو تغيير التكليف القانونى الذى يتطلب من الشركة متابعة مصالحها الشخصية وإعطاء الأولوية لتعظيم حقوق ملكية المساهمين. من وجهة نظر باكان يجب أن توفر الشركة "إعادة خدمة وتعزيز، وتحمل المسئولية تجاه مجالات أوسع من المجتمع أكثر من أنفسهم ومساهميهم"[34].

يؤمن ألين وايت (Allen white) الأستاذ بمعهد تلس (Tellus Institute)، وأعتقد أنه محق، بأن "الأولوية للمساهمين هى العقبة الكبرى الوحيدة أمام توجه الشركات نحو عالم أكثر عدلاً وإنسانية وفائدة اجتماعيًا". وهو يؤيد وجود "تغييرات جوهرية لمقدمى رؤوس الأموال المانحة للامتياز الحالى وتغييرات الهياكل القانونية والتنظيمية والأسواق المالية التى تمكّن هذا الامتياز من الاستمرار. و'ثقافة الجلد' التى تتحدى الميزة التنافسية والكفاءة، وقبل كل شيء عائدات المساهمين، ليست ثقافة الشركات التى تنسجم مع [اقتصاد مستدام ومجتمع إنسانى]. ويكمن السلوك الذى تبرزه والعواقب الاجتماعية التى تولدها فى صميم التقدير المنخفض وتزايد انعدام الثقة التى يمسك الجمهور من خلالها بزمام مجتمع الأعمال"[35].

يجب على شركات المستقبل، على النحو المتوخى من وايت وآخرون، أن تقوم على الفكرة القائلة بأن الثروة التى تحققها الشركة هى نتاج مشترك لجميع مقدمى الموارد ــ المساهمين والموظفين والنقابات، وأجيال المستقبل، والحكومة، والعملاء، والمجتمعات،

والموردين؛ كل يوفر الموارد اللازمة لخلق الثروة مع مرور الوقت، ولكل منها حق فـــي أن يتوقع عائدًا لمساهمته: "وضع الشركة فى إطار باعتبارها المـــستفيد مـــن مقـــدمى المـــوارد المتعددة لفتح آفاق للتحول والتى تخنقها مسألة إعطاء أولوية للمساهمين. وفى هـــذا [الإطـــار الجديد] فإن الأطراف المختلفة التى تساهم بمواردها لخلق السلع والخـــدمات ليـــسوا مجـــرد مساهمين ثانويين، ويمكن الاستغناء عنهم، فى عملية الإنتاج. وبدلاً من ذلـــك، فـــإن لـــديهم مطالبات شرعية فى كلٍ من الفائض المتحقق من جانب الشركة، وكذلك من مجلـــس الإدارة والإدارة. وهم، باختصار، متساوون، وليسوا مرؤوسين لمقـــدمى رؤوس الأمـــوال. ولهـــذا التفسير الجديد لطبيعة الشركة آثار عميقة على الحكم، والمواثيق، وقوانين الأوراق الماليـــة، فضلاً عن وسيلة توزيع ثروة الشركات.

"بينما اعتُبر فى وقت سابق أن النطاق والنمو وتعظيم الربح ســـلعًا جوهريـــة وأهـــدافًا أساسية للشركة، نجد تقدم الشركة الجديدة نحو مجموعة مختلفة من المبادئ؛ وتحديدًا تلك التى تخدم المصلحة العامة، والاستدامة والإنصاف والمشاركة واحترام حقوق البشر. و[ينبغـــى أن تشتمل] أشكال الشركات على التعددية الغنية المطابقة للمعايير العالمية التى ســـتحكم ســـلوك العمل التجارى بصرف النظر عن المكان أو القطاع أو النطاق". يرى وايت أن "الهيكل متعدد المستويات والمتمثل فى وكلاء عالميين وإقليميين ومحليين، والأعراف، والصلاحيات تمكـــن المواطن من ممارسة حقوقه ومن الرقابة الديمقراطية على الشركة. [ينبغى أن يصل] هـــدف الشركة العام إلى الإشراق، بدعم من السياسات والإجراءات والأدوات التـــى تقـــود العمليـــة الديمقراطية إلى صدارة حكم الشركات"[36].

هل هذا المستقبل واقعى؟ إن التغييرات التى يراها "وايت" وآخرون الآن، بالتأكيد، فـــى معظمها تقع خارج نطاق السياسات الأمريكية. ولكن فى المستقبل، تجـــد أن مـــستوى عـــدم الرضا عن الشركات وعملية التحول إلى العولمة مرتفع بالفعل، بل ومن المرجح أن يتزايـــد. ويمكن أن يمتد هذا الاستياء ليشمل عددًا متزايدًا من قادة الشركات الـــذين يـــشعرون بـــأنهم محاصرون ومحبطون وقلقون بشأن المستقبل مثل الكثير من بقيتنا.

يقال فى بعض الأحيان أنه لا توجد حلول جيدة لتحديات اليوم. تشير المجموعة الغنيـــة من الخيارات من أجل التغيير التحولى المعروضة هنا وفى بعض الفـــصول الأخـــرى إلـــى خلاف ذلك. مع انعدام الثقة فى الشركات وفى النشاطات الواضحة بالفعل، فإن الدافع للتغيير يتنامى. إن ما نحتاج إليه هو إتاحة فرص من أجل التغيير التحولى. ويبدو من المرجح جـــدًا أن مثل هذه الفرص سوف تكون متاحة نظرًا لأن العالم عرضة للأزمات والديناميكيات التى تحكم الآن سلوك الشركات. وبطبيعة الحال، يمكن أن يأتى ذلك اليوم فى وقت قريـــب تلبيـــة لرغبة المواطن.

الفصل التاسع

أساس الرأسمالية:
تخطى رأسمالية اليوم

تبدو رأسمالية اليوم وكأنها قلعة منيعة، فاليوم تجد اشتراكية ماركس، وذريتها المأساوية، الشمولية الشيوعية، وحتى على النسخة المعتدلة التطورية للاشتراكية لإدوارد برنشتاين (Eduard Bernstein) وآخرين إما فى هزيمة كاملة أو تراجع سريع. لكن لتحدى الرأسمالية تاريخ طويل وغنى، ومن غير المرجح أن نكون فى نهاية التاريخ. وكما قال جار ألبروفيتز (Gar Alperovitz) فى كتابه *أمريكا فيما وراء الرأسمالية* فإنه "يوجد تغيير جوهرى ـــ فى الواقع تغييرات جذرية شاملة ـــ على نطاق واسع فى تاريخ العالم"[1]. وكما حدث فى الماضى، سوف تتطور الرأسمالية وقد تتطور لتصبح نوعًا جديدًا تمامًا.

يذكّرنا روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner)، فى كتابه *طبيعة ومنطق الرأسمالية*، بأن العديـــد من الاقتصـــاديين الكبار تصوروا منذ فترة طويلة تطور الرأسمالية إلى شىء آخر. "لا يمكن على وجه التحديد التنبؤ بمدى استمرارها، ولكن زوالها النهائى أو إخمادها بواسطة نظام اجتماعى آخر أمر متوقع عالميًا. يصف رائد الاقتصاد الـــسياسى آدم ســـميث النظـــام كالوصول إلى استقرار نسبى، عندما 'يكتمل' تراكم الثروات، مؤديًا بنا إلـــى ركـــود عميـــق وطويل. ويتوقع جون ستيوارت حدوث ميل وصول سريع لـــ 'حالة ثابتة'. عنـــدما يتوقـــف التراكم، تصبح الرأسمالية نقطة انطلاق لشكل من أشكال اشـــتراكية تكافليـــة. بينمـــا يتوقـــع ماركس سلسلة من الأزمات المتفاقمة نتيجة للتناقضات الداخلية للتراكم ـــ فكل أزمـــة تزيـــل عقبات اللحظة ولكن تسرع اليوم الذى سيتوقف فيه النظام ويكون غير قادر على إدارة شئونها الذاتية المتولدة من حدة التوتر. ويعتقد كينيز أن المستقبل سيتطلب 'تنشئة اجتماعيـــة شـــاملة نوعًا ما للاستثمار'؛ ومن جهة أخرى يعتقد الاقتصادى شومبيتر (Schumpeter) أنها ســـوف تتطور لتصبح الاشتراكية الإدارية"[2].

التطلع إلى ما بعد اليوم

يرى عدد من العلماء المعاصرين أيضًا انتهاء الرأسمالية فى نهاية المطاف، أو على الأقل الرأسمالية كما نعرفها. ومن المفيد أن نفهم لماذا يتوقعون مجيء ذلك اليوم. يقدم صامويل بولز وزملاؤه فى كتابهم *فهم الرأسمالية* نسخة مبسطة من هذه الأطروحة. لقد كتبوا أن "التغييرات فى العلوم والتقنيات من المرجح أن تؤدى إما إلى إحداث تغييرات جوهرية فى المؤسسات الرأسمالية. . . أو إلى ظهور نظام اقتصادى مختلف نوعيًا... سوف تواجهنا التغيرات فى التقنيات بتحديات لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البشرية"[3].على مدى العقود المقبلة، وبخاصة فى ثورة المعلومات، والتأثير المتسارع للإنسان على بيئتنا الطبيعية، وخاصة ظاهرة الاحتباس الحرارى العالمية.

لكن بولز يحذر من أن التغييرات المطلوبة فى النظام ليست حتمية: "اليوم هناك العديد من الناس فى جميع أنحاء العالم الذين أبلوا بلاءًا حسنًا فى خضم الرأسمالية كما نعرفها. إن الرأسمالية تبدو اليوم مترددة فى المخاطرة بفقدان مركزها المتميز بسبب تجارب مع الهياكل المؤسسية الجديدة التى قد تكون أكثر ملاءمة للتعامل مع تحديات اقتصاد المعلومات، والسيطرة على تعدى البشر على بيئتنا الطبيعية وسد الفجوات بين الأغنياء والفقراء داخل الدول وفيما بينها. إذا كانت النخب المحددة مقاومة لهذا التغيير المؤسسى، فيمكن أن تكون المحطة التالية فى رحلتنا التاريخية أن يُبتلى العالم باللاعقلانية الاقتصادية، وبأزمة بيئية عاصفة، وأن ينقسم إلى معسكرات معادية لبعضها البعض بشكل متزايد فى ظل انقسام عالمى بين من يملكون ومن لا يملكون"[4].

يؤمن إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein)، وهو مؤسس تحليل النظام العالمى، بأن الرأسمالية الحديثة تقود العالم إلى نقطة الاختيار: إما تدابير بيئية مكلفة والتى "يمكن أن تكون بمثابة الضربة القاضية لبقاء الاقتصاد الرأسمالى العالمى" أو "كوارث بيئية مختلفة" نجمت عن تراكم غير منقطع من رأس المال والنمو الكامن فى الرأسمالية. وأضاف أن "الاقتصاد السياسى للحالة الراهنة هو أن الرأسمالية التاريخية فى الواقع فى أزمة على وجه التحديد لأنها لا تستطيع إيجاد حلول معقولة للمعضلات الراهنة وأهمها، إن لم تكن الوحيدة، عدم القدرة على احتواء الدمار البيئى". ويعتقد والرشتاين أن "النظام التاريخى الحالى فى الواقع فى أزمة نهائية. والقضية المطروحة أمامنا هى ما الذى سوف يحل محله. هذا هو النقاش السياسى المحورى للـ ٢٥-٥٠ عامًا القادمة. إن قضية التدهور البيئى، وإن كانت ليست هذه هى القضية الوحيدة بالطبع، تعتبر النقطة الرئيسية لهذا الجدل"[5].

وتحليل واضع النظريات السياسية جون دريزك مشابه لتحليل بولز ووالرشتاين، إذ أنه يرى المشكلات البيئية كمحرك رئيسى للتغيير: "انتشرت المشكلات البيئية بصورة كافية على

نطاق واسع وخطير لتشكل اختبارًا حاسمًا لجميع الترتيبات المقترحة الفعلية الاقتصادية والسياسية وبالنسبة لجميع عمليات إعادة البناء المؤسسي، سواء كانت تدريجية أو ثورية." يعتقد دريزك أن الجمع بين الرأسمالية، وسياسة مصلحة الجماعة أو المجموع، والدولة البيروقراطية سيثبت "عدم وجود الكفاءة الكاملة عندما يتعلق الأمر بالبيئة" وأن "أى ملامح للتعويض يمكن العثور عليها فقط فى الإمكانيات التى تنفتح لتحولها الخاص"[6].

يرى دريزك ضرورة وجود نظام جديد، لكنه يبدو حذرًا: "من الناحية التاريخية، على وجه العموم، أفرزت نتائج الثورات علاقة ضعيفة بنوايا الثوّار... وبدلاً من التكهن حول إمكانيات مبالغ فيها من أجل التحول الهيكلى الواسع، تبدو الأمور أكثر عقلانية عند تحديد احتمالات حقيقية للتغيير فى المواقع المعرضة للخطر فى الاقتصاد السياسى. وتوجد مثل هذه الاحتمالات إما عندما تكون هناك معارضة كبيرة للهياكل المهيمنة وحتمياتها أو حيثما يجعلهم التناقض والارتباك فى الهياكل المهيمنة عرضة للعمل نيابة عن بعض أعضاء النظام المؤسسى البديل"[7]، ويرى دريزك أن هناك معارضة كبيرة من طائفة واسعة مختلفة من القضايا والجماعات المضطهدة، ويعتقد أن مواجهة هذه الجماعات ضد الدولة وسلطة الشركات يمكن أن تكون قوة رئيسية للتغيير فى الرأسمالية.

كما يرى ويليام روبنسون فى كتابه *نظرية الرأسمالية العالمية*، أن الرأسمالية العالمية فى طريقها لأزمة: "من وجهة نظرى، فإن الأزمة التى تعانى منها الرأسمالية العالمية فى منعطف القرن الحادى والعشرين ضمت أربعة جوانب مترابطة: (١) الإفراط فى الإنتاج أو الإقلال من الاستهلاك، أو ما يعرف باسم الإفراط فى التكديس؛ (٢) الاستقطاب الاجتماعى العالمى؛ (٣) أزمة شرعية الدولة والسلطة السياسية؛ (٤) أزمة الاستدامة. وآخرهم... تثير القضايا النظرية المتعمقة، والتاريخية والعملية بالنسبة للبشرية"[8].

يدعى روبنسون أنه من الممكن تحقيق تغيير جوهرى عند حدوث أزمة سياسية واجتماعية. وفى إطار هذه الأزمة السياسية والاجتماعية، يواجه النظام كلا من أزمة هيكلية (موضوعية) وأزمة الشرعية أو الهيمنة (ذاتية). إن الأزمة السياسية والاجتماعية [بحد ذاتها] ليست كافية لإحداث تغيير أساسى وتدريجى فى نظام اجتماعى، بل، فى الواقع، أدت فى الماضى إلى انهيار اجتماعى، واستبداد وفاشية. كما توجد نتيجة إيجابية لهذه الأزمة تتطلب أن يكون هناك بديل طيع فى صعود سلطوى، وهذا يعنى، بديلاً عن النظام القائم الطيع والذى يراه غالب أفراد المجتمع طيعًا ومفضلاً لهم". ويخلُص روبنسون إلى أن "الرأسمالية العالمية لم تشهد أزمة سياسية واجتماعية فى أوائل القرن الحادى والعشرين" ولكن "تطور الوضع لمثل هذه الأزمة كان أكثر تحديدًا فى الأفق فى منعطف القرن أكثر من أى وقت ربما منذ عام ١٩٦٨"[9].

ومثل الكثيرين، يرى روبنسون إمكانية التغيير ناشئة عن القوة المتنامية للحركات الاجتماعية والمقاومة فى جميع أنحاء العالم. تغطى وسائل الإعلام السائدة فى الولايات المتحدة هذه الحركات وقضاياها تغطية ضئيلة؛ ولا يدرك معظم الأمريكيين ما يحدث[10]. يجتمع المشاركون فى ما يمكن أن يطلق عليه حركة العدالة العالمية اجتماعًا سنويًا الآن، عادة فى بلدية بورتو أليجرى (Porto Alegre) بالبرازيل، فى المنتدى الاجتماعى العالمى، وهو حدث يقصد به أن يكون بديلاً عن منتدى دافوس (Davos) الاقتصادى العالمى بسويسرا. ولإعطاء صفة مميزة من مواقفهم، سنسرد هنا مقتطفات من تصريحاتهم النهائية فى عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢: "نحن النساء، والرجال، والمزارعون، والعمال، والعاطلون عن العمل، والمهنيون، والطلبة، وذوو البشرة السوداء والسكان الأصليون القادمون من الجنوب ومن الشمال، ملتزمون بالنضال من أجل حقوق، وحرية، وأمن، وعمل وتعليم الشعوب. نحن نناضل ضد الهيمنة المالية، وتدمير ثقافاتنا، واحتكار المعرفة، ووسائل الإعلام، والاتصالات، وتدهور الطبيعة، وتدمير جودة الحياة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والسياسات المعادية للديمقراطية. تبين لنا التجارب الديمقراطية التشاركية ــ مثل تلك الموجودة فى بورتو أليجرى ــ إمكانية وجود بديل ملموس. نحن نؤكد مجددًا على سيادة حقوق الإنسان، والحقوق البيئية والاجتماعية وأولويتها على المطالب المالية للمستثمرين".

"وفى مواجهة التدهور المستمر فى الأوضاع المعيشية للناس، فإننا، بصفتنا الحركات الاجتماعية من جميع أنحاء العالم، قد التقينا معًا وسط عشرات الآلاف فى المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى فى بورتو أليجرى. نحن هنا، على الرغم من محاولات كسر تضامننا. ونحن نجتمع مرة أخرى لمواصلة نضالنا ضد الليبرالية الجديدة والحرب، ولنؤكد على الاتفاقيات الخاصة بالمنتدى الماضى ونؤكد مجددًا على إمكانية وجود عالم آخر.

"إننا حركة تضامن عالمية، متحدون فى تصميمنا على مكافحة تركيز الثروة، وانتشار الفقر وعدم المساواة وتدمير كوكبنا. نحن نعيش ونبنى النظم البديلة، ونستخدم وسائل مبتكرة للترويج لها. نحن نعمل على بناء تحالف واسع من نضالنا ومقاومتنا ضد نظام قائم على التمييز على أساس الجنس، والعنصرية والعنف، والذى يعطى امتيازات لمصالح رأس المال ونظام سيادة المجتمع الأبوى على حساب احتياجات وتطلعات الناس.

"ينتج عن هذا النظام مأساة يومية للنساء، والأطفال والمسنين الذين يموتون بسبب الجوع، ونقص الرعاية الصحية والأمراض التى لا يمكن الوقاية منها. وهناك عائلات مجبرة على ترك ديارهم بسبب الحروب، وآثار 'التطورات الكبيرة'، وعدم القدرة على امتلاك الأراضى والكوارث البيئية، والبطالة، والاعتداءات على الخدمات العامة وتدمير التضامن الاجتماعى. إننا نجد، سواء فى الجنوب أو فى الشمال، نجاحات لنضالات ومقاومة حيوية

للحفاظ على كرامة الحياة"[11].

لم يسبق لى الذهاب الى بورتو أليجرى، ولكن عددًا من طلابى قد فعلوا، وقد تحدثت معهم. وأفضل ما أستطيع أن أقوله، إنهم ملتزمون بجدية بشعارهم وهو: "إمكانية تحقيق عالم أفضل". إنهم حقًا يسعون إلى تغيير العالم.

يعتقد ألبيروفيتز أن أمريكا قد دخلت فترة من "أزمة شاملة ــ حقبة من التاريخ حيث يجب أن تزول شرعية النظام الاقتصادى السياسى ببطء بسبب أن الوقائع التى ينتجها النظام تتناقض مع القيم التى ينادى بها". ويعترف ألبيروفيتز بأن هذا الوضع لايزال صعبًا بالنسبة لمعظم الناس ليقدرونه حق قدره، ولكنه يستعرض مجموعة رائعة من الأفكار والمبادرات الجديدة التى نمت "لأقل من المستوى السطحى لاهتمام وسائل الإعلام" والتى تبدأ فى محاولة أن تقدم "نموذجًا اقتصاديًا سياسيًا على نطاق منظومى مختلف جذريًا". ومن بين القوى المحركة لأزمة النظام هذه، من وجهة نظر ألبيروفيتز، تجد "تجاوز قضية الاستدامة البيئية"[12].

ما يقوله هؤلاء المؤلفون، إلى حد كبير، هو أن عدم قدرة الرأسمالية على الحفاظ على البيئة هو واحد من أكبر الأخطار التى تهدد مستقبلها، وربما يكون هذا هو أكبر تهديد. يرى الجميع أن التحديات البيئية الراهنة تساهم فى الأزمات التى تنزع شرعية ما يبدو لنا نظامًا قائمًا غير قادر على المواجهة. ولا يعتقد أيًا منهم أن نتائج مثل هذه الأزمة محددة سلفًا. فى الواقع، إن النتيجة النهائية هى سبب النزاع والصراع. وكما يقول والرشتاين، فإن الصراع يقدم وعودًا، "والتى هى أكثر ما يمكننا أن نتوقعه"[13].

وبالطبع، فإن المشكلة الكبرى التى تواجه جميع المناقشات حول بدائل الرأسمالية هى أنه لا يبدو أن هناك أى بدائل. وطوال فترة الحرب الباردة، كان البديل هو الدولة الاشتراكية أو الشيوعية، لكنه أخذ يتلاشى سريعًا فى جميع أنحاء العالم. وإذا سألنا الناس عن بدائل للرأسمالية اليوم، سنجد معظمهم يرسم مكانًا فارغًا. والبعض الآخر سيضيف إجابة، وذلك لسبب وجيه. لذلك يجدر ملاحظة تنوع النظم الاقتصادية، خلال كل من الرأسمالية والاشتراكية، وهى النقطة التى شدد عليها معهد تيلس (Tellus Institute)[14]. فى إطار الرأسمالية، توجد مجموعة متنوعة من نظم اقتصادية قومية، حيث المتغير الرئيسى هو درجة مشاركة الحكومة فى تحديد الأولويات الاقتصادية والظروف الاجتماعية. وعلى ذلك فإنه فى نهاية أحد طرفى السلسلة، يقترب ما يسمى بالنموذج الأمريكى ــ البريطانى من سياسة عدم التدخل. ويميل السوق هنا إلى السيطرة على الدولة. فى الدول الاسكندنافية وأماكن أخرى من القارة، تجد المرء يمارس صورًا متنوعة من الرأسمالية الديمقراطية الاجتماعية[15]. وفى هذه الحالة تفرض الدول الديمقراطية الاجتماعية مزيدًا من الرقابة العامة على استثمار رأس المال، وقد وضعت المزيد من البرامج الاجتماعية الشاملة بما فى ذلك برنامج لرفع الحد

الأدنى للأجور، وتعويضات البطالة، وزيادة الحماية ضد التسريح الوظيفى، والرعاية الصحية المجانية أو شبه المجانية، والتعليم، وهكذا. ويعتبر كل من السوق والدولة فى هذه البلدان شريكين. وفى اليابان وأماكن أخرى فى آسيا، توجد هناك نظم يمكن وصفها بأنها رأسمالية الدولة، حيث يوجد تدخل قوى للحكومة فى توجيه الاقتصاد وتميل الدولة للسيطرة على السوق.

ومثلما يوجد أنواع من الرأسمالية، يوجد ما لا يقل عن اثنين من الفروع الرئيسية للاشتراكية، كلاهما ينطويان على ملكية الدولة القوية. فى اشتراكية الدولة من خبرة الكتلة السوفيتية السابقة، وضعت البيروقراطية الحكومية أهدافًا للإنتاج على أساس خطة لعدة سنوات بالنسبة للاقتصاد. كما حددت الدولة معظم الأسعار والأجور. وفى ظل اشتراكية السوق، وضعت الحكومة أولويات الاستثمار والأعمال التجارية المملوكة للدولة التى شاركت فى الأسواق بمعظم السلع والخدمات، وحدث هذا جزئيًا لتجنب العديد من مشكلاتِ تنسيق وكفاءة التخطيط المركزى.

وكما يقترح هذا الاستعراض الموجز، هناك العديد من الخيارات والتدرج فى تنظيم النشاط الاقتصادى. بالنسبة للبديل الاشتراكى، لا يوجد شخص تقريبًا يرغب فى العودة إلى اشتراكية الدولة. كما لايزال البديل الاشتراكى للسوق الديمقراطى جزءًا من الخطاب السياسى فى أوروبا، ولكنه لا يصيب نجاحًا. وقد لخص اثنان من علماء الاجتماع، وهما لورنس بيتر كينج (Lawrence Peter King)، وإيفان زيلينى (Ivan Szelenyi) الوضع الحالى: "نحن على علم تام بأنه على الرغم من تزايد الاهتمام النظرى بالأفكار الجديدة حول الاشتراكية، وعلى الرغم من النجاح الانتخابى لأحزاب ديمقراطية اجتماعية جديدة مختلفة، إلا أنه لا تلوح حركة اجتماعية فى الأفق. إن الأفكار موجودة، ولكن فى الوقت الحاضر لا توجد أى قوة سياسية قادرة على تحويل هذه الأفكار إلى واقع".

لم تعد المسألة المهمة هى مستقبل الاشتراكية، بل تحديد معالم نظام جديد للتشغيل *غير الاشتراكى* قادر على تحويل الرأسمالية كما نعرفها. وهناك رؤية واحدة لهذا النظام الجديد قام بتقديمها كلايف هاميلتون فى كتابه *سحر النمو*. يجادل هاميلتون بأن ما سوف يقوم بتنشيط النظام الجديد ليس الصراع القديم لتحل الاشتراكية محل الرأسمالية، فالرأسمالية ضرورية جدًا لأن القوة المحركة للإنتاج والتنظيم الاجتماعى ملك رأس المال الخاص؛ والاشتراكية ضرورية جدًا لأنها تتمركز على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. واشتركت الفلسفات السياسية معًا، والتى حددت مطالباتها المتنافسة تاريخ العالم خلال القرنين الماضيين، فى تحديد المشكلة الاجتماعية الأساسية ـــ أى كيفية إنتاج وتوزيع الثروة المادية. لكن الآن تم حل المشكلة الاقتصادية فى البلدان الغنية، ولذا يجب أن يبتعد محور النقاش السياسى والتغيير

الاجتماعى عن مجال الإنتاج وأشكال ملكية وسائل الإنتاج"[17].

يعتقد هاميلتون أن تركيز السياسة ينبغى أن يكون متوجهًا نحو تعزيز "الإدراك الكامل لإمكانات الإنسان من خلال تقدير سليم لمصادر الرفاهية فى المقام الأول. وبينما [مثل هذا البرنامج]، إذا تم تطبيقه، سيمثل تحديًا كبيرًا للرأسمالية كما نعرفها، فإنه لا يمكن تصنيفه على أنه اشتراكى، فهو يؤكد من جديد على الدور الضرورى للملكية العامة، ولكنه لا يقترح أى مصادرة للممتلكات الخاصة. ورغم ذلك فهو معاد للرأسمالية من حيث مجادلته بأنه لا ينبغى على المجتمع والحكومات الاستمرار فى التخلى عن فكرة أهمية خاصة للأهداف أو المطالبات الأخلاقية من أصحاب رأس المال".

وفى هذا النقد المعاصر لكتاب سحر *النمو*، ودعوة مؤلفه لتعزيز مصادر الإنسان والرفاهية البيئية، حدد هاميلتون ملامح هامة للبديل غير الاشتراكى لرأسمالية اليوم. يقول هاميلتون: "نحن بحاجة لاستعادة الأمن واندماج المجتمعات المتخلفة، وهى المجتمعات التى يُعاد بها تأسيس وحدة العمل والحياة، للمجتمع والجماعة، وللفرد والمجموعة، وللثقافة والسياسة، وللاقتصاد والأخلاق"[18].

بذور التغيير

مؤخرًا، تمكن اثنان من المفكرين الأمريكيين أيضًا من تحويل الانتباه إلى المخططات المحتملة لنظام تشغيل جديد. أشير هنا إلى كتاب ألبيروفيتز *أمريكا ما وراء الرأسمالية*، وكتاب ويليام جريدر *روح الرأسمالية*. إن أفكارهما متشابهة فى نواحٍ عدة، وكتاباهما أمريكيان بشكل جوهرى. وكل من جريدر وألبيروفيتز متفائلان ولديهما عدد من المقترحات الملموسة من أجل التغيير. وأفضل ما فيهما، أن أفكارهما معتمدة على أمور واقعية تحدث فى أمريكا اليوم. ومن المثير للاهتمام أن كلاهما يختلفان مع هاميلتون إلى حدٍ ما، لأن كلاهما يرى أن ملكية رأس المال والمؤسسة لاتزال قائمة. وكما يصف ألبيروفيتز فإن "التغيير الشامل ينطوى قبل كل شىء على مسائل تتعلق بكيفية الاستحواذ على الممتلكات والسيطرة عليها ـــ مركز السلطة الحقيقية فى معظم الاقتصاديات السياسية"[19]. ومع ذلك، قد يبدو هذا الخلاف أكثر وضوحًا من حقيقته. إن ما يشجبه هاميلتون هو استمرار الرأسمالية القديمة مقابل الجدال الاشتراكى، وليس الابتكارات التى توسع نطاق الملكية والسيطرة وتجعله أكثر استجابة للاحتياجات المدنية.

يرى كل من جريدر وألبيروفيتز أن بذور التغيير يتم غرسها داخل النظام الرأسمالى اليوم، وهى البذور التى يمكنها أن تنمو وتعمل على تحويل النظام. ويظهر هنا كيف يصفها جريدر: "تبدو فكرة إعادة اختراع رأسمالية أمريكية بعيدة المنال... ولاسيما بالنظر إلى

المعتقد التقليدى المتمركز حول السوق الذى تحكم بالتفكير التقليدى. ومع ذلـك، أسـتطيع أن أعلن أن العديد من الأمريكيين يعملون بالفعل على الفكرة بطرق مختلفة متفرقة (على الـرغم من أنه ليس من العادة أن يحدث ذلك مع التصريحات التى تجتاح هذه النوايا). إنهم يجـرون التجارب فى إعدادات محلية ـــ حيث يقومون بترقيع الطرق التى يعمل بها النظام ـــ ونحن مقتنعون بأن البدائل ممكنة، وهى ليست مخططات مثالية ولكنهـا لمـصلحة ذاتيـة. وتعـد التغييرات العملية التى يمكن أن تخدم أغراضًا أوسع نطاقًا. يبدو هذا المنهج بعيد المنال عـن المشاغل الراهنة فى السياسات الكبرى والأعمال التجارية الكبرى، ولكن هنا حيث نجد أعمق الإصلاحات للمجتمع عادة ما تكون قد نشأت فى الماضى الأمريكى"[20].

ويرى.جريدر، وهو المراقب لواشنطن على المدى الطويل، أملاً ضئيلاً فى أن واشنطن سوف تدفع تغييرًا كبيرًا. "والنقطة الأكبر... هى أن الصدام بين المجتمع والنظام الرأسـمالى عانى على مدى سنوات عديدة، على الرغم من القوانين وتغيير الحساسيات السياسية، وذلـك لأنه فى جوهره عبارة عن صراع بين نظامين للقيمة مختلفين. لم تنجح الحكومة فى تـسوية الخلاف، على الرغم من إصدارها عددًا من القواعد للمؤسسة لتتبعها فيما يجب وما لا يجـب عمله، وذلك بسبب أنها لا تحاول تغيير القيم الأساسية التى تحدد سلوك الرأسـمالية. ولكـى يستمر هذا التغيير، يجب أن يحدث داخل الرأسمالية، وهو مثل تغيير النظام الجينى للنبات أو الحيوان"[21].

تذكر تعريف بولز للرأسمالية: هى نظام اقتصادى حيث يقوم أرباب العمل ـــ أصـحاب رؤوس الأموال ـــ بتوظيف العاملين من أجل إنتاج سلع وخدمات لمصلحتهم. وأحد التغييرات الرئيسية التى لاحظها كل من جريدر وألبيروفيتز هو بداية تآكل هذا النظام من خلال أشـكال جديدة من الملكية والسيطرة. وقد كانوا يعتقدون أن تعزيز الوعى بهذه التطورات يمكـن أن يعجل من ذلك التآكل.

أحد الأنساق هو ملكية الموظفين ـــ أى امتلاك الناس لأعمالهم الخاصة. يفيد جريدر بأن "فى بداية هذا القرن الجديد، كان هناك نحو ١٠ مليون من العـاملين الأمـريكيين يملكـون ١١٠٠٠ شركة مملوكة لموظفين"[22]. وتنبع المزيد من ملكية العامل هذه من فكرة خطط ملكية الأسهم للموظف والتى تم طرحها عام ١٩٥٨ مـن قبـل لـويس كيلـسو(Louis Kelso) (ESOPs)– ومنهج خطط ملكية الأسهم للموظف يشبه الاستحواذ بالاستدانة: حيـث يقتـرض الموظفون مالاً لشراء أسهم الشركة، ويتخذون موقفًا مسيطرًا، ويسددون للدائنين من الـربح الذى يكسبونه. بلغت ملكية العمال فى الولايات المتحدة ١٨٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، أى ما يقرب من ٨% من أسهم جميع الشركات الأمريكية.

يلاحظ جيف جيتس (Jeff Gates)، فى كتابه الإبداعى *حل الملكية*، أن مفهوم خطط ملكية

الأسهم للموظف يجرى تمديده. ويمكن تمديده لمفهوم الخطط المتعلقة بملكية نصيب من المؤسسة للموظف (RESOP)، حيث يستطيع موظفو الشركات الأصغر حجمًا التربح بالحصول على حصة ملكية فى شركات أكبر وأكثر تأسيسًا، ومفهوم خطط ملكية الأسهم للعملاء (CSOPs)، حيث يستطيع العملاء الحصول على حصة رئيسية فى العملية[23].

ومفهوم خطط ملكية الأسهم للعملاء هو أقرب إلى نسق آخر من تزايد الملكية ـــ أى الجمعيات التعاونية. يرى ألبيروفيتز أنه "من النادر إدراك أن هناك أكثر من ٤٨٠٠٠ جمعية تعاونية تعمل فى الولايات المتحدة ـــ وأن هناك ١٢٠ مليون أمريكى يعملون كأعضاء فى تلك الجمعيات التعاونية. ويوجد ما يقرب من ١٠٠٠٠ اتحاد ائتمانى (بأصول تبلغ أكثر من ٦٠٠ مليار دولار) يقوم بتقديم الخدمات المالية إلى ٨٣ مليون عضو؛ منهم ٣٦ مليون أمريكى يشترون الكهرباء من الجمعيات التعاونية للكهرباء بالريف؛ وأكثر من ١٠٠٠ شركة تأمين متبادل (بأكثر من ٨٠ مليار دولار فى شكل أصول) مملوكة لحاملى وثائق التأمين؛ وهناك نحو ٣٠% من منتجات المزارع يتم تسويقها من خلال الجمعيات التعاونية"[24].

وعلى أعلى مستوى، يمكن تأسيس صناديق تمويل ملكية على المستوى المحلى ومستوى الدولة ـــ والتى يثق بها العامة ـــ لمصلحة المواطنين والبيئة. ستعمل هذه الصناديق على مبادئ الثقة الائتمانية. يمكن أن يتولد رأس المال من خلال عائدات بيع الموارد الطبيعية (على سبيل المثال، عائدات النفط، كما هو الحال مع صندوق ألاسكا الدائم) أو من مزاد لبيع حقوق انبعاثات ثانى أكسيد الكربون أو استراتيجيات ضمان القرض من نوع كيلسو. تم طرح هذه الأفكار بشكل خلّاق حيث قام بيتر بارنز (Peter Barnes) بتطويرها فى كتابه الجديد *الرأسمالية ٣,٠*[25].

هناك عدة أنساق أخرى للملكية والسيطرة محققة للنتائج وآخذة فى الظهور وجديرة بالملاحظة:

- يمتلك أعلى ألف صندوق للمعاشات فى الولايات المتحدة ما يقرب من خمسة تريليون دولار فى شكل أصول، أصبحوا هم ومشاركون آخرين غيرهم فى الرأسمالية الائتمانية الآن أكثر حزمًا بشأن القضايا البيئية والاجتماعية[26].
- شرعت مدن وولايات فى أن تكون مالكة وأطرافًا فعالة مباشرة فى ساحة الأعمال التجارية ـــ فهى تقوم باستئجار شركات التنمية البلدية، وتوفير الخدمات الصحية والإدارة البيئية، وأنشطة أخرى مُدرة للدخل.
- بدأت الجمعيات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح أيضًا الدخول فى الأعمال التجارية، طامسة بذلك الفرق بين القطاع الهادف لتحقيق الربح والقطاع غير الهادف لتحقيق الربح. ولذا نجد أن أكثر من ٦٠ مليار دولار تتحقق سنويًا من قبل أكبر

١٤ ألف منظمة أمريكية غير هادفة للربح. وتفرز المشروعات التجارية والمنظمات غير الهادفة للربح تشكيلة واسعة من الشركات الهجينة[27].

تختلف كل هذه الاتجاهات فى ما يسميه ألبيروفيتز "التحول إلى ديمقراطية الثروة" مع أنساق الرأسمالية التقليدية، فهى تعمل على مقاسمة الملكية مع العاملين، والملكية العامة، والمؤسسات العامة والخاصة التى لا تسعى إلى الأرباح التقليدية. وهى توفر فرصًا لمزيد من السيطرة المحلية، وأكثر حساسية لمصالح الموظف، والعامة، والمستهلكين، وأداء بيئى مضاعف. وإجمالاً، فهى تشير إلى ظهور قطاع جديد ــ عام أو مستقل ــ لديه القدرة على أن يكون مركزًا تعويضيًا للسلطة الرأسمالية اليوم[28].

وباختصار، يمكن إلقاء نظرة خاطفة على المعالم غير المنظمة لبديل غير اشتراكى لرأسمالية اليوم فى المقترحات المعروضة فى الفصول السابقة والأفكار التى روج لها جريدر، وألبيروفيتز، وبارنز، وغيرهم. وقد تم تحديد مجموعة كبيرة من المبادرات لتحويل السوق والنزعة الاستهلاكية، وإعادة تصميم الشركات، وتركيز النمو على الاحتياجات البشرية والبيئية ذات الأولوية القصوى. مثل هذه المبادرات ما جرت متابعتها، فإنها ستغير الرأسمالية الحديثة بطرق أساسية. لن يصبح لدينا الرأسمالية كما نعرفها. والسؤال هنا عما إذا كان قد تم تعريف هذا الشئ الجديد إلى حد كبير وهو أبعد من الرأسمالية أم أعاد اختراع الرأسمالية. وكما يقترح هاميلتون، لم تعد الإجابة هامة للغاية.

أما القضية المتبقية فهى ما إذا كانت كل هذه التكهنات ليست سوى تكهنات مثيرة أو ما إذا كان النظام الذى نعرفه برأسمالية اليوم هو فى الواقع أكثر ضعفًا مما كنا نتصور. وأود أن أختتم هذا الفصل من خلال تهيئة أفضل الأجواء التى أستطيع القيام بها استعدادًا لميلاد فكرة جديدة ، على الرغم من أن فترة اختمارها لن تكون قصيرة. تستند القضية إلى ستة اقتراحات:

الاقتراح الأول: أن النظام المعمول به اليوم فى الاقتصاد السياسى، والمشار إليه هنا بوصفه الرأسمالية الحديثة، مدمر للبيئة، وليس بطريقة بسيطة ولكن بطريقة عميقة تهدد كوكب الأرض؛ وسيطالبون الناس بالتالى بالحلول، أما النظام الحالى فلن يكون قادرًا على استيعابهم؛ لذا سوف يضطر النظام إلى التغيير، وربما فى السياق المؤسف لنوع ما من الأزمة أو الانهيار البيئى؛

الاقتراح الثانى: أن المجتمعات الثرية قد وصلت، أو قريبًا سوف تصل، إلى نقطة، كما يتصورها كينيز، حيث يتم حل المشكلة الاقتصادية؛ ويمكن أن تنتهى الحقبة الطويلة من الكفاح المتواصل للتغلب على المصاعب والحرمان قريبًا؛ هناك ما يكفى للرحيل؛

الاقتراح الثالث: لم تعد الرأسمالية الحديثة فى المجتمعات الأكثر ثراء، تعزز رفاهية الإنسان،

سواء رفاهية موضوعية أو رفاهية ذاتية، وبدلاً من ذلك تعمل على إنتاج واقع اجتماعى غير مرضى تمامًا ويقع تحت ضغط عصبى؛ والناس فى استياء على نحو متزايد وتبحث عن شيء أكثر فائدة، وسيزداد هذا الاستياء قوة وسيجبر على حدوث التغيير؛

الاقتراح الرابع: أن الحركة الاجتماعية الدولية من أجل التغيير ــ والتى تشير إلى نفسها ك ــ "ارتفاع لا يقاوم لمناهضة الرأسمالية عالميًا" ـــ أقوى مما يتصور الكثيرون، وستزداد قوة؛ فهناك تلاحم للقوى: السلام، والعدالة الاجتماعية، والمجتمع، وعلم البيئة، ونظرية المساواة بين الجنسين ــ وهى إحدى الحركات؛ وفى هذه الغضون، تجد هذه الحركة أن ديمقراطية أمريكا الضعيفة والسياسة البيئية الفاشلة هما فى حد ذاتهما مستعدتان للتحول؛

الاقتراح الخامس: أن الناس والجماعات منهمكة فى غرس بذور التغيير من خلال مجموعة من الترتيبات البديلة، ولاتزال هناك توجيهات جذابة أخرى للتحسين من أجل نظام تشغيل جديد قد تم تحديدها؛ يمكن أن تُحدث هذه الابتكارات تحولاً فى النظام الحالى، وسوف تنمو؛

والاقتراح السادس: أن نهاية الحرب الباردة والنضال الطويل للغرب ضد الشيوعية تفتح الباب ــ حيث تخلق مساحة سياسية ــ للاستفهام عن رأسمالية اليوم.

هذه الاقتراحات الستة تتوقع احتمال حدوث تغيير كبير. قد يكون هناك اقتراحات أخرى. هل هى كافية أم أفضل؟ هل ستتحقق فى نهاية المطاف؟ أعتقد أنها ستتحقق، ومن أجل الشباب فى عالمنا، أتمنى بالتأكيد أن تتحقق.

الجزء الثالث البيئة الصالحة لنشأة التحول

الفصل العاشر

وعى جديد



حاولت من خلال هذا الكتاب أن أُعرّف التغيرات العميقة التى سوف نحتاجها لكى نحافظ على بقاء المجتمعات الطبيعية والانسانية ـ وهى تغيرات فى السياسة العامة وفى سلوك الفرد والمجتمع. معظم هذه التغيرات صعبة وبعيدة المنال وفقاً لمعايير اليوم. هذه التغيرات ليست الخطوات التالية، فالخطوات التالية تتطلب جهودًا عاجلة لكى نطبق مناهج اليوم لحماية البيئة ولكى نواجه قضية تغير المناخ والتحديات الأخرى التى تم تأجيل اتخاذ خطوات جدية لمواجهتها لمدة طويلة. ولكن الوصفات التى تم تقديمها فى الفصول السابقة هى بالتأكيد الخطوات التالية. إذن ما هى الظروف التى يمكن أن تجعل هذه الوصفات "المستحيلة" أمرًا محتومًا كما وصفها ميلتون فريدمان؟ لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بيقين تام، ولكن على الأقل يتطلب الأمر تغييرين إضافيين ومتحدين وهما: تحول فى الوعى وآخر فى السياسات.

خلُص العديد من مفكرينا المتعمقين ـ والكثير منهم ممن يعرفون حجم التحديات التى نواجهها ـ إلى أن التحولات المطلوبة يمكن تحقيقها فقط فى سياق ما سأطلق عليه صحوة الوعى الجديد. وبالنسبة للبعض فهى صحوة روحية ـ أى تحول للقلب البشرى. وللبعض الآخر هى عملية فكرية للمستقبل لرؤية عالم جديد يعتنق الأخلاق البيئية الناشئة والأخلاقيات القديمة التى تُعنى بأن يحبوا جيرانهم كما يحبوا أنفسهم. ولكنها بالنسبة للجميع فإنها تشتمل على تغير ثقافى كبير وإعادة توجيه لقيم المجتمع وما يستحق أن نناضل من أجله.

الأصوات الداعية للتغيير

لقد صاغ فاتسلاف هافل (Vaclav Havel) التحول الأساسى المطلوب بصورة جميلة. لقد كتب "أنه لمن الرائع بالنسبة لى رؤية حال الناس القلقة اليوم فى ظل التكهنات الكارثية، وكيف

حققت الكتب التى تحتوى على دليل الأزمات الوشيكة أفضل المبيعات، ولكن كيف نقلل من قيمة هذه التهديدات فى أنشطتنا اليومية... ما الذى يستطيع أن يغير اتجاه حضارة اليوم؟ إن قناعتى الداخلية تؤمن بأن الخيار الوحيد هو التغيير فى محيط الروح وفى محيط الوعى الإنسانى. ليس كافيًا أن نخترع آلات جديدة، ولوائح جديدة ومؤسسات جديدة، بل إنه يجب علينا نحن أن نطور إدراكًا جديدًا للغرض الحقيقى من وجودنا على هذه الأرض. وفقط بتحقيق هذا التحول الأساسى سنكون قادرين على خلق نماذج جديدة للسلوك ومجموعة جديدة من القيم من أجل الكوكب"[1]. وبالنسبة لهافل والكثيرين، إن الأزمة البيئية هى أزمة للروح.

توصل ألدو ليوبولد، وهو الأب الروحى لأرض الأخلاق، إلى الاعتقاد بأن: "هناك تضاد أساسى بين فلسفة عصر الصناعة وفلسفة حماية الموارد الطبيعية. ومن الملفت للنظر، أنه قد كتب لصديق أنه كان يشك فى إمكانية حدوث أى شىء لحماية الموارد الطبيعية "بدون خلق نوع جديد من البشر"[2]. ويلاحظ اثنان من رواد العلماء من خريجى جامعة ستانفورد وهما بول إهرليك (Paul Ehrlich) ودونالد كينيدى (Donald Kennedy) "أنها أفعال جماعية للأفراد الذين يقعون فى قلب المعضلة البيئية، وأن تحليل الدوافع والقيم الفردية يجب أن يكون أساسيًا من أجل الحل". ودعا كلاهما إلى تقييم الألفية للسلوك البشرى: "لكى نواكب الفحص المستمر والفكرة العامة لما هو معروف عن كيفية تطور الثقافات الإنسانية (وخاصة أخلاقهم)، وعن نوعية التغيرات التى ربما تسمح بالانتقال إلى مجتمع عالمى مستدام بيئيًا، وملئ بالسلام ومنصف... إن ما نسعى إليه هو تغيير ثقافى؛ فنحن نعلم أن الثقافات تتطور، وأملنا هو أن الحوار سوف يسرع من هذه العملية ويشجع على التغيير فى اتجاه إيجابى"[3].

قام بول راسكين و"مجموعة السيناريو العالمية" بتطوير العديد من السيناريوهات للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعالم، بما فى ذلك السيناريوهات التى تتضمن وجود تغيرات أساسية فى الوعى والقيم. ولكن بدون تغيير فى القيم، ستواجه جميع سيناريوهاتهم مشكلة كبيرة. ولذلك فهم يفضلون وجهة النظر العالمية "الاستدامة الجديدة" حيث يتحول المجتمع إلى أبعاد غير مادية من الانجاز... جودة كل من الحياة، والتضامن الإنسانى، والأرض... والاستدامة هى الضرورة التى تدفع جدول الأعمال. إن الرغبة فى نوعية ممتازة من الحياة وروابط إنسانية قوية واتصال مدوى بالطبيعة هى الطُعم الذى يوجه جدول الأعمال الجديد إلى المستقبل"[4]. إن الثورة التى يتصورها راسكين وزملاؤه هى ثورة فى القيم والوعى بشكل أساسى.

قال بيتر سينج (Peter Senge) وزملاؤه فى كتابهم" *الوجود*" أنه: "فى حالة أن يصبح المستقبل مختلفًا، يجب أن نذهب لما هو أبعد من التلميحات التدريجية القليلة ونبدأ فى رؤية النظم والتى نكون جزءً لا يتجزأ فيها.. ما المطلوب لنقوم بتغيير كل شىء؟... وبعد كل ما

قيل وعُمل، فإن التغيير الوحيد الذى سوف يحدث فارقًا هو التحول فى القلب البشرى"[5].

يعتقد اثنان من الكُتاب الرواد فى الدين والبيئة وهما مارى إيفلين تـاكر (Mary Evelyn Tucker) وجون جريم (John Grim) أنه لمواجهة الأزمة البيئية "نحن مدعوون إلـى وعـى وضمير بين الأجيال"، وأن القيم والأخلاق، والدين والروحانية" هم عوامل أساسية فى "تحويل الوعى والسلوك البشرى من أجل مستقبل مستدام"[6].

اعتقد إيريك فروم (Erich Fromm) أن الأمل الوحيد هو "إنسان جديد" ودعا إلى "تغييـر جذرى فى القلب البشرى". "إن الحاجة إلى تغيير بشرى عميق لا يتطلب فقط أن يكون أخلاقيا أو دينيًا، ولا يتطلب فقط أن يكون نابعا من الطبيعة المريضة لشخصيتنا الاجتماعية الحاليـة، ولكن أيضًا كحالة للبقاء الكلى للجنس البشرى... يستطيع أن ينقذنا فقط تغير جـوهرى فـى الشخصية البشرية من تفوق الوضع الراهن إلى الوضع الكائن الغالب "[7].

لقد وصف المؤرخ الثقافى توماس بيرى (Thomas Berry) تشكيل وعى جديد بـ"عملنـا العظيم". " ويكمن السبب الأكثر عمقا للدمار الحالى فى حالة من الوعى الذى أفـرز فجـوة جذرية بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى وبين إعطاء البشر جميع الحقوق ...

"نحن نواجه صعوبة باستمرار فى تقبل الإنسان كجزء لا يتجزء مـن مجتمـع الأرض، فنحن نرى أنفسنا ككائنات متفوقة، وأننا لا ننتمى حقًا إلى هنا. ولكن إذا كنا هنا بقَدر غريـب فإننا مصدر جميع الحقوق والقيم، وبالتالي فإن جميع الكائنات الأرضية موارد يمكن استعمالها أو استغلالها للمنفعة البشرية".

يعتقد بيرى أن المطلوب هو "انقلاب عميق فى وجهة نظرنا تجاه أنفسنا ورؤيـة العـالم لنا... المطلوب منا الآن هو أن نغير المواقف التى ترتبط بشدة بالأنساق الثقافية الأساسية التى تبدو لنا ضرورة حتمية لطبيعة وجودنا"[8].

يمكن ذكر العديد من النداءات المشابهة لإعادة توجيه متعمق للقيم السائدة ووجهة النظر العالمية ، ولكننى سوف اختتم بتجربة شخصية فى أواخر ستينيات القرن العـشرين، عنـدما كنت طالب حقوق فى جامعة ييل، كان لى الشرف أن أصبح أستاذ وباحث مساعد للبروفسير تشارلز رينش (Charles Reich) بينما كان يكتب كتاب *اخضرار أمريكا*" ، الذى نُشر لأول مرة فى صحيفة *نيويوركر* (New Yorker) فى عام ١٩٧٠ ثم بعد ذلك حقق أفضل الكتب مبيعًـا. صاغ رينش مفهوم الوعى الأول، والثانى والثالث. الوعى الأول هـو" النظـرة الخارجيـة التقليدية للمزارع الأمريكى، رجل أعمال صغير أو عامل يحاول التقدم". رأى رينش أن هـذا مناسب أكثر لاختفاء المدن الصغيرة، والعلاقات المباشرة والمشاريع الاقتصادية الفردية مـن أمريكا. الوعى الثانى هو وعى " قامت المجتمعات المتحدة والتقنية بتكوينه، ويزيـل حقـائق الاحتياجات البشرية، فهو يمثل قيمًا لمجتمع منظم".

من وجهة نظر ريتش، إن الجمع بين الوعى الأول والثانى "أثبت أنه غير قادر تماما على إدارة، وإرشاد أو التحكم فى الأدوات الهائلة للتقنيات والتنظيم التى قامت أمريكا ببنائه. ونتيجة لذلك، فإن هذه الأداة بلغت من القوة درجات أصبحت معها قوة ماحقة، ومدمرة للبيئة، وهى تمحى القيم الإنسانية وتفترض السيطرة على حياة وعقول تابعيها. بدأ السكان الأمريكيون ... بتطوير وعى جديد لمواجهة هذا التهديد الذى يستهدف وجودهم ، ويكون هذا الوعى ملائما لحقائق اليوم... الوعى الثالث، الذى ينتشر بصورة سريعة بين شرائح الشباب بشكل موسع، وبدرجات متفاوتة بين كبار السن، ويوجد فى العملية الثورية لبناء مجتمعنا... فى صلب كل شيء يوجد ما يجب أن يطلق عليه تغيير الوعى. وهذا يعنى طريقة جديدة للعيش ـ إنسان جديد تقريبًا. هذا ما يبحث عنه الجيل الجديد وما بدأ فى تحقيقه بالفعل."

ومثل الكثير من النقاد الاجتماعيين الذين تتخطى آمالهم الواقع، رأى ريتش أن توسع الوعى الثالث لا مفر منه وهو مدخل إلى تحول للدولة. "الوعى الثالث قادر على تغيير وتدمير الدولة المتحدة، بدون عنف، وبدون الاستيلاء على القوة السياسية، وبدون الإطاحة بأى مجموعة من البشر. لقد أوضح الجيل الجديد الطريق إلى الوسيلة الوحيدة للتغيير التى ستجدى فى مجتمع اليوم ما بعد الصناعة : وهى الثورة بواسطة الوعى. لا توجد ثورة سياسية ممكنة فى الولايات المتحدة فى الوقت الحالى، ولكن ليس هناك حاجة لمثل هذه الثورة.

ويقول ريتش "تتطلب الثورة بواسطة الوعى شرطين أساسيين. الأول هو أن عملية تغيير الوعى يجب أن تبدأ بين السكان ـ عملية تعد بالاستمرار حتى تصل إلى أغلبية الناس. والثانى هو أن يعتمد النظام الحالى فى قوته على الوعى السابق، ولذلك يصبح غير قادر على إحياء التغيير فى الوعى. وكلا الشرطين موجودين الآن فى الولايات المتحدة"[9].

كان ريتش صديقًا ممتعًا ومرشدًا جيدًا، وبكونه خجولاً، وذكيًا ولا يمكن السيطرة عليه، وجد أن كلية الحقوق محدودة للغاية فقام بإطلاق ما أصبح أكثر المقررات التدريبية شهرة فى جامعة ييل. ولعديد من السنوات، كانت لدىّ الفرصة لأرى فيما كان فيه مصيبًا ومخطئًا. إننى أعتقد بأن ريتش كان محقًا بأن الوعى الجديد ممكن وضرورى. لقد كانت نظرته لأمريكا من حيث ثلاثة أنواع من الوعى مفيدة فى تقديم واقع معقد، وفكرته الجوهرية بأن التغيير فى الوعى قد يستطيع تحويل المجتمع الأمريكى والحضارة، كما قلنا فى ذلك الوقت، "صحيحة". ولكنه كان مفتونًا للغاية بثقافة شباب فترة الستينيات، وتوصل إلى استنتاج خاطئ بأنها سوف تنتشر، وتتعمق وتنضج. ولقد أدى هذا إلى تفاؤله تجاه التغيير. وفى النهاية، وكما أشار روبرت داهل (Robert Dahl)، أن الثقافة المضادة انطفئت شعبيتها بين الشباب وتركت وراءها تغييرًا قليلاً فى الثقافة الاستهلاكية السائدة[10].

والذى قام المؤلفون بذكره سابقًا ومازال الكثيرون يرددونه الآن هو أن تحديات اليوم

تتطلب تطويرًا سريعًا لوعى جديد. وهذا استنتاج نهائى يشير إلى أنه لا يمكن حل مشاكل اليوم بعقلية اليوم. وينبغى أن نتوقف قليلا، لأننا نعرف أن تغيير العقول يمكن أن يكون بطيئًا وصعبًا. وتستحق هذه المنطقة بأكملها المزيد من الاستقصاء والبحث. يؤكد بعض علماء النفس على أن تغيير القيم ليس ضروريًا وغير كاف لسلوك بيئى معدل، ولكن عادة ما تكون التغييرات السلوكية التى درسوها لا تمتد إلى التحولات العميقة والداخلية التى رآها الذين قمت بذكر آرائهم هنا[11]. وفى النهاية، نجد أنه لمن الصعب الشك فى الحاجة للوعى الجديد الذى نادى به كل من هافل، وراسكين وآخرين.

إن نظرة العالم المسيطرة اليوم مرتبطة بشكل كبير تجاه المركزية البشرية، والمادية، والتركيز على الذات، والتركيز على الحاضر، والاختزال*، والعقلانية، والوطنية للمحافظة على التغييرات المطلوبة. وهناك سؤالان مهمان يظهران فى تلك الحالة. الأول هو ما هى أبعاد التغيير فى الوعى المطلوبة فى ظل ظروف اليوم؟ والثانى، ما الذى يمكن قوله عن القوى التى تستطيع أن تتحكم فى التغيير الثقافى والإدراكى للنوع والدرجة المطلوبين؟

نظرة عالمية جديدة

إنه لموجز رائع لأبعاد التغيير الثقافى المطلوب ذلك الذى قدمه بول راسكين خلال عمله فى مبادرة التحول العظيم** [12]. ونصيحة راسكين هى الكتابة عن وجهة النظر المثلى لشخص من النصف الثانى من هذا القرن ناظرًا خلفه لتحولات القيم المهيمنة والتى حدثت سابقًا. ووجهة النظر تلك هى تاريخ المستقبل. وإليك ما يظنه: "إن انبثاق مجموعة جديدة من القيم هو أساس صرح مجتمعنا الأرضى بأكمله. الاستهلاكية والفردية والهيمنة على الطبيعة ـ أفسحت الطريق لثلاثية جديدة: نوعية الحياة والتضامن الإنسانى والعقلانية البيئية.

"إن تحسين 'نوعية الحياة' الدال على نفسه فى الوقت الحالى يجب أن يكون أساسا للتطوير، فيجب تذكر أنه فى العصر الحجرى هيمنت مشكلة الندرة والبقاء على الوجود. ثم فى عصر الوفرة الصناعية، حينما أدى عدم كبح حمى الانغماس فى الاستهلاكية بين ذوى الامتياز إلى اليأس المفضى إلى التهور بين المستبعدين، وفُتحت الإمكانية التاريخية لحضارتنا بعد ندرة الموارد الأرضية. إن الناس طموحين كما كانوا دائمًا. ولكن الوفاء بالمتطلبات، وليس الثروة، أصبح هو المقياس الأساسى للنجاح ومصدر رفاهية الإنسان.

"إن القيمة الثانية ـ 'التضامن الإنسانى' ـ تعبر عن أحساس بالتواصل مع الناس الذين يعيشون فى أماكن بعيدة ومع هؤلاء الذين لم يولدوا بعد من الذين سيعيشون فى

---

* وهى نظرية تؤمن بأن كل الظواهر يمكن تفسيرها من خلال ظواهر أبسط. (المترجم)
** هى شبكة دولية هدفها تقديم تحليل للتصورات البديلة لرسم مستقبل واعد. (المترجم)

المستقبل البعيد. إن إبداء القدرة على التبادل والتعاطف المستقر عميقًا فى نفس وروح الإنسان هو 'القاعدة الذهبية' التى تعتبر القاسم المشترك فى العديد من التقاليد الدينية العظيمة فى العالم. وكما يقول المذهب العلمانى، أنها هى أساس الديمقراطية المثالية والصراعات الاجتماعية العظيمة من أجل التسامح، والاحترام، والمساواة والحقوق.

"ومع 'إحساسهم البيئى' المتطور المرتفع، يشعر الناس اليوم بالدهشة والرعب معًا من اللامبالاة غير الفعالة للأجيال السابقة تجاه عالم الطبيعة. هذا العالم حيث كان حق السيطرة على الطبيعة مقدسًا، يحمل الناس اليوم تقديرًا عميقًا لعالم الطبيعة، حيث يجدوا فيه عجائب ومتعة لا تنتهى. وحب الطبيعة مصحوب بإحساس عميق بطبيعة وماهية مكان الإنسانية فى شبكة الحياة والأسلوب الأفضل من أجل الاعتماد على كرمها وسخائها. والاستدامة هى الجزء الجوهرى لنظرة العالم المعاصرة، والتى تعتبر أن أى "حل وسط" لسلامة وطننا الأرض سوف يكون حلاً أبله مثيرًا للضحك وخطأً أخلاقيًا"[13].

وفى إطار رؤية راسكين، لم تسقط هذه "المبادئ العالمية التى يرتكز عليها المجتمع العالمى من السماء، وإنما تم وضعها من قبل أسلافنا فى المشروعات التاريخية العظيمة من أجل حقوق الإنسان، والسلام، والتطور والبيئة"[14]. وفى الواقع، من المستحيل تمامًا أن نقرأ سويًا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وتصريحات مؤتمرات الأمم المتحدة فى التسعينيات، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية فى الألفية، وميثاق الأرض، وميثاق العالم للطبيعة والعديد من التصريحات المتفق عليها عالميًا للقيم والأهداف الإنسانية دون أن نكون منبهرين بشكل عظيم بنوعية هذه التطلعات (وأيضًا يائسين من عمق فشلنا فى تحقيقها).

ومثل راسكين، رأى دايفيد كورتين (David Korten) فى كتابه *التحول العظيم* أن الإنسانية فى مفترق طرق، ونقطة تحول فى التاريخ، وهو يضع قيمًا جديدة فى المقدمة أمامنا قائلاً: "إن التحول العظيم يبدأ بصحوة حضارية وروحية ــ تحول فى القيم الحضارية من المال والمادة المتزايدة إلى الحياة والاكتفاء الروحى، ومن الإيمان بقيودنا إلى الإيمان بإمكانياتنا، ومن الخوف من اختلافاتنا إلى الابتهاج بتنوعنا. مما يتطلب منا إعادة صياغة للقصص الحضارية بما يعرّفنا بطبيعتنا الإنسانية، وأغراضها وإمكانياتها...

" ويقودنا تغير القيم من خلال التحول الحضارى إلى إعادة تعريف الثروة ــ لنقيسها بصحة عائلاتنا، ومجتمعاتنا وبيئتنا الطبيعية. ويقودنا ذلك من سياسات ترقى هؤلاء الذين فى القمة إلى سياسات ترقى من هم فى الأسفل، ومن التخزين إلى المشاركة، ومن تركيز الملكية إلى توزيعها ومن حقوق الملكية إلى مسئوليات الإشراف[15]".

ومن أكثر الجهود جدية واستدامة حتى الآن لصياغة رؤية أخلاقية جبرية للمستقبل يأتى

ميثاق الأرض، والذى يكتسب تأييدًا واسعًا ومساندة حول العالم. إن ميثاق الأرض هو تصريح بليغ للمبادئ الأخلاقية التى نحتاجها "لخلق مجتمع عالمى مستديم مبنى على احترام الطبيعة، وحقوق الإنسان العالمية، والعدالة الاقتصادية وثقافة السلام". وبحلول عام ٢٠٠٥ أيدت أكثر من ألفى منظمة تمثل عشرات الملايين من الناس ميثاق الأرض. وتم إعادة طبع جزء رئيسى من هذا الميثاق فى هذا الفصل[16].

وهناك طريقة أخرى لوصف القيم ووجهة نظر العالم التى نحتاجها وهى أن نعرّف التحولات المطلوبة لكى نتحرك بنجاح من الحاضر إلى المستقبل:

- من رؤية الإنسانية كجزء منفصل عن الطبيعة، تتجاوزها وتهيمن عليها إلى رؤية أنفسنا كجزء من الطبيعة، وكنسل لعملية تطورها، وكأقارب للمخلوقات البرية، ونعتمد اعتمادًا كليًا على حيويتها وخدماتها المحددة التى تقدمها لنا؛
- من رؤية الطبيعة من وجهة نظر نفعية بحتة، ومن استغلال الموارد الإنسانية كما تناسب الأغراض الاقتصادية وأى أغراض أخرى إلى رؤية العالم الطبيعى يمتلك كلاً من قيمة جوهرية مستقلة عن البشر وحقوقًا تخلق واجبًا بالإشراف البيئى؛
- من إهمال المستقبل، والتركيز بشكل مبالغ فيه على المدى القريب إلى تمكين الأجيال المستقبلية اقتصاديًا، وسياسيًا وبيئيًا وتعريف واجبات المجتمعات الطبيعية والبشر الذين لم يولدوا بعد بشكل جيد فى المستقبل؛
- من الإحساس بالفرد، والنرجسية والعزلة الاجتماعية إلى مجتمع ذى روابط وثيقة يتجه من المحلية إلى العالمية ومن أجل تعميق الترابط داخل الدول وفيما بينها؛
- من ضيق الأفق، والتحيز ضد المرأة، والإجحاف والنزعة العرقية إلى التسامح، وتنوع الثقافات وحقوق الإنسان؛
- من المادية، والاستهلاكية، وسياسة الأخذ، وأولوية التملك والمتعة بلا حدود إلى العلاقات الشخصية والعائلية، وألعاب وقت الفراغ، واختبار الطبيعة، والروحانية والعطاء والعيش وفقًا لحدود؛
- من عدم المساواة الكلية اقتصاديًا، واجتماعيًا وسياسيًا إلى المساواة، والعدالة الاجتماعية والتضامن الإنسانى[17].

مقدمة ميثاق الأرض

نحن نتوقف عند لحظة حرجة فى تاريخ الأرض، وهى الوقت الذى يجب أن تختار فيه الإنسانية مستقبلها. وكما أصبح العالم مترابطًا وهشًا بصورة متزايدة، فالمستقبل يحمل فى طياته خطرًا ووعودًا عظيمة. ولكن كى نتقدم للأمام يجب علينا أن نعرف أننا وسط تنوع رائع للحضارات وأشكال الحياة، وأننا أسرة واحدة من البشر ونمثل مجتمعًا أرضيًا ذا مصير مشترك. يجب أن نتحد سويًا لكى نهيئ إيجاد مجتمع عالمى مستديم مبنى على احترام الطبيعة، وحقوق الإنسان العالمية، والعدالة الاقتصادية وثقافة السلام. وللوصول إلى هذه الغاية، فإنه من الملزم لنا، كسكان لهذه الأرض، أن نعلن مسئوليتنا تجاه بعضنا البعض، وتجاه مجتمع الحياة الأكبر وتجاه أجيال المستقبل.

الأرض، أو وطننا

والإنسانية هى جزء من عالم متطور كبير. الأرض، أو وطننا، تحيا بمجتمع فريد من نوعه للحياة. وتجعل قوى الطبيعة الوجود عبارة عن مغامرة مطلوبة وغير مؤكدة النتائج، ولكن الأرض أمدتنا بالظروف الأساسية لتطور الحياة. وتعتمد مرونة مجتمع الحياة ورفاهية الإنسانية على الحفاظ على محيط بيولوجى صحى مع كل الأنظمة البيئية، من تنوع غني للنباتات والحيوانات، وأراضى خصبة، ومياه نقية وهواء نظيف. إن البيئة العالمية بمصادرها المحدودة هى اهتمام مشترك لجميع البشر. وحماية حيوية الأرض وتنوعها وجمالها واجب مقدس.

الموقف العالمى

إن نماذج الإنتاج والاستهلاك المهيمنة تسبب دمارًا بيئيًا، واستنفاذًا للموارد وانقراضًا هائلاً فى الأجناس، فالمجتمعات كلها يتم إضعافها.

ولا يتم توزيع فوائد التنمية بالتساوى وتتسع الفجوة بين الأغنياء

والفقراء. كما أن ظواهر الظلم، والفقر، والجهل، والصراع العنيف تنتشر على نطاق واسع وهى السبب فى المعاناة العظيمة. إن الارتفاع غير المسبوق للكثافة السكانية قد ألقى أعباء إضافية على النظم البيئية والاجتماعية. ومؤسسات الأمن العالمى مهددة. وهذه الاتجاهات محفوفة بالمخاطر ــ ولكن لا يمكن تجنبها.

التحديات التى أمامنا

إن الاختيار لنا: بدءً من شراكة عالمية للاهتمام بالأرض وببعضنا البعض أو المخاطرة بتدمير أنفسنا وتدمير تنوع الحياة. إننا نحتاج إلى تغيرات أساسية فى قيمنا، ومؤسساتنا وطريقة حياتنا. يجب أن ندرك أنه عندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن التنمية البشرية تعنى بشكل مبدئى بإعلاء قيمتنا وليس بإعلاء مقدار ما نمتلكه. نحن نمتلك المعرفة والتقنيات لكى نقدمها للجميع ولنقلل من تأثيراتنا على البيئة. إن ظهور مجتمع مدنى عالمى يخلق فرصًا جديدة لبناء عالم إنسانى وديمقراطى. إن تحدياتنا البيئية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والروحية مرتبطة، ومعًا يمكننا أن نصوغ حلولاً شاملة.

المسئولية العالمية

لتحقيق هذه التطلعات، يجب علينا أن نقرر العيش مع إحساس بالمسئولية العالمية، ونعرّف أنفسنا بمجتمع الأرض بأكمله كما نعرّف مجتمعنا المحلى. ولمرة واحدة نحن مواطنون من دول مختلفة تنتمى لعالم واحد حيث يرتبط فيه المحلى والعالمى. يتشارك الجميع فى المسئولية تجاه رفاهية الإنسان فى الحاضر والمستقبل وتجاه عالم الكيانات الأكبر. لقد قويت كل من روح التضامن الإنسانى وصلة القرابة مع الحياة بكل صورها عندما حيينا مع تقديس لغز الوجود، وفى ظل الإحساس بالعرفان تجاه هبة الحياة والتواضع بخصوص مكان الإنسان فى الطبيعة.

ويتطلب التغلب على العزلة الإنسانية عن الطبيعة إعادة سحر العالم الطبيعى، وجعله من جديد مكانًا للعجائب، ومسرحًا رائعًا للحياة اليومية التى تتكشف أمامنا. لقد لاحظ ماكس فيبر (Max Weber)، مع إحساس بالحسرة على ما أعتقد، أن العلم والفكر أبطلا سحر العالم بالنسبة لنا. ومع ذلك لاحظ جورج ليفين (George Levine)، فى كتابه الممتع *داروين يحبك* بالرغم من تميز الطبيعة بالوحشية والغموض المطلق، إلا أن تشارلز داروين، "ومع آلامه، وأمراضه وخسائره، قد أحب الأرض وعالم الطبيعة الذى أعطاه كل حياته لوصفه؛ حيث وجد القيمة والمعنى يكمنان به؛ ولقد جادل بأن الحس الإنسانى للقيمة، والذى اعتبره كأكبر أنجاز للعالم، ينبع من الأرض، وعلم الأنساب، الذى، وكما كان يعتقد، لم يحط من قدره ولكنه سما به"[18].

والشعراء والسكان الأصليون هم الأفضل فى إيجاد مكان الإنسان فى الطبيعة.

انهض، انهض، يا صديقى واترك كتبك؛
أو أنك ستنمو بمقدار الضعف بالتأكيد:
انهض، انهض، ياصديقى وافتح عينك؛
لماذا كل هذا الكد والعناء؟

الشمس، فوق رؤوس الجبال،
لقد انتشر البريق اليانع المتجدد
عبر كل الحقول الخضراء الممتدة،
وضوئها المسائى العذب الأصفر.

الكتب! إنها مملة وتتطلب نضالاً مستمرًا:
تعال، استمع لطائر الغابة،
كم هى عذبة موسيقاه! أقسم بحياتى،
هناك ما هو أكثر من الحكمة فى ذلك[19].

وقد خاطب أورن ليونز (Oren Lyons) — أحد المؤمنين من بقبيلة أونونداجا (Onondaga)* — مندوبى الأمم المتحدة بهذه الكلمات: "أنا لا أرى وفدًا من ذوات الأربعة أقدام. أنا لا أرى مقاعد للنسور. لقد نسينا واعتبرنا أنفسنا الأعلى مقامًا، ولكن بالرغم من كل

* هى واحدة من الخمس قبائل الرئيسية من قبائل الأمريكيين الهنود الذين انفصلوا عن أمريكا.(المترجم)

شيء نحن جزء محدود من الخليقة. ويجب أن نستمر فى فهم أين نحن. أننا نقف بين الجبل والنملة، وفى مكان ما ولا نخرج عن إطاره، ولذلك فقط نعتبر جزءً لا يتجزأ من الخليقة. إنها مسئوليتنا منذ أن وُهبنا العقول للاعتناء بهذه الأشياء"[20].

قوى التغيير

إن السؤال الأكثر عملية وصعوبة هو: ما الذى قد يحفز إحساس الإنسان بهذه الاتجاهات؟ عندما يفكر المرء فى عالمنا اليوم، فى وجود أحقاده العرقية المنتشرة على نطاق واسع، والحروب على الحدود، والعنف المتنامى، وسيطرة الطبقة العسكرية، والإرهاب، ولا داعى لذكر القيم المختلة الموجودة بالفعل، تبدو المهمة مثالية بصورة لا أمل فى تغييرها. وفى الحقيقة، فإنه بالضبط بسبب هذه المصائب المرتبطة بطرق عديدة، يجب على الفرد فى إطارها البحث باستماتة عن الإجابات والأمل لكى يجدهم.

هناك كتابات كثيرة تعكس التغير الثقافى والتطور. عندئذ، بأى فكر يجب علينا التعمق فى مسالة الحث على التغيير؟ يجب أن يكون الهدف هو صياغة التغيير الثقافى، وليس انتظاره. وهنا تكون رؤية دانيال باتريك موينهان (Daniel Patrick Moynihan) مساعدة حيث قال "إن الحقيقة الأساسية المحافظة هى أن الثقافة، وليس السياسات، تحدد نجاح أى مجتمع. والحقيقة الأساسية المتحررة هى أن السياسات تستطيع تغيير الثقافة وتحميها من نفسها"[21]. لقد سأل المؤرخ هارفى نيلسن (Harvey Nelsen) السؤال الصحيح وهو: "كيف ..... يمكن للسياسات أن تنقذ ثقافة ما من نفسها؟". وقد أجاب قائلاً: "هناك طريقة واحدة لذلك من خلال تنمية وعى جديد"[22]. إن الناس لديها خبرات تحويلية وأوقات سعيدة. هل يمكن لمجتمع بأكمله أن يمتلك خبرة تحويلية؟

ولسوء الحظ، إن الطريق المؤكد لتغيير ثقافى منتشر على نطاق واسع هو حدث كارثى يُحدث تأثيرات عميقة مشتركة القيمة وينزع شرعية القيادة الموجودة حاليًا. إن الكساد العظيم* هو مثال تقليدى. إننى أعتقد أن كلاً من أحداث ١١ سبتمبر وإعصار كاترينا قد أدوا إلى تغيير ثقافى حقيقى فى الولايات المتحدة للأفضل، ولكن أمريكا افتقرت إلى القيادة المُلهمة المطلوبة.

إن أكثر النظرات تعمقًا لهذا الموضوع من هذا المنظور هى كتاب توماس هومر ـ ديكسون (Thomas Homer-Dixon) بعنوان *الانقلاب رأسًا على عقب* حيث جادل الكاتب قائلاً: "إن ظروفنا اليوم مشابهة بشكل مدهش لروما فى أشياء أساسية. أصبحت مجتمعاتنا أكثر

* هو كساد اقتصادى شديد حدث فى أمريكا قبيل الحرب العالمية الثانية بعقد فيما يسمى بـ "الثلاثاء الأسود" حيث حدث انهيار عنيف لسوق الأسهم. (المترجم)

تعقيدًا باطراد وغالبًا أكثر تزمتًا. يحدث هذا بشكل جزئى لأننا نحاول التعامل مع ــ على الأغلب بنجاح محدود ــ الضغوط الواقعة داخل مجتمعاتنا، بما فيها الناتجة عن التعطش الهائل للطاقة.... وفي النهاية، وكما حدث فى روما، ربما تصبح الضغوط زائدة عن الحد ومجتمعاتنا مرنة للغاية للتأقلم معها، وسوف يحدث نوع من الانهيار السياسى أو الاقتصادى.....

"غالبًا ما يستخدم الناس كلمتى 'سقوط' و'انهيار' كمترادفين. ولكن من وجهة نظرى، بالرغم من أن كلاً من السقوط والانهيار يقدمان تبسيطًا جوهريًا للنظام، إلا أنهما يختلفان فى النتائج المترتبة عليهما على المدى الطويل. إن السقوط يمكن أن يكون جديًا ولكنه ليس بكارثة. وهناك ما يمكن إنقاذه بعد حدوث السقوط وربما إعادة بنائه أحسن مما كان. وعلى الصعيد الآخر، يعد الانهيار أكثر ضررًا بشدة....

"فى السنوات القادمة، كما أعتقد، سوف تصبح الكوارث الوشيكة أكبر وأكثر عرضة للتكرار. وقد انتبه البعض إلى نمط الأحداث المتتالية ــ مثل تقلبات المناخ، والقفزات الضخمة فى أسعار الطاقة، وظهور مرض معدى جديد قادر على تعدى الحدود الخارجية أو أزمات مالية عالمية"[23].

يجادل هومر ــ ديكسون بأن الكوارث الوشيكة والسقطات يمكن أن تؤدى إلى تغير إيجابى إذا كانت التربة صالحة لذلك. يقول هومر إننا "نحتاج إلى أن نستعد إلى تحويل السقوط عند حدوثه لمصلحتنا ــ لأنه سيحدث"[24]. ووجهة نظر هومر ــ ديكسون مهمة للغاية... فالسقطات، بالطبع، لا تؤدى بالضرورة إلى نتائج إيجابية، والأشخاص المسئولون والعالم الآمن هم أيضًا أشياء يمكن تواجدها. وأمر تحويل السقوط إلى ميزة سوف يتطلب كلاً من القيادة الملهمة وقصة جديدة تتبنى وجهة نظر إيجابية مبنية على أفضل ما فى قيم وتاريخ المجتمع.

لقد ذاع أن أحد أعضاء الكونجرس قال لمجموعة من المدنيين: "إذا كنتم ستقودون، فسيتبعكم قادتكم"، ولكن ليس من الضرورى أن يصبح الأمر هكذا. لقد شدد هوارد جاردنر (Howard Gardner)، العالم النفسى بجامعة هارفارد، على إمكانية القيادة الحقيقية فى كتابه *تغيير العقول*: "سواء كانوا زعماء للأمة أو كبار مسئولى الأمم المتحدة وقادة العامة، فإن مجموعة السكان المختلفة لديها إمكانية هائلة لتغيير العقول... وخلال تلك العملية يستطيعون تغيير مسار التاريخ.

"لقد اقترحت طريقة واحدة لنحصل على انتباه مجموعة متباينة من السكان: عن طريق ابتكار قصة مقنعة، وتجسد هذه القصة حياة أحد الأفراد الشخصية، وتعرض القصة بمعالجات مختلفة حتى يمكنها فى النهاية أن تطيح بالقصص الشعبية فى ثقافة كل فرد... يجب أن تكون

القصة بسيطة ويسهل وصول صداها العاطفى ومليئة بالخبرات الإيجابية"[25].

هناك دليل على أن الأمريكيين مستعدين لقصة أخرى. وكما لوحظ، فإن الغالبية الكبرى من الأمريكيين عند عمل استفتاء، تعبر عن نقص السحر فى نسق الحياة اليوم وتعرض المساندة للقيم المشابهة للتى تم مناقشتها هنا[26]. ولكن هذه القيم مقيدة طويلاً بالقيم المتصارعة بقوة غالبًا، ونحن جميعًا مقيدين بالعادات القديمة، والمخاوف، وعدم الشعور بالأمان، والضغوط الاجتماعية وأشياء أخرى. والقصة الجديدة التى تساعد الناس على إيجاد طريقهم بعيدًا عن الحيرة وعدم الثبات يمكن أن تؤدى إلى تغير حقيقى.

وقد أكد جاردنر على أن القصة وأسلوب السرد كلاهما مهمان. كان بيل مويرس (Bill Moyers)، الذى يعتبر قوة جبارة للخير فى بلادنا، قد كتب حول أن "أمريكا تحتاج إلى قصة مختلفة... فى أى مكان تتجه إليه سوف تجد أناسًا يعتقدون بأنه قد تم تجاهلهم من القصة، فى أى مكان تتجه إليه هناك إحساس بعدم الأمان نابع من الخوف الذى يلتهمهم من أن الحرية فى أمريكا أصبحت تعنى حرية الشخص الغنى فى أن يصبح أكثر ثراءً حتى لو هجر ملايين الأمريكيين الحلم. لذلك دعنى أقول ما أؤمن به بأسلوب واضح: إن هجر القادة والمفكرين والناشطين الذين يروون القصة بصدق ويتحدثون بشغف عن القيم الأخلاقية والدينية التى وضعوها نصب الاهتمام سوف يصبحون أول جيل سياسى منذ أن أصبحت "الصفقة الجديدة" هى لإعادة القوة للشعب.... وهنا فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، سوف تصوغ القصة التى أصبحت حديث أمريكا المهيمن مخيلتنا الجماعية وبالتالى سياساتنا"[27].

لو أن مويرس تحدث عن الجوانب الاجتماعية لاحتياجنا لقصة جديدة، فإن العديد من الكتاب الآخرين بدأوا فى تأليف قصص جديدة عن علاقتنا مع الطبيعة مثل توماس بيرى فى *حلم الأرض* وكارولين ميرشانت (Carolyn Merchant) فى *إعادة بناء عدن* وإيفان أيزنبرج (Evan Eisenberg) فى *علم البيئة فى عدن* وبيل ماكبين (Bill Mckibben) فى *علم البيئة العميق* وآخرين[28]. هناك قصة واحدة تحتاج إلى أن نرويها عن الأشخاص الذين بدأوا رحلة — وهى رحلة خلال الزمن — من أجل بناء عالم أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. لقد بدأوا بعقول عظيمة وممتلئين بالأمل، وحققوا كثيرًا مما سعوا إليه. ولكنهم أصبحوا مفتونين للغاية بنجاحهم، ووقعوا فى شراكه، وفشلوا فى رؤية العلامات التى تشير إلى اتجاهات جديدة فأصبحوا ضائعين. والآن عليهم أن يجدوا طريقهم للعودة إلى الطريق الصحيح[29].

مصدر آخر لتغيير القيم هو الحركات الاجتماعية. تدور الحركات الاجتماعية كلها حول إيقاظ الوعى، وإذا نجحوا، يمكن أن يقودوا إلى وعى جديد. نحن نتحدث بشكل عابر عن الحركة البيئية. ونحتاج إلى حركة واحدة فعلية، واحدة تستطيع سماع صدى صوت ريتش فى كتاب كيرتس وايت (Curtis White) بعنوان *روح العصيان*. "بالرغم من أنه تم الافتراء على

ثقافة الستينيات الشعبية وفقدت مصداقيتها، إلا أنها حاولت أن تزودنا بما لانزال نحتاجه باستماتة: وهو ثقافة روحية للرفض، وحياة شعبية للشراكة الملتحمة بثقافة الموت. نحن لا نحتاج إلى العودة للثقافة الشعبية، ولكن نحتاج إلى أن نواجه تحدياتها مرة أخرى. فإذا كانت الأعمال التى نمارسها تفرز أشياء سيئة، وقبيحة ومدمرة، فإن هذه الأشياء بالمقابل سوف تحاول أن تعيد تشكيلنا على صورتها.

"إذا كنا نهتم بنوعية مستقبل الإنسان الذى نصنعه، فيجب علينا أيضًا أن نكون مهتمين بكيفية عيشنا فى الوقت الحاضر. وللأسف، إن مسألة كيف نعيش هى حاليًا محل الاهتمام الأقرب والوحيد للشركات والتكتلات الإعلامية الذين، معًا، حولوا كل شارع رئيسى إلى نفس الشارع، وجعلوا بداخل كل أمريكى أصداء لموسيقى وأفلام وسيناريوهات تليفزيونية تفتقد إلى المعنى. هذه هى الحلبة التى يصبح فيها العصيان الروحى يعنى الكثير وله دلالات أكثر"[30].

وتوجد طريقة أخرى للوصول إلى وعى جديد تكمن فى قلب ديانات العالم. لاحظت مارى إيفلين تاكر أنه "لا توجد أى مجموعة أخرى من المؤسسات يمكنها أن تمارس السلطة الأخلاقية الخاصة بالديانات، وإن الأزمة البيئية تدعو ديانات العالم للاستجابة عن طريق إيجاد أصواتها فى مجتمع الأرض الكبير. ومن ذلك المنطلق، فإن الديانات الآن تدخل طورها البيئى وتبحث عن تعبيرها الشامل"[31]. إن احتمالية وجود المجتمعات صادقة قوية للغاية، فنحو ٨٥% من سكان الأرض ينتمون إلى واحد من عشرة آلاف ديانة أو أكثر، ونحو ثلثى سكان العالم مسيحيين أو مسلمين أو هندوس. لعبت الديانات دورًا أساسيًا فى إنهاء العبودية، وفى حركة الحقوق المدنية، وفى التغلب على التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وهى الآن توجه انتباهها بقوة متزايدة نحو البيئة[32].

وأخيرًا، هناك أهمية كبرى للجهود الراسخة فى التعليم[33]. يجب على الفرد هنا أن يشمل التعليم فى معناه الواسع بأن نرحب ليس فقط بالتعليم الرسمى ولكن أيضًا بالتعليم اليومى والخبرات، إنه يشمل التعليم الذى نحصل عليه من اختبار الطبيعة بشكل شخصى بكل غناها وتنوعها. أكد زميلى ستيف كيلرت (Steve Kellert) على أن مثل هذا التعرض، خاصة للأطفال، مهم للرفاهية والتطور الإنسانى[34]. ويشمل التعليم بهذا المنطق المتسع مجال التطور السريع للتسويق الاجتماعى. وقد حاز التسويق الاجتماعى على نجاح ملحوظ فى إبعاد الناس عن السلوكيات السيئة مثل التدخين والقيادة تحت تأثير الخمر، ويمكن أن تطبق مناهجه على أشياء أكبر[35].

من المحتمل أن تكمل كل هذه القوى التى تدعو للتغيير بعضها البعض: الكارثة أو الانهيار (أو، بشكل مثالى، حدس العامة عن الفرد قد حدث بواسطة كثير من التحذيرات والأدلة)، واللذين يحدثان فى وجود قيادة حكيمة والقصة الجديدة التى تساعد على إيجاد معنى

لهم وتزودنا برؤية إيجابية بناءً على متطلبات حركة المواطنين التى تزيل الأسباب البيئية والاجتماعية، والتى تم تبليغها ونشرها عن طريق حملات التسويق الاجتماعية المعدة جيدًا، مصحوبة بأمثلة منتشرة، بأمثلة العالم الحقيقى التى ترشدنا إلى الطريق. ليس من الصعب تخيل اجتماع هذه الظروف معًا، ما عدا فى وجود كارثة حقيقية، فإن للمدنيين القدرة على جعلها تتحقق.

كانت هناك كارثة سانتا باربرا (Santa Barbra)، بكاليفورنيا فى عام ١٩٦٠ ــ حين حدث تسرب زيتى ضخم من شركة الزيوت المتحدة نتيجة لعمليات الحفر على الشاطئ التى حولت الشاطئ للون الأسود، وتسممت الأسماك والحياة البرية، وأكثر من أى حدث فردى، لقد حفزت هذه الحادثة التقدم البيئى الملحوظ فى السبعينيات من القرن العشرين. ونتيجة لما حدث لهم، وجد مواطنى سانتا باربرا ملامح وعى جديد واستلهموا كتابة إعلان سانتا باربرا للحقوق البيئية: "إننا، وبناءً على ما حدث، قررنا التصرف. نحن نعرض ثورة فى التواصل مع البيئة التى تزداد فى التمرد علينا. وإنه لمن المؤكد أن الأفكار والمؤسسات المنشأة منذ فترة طويلة لا تتغير بسهولة؛ ورغم ذلك فاليوم هو أول يوم فى حياتنا المتبقية على هذا الكوكب. سوف نبدأ من جديد".

الفصل الحادى عشر

سياسات جديدة

يتطلب تحول الرأسمالية المعاصرة أداء حكوميًا مؤثرًا بعيد المدى، وإلاّ فبأى وسيلة أخرى يمكن أن يتشكل السوق لكى يعمل لصالح البيئة بدلاً من أن يعمل ضدها؟ كيف يمكن أيضًا لسلوك الشركات أن يتغير أو تتغير البرامج الموضوعة التى تلبى احتياجات الأشخاص والاحتياجات الاجتماعية؟ إن الحكومة هى الوسيلة الأساسية والمتاحة للمواطنين للممارسة الجماعية لمسئوليتهم الإدارية فى جعل العالم مكانًا أفضل. ومن المتحتم إذن أن دفع عجلة التغيير التحولى ستؤدى بنا إلى الساحة السياسية، حيث يتطلب الأمر ديمقراطية قوية وحيوية تقودها مدنية معلومة وممارسة.

وبالنسبة للأمريكيين، فإن الأمر على هذه الشاكلة مازال يقترح ضخامة التحدى بالنسبة للدولة فحسب. وتواجه الديمقراطية فى أمريكا اليوم مشكلة ضخمة، فالسياسة الضعيفة والسطحية والفاسدة هى أفضل ديمقراطية يمكن للمال شراؤها. تجعل هيمنة أصولية السوق والأيديولوجية المضادة والتنظيمات والحكومة اللحظة الحالية تحديدًا مخيفة، لكن حتى مرور هذه الأفكار الشديدة على الذهن سوف يحدث قصورًا شـــديدًا وطويل المـــدى. إنه من غير المتصور أن السياسة الأمريكية كما نعرفها سوف تصل إلى التغيرات التحولية المطلوبة. هناك العديد من الأسباب التى تفسر لماذا تعتبر الحكومة فى واشنطن اليوم مشكلة أكثر من كونها حل. إنها تعوق نمو إجمالى الناتج المحلى ــ وذلك بسبب إيراداتها، ودوائرها الانتخابية وتأثيرها بالخارج، وقد استولت عليها الشركات وكثافة الثروة؛ التى ينبغى على الحكومة أن تبحث عن ضبطها وتنظيمها، وهذا هو الأسلوب الذى وصل الآن إلى أبعاد مرعبة. ويعوق الحكومة نسق من الترتيبات المؤسسية المختلفة، التى تبدأ بالطريقة التى يتم عن طريقها انتخاب الرئيس.

يوضح ويليام جريدر فى كتابه *روح الرأسمالية* التشكك السليم بأن السياسات اليوم

تستطيع أن تعالج المشكلات المؤكدة للرأسمالية. ثم يكتب قائلاً "إذا قام رئيس نشط بالتخطيط بنية حسنة لإصلاح محرك الرأسمالية – بحيث يحسن من قيمة تشغيله، أو يعيد تنظيم مفاهيم التوظيف والاستثمار أو يتلاعب بغيرها من السمات الهامة ـــ فسوف يؤدى هذا إلى انقسام روح المبادرة إلى أجزاء صغيرة عن طريق رجال السياسة. ومن خلال معرفة العادات التشريعية الثابتة للحكومة الحديثة، وبدون ذكر ارتباطها الوثيق بالمصالح القوية المدافعة عن الوضع الراهن، فالنتائج سوف تكون تعديلات هامشية فى أحسن التوقعات وربما تجعل الأشياء أكثر سوءًا"[1].

يشرح بيتر بارنس المشكلة بوضوح فى كتاب *الرأسمالية ٣,٠* "إن السبب الذى يجعل الرأسمالية تشوه الديمقراطية بسـيط للغاية، فالديمقراطية نظام مفتوح وتستطيع القوة الاقتصادية أن تؤثر عليها. وعلى العكس فإن الرأسمالية هى نظام محصن؛ فليس من السهل اختراق حصونها من قبل الجماهير. إذن فإن السلطة العليا لرأس المال ليست صدفة كما أنها ليست خطأ الرئيس جورج دبليو بوش. بل أنها تنتج عندما تحتل الرأسمالية الديمقراطية". يلاحـظ بارنـس أن الوكالات التنظيميـة قد تم اختيارها عن طريق الصناعات والمؤسسات الصناعية الذين كانوا هم كمسئولين سيقومون بتنظيمها. "ولم تكن الوكالات التنظيمية فقط هى التى تم الاستيلاء عليها. بل إن الكونجرس ذاته والذى يشرف على الوكالات ويقوم بوضع قوانينها المسيطرة، قد تأثر بشدة. وطبقاً لمركز الأمانة العامة، فإن 'صناعة النفوذ' فى واشنطن الآن تقوم بإنفاق ستة مليار دولار فى العام وتقوم بتوظيف أكثر من ٣٥ ألف من جماعات الضغط. وفى الديمقراطية الرأسمالية، تعتبر الدولة موزعة للعديد من الجوائز القيمة. ولذلك فالذى يمتلك أكبر قوة سياسية يفوز بالجوائز الأكثر قيمة. تشتمل الجوائز على حقوق الملكية، والمنظمين الأكثر وداً، والإعانات، والاعفاءات الضريبية والاستخدام الزهيد للملكيات العامة. ومن ثم ففكرة أن الدولة تعزز 'الصالح العام' ساذجة للغاية.... إننا نواجه هنا مأزقًا مثبطًا للهمم، فشركات زيادة الدخل تهيمن على اقتصادنا.... والعامل الواضح والمسيطر هو الحكومة، ولكن الحكومة مازالت تخضع لسيطرة تلك الشركات"[2].

يوضح جار البيووفيتز، أحد محللى سياستنا القدامى، كيف يتمتع قطاع الشركات بالنفوذ الذى يمتلكه. وفى كتابه *أمريكا وما وراء الرأسمالية* يقول: "تمارس الشركات الكبرى بانتظام

١. التأثير على التشريع وضبط جدول الاعمال من خلال مجموعات الضغط.
٢. التأثير على السلوك التنظيمى من خلال الضغط المباشر وغير المباشر.
٣. التأثير على الانتخابات من خلال مساهمات الحملات واسعة المدى.
٤. التأثير على الرأى العام من خلال حملات إعلامية ضخمة.
٥. التأثير على اختيارات الحكومة المحلية من خلال ما سبق ذكره. ويضيف إلى ذلك

عنصر تهديد صريح أو خفى بانسحاب مصانعها وعدتها ووظائفها من أماكن محددة"[3].

هناك تقييد آخر على عمل الحكومة الإيجابى ولكنه تقييد غير مباشر؛ إنها المنافسة الشديدة من أجل المجال السياسى والاهتمام.

كتب روجر ماسترز (Roger Masters)، وهو أحد أساتذتى حينما كنت طالباً فى جامعة ييل، كتابًا بعنوان *الأمة تتحمل الأعباء*[4]. لقد أوضح العنوان كل شىء. وكما هو الحال مع الكثير منا، لا تستطيع الحكومة التعامل مع الكثير من القضايا فى الوقت ذاته. عبر ربع القرن الماضى، ثبت أنه من الصعوبة البالغة الحصول على القضايا البيئية واسعة المدى التى تتسبب فى مشكلات واضحة على قائمة التعليمات السياسية الأمريكية. وقد يبدو أن قضية المناخ تتعامل مؤخرًا ونهائيًا مع هذه المشكلة. إن مشكلة الاستباق فى المجال السياسى خطيرة للغاية خاصة حينما تكون هناك قضايا منافسة مثل "الحرب على الإرهاب" والحرب فى العراق. ومن هنا نجد أنه حقًا إن الأمة تتحمل الأعباء.

من الواضح، أن هناك عوائق صعبة أمام الأداء والإصلاح السياسى، فعلى سبيل المثال ربما يوجد هناك رد فعل متجنباً طريق واشنطن الآن ويركز على اتجاه آخر، ألا وهو بناء نماذج تعداد صغيرة المدى فى المجتمع. ولسوف يكون خطأً فادحًا إذا قمنا بالتوقف هناك. إن استنتاجى من المشكلات التى تم تعريفها للتو هو أننا جميعاً مهتمون بالبيئة وغيرها من الأشياء التى لديها فرصة بداية أفضل من خلال المضى سريعًا لوضع سياسة جديدة. إن التحول الذى تم استعراضه فى الجزء الثانى يتطلب تحولاً فى السياسات الأمريكية.

شكل الديمقراطية الجديدة

والخطوة الأولى فى مثل هذا التحول هى البدء فى تصور نوع الديمقراطية المطلوبة. إن البعض من الذين قاموا بوضع القيمة العالية للحفاظ على البيئة خاصة قد أكدوا على إعادة تنشيط الحياة والديمقراطية على المستويات المحلية والمجتمعية والإقليمية أو البيولوجية وذلك كما فعل كيركباتريك سيل (Kirkpatrick Sale) فى كتابه المعروف *السكان فى الأرض: رؤية إقليمية بيولوجية*[5]. إن هذه الأفضلية للمستوى المحلى واضحة أيضًا فى برنامج المناهضين للعولمة وذلك فى كتابهم المعروف باسم *بدائل العولمة: من الممكن وجود عالم أفضل*[6].

يناقش ويليام شوتكين (William Shutkin) فى كتابه *الأرض التى يمكن أن تكون* مفهوم "حماية البيئة المدنية" حيث أن اعضاء المجتمعات السياسية أو الجغرافية المحددة يعملون سوياً لبناء مستقبل ذى بيئة صحية ونشط اقتصاديًا على المستويات الإقليمية والمحلية. هذا يعنى أن: "حماية البيئة المدنية تستلزم مجموعة من المفاهيم الأساسية التى تحتوى على العمل

المدنى وتخطيط المجتمع من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح والذين يسعون لتعزيز كل من الحماية البيئية والتجديد الديمقراطى، الذى يتضمن: عملية المشاركة، والتخطيط الإقليمى، والاجتماعى، والثقافة البيئية، وعلم البيئة الصناعى والعدالة البيئية والمكان"[7]. إن الإحساس بالمكان والاستمرارية الجغرافية مسألة مهمة للغاية فى كل تلك الرؤى.

وفى كتاب *السياسات البيئية العالمية* يبحث رونى ليبشوتز (Ronnie Lipschutz) عن مناهج للحماية البيئية العالمية التى ربما تنجح. فى معظم المحاور يرى أن هناك قيودًا صارمة. ويكتب قائلاً "إن ممارسة السياسات البيئية العالمية يجب أن تتمركز فى مكان آخر بعيدًا عن نظام الدولة والمؤتمرات الدولية، والوكالات، والبيروقراطيات، ومراكز رأس مال الشركات"، ويرى أن كل هذا جزء من المشكلة. كما أنه لم يكن سعيدًا بالاتجاه السائد للمنظمات البيئية، "فتلك الأنشطة التى تستخدم الطرق السائدة لتحقيق أهدافهم قد فعلوا القليل لتغيير المؤسسات والممارسات التى تعتبر السبب فى المشكلات البيئية فى المقام الأول"[8].

فى النهاية، يرى ليبشوتز ينبوع السياسات البيئية الجديدة التى يبحث عنها بالفعل فى المستوى المحلى: "فالنشطاء يجب أن يستمروا فى التأثير على اعتقادات وسلوكيات البشر التى تعتبر علاقات معظمهم الاجتماعية محصورة بدقة فى مجال معين. إن السماء لا تمطر أفكارًا أو لا تظهر هذه الأفكار كضوء المصابيح؛ لكن يجب أن ترجع إلى الظروف المختبرة والمفهومة عن طريق هؤلاء البشر، وذلك فى أماكن معيشتهم وعملهم ولعبهم. هذا بالإضافة إلى أنه فى هذه الأماكن المحلية تعتبر السياسة ومذهب الفعالية والقوة الاجتماعية أكثر تركيزًا وتشغل فكر الأشخاص بشدة"[9]. إذن، بالنسبة لليبشوتز، فردود الفعل العالمية المتعادلة يجب أن تتأصل محليًا. إن هذا الربط بين العمليات العالمية والمعرفة والخبرة والمشاركة المحلية هام أيضًا فى تحليل شيلا جاسانوف (Sheila Gasanoff) الذى قامت به فى جامعة هارفارد[10].

ومن السهل فى المستويات الإقليمية والمجتمعية تصور ما يراه الكثيرون كأفضل نموذج لمستقبل الديمقراطية ـــ حيث توجد الديمقراطية التشاورية أو الاستطرادية والتى هى ما يطلق عليها بنجامين باربر (Benjamin Barber) الديمقراطية القوية. هذه هى الديمقراطية المباشرة ـــ فالمواطنون يمكنهم من خلالها مناقشة الاختيارات والتعلم سويًا، والتغلب على اختلافاتهم والوصول إلى قرار. إنها بعيدة كل البعد عن مجموعات المصالح اليوم والتى هى تتحرك من خلال الديمقراطية التمثيلية. يصف والتر باربر وروبرت بارتلت فى كتاب *السياسات البيئية التشاورية* دعم الديمقراطية النامى. "إن حركة الديمقراطية التشاورية قد نتجت عن حقيقة نامية ألا وهى أن الليبرالية المعاصرة قد فقدت شخصيتها الديمقراطية كما أنها قد ضحت باستدامتها البيئية، فالديمقراطيون المعاصرون الذين يواجهون التعددية الثقافية، والتعقيد

الاجتماعى، والتعسف الشاسع للثروة والنفوذ والانحياز الأيديولوجى الذى يثبط من التغير الأساسى، قد سمحوا لمؤسساتهم السياسية بالتراجع من ميادين الألاعيب الاستراتيجية حيث لا يوجد إمكانية للتشاور الحقيقى. كما لا يمكن وجود الديمقراطية الحقيقية ولا الحماية البيئية حين يصبح المواطنون مجرد منافسين دون التزامات أبعد من اهتماماتهم الشخصية ضيقة الأفق....

"يفترض أتباع حركة الديمقراطية التشاورية أن جوهر الديمقراطية هو المناقشة أكثر منه التصويت، وحصر المصالح أو الحقوق. إن الديمقراطية التشاورية بها مجموعة جوهرية مميزة من المقترحات وهى: العدالة السياسية للمشاركين وإعمال العقل الشخصى كإجراء سياسى موجه؛ والعطاء العام، والتدبر، وقبول أو رفض الأسباب"[11].

إن الجهود فى طريقها الآن لتحديد الطرق إلى نقل الديمقراطية التشاورية من مجرد طريقة نظرية إلى حيز التنفيذ على نطاق واسع. وهذه الجهود تشتمل على تحديد الترتيبات المؤسسية التى سوف تتطلب المشاركة المباشرة للمواطنيين وأنواع آليات الحوار التى قد تستخدم فى العملية. وقد ظهر نقد هام للمناهج التشاورية من هؤلاء الذين يؤكدون على أن الخلل فى الطاقة الملازمة يستطيع أن يشوه نتائجها، وكذلك من هؤلاء الذين يرون وجود احتياج مستمر لأساليب النشطاء (مثل المظاهرات، المقاطعات، الاعتصامات... إلى آخره). ويُنظر إلى كل من المنهجين على أن لهما أدوارًا هامة[12].

ويدفع باربر فى كتابه *الديمقراطية القوية: سياسات المشاركة لعصر جديد* بالقول أن الديمقراطية المشاركة لا تحتاج إلى "الحكم الجمهورى العتيق" للمدن اليونانية أو "الحكم ضيق التفكير الصريح" لاجتماعات المدينة. ولكنها تتطلب الحكم الذاتى من قبل المواطنين بدلاً من الحكومة التمثيلية الناطقة باسم المواطنين. يحكم المواطنون الفعليون أنفسهم مباشرة هنا وليس بالضرورة فى كل مستوى وفى كل درجة، ولكن بالكم الكافى وتحديدًا حينما يتم تقرير واعتماد السياسات الأساسية وحينما تنتشر القوة العظيمة. يتم تنفيذ الحكم الذاتى من خلال المؤسسات المصممة لتيسير المشاركة المدنية المستمرة فى ضوابط جدول الأعمال، والتشاور والتشريع وتطبيق السياسة (وذلك فى شكل 'عمل مشترك'). ولا تضع الديمقراطية القوية ثقتها المتناهية فى قدرة الأفراد على حكم أنفسهم ولكنها تؤكد مع مكيافيلى (Machiavelli) أن الوفرة سوف تصبح ككل عقلانية أو أكثر عقلانية من الأمراء. وبالنسبة لثيودور روزفلت (Theadore Roosevelt) "إن 'غالبية الأشخاص البسطاء، فى الحياة الدنيا والآخرة، سوف يقومون بالقليل من الأخطاء فى حكم أنفسهم أكثر مما يفعله عدد قليل من الرجال فى محاولة حكمهم'"[13].

ولتطبيق هذه الأهداف وجعل "كل مواطن بمثابة رجل سياسى بذاته"، يضع باربر سلسلة

من الترتيبات المبتكرة لتأسيس ديمقراطية قوية بمفهوم اليوم وهى الترتيبات المصممة "لكى تضم الأشخاص من كلا المستويين القومى والمجاور فى حديث مشترك، واتخاذ القرارات المشتركة والحكم السياسى والعمل المشترك". وعلى رأس هذه القائمة يوجد نظام قومى موحد للمشاركة المحلية وهو الذى يطرح أن: "أول وأهم إصلاح فى البرنامج الديمقراطى القوى يجب أن يكون تقديم نظام قومى لمجالس الجوار فى كل منطقة ريفية أو منطقة جوار بالضاحية أو منطقة حضرية فى أمريكا. ومن ثم يبدأ الوعى السياسى فى الجوار المحلى"[14]. إنه يفضل أيضًا مبادرة قومية وعملية استفتاء شعبى ونسخه مُحسنة من العملية المستخدمة اليوم فى العديد من الدول الغربية.

وبالاختصار، فإن العديد من هؤلاء الذين قاموا بإخضاع مستقبل الديمقراطية الخاص بنا للتفكير الأعمق قد استنتجوا أن تمكين المواطنين من تقرير الأمور ذات الاهتمام المشتركة وتشريع النتائج بأنفسهم ضرورى للغاية، ليس فقط لاتخاذ قرارات أفضل ولكن أيضًا لصنع مواطنين أفضل. سوف يكون مثل هذا التمكين بالفعل محولاً للسياسات الأمريكية.

هناك المزيد من القضايا العالمية التى تحفز هؤلاء الذين يرون تقدمًا ضروريًا نحو العالمية. يسعى "مشروع العالمية" الذى وصفه دافيد هيلد (David Held) وزملاؤه فى كتاب *التحول العالمى* إلى أن يأتى بالمسئولية السياسية والتحكم الديمقراطى إلى مجال من القضايا الدولية. ووصولاً إلى هذه الغاية، فإنهم يرون الحاجة إلى "المواطن العالمى" الذى يتمتع بالمواطنة المتعددة ــ أى دولية وإقليمية وعالمية. ويعتقدون أن "الديمقراطية تحتاج إلى أن يعاد التفكير بها بحسب أنها 'عملية ذات وجهين'. وعند ذكر العملية ذات الوجهين أو عملية الدمقرطة المزدوجة ــ فهذا لا يعنى تعميق الديمقراطية داخل المجتمع الدولى فحسب... ولكن أيضًا توسيع العمليات والنماذج الديمقراطية عبر الحدود الإقليمية. ويجب أن تسمح الديمقراطية فى الألفية الجديدة للمواطنين العالميين بالتقدم للمساءلة فى العمليات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتتبع ذلك فى تقاطع الطرق وتحويل حدودهم المجتمعية التقليدية"[15].

لذلك هناك دعاة لأقلمة السياسات ودعاة على النقيض للعولمة السياسية. ولكن يبدو أن كلاً من الوضعين فى الحقيقة مكملان لبعضهما البعض. إن تطبيق العولمة على الكثير من الوصفات يُحدث تآكلاً للسلطة العليا بالدولة، فالدولة القومية كما كان يقال أصبحت صغيرة جداً بالنسبة للأشياء الكبيرة وكبيرة جداً بالنسبة للأشياء الصغيرة. وهنا تنبثق "العولمة - المحلية" ويصاحبها انتقال إلى المراحل العالمية والمحلية. فى العديد من الأماكن وخاصة فى أوروبا، يستطيع المرء أن يرى حساب الاستثمار النفسى فى الدولة القومية وتقوية كل من المواطنه عبر القومية والمحلية.

كيف يمكن الدمج بين المستوى المحلى والعالمى فى إطار عمل سياسى واحد؟ ومرة أخرى، هناك حكمة فى المقالة التى أعدها بول راسكين وزملاؤه فى مبادرة التحول العظمى بعنوان "تقرير من المستقبل". وفيها نجد فى رسالته من الجزء الأخير لهذا القرن، يبدأ راسكين بملاحظة أن كلاً من الهوية والمواطنة قد وصلا إلى مستوى الانتشار على مدى الكوكب الأرضى كله، فالآن، أصبحت العالمية متأصلة مثلما كانت القومية، وربما أكثر من ذلك". ويستمر راسكين فى وصف كيف تم الجمع بين المنظورين المحلى والعالمى قائلاً: تتأسس الفلسفة السياسية للتحـــول العظيم على ما يســـمى بمفهوم التعددية المحددة. إنها تتضمن ثلاث أفكار مكملة وهى: عدم الإنقاص، والتبعية، والتغاير. إن مبدأ *عدم الانقاص* ينص على أن تحكيم قضايا محددة يعتبر ضروريًا ويجب أن يظل محتفظـــًا به بصورة ملائمة على المستوى العالمى للحكم. إن المجتمع العالمى يتحمل مسئولية ضمان الحقوق العالمية، واستقامة المحيط البيولوجى، والاستخدام العادل للموارد الكوكبية المشتركة ولتواصل المساعى الاقتصادية والثقافية التى لا يمكن تفويضها بفعالية إلى المناطق. ويملى مبدأ التبعية حقيقة أن نطاق السلطة العالمية غير المتناقصة يجب أن يتم تحديده بشدة. ولتعزيز الفاعلية والشفافية والمشاركة العامة، يجب أن يوجه صنع القرار إلى أكثر المستويات ملائمة محليًا للحكومة. فى حين يشرِّع مبدأ التغاير حقوق المناطق فى تتبع أشكال مختلفة للنمو وصنع القرارات الديمقراطية المحددة فقط بالتزاماتهم حتى تتطابق مع المبادئ والمسئوليات العالمية.... هذه المبادئ مكرسة فى دستور العالم. وقد يكون من الصعب العثور على أى شخص يعتبر هذه المبادئ غير محتملة"[16]. وإذا كان باستطاعتى التصويت فى عالم المستقبل هذا، فلن أعترض.

الوصول إلى المستقبل بداية من الحاضر

يقدم باربر، وراسكين وغيرهما رؤية آملة بعيدة المدى عن أين يجب أن يوجه التحول السياسى الواضح ــ فيجب أن يوجه نحو تنشيط السياسة من خلال مشاركة المواطنين المباشرة فى الحكم، وذلك من خلال اللامركزية فى اتخاذ القرار ومن خلال إحساس قوى بالمواطنة العالمية والاعتماد بين الأشخاص والمسئولية المشتركة. وبهذه الرؤية للمستقبل السياسى على أنه خلفية، فالسؤال التالى هو: كيف نبدأ المسيرة الطويلة من خلال التاريخ تجاه هذه الرؤية؟ إن رؤية راسكين يمكن للصغار اليوم أن يدركوها فى يوم من الأيام، ولكن بالنسبة للأعوام والعقود التالية مباشرة، نحن نحتاج لبرنامج لنبدأ تعديلاً بعيد المدى للسياسات البيئية الأمريكية. وهذا التعديل يجب أن يشتمل على تحويل فى ثلاثة أبعاد هامة.

أولاً، يجب أن تتوسع السياسات البيئة الجديدة الآن حتى يمتد الاهتمام البيئى والتأييد إلى

المدى الكلى بالقضايا ذات الصلة به. يجب أن تستمر الجهود داخل إطار عمل حركة حماية البيئة اليوم؛ ففى الحقيقة، يجب أن تقوى هذه الجهود. لكن جدول الأعمال البيئى يجب أن يتسع ليشمل تحديًا عميقًا للمنهج الاستهلاكى والإعلان التجارى وأنساق الحياة التى يقدمونها، ويقدم تشككًا مفيدًا حول الولع بالنمو وتركيزًا قويًا على ما يجب أن يسعى إليه المجتمع حتى ينمو، وتحديًا لهيمنة الشركات وإعادة تعريف للشركات وأهدافها، والتزامًا بإحداث تغير عميق فى كل من سير وتقدم السوق والتزام ببناء ما يسميه ألبيروفتيز "دمقرطة الثروة" وما يسميه بارنس بـــ "النسخة الثالثة من الرأسمالية".

وثانيًا، يجب أن يجسد جدول الأعمال الجديد دفاعًا عن حقوق الإنسان على أنه اهتمام مركزى. بالرغم من أن العدالة البيئية قد حصلت على مركز وطيد فى الحماية البيئية الأمريكية، إلا أن الأولوية لا تزال ليست كما يجب أن تكون. وقد اتحد من كل منها الكثير من اهتمامات العدل الاجتماعى العالمى والاهتمامات البيئة على أنهم سبب واحد، وقد تعرض العديد من قادة البيئة للاضطهاد والسجن والقتل. إنهم إخوة وأخوات ويجب أن يتم الدفاع عن حقوقهم فى الحياة، وفى حقهم فى الرأى والتعبير وفى الديمقراطية. ويجب النظر إلى العديد من القضايا البيئية المطروحة كقضايا لحقوق الإنسان ــ مثل الحق فى الماء والرعاية الصحية، والحق فى التنمية المستدامة، والحق فى البقاء الثقافى، والتحرر من إخلال المناخ والدمار، والحرية فى العيش فى بيئة غير سامة وحقوق أجيال المستقبل[17].

وثالثاً، يجب أن تحتوى السياسات البيئية الجديدة على برنامج ليواجه المشكلات الاجتماعية لأمريكا مباشرة وبطلاقة. وقد قمت سابقًا بتدوين قائمة طويلة من المعايير المطلوبة ضروريًا لتعزيز رفاهية الإنسان الاجتماعية ــ هذه المعايير مثل تلك التى تواجه الاحتياج للوظائف الجيدة، وضمان الدخل والتأمين الصحى والاجتماعى. وأوضحت أن هذه المعايير فى الحقيقة معايير بيئية لأنها تخاطب رفاهية الإنسان مباشرة وكانت تعتبر بدائل للدفع اللانهائى للاقتصاد المدمر للبيئة[18]. وبالتحديد، إنه من الضرورى لنشطاء حركة حماية البيئة أن يتحدوا مع غيرهم فى مواجهة أزمة عدم المساواة والتى تكشف الآن البنية الاجتماعية لأمريكا وتقوض ديمقراطيتها ــ هذه الأزمة هى أزمة أرباح لا مثيل لها، وأجور إدارية مرتفعة، ودخول عالية، وثروة مكثفة بشكل متزايد لأقلية صغيرة تتواجد تباعًا مع وجود معدلات الفقر فى ارتفاع على مدار ثلاثين عامًا، وأجور راكدة بالرغم من ارتفاع الإنتاجية، وانخفاض الفرصة والحراك الاجتماعى، ومستويات التسجيل لأشخاص بدون تأمين صحى ومدارس متعثرة، وعدم الأمان الوظيفى الزائد، وتقلص الشبكات الأمنية وساعات العمل الأكثر طولاً فى الدول الغنية[19].

ومن جهة أخرى، تشكل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية المحدقة بأمريكا تهديدًا

خطيرًا للديمقراطية. ويعتقد العالم السياسى روبرت داهل أن هذه اللامساواة "ظاهرة للغاية" لدرجة أن "القوى الداخلية والدولية الفعالة [يمكن] أن تدفعنا نحو مرحلة عكسية من اللامساواة السياسية والتى تضعف بشدة مؤسساتنا الديمقراطية الحالية، مثل جعل المثل العليا للديمقراطية والمساواة السياسية غير متصلة فعليًا[20]. إن الكُتّاب الذين تم جمعهم عن طريق المحللين السياسيين لورانس جاكوبس (Lawrence Jacobs) وتيدا سكوبول (Theda Skocpol) فى كتاب *اللامساواة والديمقراطية الأمريكية* يؤكدون على ضرورة وجود دائرة فاسدة: وهى أن التفاوتات فى مستوى الدخل تنقل النفوذ والسبيل السياسى إلى مشروعات تجارية ودوائر انتخابية ثرية، والتى تعرّض احتمالات العملية الديمقراطية للخطر المنوط بها[21]. ومن بين عواقبها الضارة، من المؤكد أن هذه العملية لن تصبح مفيدة للأهداف البيئية فى السياسات الأمريكية.

هناك قضية متصلة يجب أن توجه إليها السياسات البيئية الجديدة اهتمامًا كبيرًا وهى الحاجة الملحة للإصلاحات السياسية ــ ومنها تمويل الحملات، والانتخابات وتنظيم حملات الضغط وغيرها الكثير. وفى كتابهم *بعيدًا عن المركز* طور كلٌ من جاكوب هاكر (Jacob Hacker) وبول بيرسون (Paul Pierson) جدول أعمال مبتكر وهام للإصلاح السياسى متضمنًا تنشيط المنظمات ذات الأعضاء واسعة النطاق التى تمنح المواطنين نفوذًا أكبر فى العملية السياسية، والمعايير التى قد تزيد من الإقبال على التصويت، وعقد انتخابات تمهيدية مفتوحة، وإعادة تقسيم المناطق المستقلة سياسيًا، ووقت مجانى فى بث الراديو والتليفزيون لكل المرشحين الفيدراليين الذين يلبون المطالب الرئيسية، وذلك مع تقليل من امتيازات تولى المناصب واستعادة المذهب العادل الذى يتطلب ضمان بث مباشر متساوٍ لعرض الأفكار السياسية المتنافسة، وغير ذلك الكثير[22]. أصبح هاكر وبيرسون غير متفائلين بخصوص تثبيت تدفق الأموال فى السياسة، ولكن كومن كوز (Common Cause) وغيره قد أثاروا قضية قوية للانتخابات العادلة والنظيفة من خلال التمويل العام[23]. لقد لاحظ لورانس ساسكيند (Lawrence Susskind) فى معهد ماساشوسيتس للتقنيات أن الدستور لا يتطلب وجود المقاطعات الخاصة بالكونجرس الأمريكى كما نعرفها. إنه يؤمن بنتائج أفضل، وبتحقيق مزيد من المسئولية على نطاق واسع. إن المقاطعات متعددة الأعضاء لديها إجراءات انتخابية تشابه التمثيل التناسبى الشائع فى أوروبا[24]. وفى كتاب *عشر خطوات لإصلاح الديمقراطية الأمريكية* يصف ستيفن هيل (Steven Hill) طريقة إبداعية للحصول على انتخابات مباشرة للرئيس وذلك بدون تعديل دستورى[25]. وهناك احتياج أيضًا إلى المعايير كى تعكس الامتداد المروع لدعم الملكية الإعلامية. باختصار، لقد نشأت مجموعة مؤثرة من الأفكار نحو إصلاح العملية السياسية الأمريكية وتحتاج إلى المساندة والتحرك.

إذا كان الشعار الأول للسياسات البيئية الجديدة هو "توسيع جدول الأعمال" فإن الشعار الثانى هو "كن سياسيًا". إن المشاركة فى التشريع وممارسة سياسة الضغط مهمان للغاية، ولكن ما يستوجب على حركة حماية البيئة الجديدة بناؤه الآن هو قوة جبارة للسياسات الانتخابية[26]. إن بناء القوة الضرورية سيتطلب جهودًا ضخمة لتنظيم القاعدة الشعبية، وتقوية المجموعات التى تعمل على مستوى المجتمع والدولة، وتطويرها الوسائل، والمناشدات والقصص التى تثير الإلهام والتحفيز لأن كلاً منهما يتحدث بلغة يفهمها الناس، ويتكيفون مع ما هو أفضل فى كلٍ من العادات الأمريكية والقيم العامة ويقدمون وجهات نظر مقنعة لمستقبل يستحق امتلاكه للأسر والأطفال. وربما يفوق كل هذا، أن السياسات البيئية الجديدة يجب أن تكون شاملة وممتدة، حتى تصل لأن تضم أعضاء الاتحادات والأسر العاملة، والأقليات، والملونين، والمنظمات الدينية، وحركة المرأة والمجتمعات الأخرى ذات المصالح التكميلية والمصير المشترك. وإنه لمن سوء الحظ ــ ولكنه حقيقة ــ أنه مازال هناك احتياج للحلفاء الأقوياء حتى تتغلب دعوة التغيير البيئى على "تأثير الصومعة" الذى يفصل المجتمع البيئى عن هؤلاء الذين يعملون على الإصلاحات السياسية الداخلية، وجدول الأعمال الاجتماعى الليبرالى، وحقوق الإنسان، والسلام الدولى، وقضايا المستهلك والصحة العالمية واهتمامات السكان وفقر العالم والتخلف.

لا تستطيع السياسات البيئية النجاح عن طريق الدائرة البيئية. التى يتم تعريفها فى إطار محدود فحسب. إن حركة حماية البيئة الجديدة تحتاج إلى أن تصل إلى العديد من المجتمعات وإلى تأييد أسبابها وليس فقط لأن تقيم القضية للتأييد المتبادل، وليس فقط لأن الأهداف قيمة، ولكن أيضًا لأن الأهداف البيئية لن يتم معرفتها إلا إذا نجحت الأسباب الأخرى. وفى النهاية، تمثل كل هذه الأسباب سببًا واحدًا، ولذلك فإنها سوف تعلو وترتفع أو تسقط معاً. وعلى سبيل المثال، إذا قال بعض الأشخاص: "نحن لا نستطيع مساعدة الآخرين بالخارج لأنه يجب علينا أن نعتنى بالأمريكيين أولاً"، فعليك معرفة أنهم لن يعتنوا بالأمريكيين أيضًا.

والشعار الأخير للسياسات البيئية الجديدة هو "قم بتنظيم الحركة"[28]. يجب أن تشترك كلّ من جهود بناء القوة البيئية فى العملية الانتخابية بأمريكا وأن تلحق القوى بنسق أكبر للدوائر الانتخابية والتى تتضمن جدول أعمال على نطاق أوسع وذلك لظهور حركة المواطنين القوية من أجل التغيير.

ما نحتاجه الآن هو حركة دولية للمواطنين والعلماء، حركة قادرة على النهوض بشكل كبير بالأفعال الشخصية والسياسية المطلوبة للانتقال إلى الاستدامة. وقد كانت لدينا حركات مناهضة للعبودية، وقد شارك الكثيرون فى حركات من أجل الحقوق المدنية وضد التمييز العنصرى وضد حرب فيتنام. ويقال عادة أن نشطاء حركة حماية البيئة جزء من "الحركة

البيئية". إننا نحتاج حركة حقيقية. لقد حان الوقت لنا نحن الأشخاص، كمواطنين ومستهلكين، أن نتحمل المسئولية.

إن أفضل أمل لدينا لهذه القوة الجديدة هو التحام نسق واسع من المنظمات المدنية، والعلمية، والبيئية، والدينية، والطلابية وغيرها من المنظمات ذات قادة العمل التجارى المستنيرين، والأسر المعنية، والمجتمعات المتصلة بالأمر والتى ترتبط معًا فى الاعتراض والمطالبة بالفعل والمسئولية من جانب الحكومات والشركات واتخاذ الإجراءات كمستهلكين ومجتمعات لتحقيق الاستدامة فى الحياة اليومية.

وبالتأكيد سوف يشارك الشباب فى المركز من أى حركة تسعى من أجل التغيير الحقيقى. لقد كانوا دائماً كذلك. إن الأحلام الجديدة تولد أكثر سهولة حينما يُنظر إلى العالم بعيون ثاقبة ويُواجه بأسئلة غير لائقة. وبهذا المعنى، فإن شبكة الإنترنت ليست فقط تقوم بتمكين الشباب بطريقة غير مسبوقة من أجل الوصول إلى المعلومات فحسب، ولكنها تمكنهم كذلك من الوصول إلى بعضهم البعض وإلى عالم أوسع.

ينبغى أن يكون هناك هدف واحد وهو إيجاد الشرارة التى تستطيع أن تعد فترة من التغير السريع مثل ازدهار جدول الأعمال البيئى الداخلى فى أوائل السبعينيات من القرن العشرين. وفى النهاية، نحن بحاجة لأن نثير رد الفعل والذى سوف ينظر إليه فى إطار المفاهيم التاريخية على أنه ثورى ــ ومنها الثورة البيئية فى القرن الحادى والعشرين. ومثل رد الفعل هذا فقط من الممكن أن يتفادى الخسائر الضخمة وحتى التى تشكل فاجعة بيئية.

إن الاقتباسات والأفكار فى الفقرات الأربعة السابقة مأخوذة من كتابى *السماء الحمراء فى الصباح*[29]. ومنذ كتبت ذلك تغيرت وجهات نظرى على نحوين هامين. أعتقد الآن أن هناك مزيداً من الأمل ومزيدًا من الفرص فى حركة المواطنين فى القاعدة واسعة المجال، وهى واحدة من تلك الحركات التى تتضمن عدالة اجتماعية بالإضافة إلى الاهتمامات البيئية. وسوف أضع الآن هذه الحركة الأمريكية فى السياق الأكبر للحركة العالمية الناشئة التى وصفها بول هاوكن فى كتابه *الاضطرابات المباركة: كيف ظهرت الحركة العظمى فى العالم، ولماذا لم ير أحد مجيئها*. وقد حاول هاوكن تقدير عدد المنظمات وخاصة غير الهادفة للربح فى هذه الحركة. وقد استنتج أخيرًا "أن هناك عالميًا أكثر من مليون ــ أو ربما حتى مليونى ــ منظمة تعمل نحو الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية". هذه المجموعات تضم عشرات الملايين من الأشخاص الذين كرسوا أنفسهم للتغير. ويتساءل هاوكى "ما هى النية وراء هذه الحركة؟ إذا قمت باختبار قيم هذه الحركة ومهامها وأهدافها ومبادئها... فسوف ترى أنه فى جوهر كل تلك المنظمات هناك مبدئين وإن لم يكونا معلنين وهما: أولاً: القانون الذهبى، وثانيًا: قدسية الحياة ككل، سواء كانت لمخلوق، أو لطفل أو لحضارة". إن هاوكن متفائل بخصوص تأثير

الحركة فيقول: "إنى أعتقد أن هذه الحركة سوف تنتشر.... والتفكير الذى يخبرنا بأهداف الحركة سوف يعم. إنه عاجلاً سوف يغمر أغلب المؤسسات، ولكن قبل ذلك، سوف يغير عددًا كافيًا من الأشخاص حتى يبدأوا بتغير قرون من ممارسة سلوك تدمير الذات الخطير"[30].

علامات مبكرة

هل يمكن لشخص رؤية بدايات حركة المواطنين الحقيقية فى أمريكا؟ ربما أطلق آمالى لتجد أحسن ما بى، مثل عالم الاجتماع والقانون تشارلز ريتش، لكنى أعتقد أننا نستطيع. إنه من الممكن رؤية الجانب المزدهر من هذه الحركة. إنى أعتقد إنه فى الاندفاع الملحوظ لتنظيم الحرم الجامعى وحشد الطلاب الذى يحدث اليوم، فإن معظمها منظم عن طريق ائتلاف عمل الطاقة الذى يقوده الطلاب[31]. هذه الحركة واضحة أيضًا فى مذهب الفعالية المتزايد الذى تتبعه المنظمات الدينية والمتضمنة للعديد من المجموعات الإنجيلية تحت شعار حماية الخليقة[32]، وهى بارزة أيضًا فى التكاثر السريع للمبادرات البيئية المعتمدة على المجتمع[33]. إنها تكمن فى الانضمام المشترك للعمل المنظم، والمجموعات البيئية والعمل التقدمى فى تحالف أبولو[34]*، وفى تعاون منظمة سييرا كلوب مع اتحاد عمال الصلب؛ وهو أكبر اتحاد صناعى فى الولايات المتحدة[35]. إنها تتضح أيضًا فى تدفق الجهد المبذول لكى نزيد على فكرة آل جور التى طرحها فى الفيلم التسجيلى الذى أعده بعنوان *حقيقة مزعجة*[36]، وأيضًا فى حركة المستهلك صديق البيئة وفى مساندة المستهلك لمجهودات شبكة العمل للغابات الممطرة لجعل سياسات أكبر بنوك الولايات المتحدة صديقة للبيئة[37]. وهناك، وفى إطار العدد المتزايد للندوات الدراسية، والمظاهرات، والمسيرات والاحتجاجات، متضمنة الأربعمائة حدث التى قامت عبر الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٧ والتى أثارتها الحملة التى شنها بيل ماكيين تحت شعار"خطوة للأمام"، تتوقف حملة الاحتباس الحرارى العالمى. إنها ظاهرة هناك فى: تأسيس الدوائر الانتخابية للأقلية من القادة البيئيين ومن بينهم بعض الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية مثل كارل أنتونى (Carl Anthony)، وجيروم رينجو (Jerome Ringo)، ومارجورا كارتر (Marjora Carter)، وفان جونز (Van Jones)، ودورسيتا تايلور (Dorceta Taylor)، وميشيل جيلوبتر (Michel Gelobter)، وستيف كيروود (Steve Curwood)[38]. كما يمكن رؤيتها فى التواجد القوى للمنظمات غير الهادفة للربح فى الولايات المتحدة وذلك فى المنتديات الاجتماعية العالمية المتعددة وعند عقد أول منتدى اجتماعى أمريكى فى عام ٢٠٠٧[39]. إنها مجرد بداية ولكنها موجودة وسوف تنمو، فالعديد من القوى الدافعة تقودها من قبل قضية

---

* هو مشروع نظمه معهد مستقبل أمريكا ويهدف إلى استقلال الطاقة فى أمريكا وانتهاج بدائل طاقة نظيفة وأكثر فعالية ويضم المنظمات البيئة وأكثر من ثلاثين من اتحادات العمال. (المترجم)

المناخ، ومنها على سبيل المثال حملة بناء حركة *السماء*[40].

أما الأخبار الجيدة فهى أن المجتمع البيئى الموثق رسميًا يسير فى الاتجاهات الثلاثة التى رسمناها سابقًا ــ وإن كان التركيز الأكبر ينصب على حملة "كن سياسيًا" أكثر منه على حملتى "*توسيع جدول الأعمال*" أو "*بناء الحركة*". وقد نَمت المجموعات البيئية الدولية والمحلية فى القوة والعدد. هناك مرشحون بيئيون مساندون للعمل من خلال رابطة المصوتين المحافظين وقليل من المجموعات الأخرى، وهناك مزيد من العمل للوصول إلى المصوتين ذوى الرسائل السياسية من خلال المجموعات المفوضة. وقد قامت المنظمات القومية الهامة بتقوية اتصالاتهم بالمجموعات الدولية والمحلية وأسست شبكات من النشطاء لتأييد أنشطة الضغط التى يمارسونها. مازال هناك طريق طويل جداً لوضع سياسات بيئية حيوية وجديدة فى أمريكا. وفقط كما يقيس شخصٌ ما المسافة التى سيسلكها، يقول مارك هيرتز جارد أنه بالكاد ١٠% من الدعم المقدم للمجموعات البيئية يذهب إلى المجموعات المحلية ومعظم هذا الدعم يذهب إلى المتحكمين فى الأراضى[41].

إن السياسات الأمريكية اليوم لا تفشل فقط فى الحفاظ على البيئة، ولكنها تفشل أيضًا مع الأمريكيين والعالم[42]. وكما يذكّرنا ريتشارد فالك؛ فإن الصراع المتواصل فقط هو الذى سيقود التغيرات التى قد تحمى الأشخاص والطبيعة. وبالتالى فإذا كان هناك نموذج داخل ذاكرة الأمريكيين لما يستوجب فعله، فإنه يتمثل فى ثورة الحقوق المدنية فى الستينيات من القرن العشرين. إن هذه الثورة كانت لها تظلمات، وعرفت ما المسببات ورائها وعلمت أيضًا أن النظام ليس لديه شرعية وأنه، بالعمل سويًا، يمكن تدارك هذه التظلمات. لقد كانت مواجهة ومتمردة ولكنها كانت غير عنيفة، كان لديها حلم وكان لديها مارتن لوثر كينج الابن.

لقد أغتيل كنج فى عام ١٩٦٨ كما قُتل بوبى كيندى (Bobby Kennedy). ذكر مارك كيرلنسكاى (Mark Kurlansky)، فى كتابه الذى حمل عنوان *عام ١٩٦٨: العام الذى صدم العالم* أن "عام ١٩٦٨ كان عاماً مفزعاً ومازال هو العام الذى شعر فيه الناس بالحنين إلى الماضى. وبالرغم من آلاف الموتى فى فيتنام، والملايين الذين عانوا من الجوع فى بيافرا، وتصارع المثالية فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا، والمذابح فى المكسيك وارتياد ووحشية المنشقين الراديكاليين حول العالم، وقتل اثنين من الأمريكيين اللذين يعُدّان من أكثر من منحوا العالم الأمل، كان عامًا من الاحتمالات العظمى ولكنه ضاع. وكما كتب كامو فى كتابه *المتمرد*، أن هؤلاء الذين يتطلعون إلى أوقات سلمية لا يسعون إلى 'معالجة سبب الألم بل لإسكات المعاناة'. والشئ المثير عن عام ١٩٦٨ أنه كان الوقت الذى رفضت فيه الشرائح الهامة من السكان على مستوى العالم السكوت عن العديد من الأشياء الخاطئة فى العالم. إنهم لا يمكن أن يسكتوا. لقد كان هناك العديد من الأشخاص، وإذا لم يكونوا قد أُعطوا فرصة أخرى، كانوا

سيقفون فى الشوارع ويطالبون بذلك. وقد أعطى هذا العالم إحساسًا بالأمل والذى كان نادراً لديه، وهو الإحساس بأن هناك شئ خطأ. كان هناك دائمًا الأشخاص الذين سيقومون بعرض هذه المطالب ومحاولة تغييرها.

إنه من الرائع ما يمكن إنجازه إذا كان لدى المواطنين استعداد للسير على خُطى الدكتور كينج. لقد حان الوقت مجددًا لإعطاء العالم شعورًا بالأمل.

الفصل الثانى عشر

جسر على حافة العالم

إلى هؤلاء الذين من جيلى، إن البحث عن إجابات للتحديات التى ناقشناها فى هذا الكتاب يقترب من نهايته، ولكن بالنسبة لشباب اليوم، فإنها فقط البداية. نحن حقًا قد قمنا باستعارة الأرض من أبنائنا. وأتمنى لو تمكن جيلى فقط من أن يقول أننا نعيدها إليهم مكانًا أفضل مما وجدناها. إن الحقيقة هى أننا قد استمرينا فى شراء الازدهار بتكاليف ضخمة للعالم الطبيعى وأيضًا بالنسبة للتضامن الإنسانى بيننا.

ولكن ما مضى قد انتهى، ولا يمكن عدم إنجازه أو إعادة فعله. وبالرغم من ذلك، فالمستقبل شىء مختلف كلية، حيث يمكن إعادة فعله ـ أى فعله وتشكيله بطريقة مختلفة عما سيكون عليه بخلاف ذلك. هذا هو العمل العظيم القادم.

وإنه من السهل دفع هذه التحديات خارج عقل المرء. إن الحياة بالنسبة للعديد منا مريحة، والتمعن فى مثل هذه المادة المزعجة شىء مؤلم. وتبقى الحقيقة، التى تقول بأنه مازال المرء يسمع بانتظام إنه لمن الخطأ التأكيد على هذه الحقائق المحزنة والمظلمة إذا كان يريد حث الآخرين. وفى كتاب *موت حركة حماية البيئة*، يذكرنا كل من مايكل شيلينبرجر وتيد نوردهاوس، على سبيل المثال، أن مارتن لوثر كينج الابن لم يصرح قائلاً: "لدىَّ كابوس" (بل قال: لدىّ حلم). إن ردى على هؤلاء أنه لم يكن يحتاج لأن يقول هذا ـ لأن الناس كانوا يعيشون فى كابوس. لقد كانوا بحاجة إلى حلم. ولكننا، وهذا ما أخشاه، نعيش حلمًا. نحن بحاجة إلى تذكيرنا بالكابوس الذى هو أمامنا. وها هى الحقيقة كما أراها: إننا لن نقوم أبدًا بفعل الأشياء اللازمة إلا إذا عرفنا المساحة الكاملة لأزمتنا.

وبمواجهة الأخطار أمامنا، يجب علينا أيضًا أن نذكّر أنفسنا والآخرين بأن الحلول موجودة بوفرة. وقد قمنا بإعادة النظر فى مجموعة صغيرة من هذه الحلول، ويوجد العديد منها. هذا بالإضافة إلى أن هناك قواعد صلبة للأمل. لقد تحسن التفهم العلمى بطريقة

ملحوظة، فأصبح النمو السكانى متباطئًا، وتم تقليل أعداد الأشخاص الذين يعانون الفقر. إن التقنيات التى تستطيع أن تُحدث التحسينات البيئية الشاسعة فى التصنيع، والطاقة، والنقل، والبناء والزراعة هى إما متاحة أو تقترب من متناول اليد. ولقد طوّرت كل من المنظمات البيئية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى قدرات جديدة للقيادة والفاعلية، وتستعد لبناء نقاط القوة فى مجالات تم تجاهلها لفترة طويلة. ويمكن للعمل التجارى أن ينتج ذهبًا من خلال عمله لصالح البيئة. وينبثق مجتمع مدنى عالمى كما تتحد المنظمات ذات الرأى الموحد فى العديد من الدول.

إن جدية التهديدات البيئية التى تلوح فى الأفق تتلاشى ببطء وذلك لأنها يجرى قيادتها بشدة بقضية المناخ، ولكنها أيضًا على علم بتدفق المقالات والكتب الهامة التى توضح أن التعطلات والانهيارات المتعددة ممكنة فى الحقيقة. وعلى الجانب الملائم، فإن الأزمات والأحداث المتعلقة بالبيئة تستطيع أن تخلق تغيرًا إيجابيًا، مثلما فعل إعصار كاترينا. يمكننا أيضًا رؤية بدايات التغير الاجتماعى فى جهود بعض المستهلكين لتقليل التغيرات والاتجاه نحو عالم نقى، فى ظل وجود أنشطة مكافحة استغلال الشركات التى تقوم بها بعض المجتمعات، وأيضًا مع تكاثر المبادرات المتضمنة أشكالاً جديدة لملكية وإدارة العمل التجارى. وتقترح استطلاعات الرأى أن العامة يصيبهم الحزن بسبب المادية السريعة، وهناك علامات على أن النشاط الطلابى سوف يستيقظ من جديد وأن المجتمعات ذات العقيدة سوف تأخذ بالأسباب البيئية. ويستطيع الدين أن يساعدنا على رؤية التحديات التى نواجهها كتحديات أخلاقية وروحية، وأن الخطيئة ليست فردية ولكنها أيضًا اجتماعية ومؤسسية، وتدعونا إلى الخزى، والتوبة والصمود.

هناك قوة متنامية فى الحركة الاجتماعية العالمية والتى وصفها بول هاوكن فى كتاب *الاضطرابات المباركة*، وهى تبدأ من المنظمات غير الهادفة للربح العظمى ووصولاً إلى أصل الأسباب، وتنشأ المجموعات فى هذه الحركة كقوة عالمية مؤثرة وإبداعية. وهناك بالطبع أمل ينبع من شباب اليوم. ونحن نرى التزامهم فى جعل كلياتنا وجامعاتنا أكثر حفاظًا على البيئة، ونرى ذلك أيضًا فى نشاط الطلاب المتزايد وفى الحراك السياسى. ولقد تم التعبير عن الاهتمامات بأنهم "الجيل المطمئن" ويحدث هذا أيضًا مباشرة، ولكن تهديدات المناخ وقضايا العدل الاجتماعى تعد لحركة تغيير جديدة يقودها الشباب النشط.

فى الماضى، كانت القيادة عادة تأتى من العلماء، ورجال الاقتصاد والمحامين مثلى. واليوم نحتاج خاصة إلى الدعاة، والفلاسفة، وعلماء النفس والشعراء. هناك فيض من الاهتمام بأفكار وكتابات ألدو ليوبولد الآن. وفى عام ٢٠٠٧، حينما كنت أؤلف هذا الكتاب، قمت برحلة طويلة لكوخ ألدو ليوبولد فى ريف ويسكونسين، حيث ألف فى الأربعينيات من القرن

العشرين كتاب *تقويم بلد رملية* وولدت الأخلاق البيئية. ولقد كتب كين براور (Ken Brower) أن: "الكوخ يقع فوق قناة فيضانية رملية لنهر ويسكونسين على مفترق تطور اهتمامنا بالأرض"[1]. وقد كان هناك، مجرد كوخ مازال قائمًا: حيث يعد مكانًا للوعى الجديد. ونحن نسمع مصطلح الوعى الجديد الآن أكثر وأكثر من الأصوات الأخرى. وفى إحدى القصائد، قال و. س. ميروين (W.S. Merwin): "فى آخر يوم فى العالم، أود أن أزرع شجرة". وفى قصيدة أخرى: "أود أن أقول لكم كيف كانت تبدو الغابات، يجب أن أتحدث بلغة منسية". إن الشيء الأكثر جلاء هو أن الوعى الجديد يمكن أن يُرى فى التأييد العالمى المتنامى وتبنى ميثاق الأرض.

وأخيرًا، يجب أن نتذكر أنه طالما كان التعبير ينمو، فإن المستحيل سوف يأخذ القليل من الوقت لتحقيقه. وبالقطع هناك الكثير لفعله، ولكنه لن يكون ذلك سهلاً. إن التقدم كما تم ملاحظته للتو، وكما لاحظه ريتشارد فالك، غالبًا ما يكون عضًا على أعقاب النظام. سوف يسخر البعض من مقترحات التغير التحولى، لكنها حينما تكتسب قوة جاذبة، فإنها ستقاوم فى كل جولة. إنها حقيقة، ولكنه من السهل القول أن المقاومة سوف تأتى من الاهتمامات المترسخة. وسوف تأتى أيضًا من أنفسنا، فنحن نُعتبر المستهلكين والموظفين، وإننا نُغوى بسهولة شديدة. ومازال هناك عالم على كفة الميزان، وهو العالم الذى سوف يرثه أبناؤنا وأحفادنا. يجب علينا أن نخرج جميعًا لننقذ هذا العالم بجدية.

وفى رحلتنا على الطريق بين عالمين، نحن نقترب بسرعة إلى مكان حيث تتفرق بنا الطرق. وقد وصلنا إلى هذا المفترق من خلال تاريخ طويل يهيمن عليه صراعان مترابطان وعظيمان. وهما الصراع ضد الندرة والصراع للتغلب على الطبيعة. وللفوز فى هذين الصراعين، قمنا بابتكار تقنيات قوية وبتشكيل منظمة للاقتصاد والمجتمع لتنتشر هذه التقنيات باتساع، وسرعة، وبلا رحمة إذا تطلب الأمر. ولقد نجحنا فى التغلب على الطبيعة لتحقيق الثروة ووصلنا لما هو أبعد من تخيلات أجدادنا. وكانت هذه الأنظمة والإنجازات ناجحة جدًا حتى أصبحنا لا نجاريها، ومفتونين بها، ومأسورين بها حتى أصبحنا مدمنين لها. ولذلك استمرينا بعجلة شديدة إلى الأمام ــ حتى بأفخم، وأوسع، وأغنى الطرق، وبفعل ما كان منطقيًا سابقًا ولم يعد كذلك. وكانت هناك علامات تحذيرية على طول الطريق، ولكننا لم نلاحظها أو عندما قمنا بملاحظتها لم نوليها الاهتمام. وفى إطار هذه العلامات وضحت أشياء مثل:

الكينونة، وليس الامتلاك
العطاء، وليس الأخذ
الاحتياج، وليس الرغبات

الأفضل، وليس الأغنى
المجتمع، وليس الفرد
الآخرون، وليس الذات
التواصل، وليس الانفصال
علم البيئة، وليس الاقتصاد
جزء من الطبيعة، وليس بعيدًا عن الطبيعة
معتمد وليس متعال
الغد، وليس اليوم

لقد تجاهلنا هذه التحذيرات لدرجة أننا، ونحن نصل الآن إلى مفترق الطرق، نقترب بشدة من خطر فقد أكثر الأشياء قيمة ككل، فنحن نقوم بسرعة بتفريغ طبيعتنا، وأنفسنا ومجتمعنا.

وفيما وراء هذا المفترق، نحو أى الطريقين، توجد نهاية العالم كما عرفناها. إن الطريق وراء هذا المفترق يستمر بنا فى مسارنا الحالى. واعتاد المستشار العلمى للرئاسة جون جيبونز (John Gibbons) على القول بابتسامة ساخرة، بأنه إذا لم نقم بتغيير اتجاهنا، فسوف ننتهى إلى نقطة البداية. وفى الحال، نحن نتجه نحو كوكب مدمر. هذه هى إحدى الطرق التى سينتهى بها العالم كما نعرفه، أسفل هذا الطريق إلى الهاوية.

ولكن هناك الطريق الآخر، والذى يؤدى إلى جسر عبر الهاوية. ولقد كنا نختبر هذا الجسر على حافة العالم وما يتطلب لعبوره. بالطبع، فإن مفترق الطريق، سوف يكون مقر صراع آخر، وهو صراع لابد من الانتصار فيه بالرغم من عدم رؤية ما يقع وراء هذا الممر بوضوح. ومع ذلك، فإننا يدفعنا فى هذا الصراع وما يليه من عبور هو أمل عظيم فى إمكان بناء عالم أفضل. ليس إمكانًا فقط، بل على حد قول الكاتبة أروندهاتى روى (Arundhati Roy): "إن هذا العالم فى طريقه إلينا حتى أننا نشعر بأنفاسه"[2].

ملاحظات

تصدير

1. James Gustave Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment*, 2nd ed. (New Haven and London: Yale University Press, 2005). The quotation from *Time* is on the cover.
2. The World Resources Institute, the Natural Resources Defense Council, and Environmental Defense worked with a group of leading corporations to give birth to a pathbreaking initiative, the United States Climate Action Partnership, which calls for "prompt enactment of national legislation in the United States to slow, stop and reverse the growth of greenhouse gas (GHG) emissions over the shortest period of time reasonably achievable." See www.us-cap.org.
3. I am indebted here to Paul Raskin et al., *Great Transition* (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002), which makes a similar point.
4. John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (New York: Harcourt, Brace, 1936), 383.
5. Milton Friedman, *Capitalism and Freedom* (Chicago: University of Chicago Press, 1962), Introduction.
6. See Speth, *Red Sky at Morning*, 152–157, 173–175, Afterword. Between the established rich and the desperately poor are the rapidly growing emerging economies, notably China and India, which will indeed be the sites of large economic expansion and environmental pressures projected for the decades ahead. Although much in *Red Sky at Morning* and portions of this volume bear

on how best to engage these countries constructively on environmental issues, that challenge deserves a volume of its own. See, e.g., Joseph Kahn and Jim Yardley, "As China Roars, Pollution Reaches Deadly Extremes," *New York Times*, August 26, 2007, A1.

7. Aldo Leopold, *A Sand County Almanac* (London: Oxford University Press, 1949), 204, 211.

مقدمة

1. The graphs are from W. Steffen et al., *Global Change and the Earth System: A Planet under Pressure* (Berlin: Springer, 2005), 132–133 (with sources for the graphs cited therein).
2. Millennium Ecosystem Assessment (MEA), *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis* (Washington, D.C.: Island Press, 2005), 31–32.
3. Food and Agriculture Organization, *Global Forest Resources Assessment 2005* (Rome: FAO, 2006), 20. This calculation includes all net change in forest area in South America, Central America, Africa, and South and Southeast Asia; the total is about twenty-eight million acres lost per year between 2000 and 2005.
4. MEA, *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis*, 2; MEA, *Ecosystems and Human Well-Being*, vol. 1: *Current State and Trends* (Washington, D.C.: Island Press, 2005), 14–15. See also N. C. Duke et al., "A World without Mangroves?" *Science* 317 (2007): 41. And see Carmen Revenga et al., *Pilot Analysis of Global Ecosystems: Freshwater Systems* (Washington, D.C.: WRI, 2000), 3, 21–22; World Resources Institute et al., *World Resources, 2000–2001* (Washington, D.C.: WRI, 2000), 72, 107; and Lauretta Burke et al., *Pilot Analysis of Global Ecosystems: Coastal Ecosystems* (Washington, D.C.: WRI, 2001), 19.
5. Food and Agriculture Organization, *World Review of Fisheries and Aquaculture* (Rome: FAO, 2006), 29 (online at http://www.fao.org/docrep/009/A0699e/A0699e00.htm); Ransom A. Myers and Boris Worm, "Rapid World-wide Depletion of Predatory Fish Communities," *Nature* 423 (2003): 280. See also Fred Pearce, "Oceans Raped of Their Former Riches," *New Scientist*, 2 August 2003, 4.
6. MEA, *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis*, 2.
7. MEA, *Ecosystems and Human Well-Being: Synthesis*, 5, 36.
8. Tim Radford, "Scientist Warns of Sixth Great Extinction of Wildlife," *Guardian* (U.K.), 29 November 2001. See also Nigel C. A. Pitman and Peter M. Jorgensen, "Estimating the Size of the World's Threatened Flora," *Science* 298 (2002): 989; and F. Stuart Chapin III et al., "Consequences of Changing Biodiversity," *Nature* 405 (2000): 234.
9. U.N. Environment Programme, *Global Environment Outlook, 3* (London: Earth-

scan, 2002), 64–65. Drylands cover about 40 percent of the earth's land surface, and an estimated 10–20 percent suffer from "severe" degradation. James F. Reynolds et al., "Global Desertification: Building a Science for Dryland Development," *Science* 316 (2007): 847. See also "Key Facts about Desertification," Reuters/Planet Ark, 6 June 2006, summarizing U.N. estimates.

10. Fred Pearce, "Northern Exposure," *New Scientist*, 31 May 1997, 25; Martin Enserink, "For Precarious Populations, Pollutants Present New Perils," *Science* 299 (2003): 1642. See also the data reported in Joe Thornton, *Pandora's Poison* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2000), 1–55.
11. U.N. Environment Programme, *Global Outlook for Ice and Snow*, 4 June 2007, available online at http://www.unep.org/geo/geo_ice. See also http://www.geo.unizh.ch/wgms. See generally William Collins et al., "The Physical Science behind Climate Change," *Scientific American*, August 2007, 64.
12. "UN Reports Increasing 'Dead Zones' in Oceans," Associated Press, 20 October 2006. See generally Mark Shrope, "The Dead Zones," *New Scientist*, 9 December 2006, 38; and Laurence Mee, "Reviving Dead Zones," *Scientific American*, November 2006, 79. On nitrogen pollution, see Charles Driscoll et al., "Nitrogen Pollution," *Environment* 45, no. 7 (2003): 8.
13. Peter M. Vitousek et al., "Human Appropriation of the Products of Photosynthesis," *Bioscience* 36, no. 6 (1986): 368; S. Rojstaczer et al., "Human Appropriation of Photosynthesis Products," *Science* 294 (2001): 2549. See also Helmut Haberl et al., "Quantifying and Mapping the Human Appropriation of Net Primary Production in Earth's Terrestrial Ecosystems," *Proceedings of the National Academy of Sciences* (2007), available online at http://www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.0704243104.
14. U.N. Environment Programme, "At a Glance: The World's Water Crisis," available online at http://www.ourplanet.com/imgversn/141/glance.html.
15. MEA, *Ecosystem and Human Well-Being: Synthesis*, 32.
16. William H. MacLeish, *The Day before America: Changing the Nature of a Continent* (Boston: Houghton Mifflin, 1994), 164–168.
17. Quoted in Stephen R. Kellert, *Kinship to Mastery: Biophilia in Human Evolution and Development* (Washington, D.C.: Island Press, 1997), 179–180.
18. Quoted in Kellert, *Kinship to Mastery*, 181–182.
19. Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective* (Paris: OECD, 2001).
20. J. R. McNeill, *Something New under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World* (New York: W. W. Norton, 2000), 4, 16.
21. Among the many books written about the possibility of large-scale economic, environmental, and social breakdown are Jared Diamond, *Collapse: How Societies Choose to Fail or Succeed* (New York: Viking, 2005); Fred Pearce,

The Last Generation: How Nature Will Take Her Revenge for Climate Change (London: Transworld, 2006); Martin Rees, *Our Final Hour: A Scientist's Warning . . .* (New York: Basic Books, 2003); Richard A. Posner, *Catastrophe: Risk and Response* (New York: Oxford University Press, 2004); James Lovelock, *The Revenge of Gaia: Why the Earth Is Fighting Back—and How We Can Still Save Humanity* (London: Penguin, 2006); James Martin, *The Meaning of the Twenty-first Century* (New York: Penguin, 2006); Thomas Homer-Dixon, *The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization* (Washington, D.C.: Island Press, 2006); Mayer Hillman, *The Suicidal Planet: How to Prevent Global Climate Catastrophe* (New York: St. Martin's Press, 2007); James Howard Kunstler, *The Long Emergency: Surviving the Converging Catastrophes of the Twenty-first Century* (New York: Grove Press, 2005); Richard Heinberg, *Power Down: Options and Actions for a Post-Carbon World* (Gabriola Island, B.C.: New Society, 2004); Ronald Wright, *A Short History of Progress* (New York: Carroll and Graf, 2004); John Leslie, *The End of the World: The Science and Ethics of Human Extinction* (London: Routledge, 1996); Colin Mason, *The 2030 Spike* (London: Earthscan, 2003); Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Henry Holt, 2001); and Roy Woodbridge, *The Next World War: Tribes, Cities, Nations, and Ecological Decline* (Toronto: University of Toronto Press, 2004).

22. Rees, *Our Final Hour,* 8.
23. Robert A. Dahl, *On Political Equality* (New Haven and London: Yale University Press, 2006), 105–106.
24. Paul Hawken et al., *Natural Capitalism: Creating the Next Industrial Revolution* (Boston: Little, Brown, 1999), 10–11.
25. See Chapters 10–12.

الفصل الأول: النظر فى الهاوية

1. Quoted in Shierry Weber Nicholsen, *The Love of Nature and the End of the World: The Unspoken Dimensions of Environmental Concern* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2002), 171.
2. U.S. Council on Environmental Quality and U.S. Department of State, *The Global 2000 Report to the President—Entering the Twenty-first Century,* 2 vols. (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1980).
3. Foreword to Robert Repetto, ed., *The Global Possible: Resources, Development, and the New Century* (New Haven and London: Yale University Press, 1985), xiii–xiv.
4. There are a number of useful overviews of global-scale environmental conditions and trends. See, e.g., World Resources Institute et al., *World Resources*

(Washington, D.C.: WRI, biennial series); W. Steffen et al., *Global Change and the Earth System: A Planet under Pressure* (Berlin: Springer, 2005); U.N. Environment Programme, *Global Environmental Outlook 3* (London: Earthscan, 2002); Donald Kennedy, ed., *State of the Planet: 2006–2007* (Washington, D.C.: Island Press, 2006); Ron Nielsen, *The Little Green Handbook: Seven Trends Shaping the Future of Our Planet* (New York: Picador, 2006); Worldwatch Institute, *State of the World* (New York: W. W. Norton, annual series); and Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment*, 2nd ed. (New Haven: Yale University Press, 2005). See also "Crossroads for Planet Earth," *Scientific American*, September 2005 (special issue); U.N. Environment Programme et al., *Protecting Our Planet, Securing Our Future* (Washington, D.C.: World Bank, 1998); John Kerry and Teresa Heinz Kerry, *This Moment on Earth: Today's New Environmentalists and Their Vision for the Future* (New York: Public Affairs, 2007); and Paul R. Ehrlich and Anne H. Ehrlich, *One with Nineveh: Politics, Consumptions, and the Human Future* (Washington, D.C.: Island Press, 2004).

See also the discussion in James Gustave Speth and Peter M. Haas, *Global Environmental Governance* (Washington, D.C.: Island Press, 2006), 17–44. At several points in this chapter, the discussion draws on the authors' presentation there.

5. David A. King, "Climate Change Science: Adapt, Mitigate, or Ignore," *Science* 303 (2004): 176.
6. Richard B. Alley et al., *Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change: Summary for Policy-makers* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007), 5, 7–10, available online at http://ipcc-wg1.ucar.edu/wg1/wg1-report.html.
7. Neil Adger et al., *Working Group II Contributions to the Intergovernmental Panel on Climate Change Fourth Assessment Report: Summary for Policymakers* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007), 5–8, available online at http://www.ipcc-wg2.org. All the IPCC working group reports can be accessed through this site.
8. Adger et al., *Working Group II Contributions*, 7.
9. Alley et al., *Contribution of Working Group I*, 9.
10. Adger et al., *Working Group II Contributions*, 7.
11. Arctic Climate Impact Assessment, *Impacts of a Warming Arctic* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004); Deborah Zabarenko, "Arctic Ice Cap Melting Thirty Years Ahead of Forecast," Reuters, 1 May 2007; Gilbert Chin, ed., "An Ice Free Arctic," *Science* 305 (2004): 919.
12. U.N. Environment Programme, *Global Outlook for Ice and Snow*, 4 June 2007, 12, available online at http://www.unep.org/geo/geo_ice. See also Ian M. Howat

et al., "Rapid Changes in Ice Discharge from Greenland Outlet Glaciers" *Science Express*, 8 February 2007, available online at http://www.scienceexpress.org/8February2007/Page1/10.1126/science.1138478. And see Diana Lawrence and Daniel Dombey, "Canada Joins Rush to Claim the Arctic," *Financial Times*, 9 August 2007, 1.

13. World Health Organization, "New Book Demonstrates How Climate Change Impacts on Health," Geneva, 11 December 2003; World Health Organization et al., *Climate Change and Human Health* (Geneva: WHO, 2003); Andrew Jack, "Climate Toll to Double within Twenty-five Years," *Financial Times*/FT.com, 24 April 2007.
14. See, e.g., Douglas Fox, "Back to the No-Analog Future," *Science* 316 (2007): 823.
15. U.S. National Assessment Synthesis Team, *Climate Change Impacts on the United States: The Potential Consequences of Climate Variability and Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 116–117. See also L. R. Iverson and A. M. Prasad, "Potential Changes in Tree Species Richness and Forest Community Types following Climate Change," *Ecosystems* 4 (2001): 193.
16. Richard Seager et al., "Model Projections of an Imminent Transition to a More Arid Climate in Southwestern North America," *Science* 316 (2007): 1181.
17. Jessica Marshall, "More Than Just a Drop in the Lake," *New Scientist*, 2 June 2007, 8.
18. See generally Michael Kahn, "Sudden Sea Level Surge Threatens One Billion —Study," Reuters/Planet Ark, 20 April 2007; Richard Kerr, "Pushing the Scary Side of Global Warming," *Science* 316 (2007): 1412; J. E. Hansen, "Scientific Reticence and Sea Level Rise," *Environmental Research Letters* 2 (2007), available online at http://www.stacks.iop.org/ERL/2/024002.
19. See Kevin E. Trenberth, "Warmer Oceans, Stronger Hurricanes," *Scientific American*, July 2007, 45.
20. John Vidal, "Climate Change to Force Mass Migration," *Guardian* (U.K.), 14 May 2007: Jeffrey D. Sachs, "Climate Change Refugees," *Scientific American*, June 2007, 43; Elisabeth Rosenthal, "Likely Spread of Deserts to Fertile Land Requires Quick Response, U.N. Report Says," *New York Times*, 28 June 2007, A6.
21. See, e.g., Tom Athanasiou and Paul Baer, *Dead Heat: Global Justice and Global Warming* (New York: Seven Stories Press, 2002); Nicholas D. Kristof, "Our Gas Guzzlers, Their Lives," *New York Times*, 28 June 2007, A23.
22. National Research Council, *Abrupt Climate Change: Inevitable Surprises* (Washington, D.C.: National Academy Press, 2002), 1.
23. Jim Hansen, "State of the Wild: Perspective of a Climatologist," 10 April 2007, available online at http://www.giss.nasa.gov/~jhansen/preprints/

Wild.070410.pdf, forthcoming in E. Fearn and K. H. Redford, eds., *The State of the Wild 2008: A Global Portrait of Wildlife, Wildlands, and Oceans* (Washington, D.C.: Island Press, 2008). See also J. Hansen et al., "Climate Change and Trace Gases," *Philosophical Transactions of the Royal Society* A365 (2007): 1925; J. Hansen et al., "Dangerous Human-Made Interference with Climate: A GISS ModelE Study," *Atmospheric Chemistry and Physics* 7 (2007): 2287; and James Hansen, "Climate Catastrophe," *New Scientist*, 28 July 2007, 30.

24. See Al Gore, *An Inconvenient Truth* (Emmaus, Pa.: Rodale, 2006); Speth, *Red Sky at Morning*, 55–71, 203–229; Eugene Linden, *Winds of Change: Climate, Weather, and the Destruction of Civilizations* (New York: Simon and Schuster, 2007); Eugene Linden, "Cloudy with a Chance of Chaos," *Fortune*, 17 January 2006; Fred Pearce, *With Speed and Violence: Why Scientists Fear Tipping Points in Climate Change* (Boston: Beacon Press, 2007); Harvard Medical School, *Climate Change Futures* (Cambridge, Mass.: Harvard Medical School, 2005); Scientific Expert Group on Climate Change, *Confronting Climate Change* (Washington, D.C.: Sigma Xi and United Nations Foundation, 2007); Elizabeth Kolbert, *Field Notes from a Catastrophe: Man, Nature, and Climate Change* (New York: Bloomsbury, 2006); Joseph Romm, *Hell and High Water: Global Warming—the Solution and the Politics—and What We Should Do* (New York: William Morrow, 2007); Tim Flannery, *The Weather Makers: How Man Is Changing the Climate and What It Means for Life on Earth* (New York: Grove Press, 2006); George Monbiot, *Heat: How to Stop the Planet from Burning* (Cambridge, Mass.: South End Press, 2007); Mark Lynas, *Six Degrees: Our Future on a Hotter Planet* (London: Fourth Estate, 2007); Ross Gelbspan, *Boiling Point* (New York: Basic Books, 2004); and Kirstin Dow and Thomas E. Downing, *The Atlas of Climate Change: Mapping the World's Greatest Challenge* (Berkeley: University of California Press, 2006). See also Stephen H. Schneider and Michael D. Mastrandrea, "Probabilistic Assessment of 'Dangerous' Climate Change and Emission Pathways," *Proceedings of the National Academy of Sciences* 102 (2005): 15728; Camille Parmesan, "Ecological and Evolutionary Responses to Recent Climate Change," *Annual Review of Ecology, Evolution, and Systematics* 37 (2006): 637; and Stefan Rahmstorf et al., "Recent Climate Observations Compared to Projections," *Science* 316 (2007): 709.

25. Michael Raupach et al., "Global and Regional Drivers of Accelerating CO_2 Emissions," *Proceedings of the National Academy of Sciences* (2007), available online at http://www.pnas.org/cgi/doi/10.1073/pnas.0700609104.

26. International Energy Agency, *World Energy Outlook, 2006* (Paris: OECD/IEA, 2006), 493, 529.

27. See note 23 above. See also the discussion in Speth, *Red Sky at Morning*, 205–212.

28. Terry Barker et al., *Climate Change, 2007: Mitigation of Climate Change, Working Group III Contribution to the IPCC Fourth Assessment Report, Summary for Policymakers* (Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007), 23. Working Group III reports can be accessed at http://www.ipcc-wg2.org.
29. Nicholas Stern, *The Economics of Climate Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), xvi.
30. Stern, *Economics of Climate Change*, xvii. See also the exchange between William Nordhaus, "Critical Assumptions in the Stern Review on Climate Change," *Science* 317 (2007): 201; and Nicholas Stern and Chris Taylor, "Climate Change: Risk, Ethics, and the Stern Review," *Science* 317 (2007): 203.
31. See, e.g., Wallace S. Broecker, "CO_2 Arithmetic," *Science* 315 (2007): 1371, and the comments at *Science* 316 (2007): 829; and Oliver Morton, "Is This What It Takes to Save the World?" *Nature* 447 (2007): 132.

    On climate protection strategy generally, see California Environmental Associates, *Design to Win* (San Francisco: California Environmental Associates, 2007).
32. See Introduction, notes 2 and 3.
33. International Tropical Timber Organization, *Status of Tropical Forest Management, 2005: Summary Report* (Yokohama: ITTO, 2006), 5.
34. Roddy Scheer, "Indonesia's Rainforests on the Chopping Block," MSNBC, 8 August 2006; Lisa M. Curran et al., "Impact of El Niño and Logging on Canopy Tree Recruitment in Borneo," *Science* 286 (1999): 2184.
35. Adhityani Arga, "Indonesia World's No. 3 Greenhouse Gas Emitter—Report," Reuters/Planet Ark, 6 May 2007.
36. Tansa Musa, "Two-thirds of Congo Basin Forests Could Disappear," Reuters, 15 December 2006. The article discusses a World Wildlife Fund report on Congo Basin deforestation.
37. G. P. Asner et al., "Selective Logging in the Brazilian Amazon," *Science* 310 (2005): 480.
38. Food and Agriculture Organization, *Global Forest Resources Assessment, 2005* (Rome: FAO, 2006), 20.
39. See Introduction, note 9. See also Zafar Adeel et al., "Overcoming One of the Greatest Environmental Challenges of Our Time: Rethinking Policies to Cope with Desertification" (Tokyo: United Nations University, December 2006).
40. John Mitchell, "The Coming Water Crisis," *Environment: Yale*, Spring 2007, 5. See generally, World Water Assessment Programme, *Water: A Shared Responsibility* (Paris: UNESCO, 2006); Fred Pearce, *When the Rivers Run Dry: Water—The Defining Crisis of the Twenty-First Century* (Boston: Beacon Press, 2006); Sandra Postel and Brian Richter, *Rivers for Life: Managing Water for People and Nature* (Washington, D.C.: Island Press, 2003); and Jeffrey Roth-

feder, *Every Drop for Sale: Our Desperate Battle over Water* (New York: Penguin, 2004).

41. Nels Johnson et al., "Managing Water for People and Nature," *Science* 292 (2001), 1071–72.

42. See Introduction, note 14. See also Peter H. Gleick, "Safeguarding Our Water: Making Every Drop Count," *Scientific American*, February 2001, 41.

43. See Introduction, note 14.

44. Fred Pearce, "Asian Farmers Suck the Continent Dry," *New Scientist*, 18 August 2004, 6–7; Fred Pearce, "The Parched Planet," *New Scientist*, 26 February 2006, 32. See also Michael Specter, "The Last Drop," *New Yorker*, 23 October 2006, 60.

45. John Vidal, "Running on Empty," *Guardian Weekly* (U.K.), 29 September 2006, 1. See also Fiona Harvey, "Shortages of Water Growing Faster Than Expected," *Financial Times*, 22 August 2006, 3.

46. Celia Dugger, "The Need for Water Could Double in Fifty Years, U.N. Study Finds," *New York Times*, 22 August 2006, A12. See also Rachel Nowak, "The Continent That Ran Dry," *New Scientist*, 16 June 2007, 8.

47. "World Likely to Miss Clean Water Goals," Environmental News Service, 6 September 2006; Alana Herro, "Water and Sanitation 'Most Neglected Public Health Danger,'" *Worldwatch*, September–October 2006, 4; Anna Dolgov, "Two in Five People around the World without Proper Sanitation," Associated Press, 29 September 2006.

48. Claudia H. Deutsch, "There's Money in Thirst," *New York Times*, 10 August 2006. See also Abby Goodnough, "Florida Slow to See the Need to Save Water or to Enforce Restrictions on Use," *New York Times*, 19 June 2007, A18.

49. See Introduction, note 5; and Reg Watson and Daniel Pauly, "Systematic Distortions in World Fisheries Catch Trends," *Nature* 414 (2001): 534. See also "Fishy Figures," *Economist*, 1 December 2001, 75. See generally Daniel Pauly and Reg Watson, "Counting the Last Fish," *Scientific American*, July 2003, 42, and the references cited therein.

50. Ransom A. Myers and Boris Worm, "Rapid Worldwide Depletion of Predatory Fish Communities," *Nature* 423 (2003): 280.

51. Boris Worm et al., "Impacts of Biodiversity Loss on Ocean Ecosystem Services," *Science* 314 (2006): 787. See also the exchanges in "Letters," *Science* 316 (2007): 1281–1285. See also Richard Ellis, *The Empty Ocean* (Washington, D.C.: Island Press, 2003).

52. "Marine Environment Plagued by Pollution, UN Says," Environment News Service, 4 October 2006.

53. See Introduction, note 6.

54. Aaron Pressman, "Fished Out," *Business Week*, 4 September 2006, 56. See also

"More Species Overfished in U.S. in 2006—Report," Reuters/Planet Ark, 25 June 2007; and Roddy Scheer, "Ocean Rescue: Can We Head Off a Marine Cataclysm?" *E—The Environment Magazine*, July–August 2005, 26.

55. See generally Paul Molyneaux, *Swimming in Circles* (New York: Thunder's Mouth Press, 2007).

56. Center for Children's Health and the Environment, Mount Sinai School of Medicine, "Multiple Low-Level Chemical Exposures," available online at http://www.childenvironment.org/position.htm.

57. Nancy J. White, "A Toxic Life," *Toronto Star*, 21 April 2006, E1.

58. See International Scientific Committee, "The Faroes Statement: Human Health Effects of Developmental Exposure to Environmental Toxicants," International Conference on Fetal Programming and Developmental Toxicity, May 20–24, 2007; Marla Cone, "Common Chemicals Pose Danger for Fetuses, Scientists Warn," *Los Angeles Times*, 25 May 2007. See also Maggie Fox, "Studies Line Up on Parkinson's-Pesticide Link," Reuters/Planet Ark, 23 April 2007; Marla Cone, "Common Chemicals Are Linked to Breast Cancer," *Los Angeles Times*, 14 May 2007; and Erik Stokstad, "New Autism Law Focuses on Patients, Environment," *Science* 315 (2007): 27. And see Paul D. Blanc, *How Everyday Products Make People Sick: Toxins at Home and in the Workplace* (Berkeley: University of California Press, 2007).

59. Center for Children's Health and the Environment, Mount Sinai School of Medicine, "Endocrine-Disrupting Chemicals Act like Drugs, but Are Not Regulated as Drugs," available online at http://www.childenvironment.org. The question of EDSs was first brought to wide public attention by Theo Colborn et al., *Our Stolen Future: Are We Threatening Our Fertility, Intelligence, and Survival? A Scientific Detective Story* (New York: Dutton, 1996). The issue is discussed in Sheldon Krimsky, "Hormone Disruptors: A Clue to Understanding the Environmental Causes of Disease," *Environment* 43, no. 5 (2001): 22. See also Darshak M. Sanghavi, "Preschool Puberty, and a Search for Causes," *New York Times*, 17 October 2006.

60. Worldwatch Institute, *Vital Signs 2002* (New York: W. W. Norton, 2002), 112.

61. Stephen M. Meyer, *The End of the Wild* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2006), 4–5.

62. U.N. Secretariat of the Convention on Biodiversity, *Global Biodiversity Outlook, 2* (Montreal: Secretariat of the Convention on Biodiversity, 2006), 2–3. See also Worldwide Fund for Nature (WWF), *Living Planet Report, 2006* (Gland, Switzerland: WWF, 2006).

63. Stuart L. Pimm and Peter H. Raven, "Extinction by Numbers," *Nature* 403 (2000): 843.

64. See Speth, *Red Sky at Morning*, 30–36, for a more detailed review.
65. See Introduction, note 7.
66. Duncan Graham-Rowe, "From the Poles to the Deserts, More and More Animals Face Extinction," *New Scientist*, 6 May 2006, 10.
67. Constance Holden, ed., "Racing with the Turtles," *Science* 316 (2007): 179.
68. Joseph R. Mendelson III et al., "Confronting Amphibian Declines and Extinctions," *Science* 313 (2006): 48.
69. Erika Check, "The Tiger's Retreat," *Nature* 441 (2006): 927; James Randerson, "Tigers on the Brink of Extinction," *Guardian Weekly* (U.K.), 28 July–3 August 2006, 8.
70. Greg Butcher, "Common Birds in Decline," *Audubon*, July–August 2007, 58; Felicity Barringer, "Meadow Birds in Precipitous Decline, Audubon Says," *New York Times*, 15 June 2007, A19.
71. See Introduction, note 12, and Federico Magnani et al., "The Human Footprint in the Carbon Cycle of Temperate and Boreal Forests," *Nature* 447 (2007): 848.
72. Jane Lubchenco, "Entering the Century of the Environment," *Science* 279 (1998): 492.
73. The statement is reprinted in *Renewable Resource Journal*, Summer 2001, 16.
74. Millennium Ecosystem Assessment, Statement from the Board, *Living beyond Our Means: Natural Assets and Human Well-Being*, March 2005, 5. See also Jonathan A. Foley et al., "Global Consequences of Land Use," *Science* 309 (2005): 570.
75. "The Clock Is Ticking," *New York Times*, 17 January 2007, A19. See also http://www.thebulletin.org.
76. Nicholas Stern, *Economics of Climate Change*, 162. See also the exchange between Stern and William Nordhaus referenced in note 30, above.
77. WWF, *Living Planet Report, 2006*, 2–3.
78. WWF, *Living Planet Report, 2006*, 28–29.
79. U.N. Development Programme, *Human Development Report, 1998* (New York: Oxford University Press, 1998), 2.
80. These scenarios and worldviews are developed in Paul Raskin et al., *Great Transition* (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002), 13–19; Jennifer Clapp and Peter Dauvergne, *Paths to a Green World: The Political Economy of the Global Environment* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2005), 1–19; and Allen Hammond, *Which World? Scenarios for the Twenty-first Century* (Washington, D.C.: Island Press, 1998), 26–65. See also John Dryzek, *The Politics of the Earth: Environmental Discourses* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

81. Speth and Haas, *Global Environmental Governance*, 126–127.
82. Thomas Berry, *The Great Work: Our Way into the Future* (New York: Bell Tower, 1999), 1–7.

الفصل الثاني: الرأسمالية الحديثة

1. Javier Blas and Scheherazade Daneshkhu, "IMF Warns of 'Severe Global Slowdown,'" *Financial Times*, 6 September 2006; James C. Cooper, "If Oil Keeps Flowing, Growth Will, Too," *Business Week*, 31 July 2006, 21; Kevin J. Delaney, "Google Sees Content Deal as Key to Long-Term Growth," *Wall Street Journal*, 14 August 2006, B1.
2. Daniel Bell, *The Cultural Contradictions of Capitalism* (New York: Basic Books, 1978), 237–38. For an interesting perspective on the social and political roles of growth, see Benjamin M. Friedman, *The Moral Consequences of Economic Growth* (New York: Alfred A. Knopf, 2005).
3. "Economic Focus: Venturesome Consumption," *Economist*, 29 July 2006, 70. On advertising expenditures, see Speth, *Red Sky at Morning*, 20–21.
4. James C. Cooper, "Count on Consumers to Keep Spending," *Business Week*, 1 January 2007, 29.
5. Alex Barker and Krishna Guha, "Sharp Rise in Consumer Spending Heralds Strong Rebound in U.S. Growth," *Financial Times*, 14 June 2007, 6.
6. See "Time to Arise from a Great Slump," *Economist*, 22 July 2006, 65; and "What Ails Japan," *Economist*, 20 April 2002, 3 (special section). See also Clive Hamilton, *Growth Fetish* (London: Pluto Press, 2004), 226–227. But see also Ian Rowley and Kenji Hall, "Japan's Lost Generation," *Business Week*, 28 May 2007, 40.
7. Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, *Macroeconomics*, 17th ed. (Boston: McGraw-Hill Irwin, 2001), 69–70, 221.
8. J. R. McNeill, *Something New under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World* (New York: W. W. Norton, 2000), 334–336 (emphasis added).
9. Richard Bernstein, "Political Paralysis: Europe Stalls on Road to Economic Change," *New York Times*, 14 April 2006, A8.
10. Samuelson and Nordhaus, *Macroeconomics*, 409.
11. Paul Ekins, *Economic Growth and Environmental Sustainability* (London: Routledge, 2000), 316–317. Even the most ardent advocates of growth acknowledge the potential environmental costs, some more fully than others. See, e.g., Benjamin M. Friedman, *The Moral Consequences of Economic Growth*, 369–395; and Martin Wolf, *Why Globalization Works* (New Haven and London: Yale University Press, 2004), 188–194.

12. McNeill, *Something New under the Sun,* 360.
13. The figures presented are derived from time series data maintained by the World Resources Institute (www.earthtrends.wri.org), the Worldwatch Institute (www.worldwatch.org/node/1066/print), and the U.S. Bureau of the Census (www.census.gov). These figures are part of a more complete data set of eighteen indicators covering two periods (1960–1980, 1980–2004), available online at http://environment.yale.edu/post/5046/global_trends_1960_2004_table/.
14. Donella Meadows, "Things Getting Worse at a Slower Rate," *Progressive Populist* 6, no. 14 (2000): 10.
15. Wallace E. Oates, "An Economic Perspective on Environmental and Resource Management," in Wallace E. Oates, ed., *The RFF Reader in Environmental and Resource Management* (Washington, D.C.: RFF, 1999), xiv.
16. Norman Myers and Jennifer Kent, *Perverse Subsidies: How Tax Dollars Can Undercut the Environment and the Economy* (Washington, D.C.: Island Press, 2001), 4, 188. As one indication of the seriousness of the subsidy problem, in May 2007, a group of 125 international marine scientists called on the World Trade Organization to slash government subsidies to their fishing industries. Robert Evans, "Scientists Urge WTO to Slash Fishing Subsidies," Reuters, 24 May 2007. See also Doug Koplow and John Dernbach, "Federal Fossil Fuel Subsidies and Greenhouse Gas Emissions," available online at http://www.earthtrack.net/earthtrack/library/Fossil%20Subsidies%20and%20Transparency.pdf.
17. Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999), 86–87.
18. Michael Mandel, "Can Anyone Steer This Economy?" *Business Week,* 20 November 2006, 56–58.
19. Emily Matthews et al., *The Weight of Nations: Material Outflows from Industrial Economies* (Washington, D.C.: World Resources Institute, 2000), xi.
20. Stefan Bringezu et al., "International Comparison of Resource Use and Its Relation to Economic Growth," *Ecological Economics* 51 (2004): 97, 99.
21. Cutler Cleveland and Matthias Ruth, "Indicators of Dematerialization and the Materials Intensity of Use," *Journal of Industrial Ecology* 2, no. 3 (1999): 15. This study also points out that there are many cases where "less" may not be less from an environmental perspective, for example, the substitution of aluminum for steel and plastic for lumber. See also Ester van der Voet et al., "Dematerialization: Not Just a Matter of Weight," *Journal of Industrial Ecology* 8, no. 4 (2004): 121.
22. Arnulf Grubler, "Doing More with Less," *Environment,* March 2006, 29, 35. Dematerialization and increased resource productivity can be promoted as policy objectives. These issues are discussed in Chapters 4 and 5.

23. Paul Ekins, *Economic Growth*, 210 (emphasis added). See also D. I. Stern et al., "Economic Growth and Environmental Degradation: The Environmental Kuznets Curve and Sustainable Development," *World Development* 24, no. 7 (1996): 1151; William R. Moomaw and Gregory C. Unruh, "Are Environmental Kuznets Curves Misleading Us? The Case of CO2 Emissions," *Environment and Development Economics* 2 (1997): 451; M. A. Cole et al., "The Environmental Kuznets Cure: An Empirical Analysis," *Environment and Development Economics* 2 (1997): 401; S. M. deBruyn et al., "Economic Growth and Emissions: Reconsidering the Empirical Basis of Environmental Kuznets Curves," *Ecological Economics* 25 (1998): 161; Scott Barrett and Kathryn Graddy, "Freedom, Growth, and the Environment," *Environment and Development Economics* 5 (2000): 433; Neha Khanna and Florenz Plassmann, "The Demand for Environmental Quality and the Environmental Kuznets Curve Hypothesis," *Ecological Economics* 51 (2004): 225; and Soumyananda Dinda, "Environmental Kuznets Curve Hypothesis: A Survey," *Ecological Economics* 49 (2004): 431.
24. Samuel Bowles et al., *Understanding Capitalism: Competition, Command, and Change* (New York: Oxford University Press, 2005), 4. See also Peter A. Hall and David Soskice, eds., *Varieties of Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 2001); and Colin Cronch and Wolfgang Streeck, *Political Economy of Modern Capitalism* (London: Sage, 1997).
25. Bowles, *Understanding Capitalism,* 119, 148–149, 152.
26. William J. Baumol, *The Free Market Innovation Machine: Analyzing the Growth Miracle of Capitalism* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002), 1. See also William J. Baumol et al., *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity* (New Haven and London: Yale University Press, 2007). And see Richard Smith, "Capitalism and Collapse: Contradictions of Jared Diamond's Market Meliorist Strategy to Save the Humans," *Ecological Economics* 55 (2005): 294.
27. Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston: Beacon Press, 1944), 3, 73, 131.
28. Medard Gabel and Henry Bruner, *Global Inc.—An Atlas of the Multinational Corporation* (New York: New Press, 2003), 2–3. See also Richard J. Barnet and Ronald E. Muller, *Global Reach* (New York: Simon and Schuster, 1974).
29. See Chapter 8. See also Peter Barnes, *Capitalism 3.0: A Guide to Reclaiming the Commons* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2006), 33–48.
30. See Chapters 7 and 10.
31. See Joseph S. Nye, Jr., *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004); and Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987). For an interesting discussion of capitalism, growth, and nationalism, see Liah Green-

feld, *The Spirit of Capitalism: Nationalism and Economic Growth* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2001).

32. Jan Aart Scholte, "Beyond the Buzzword: Towards a Critical Theory of Globalization," in Eleonore Kofman and Gillian Youngs, eds., *Globalization: Theory and Practice* (London: Pinter, 1996), 55.
33. John S. Dryzek, "Ecology and Discursive Democracy: Beyond Liberal Capitalism and the Administrative State," in Martin O'Connor, ed., *Is Capitalism Sustainable? Political Economy and the Politics of Ecology* (New York: Guilford Press, 1994), 176.
34. Richard Falk, *Explorations at the Edge of Time: The Prospects for World Order* (Philadelphia: Temple University Press, 1992), 9.
35. Falk, *Explorations at the Edge of Time,* 13. Peter G. Brown has also provided a far-reaching vision of political transformation in *Ethics, Economics and International Relations* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000).
36. See, e.g., David G. Myers, *The American Paradox: Spiritual Hunger in an Age of Plenty* (New Haven and London: Yale University Press, 2000).
37. Richard Hofstadter, *The American Political Tradition and the Men Who Made It* (New York: Vintage Books, 1948), vii–ix.

الفصل الثالث: حدود حركة حماية البيئة اليوم

1. See James Gustave Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment,* 2nd ed. (New Haven and London: Yale University Press, 2005), 91–108.
2. World Resources Institute, *The Crucial Decade: The 1990's and the Global Environmental Challenge* (Washington, D.C.: WRI, 1989).
3. Environmental and Energy Study Institute Task Force, *Partnership for Sustainable Development: A New U.S. Agenda for International Development and Environmental Security* (Washington, D.C.: EESI, 1991).
4. World Resources Institute, *A New Generation of Environmental Leadership: Action for the Environment and the Economy* (Washington, D.C.: WRI, 1993). See also National Commission on the Environment, *Choosing a Sustainable Future* (Washington, D.C.: Island Press, 1993).
5. President's Council on Sustainable Development, *Sustainable America: A New Consensus* (Washington, D.C.: U.S. GPO, 1996).
6. On this general approach to environmental protection, see John S. Dryzek, *The Politics of the Earth: Environmental Discourses,* 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2005), 73–120.
7. Speth, *Red Sky at Morning,* 77–116.
8. David Levy and Peter Newell, "Oceans Apart: Business Responses to Global

Environmental Issues in Europe and the United States," *Environment* 42, no. 9 (2000): 9.

9. U.S. Environmental Protection Agency, "Air Quality and Emissions—Progress Continues in 2006," 30 April 2007 (online at http://www.epa.gov/airtrends/econ-emissions.html), 1.
10. EPA places the net benefits of the Clean Air Act between 1970 and 1990 at almost twenty trillion dollars. EPA, "The Benefits and the Costs of the Clean Air Act, 1970 to 1990," http://yosemite.epa.gov/ee/epa/eerm.nsf/vwRepNumLookup/EE-0295?opendocument.
11. John Heilprin, "EPA Says One-Third of Rivers in Survey Too Polluted for Swimming, Fishing," Associated Press, 1 October 2002. See also EPA, "The Wadeable Streams Assessment," May 2005, reporting that 42 percent of America's streams and small rivers were found to be in "poor" condition.
12. U.S. Environmental Protection Agency, "National Estuary Program Coastal Condition Report," June 2007 (online at http://www.epa.gov/owow/oceans/nepccrcpccr/index.html).
13. Lucy Kafanov, "Record Number of U.S. Beaches Closed Last Year," E+E News, 7 August 2007, available online at http://www.eenews.net/eenewspm/print/2007/08/07/3.
14. Lucy Kafanov, "Great Lakes Problems Nearing a 'Tipping Point,' Experts Say," Environment and Energy Daily, 14 September 2006; Andrew Stern, "Great Lakes near Ecological Breakdown: Scientists," Reuters/Planet Ark, 12 September 2005; John Flesher, "Lake Superior Shrinking, Warming," Associated Press, 7 August 2007.
15. EPA, "Air Quality and Emissions," 2.
16. American Lung Association, *State of the Air: 2006* (New York: American Lung Association, 2006), 5–13.
17. John Eyles and Nicole Consitt, "What's at Risk? Environmental Influences on Human Health," *Environment* 46, no. 8 (2004): 32.
18. Cheryl Dorschner, "Acid Rain Damage Far Worse than Previously Believed, USA," Medical News Today, 17 July 2005; Charles T. Driscoll et al., "Acid Deposition in the Northeastern United States," *Bioscience* 51, no. 3 (2001): 180; Kevin Krajick, "Longterm Data Show Lingering Effects from Acid Rain," *Science* 292 (2001): 195; Charles T. Driscoll et al., *Acid Rain Revisited,* Hubbard Brook Research Foundation, Science Links Publications, 2001. See also John McCormick, "Acid Pollution: The International Community's Continuing Struggle," *Environment* 40, no. 3 (1998): 17.
19. J. Clarence Davies and Jan Mazurek, *Pollution Control in the United States: Evaluating the System* (Washington, D.C.: Resources for the Future, 1998), 269.

20. These data and other data reflecting equally disturbing trends were collected from a variety of readily available U.S. government and other sources by Jorge Figueroa, Yale School of Forestry and Environmental Studies, in "Threats to the American Land," 3 May 2007, available online at http://environment.yale.edu/post/4971/threats_to_the_american_land/.
21. See Felicity Barringer, "Fewer Marshes + More Manmade Ponds = Increased Wetlands," *New York Times*, 31 March 2006, A16, reporting a U.S. Fish and Wildlife Service estimate of loss of 524,000 acres of natural wetlands between 1998 and 2004. The estimate is conservative. American groundwaters are also threatened by extensive use and pollution. See, e.g., William Ashworth, *Ogallala Blue: Water and Life on the High Plains* (New York: W. W. Norton, 2006).
22. See Bruce A. Stein et al., eds., *Our Precious Heritage: The Status of Biodiversity in the United States* (New York: Oxford University Press, 2000). Other grim statistics on declines of U.S. fish and bird populations are reported in Chapter 1.
23. James Gustave Speth and Peter M. Haas, *Global Environmental Governance* (Washington, D.C.: Island Press, 2006), 17. See also *Grist*, 22 April 2005 (online at www.grist.org with original sources cited).
24. See generally the discussion and works cited in Speth and Haas, *Global Environmental Governance*, 37–39; and Speth, *Red Sky at Morning*, 46–50.
25. John Wargo, *Our Children's Toxic Legacy: How Science and Law Fail to Protect Us from Pesticides* (New Haven and London: Yale University Press, 1998), 3.
26. Paul R. Ehrlich and Anne H. Ehrlich, *Betrayal of Science and Reason: How Anti-Environmental Rhetoric Threatens Our Future* (Washington, D.C.: Island Press, 1996), 163–165.
27. U.S. Environmental Protection Agency, *2005 TRI Public Data Release Report*, March 2007, 1–5, available online at http://www.epa.gov/tri/tridata/tri05/index.htm.
28. "Fish with Male and Female Characteristics Found in the Potomac River," Greenwire, 6 September 2006; Deborah Zabarenko, "Intersex Fish Raises Pollution Concerns in U.S.," Reuters/Planet Ark, 9 August 2006; Brian Westley, "EPA Chided over 'Intersex' Fish Concerns," Associated Press, 5 October 2006.
29. Victoria Markham, "America's Supersized Footprint," *Business Week*, 30 October 2006, 132.
30. Richard N. L. Andrews, "Learning from History: U.S. Environmental Politics, Policies, and the Common Good," *Environment* 48, no. 9 (November 2006): 30, 33. See also Richard N. L. Andrews, *Managing the Environment, Managing Ourselves: A History of American Environmental Policy* (New Haven and London: Yale University Press, 2006).

31. Ross Gelbspan, *Boiling Point* (New York: Basic Books, 2004), 67–85.
32. Gelbspan, *Boiling Point*, 81.
33. Gelbspan, *Boiling Point*, 82.
34. Mark Dowie, *Losing Ground: American Environmentalism at the Close of the Twentieth Century* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1995), xiii.
35. Michael Shellenberger and Ted Nordhaus, *The Death of Environmentalism: Global Warming Politics in a Post-Environmental World* (New York: Nathan Cummings Foundation, 2004), 6–7, 10. Their critique is directed principally at the main national environmental organizations, not those actually working at the grassroots. See, e.g., *The Soul of Environmentalism* at www.rprogress.org/soul. See the discussion in Chapter 11.
36. It is good to see the recent growth of the League of Conservation Voters and other political engagement of the environmental community at national, state, and local levels. These are steps in the right direction. See Chapter 11.
37. See Richard J. Lazarus, *The Making of Environmental Law* (Chicago: University of Chicago Press, 2004), 94–97. See also Jason DeParle, "Goals Reached, Donor on Right Closes up Shop," *New York Times*, 29 May 2005, A1; and John J. Miller, *The Gift of Freedom: How the John M. Olin Foundation Changed America* (San Francisco: Encounter Books, 2006). Many, many books have chronicled the rise of the American right. See, e.g., Daniel Bell, ed., *The Radical Right* (Garden City, N.Y.: Anchor, 1963); Alan Crawford, *Thunder on the Right: The "New Right" and the Politics of Resentment* (New York: Pantheon, 1980); John Micklethwait and Adrian Wooldridge, *The Right Nation: Conservative Power in America* (New York: Penguin, 2005); and Jacob Hacker and Paul Pierson, *Off Center: The Republican Revolution and the Erosion of American Democracy* (New Haven and London: Yale University Press, 2005).
38. Frederick Buell, *From Apocalypse to Way of Life: Environmental Crisis in the American Century* (New York: Routledge, 2004), 3–4, 10, 18. See also Sharon Begley, "Global Warming Deniers: A Well-Funded Machine," *Newsweek*, 13 August 2007.
39. See William Ruckelshaus and J. Clarence Davies, "An EPA for the Twenty-first Century," *Boston Globe*, 7 July 2007, A9; and Sakiko Fukuda-Parr, ed., *The Gene Revolution: GM Crops and Unequal Development* (London: Earthscan, 2007).
40. Mark Hertsgaard, *Earth Odyssey* (New York: Broadway Books, 1999), 273–277. See also Edmund L. Andrews, "As Congress Turns to Energy, Lobbyists Are Out in Force," *New York Times*, 12 June 2007, A14.
41. S. W. Pacala et al., "False Alarm over Environmental False Alarms," *Science* 310 (2003): 1188.
42. See Thomas Sterner et al., "Quick Fixes for the Environment: Part of the

Solution or Part of the Problem," *Environment* 48, no. 10 (December 2006): 22; and Richard Levine and Ernest Yanarella, "Don't Pick the Low-Lying Fruit," 29 November 2006 (online at http://www.uky.edu/~rlevine/don1.html1).

43. William Greider, *The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy* (New York: Simon and Schuster, 2003), 32.

الفصل الرابع: السوق

1. Robert Kuttner, *Everything for Sale: The Virtues and Limits of Markets* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 4. See also Douglas S. Massey, *Return of the "L" Word: A Liberal Vision for the New Century* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), 37–63.
2. Quoted in Kuttner, *Everything for Sale*, 39.
3. Paul Hawken et al., *Natural Capitalism: Creating the Next Industrial Revolution* (Boston: Little, Brown, 1999), 261.
4. Wallace E. Oates, ed., *The RFF Reader in Environmental and Resource Management* (Washington, D.C.: RFF, 1999), xiii.
5. Theodore Pantayotou, *Instruments of Change: Motivating and Financing Sustainable Development* (London: Earthscan, 1998), 6.
6. Nathaniel O. Keohane and Sheila M. Olmstead, *Markets and the Environment* (Washington, D.C.: Island Press, 2007), 65–66.
7. Frederick R. Anderson et al., *Environmental Improvement through Economic Incentives* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1977).
8. Paul R. Portney, "Market-Based Approaches to Environmental Policy," *Resources*, Summer 2003, 15, 18.
9. Organisation for Economic Co-operation and Development, *Environmentally Related Taxes in OECD Countries: Issues and Strategies* (Paris: OECD, 2001), 9.
10. See, e.g., Keohane and Olmstead, *Markets and the Environment*, 140.
11. Tom Tietenberg, *Environmental Economics and Policy* (Boston: Pearson Addison Wesley, 2004), 248.
12. David Pearce and Edward Barbier, *Blueprint for a Sustainable Economy* (London: Earthscan, 2000), 7. See also Maureen L. Cropper and Wallace E. Oates, "Environmental Economics: A Survey," in Robert N. Stavins, ed., *Economics of the Environment* (New York: W. W. Norton, 2000), 62.
13. Frank Ackerman and Lisa Heinzerling, *Priceless: On Knowing the Price of Everything and the Value of Nothing* (New York: New Press, 2004), 8–9, 164, 177. See also Mark Sagoff, *The Economy of the Earth: Philosophy, Law, and the Environment* (New York: Cambridge University Press, 1988); and Douglas A. Kysar, "Climate Change, Cultural Transformation and Comprehensive Rationality," *Boston College Environmental Affairs Law Review* 31, no. 3 (2004): 555.

14. See, e.g., Daniel W. Bromley and Jouni Paavola, eds., *Economics, Ethics and Environmental Policy* (Oxford: Blackwell, 2002).
15. Norman Myers and Jennifer Kent, *Perverse Subsidies: How Tax Dollars Can Undercut the Environment and the Economy* (Washington, D.C.: Island Press, 2001), 188.
16. Congressional Research Service to Representative Diana Degette, memorandum, 26 May 2007.
17. See, e.g., Panayotou, *Instruments of Change*, 15–116; Keohane and Olmstead, *Markets and the Environment*, 125–206; Robert Repetto, *Green Fees: How a Tax Shift Can Work for the Environment and the Economy* (Washington, D.C.: WRI, 1992).
18. See, e.g., William J. Baumol and Wallace E. Oates, *Economics, Environmental Policy, and the Quality of Life* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1979), 307–322.
19. See "Special Issue: Priorities for Environmental Product Policy," *Journal of Industrial Ecology* 10, no. 3 (2006).
20. Richard B. Howarth and Richard B. Norgaard, "Intergenerational Resource Rights, Efficiency and Social Optimality," *Land Economics* 66, no. 1 (1990): 1; and Richard B. Howarth and Richard B. Norgaard, "Environmental Valuation under Sustainable Development," *American Economic Review* 82, no. 2 (1992), 473. See also Richard B. Norgaard, "Sustainability as Intergenerational Equity," *Environmental Impact Assessment Review* 12 (1992): 85.
21. McKinsey Global Institute, *Productivity of Growing Global Energy Demand*, November 2006.
22. Emily Thornton, "Roads to Riches," *Business Week*, 7 May 2007, 50.
23. Daniel Brook, "The Mall of America," *Harper's*, July 2007, 62. Outsourcing in America now extends to the military. See Jeremy Scahill, *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army* (New York: Nation Books, 2007).
24. Kuttner, *Everything for Sale*, 49. See also the discussions in Peter G. Brown, *Ethics, Economics, and International Relations* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000), 90–98; and Ronnie D. Lipschutz, *Global Environmental Politics* (Washington, D.C.: CQ Press, 2004), 108–121.
25. See Chapter 2.
26. Sagoff, *Economy of the Earth*, 15–17.

الفصل الخامس: النمو الاقتصادى

1. John Maynard Keynes, "Economic Possibilities for Our Grandchildren," in Keynes, *Essays in Persuasion* [1933] (New York: W. W. Norton, 1963), 365–373 (emphasis in original).

2. United Nations Development Programme, *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996), 2–4. See also Todd J. Moss, "Is Wealthier Really Healthier?" *Foreign Policy*, March–April 2005, 87.
3. See Jan Vandemoortele, "Growth Alone Is Not the Answer to Poverty," *Financial Times*, 13 August 2003, 11.
4. See, e.g., James Gustave Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment* (New Haven and London: Yale University Press, 2004), 154–157.
5. See Paul Ekins, *Economic Growth and Environmental Sustainability: The Prospects for Green Growth* (London: Routledge, 2000), 57. Ekins adds environmental growth to this list.
6. J. R. McNeill, *Something New under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World* (New York: W. W. Norton, 2000), xxiv, 336.
7. See Marian R. Chertow, "The IPAT Equation and Its Variants," *Journal of Industrial Ecology* 4, no. 4 (2000), 13.
8. Speth, *Red Sky at Morning*, 157–161.
9. The extensive use of "carbon capture and storage" technologies would allow these rates of change to be somewhat lower.
10. See the related discussion of GDP growth's links to environmental decline in Chapter 2.
11. Quoted in Robert M. Collins, *More: The Politics of Economic Growth in Postwar America* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 63. See also John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society* (Boston: Houghton Mifflin, 1958).
12. Kenneth E. Boulding, "The Economics of the Coming Spaceship Earth," in Henry Jarrett, ed., *Environmental Quality in a Growing Economy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966).
13. E. J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (Harmondsworth, U.K.: Penguin, 1967). See also Fred Hirsch, *Social Limits to Growth* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976); and Garrett Hardin, *Living within Limits: Ecology, Economics, and Population Taboos* (New York: Oxford University Press, 1993).
14. Donella H. Meadows et al., *The Limits to Growth* (New York: Signet, 1972). The most recent contribution is Donella Meadows et al., *Limits to Growth: The Thirty-Year Update* (White River Junction, Vt.: Chelsea Green, 2004).
15. Clive Hamilton, *Growth Fetish* (London: Pluto Press, 2004), 3, 10–11, 112–113. See also Robert A. Dahl, *On Political Equality* (New Haven and London: Yale University Press, 2007), 106–114.
16. Herman E. Daly and Joshua Farley, *Ecological Economics* (Washington, D.C.: Island Press, 2004), 6, 23. See also Herman E. Daly, *Beyond Growth* (Boston: Beacon Press, 1996). On ecological economics generally, see Robert Costanza, ed., *Ecological Economics* (New York: Columbia University Press, 1991); and

Robert Costanza et al., *An Introduction to Ecological Economics* (Boca Raton, Fla.: St. Lucie Press, 1997). See also John Gowdy and Jon Erickson, "Ecological Economics at a Crossroads," *Ecological Economics* 53 (2005): 17; and Stefan Baumgartner et al., "Relative and Absolute Scarcity of Nature," *Ecological Economics* 59 (2006): 487. And see Philip A. Lawn, *Toward Sustainable Development: An Ecological Economics Approach* (Boca Raton, Fla.: Lewis, 2001); Philip A. Lawn, "Ecological Tax Reform," *Environment, Development and Sustainability* 2 (2000): 143; and Mohan Munasinghe et al., eds., *The Sustainability of Long-Term Growth* (Cheltenham, U.K.: Edward Elgar, 2001).

17. Daly and Farley, *Ecological Economics,* 121.
18. Economist Partha Dasgupta has shown that accounting for natural capital can make a substantial difference in even weak sustainability. See Partha Dasgupta, *Economics: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2007), 126–138.
19. Hamilton, *Growth Fetish,* 209. In *Red Sky at Morning,* I made a similar point: "Imagine a group of countries where citizens rank at the top among today's countries in terms of purchasing power, health, longevity, and educational attainment; where income inequality between the top and the bottom of society is low and poverty virtually eliminated; and where fertility rates are at replacement levels or below, and the challenge is not unemployment but deploying innovative technologies to remain competitive and increase the productivity of a shrinking labor force. Should these countries not declare victory on the economic growth front and concentrate instead on protecting current standards of living (that's very different from resting on one's laurels in today's fast-moving world) and on enjoying the nonmaterial things that peace, economic security, education, freedom, and environmental quality make possible?" Speth, *Red Sky at Morning,* 192.
20. Daniel Bell, *The Cultural Contradictions of Capitalism* (New York: Basic Books, 1978), 237–238.
21. Benjamin M. Friedman, *The Moral Consequences of Economic Growth* (New York: Alfred A. Knopf, 2005), 4. Growth has many defenders, of course. Two of the best are Friedman and Martin Wolf, *Why Globalization Works* (New Haven and London: Yale University Press, 2004).
22. Quoted and cited in Chapter 2.
23. Collins, *More,* x–xi.
24. Collins, *More,* 240.
25. Quoted and cited in the Introduction.
26. Andrew Taylor, "Global Growth to Fall Unless People Work Longer," *Financial Times,* 11 October 2005; and "Aging Populations Threaten to Overwhelm Public Finances," *Financial Times,* 11 October 2005.

27. Phillip Longman, "The Depopulation Bomb," *Conservation in Practice* 7, no. 3 (2006): 40–41.
28. See, e.g., Victor Mallet, "Procreation Does Not Result in Wealth Creation," *Financial Times*, 4 January 2007, 11; and "Suddenly the Old World Looks Younger," *Economist*, 16 June 2007, 29.
29. Hamilton, *Growth Fetish*, 225.
30. See note 19, above.
31. John Stuart Mill, *Principles of Political Economy* (London: Longmans, Green, 1923), 751.

الفصل السادس: النمو الفعلي

1. Darrin M. McMahon, *Happiness: A History* (New York: Atlantic Monthly Press, 2006), 200.
2. McMahon, *Happiness*, 330–331.
3. McMahon, *Happiness*, 358–359.
4. Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (New York: Charles Scribner's Sons, 1976), 181.
5. Among the many notable books on happiness are Robert E. Lane, *The Loss of Happiness in Market Democracies* (New Haven and London: Yale University Press, 2000), and Robert E. Lane, *After the End of History: The Curious Fate of American Materialism* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2006); Jonathan Haidt, *The Happiness Hypothesis: Finding Modern Truth in Ancient Wisdom* (New York: Basic Books, 2006); Daniel Gilbert, *Stumbling on Happiness* (New York: Vintage Books, 2005); Richard Layard, *Happiness: Lessons from a New Science* (New York: Penguin, 2005); Daniel Nettle, *Happiness: The Science behind Your Smile* (Oxford: Oxford University Press, 2005); Avner Offer, *The Challenge of Affluence: Self-Control and Well-Being in the United States and Britain since 1950* (Oxford: Oxford University Press, 2006); Bruno S. Frey and Alois Stutzer, *Happiness and Economics: How the Economy and Institutions Affect Human Well-Being* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002); Peter C. Whybrow, *American Mania: When More Is Not Enough* (New York: W. W. Norton, 2005); Robert H. Frank, *Luxury Fever: Money and Happiness in an Era of Excess* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999); Daniel Kahneman et al., *Well-Being: The Foundations of Hedonic Psychology* (New York: Russell Sage, 1999); and Mihaly Csikszentmihalyi, *Flow* (New York: Harper and Row, 1990). See also Tibor Scitovsky, *The Joyless Economy: The Psychology of Human Satisfaction* (Oxford: Oxford University Press, 1976).
6. Published by Springer Netherlands.
7. Ed Diener and Martin E. P. Seligman, "Beyond Money: Toward an Economy of

Well-Being," *Psychological Science in the Public Interest* 5, no. 1 (2004), 1. Diener and Seligman were featured in *Time*'s cover story on happiness, both looking very happy. "The Science of Happiness," *Time,* 17 January 2005, A4–A5.

8. Diener and Seligman, "Beyond Money," 4.
9. See, e.g., the discussions in Daniel Kahneman and Alan B. Krueger, "Developments in the Measurement of Subjective Well-Being," *Journal of Economic Perspectives* 20, no. 1 (2006): 3–9; Richard A. Easterlin, "Income and Happiness: Toward a Unified Theory," *Economic Journal* 111 (July 2001): 465–467; David G. Myers and Ed Diener, "The Pursuit of Happiness," *Scientific American,* May 1996, 54–56; and Carol Graham, "The Economics of Happiness," in Steven Durlauf and Larry Blume, eds., *The New Palgrave Dictionary of Economics,* 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2008).
10. Diener and Seligman, "Beyond Money," 5; Offer, *Challenge of Affluence,* 15–38.
11. Figure 1 is from Anthony Leiserowitz et al., "Sustainability Values, Attitudes and Behaviors: A Review of Multi-National and Global Trends," *Annual Review of Environment and Resources* 31 (2006): 413, available online at http://arjournals.annualreviews.org/doi/pdf/10.1146annurev.energy.31.102505.133552.
12. Diener and Seligman, "Beyond Money," 507.
13. Sources for fig. 2: United States, Jonathon Porritt, *Capitalism as If the World Matters* (London: Earthscan, 2005), 54; United Kingdom, Nick Donovan and David Halpern, *Life Satisfaction: The State of Knowledge and the Implications for Government,* U.K. Cabinet Office Strategy Unit, December 2002, 17; Japan, Bruno S. Frey and Alois Stutzer, *Happiness and Economics: How the Economy and Institutions Affect Human Well-Being* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002), 9.
14. Diener and Seligman, "Beyond Money," 3.
15. Layard, *Happiness,* 31.
16. See Layard, *Happiness,* 43–48; Diener and Seligman, "Beyond Money," 10; and Andrew Oswald, "The Hippies Were Right All Along about Happiness," *Financial Times,* 19 January 2006, 17. See also Gary Rivlin, "The Millionaires Who Don't Feel Rich," *New York Times,* 5 August 2007, 1A.
17. Layard, *Happiness,* 48–49.
18. Diener and Seligman, "Beyond Money," 10.
19. Diener and Seligman, "Beyond Money," 18–19.
20. Layard, *Happiness,* 62–63.
21. Reported in Claudia Walls, "The New Science of Happiness," *Time,* 17 January 2005, A6.

   It is surprising how little of the recent literature on happiness focuses on people's outdoor experiences and relationship to nature. This omission is no doubt partly due to the lack of questions regarding the environment in some

of the major well-being surveys. Sociologist Stephen Kellert's *Building for Life* reviews the literature and concludes that "even in our modern increasingly urban age, human physical and mental well-being continues to depend highly on the quality of people's experience of the natural environment." Stephen R. Kellert, *Building for Life: Designing and Understanding the Human-Nature Connection* (Washington, D.C.: Island Press, 2005), 45. See also Peter H. Kahn, Jr., and Stephen R. Kellert, eds., *Children and Nature: Psychological, Sociocultural, and Evolutionary Investigations* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2002); Richard Louv, *Last Child in the Woods: Saving Our Children from Nature Deficit Disorder* (Chapel Hill, N.C.: Algonquin Books, 2005); and Gary Paul Nabhan and Stephen Trimble, *The Geography of Childhood* (Boston: Beacon Press, 1994).

22. Lane, *Loss of Happiness in Market Democracies*, 6, 9, 319–324.

    In 2006, sociologists reported that a quarter of Americans said they had no one with whom to discuss important matters, almost triple the number similarly isolated in 1985. Miller McPherson et al., "Social Isolation in America," *American Sociological Review* 71 (2006): 353. See generally Robert D. Putnam, *Bowling Alone: America's Declining Social Capital* (New York: Simon and Schuster, 2000).

23. Whybrow, *American Mania*, 4 (emphasis in original). Bipolar disorder diagnoses account for most of the 50 percent growth between 1996 and 2004 in American children diagnosed with psychiatric illness. See Andy Coghlan, "Young and Moody or Mentally Ill?" *New Scientist*, 19 May 2007, 6.
24. Bill McKibben, "Reversal of Fortune," *Mother Jones*, March–April 2007, 39–40. See also Bill McKibben, *Deep Economy: The Wealth of Communities and the Durable Future* (New York: Henry Holt, 2007).
25. David G. Myers, "What Is the Good Life?" *Yes! A Journal of Positive Futures*, Summer 2004, 15. See also David G. Myers, *The American Paradox: Spiritual Hunger in an Age of Plenty* (New Haven and London: Yale University Press, 2000).
26. See, e.g., Jean Gadrey, "What's Wrong with GDP and Growth? The Need for Alternative Indicators," in Edward Fullbrook, ed., *What's Wrong with Economics* (London: Anthem Press, 2004), 262; and Paul Elkins, *Economic Growth and Environmental Sustainability* (London: Routledge, 2000), 165.
27. Robert Repetto et al., *Wasting Assets: Natural Resources in the National Accounts* (Washington, D.C.: WRI, 1989), 2–3.
28. National Research Council, *Nature's Numbers: Expanding the National Income Accounts to Include the Environment* (Washington, D.C.: National Academy of Sciences, 1999).
29. See, e.g., U.N. Development Programme, *Human Development Report, 1998* (New York: Oxford University Press, 1998), 16–37.

30. Figure 3 is from Tim Jackson and Susanna Stymne, *Sustainable Economic Welfare in Sweden: A Pilot Index, 1950–2002* (Stockholm: Stockholm Environment Institute, 1996), available online at http://www.sei.se/dload/1996/SEWISAPI.pdf. On the ISEW generally and critiques of it, see John Talberth and Alok K. Bohara, "Economic Openness and Green GDP," *Ecological Economics* 58 (2006): 743–744, 756–757. See also Philip A. Lawn, "An Assessment of the Valuation Methods Used to Calculate the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI), and Sustainable Net Benefit Index (SNBI)," *Environment, Development and Sustainability* 7 (2005): 185.
31. See, e.g., Philip A. Lawn, *Toward Sustainable Development* (Boca Raton, Fla.: Lewis, 2001), 240–242.
32. Figure 4 is from Jason Venetoulis and Cliff Cobb and the Redefining Progress Sustainability Indicators Program, *The Genuine Progress Indicator, 1950–2002 (2004 Update)*, March 2004, available online at http://www.rprogress.org/publications/2004/gpi_march2004update.pdf. See also Clifford Cobb et al., "If the GDP Is Up, Why Is American Down?" *Atlantic Monthly*, October 1995, 59.
33. William D. Nordhaus and James Tobin, "Is Growth Obsolete?" in Milton Moss, ed., *The Measurement of Economic and Social Performance* (New York: Columbia University Press, 1973).
34. Daniel C. Esty et al., *Pilot 2006 Environmental Performance Index*, Yale Center for Environmental Law and Policy (2006), online at http://www.yale.edu/epi.
35. Figure 5 is from Marque-Luisa Miringoff and Sandra Opdycke, *America's Social Health: Putting Social Issues back on the Public Agenda* (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 2007), 74.
36. University of Pennsylvania News Bureau, "U.S. Ranks 27th in 'Report Card' on World Social Progress; Africa in Dire Straits," 21 July 2003, available online with full analysis at http://www.sp2.upenn.edu/~restes/world.html.

    For an interesting review of a variety of measures, see Deutsche Bank Research, "Measures of Well-Being," 8 September 2006, available online at http://www.dbresearch.com.
37. Diener and Seligman, "Beyond Money," 1. See also Ed Diener, "Guidelines for National Indicators of Subjective Well-Being and Ill-Being," University of Illinois, 28 November 2005.
38. New Economics Foundation, *The Happy Planet Index* (London: New Economics Foundation, 2006), available online at http://www.happyplanetindex.org.
39. See Andrew C. Revkin, "A New Measure of Well-Being from a Happy Little Kingdom," *New York Times*, 4 October 2005, F1; and Karen Mazurkewich, "In Bhutan, Happiness Is King," *Wall Street Journal*, 13 October 2004, A14.
40. The measures listed here would respond to America's crisis of social inequal-

ity. See Kathryn M. Neckerman, ed., *Social Inequality* (New York: Russell Sage Foundation, 2004); Lawrence Mishel et al., *The State of Working America, 2006–2007* (Washington, D.C.: Economic Policy Institute, 2007); Mark Robert Rank, *One Nation, Underprivileged* (Oxford: Oxford University Press, 2004); David K. Shipler, *The Working Poor: Invisible in America* (New York: Alfred A. Knopf, 2004); Barbara Ehrenreich, *Nickeled and Dimed: On (Not) Getting by in America* (New York: Henry Holt, 2001); Barbara Ehrenreich, *Bait and Switch: The (Futile) Pursuit of the American Dream* (New York: Henry Holt, 2005); Louis Uchitelle, *The Disposable Americans: Layoffs and Their Consequences* (New York: Vintage, 2007); Jacob S. Hacker, *The Great Risk Shift: The Assault on American Jobs, Families, Health Care and Retirement—and How You Can Fight Back* (Oxford: Oxford University Press, 2006); Jonathan Cohn, *Sick: The Untold Story of America's Health Care Crisis—and the People Who Pay the Price* (New York: HarperCollins, 2007); National Urban League, *The State of Black America, 2007* (Silver Spring, Md.: Beckham, 2007); Frank Ackerman et al., *The Political Economy of Inequality* (Washington, D.C.: Island Press, 2000); Juliet B. Schor, *The Overworked American: The Unexpected Decline of Leisure* (New York: Basic Books, 1992); Juliet B. Schor, *The Overspent American: Why We Want What We Don't Need* (New York: HarperCollins, 1998); and Katherine S. Newman and Victor Tan Chen, *The Missing Class: Portraits of the Near Poor in America* (Boston: Beacon, 2007).

See also Report of the Task Force on Poverty, *From Poverty to Prosperity* (Washington, D.C.: Center for American Progress, 2007); Ross Eisenbrey et al., "An Agenda for Shared Prosperity," *EPI Journal*, Economic Policy Institute, Winter 2007, 1; *American Prospect*, special reports, "Bridging the Two Americas," September 2004, and "Why Can't America Have a Family Friendly Workplace?" March 2007; and Robert Kuttner, "The Road to Good Jobs," *American Prospect*, November 2006, 32.

Richard Layard discusses the need to tax income from excessive work. Layard, *Happiness*, 152–156. Robert H. Frank makes the case for a progressive consumption tax in *Luxury Fever*, 207–226. Harvard's Howard Gardner has proposed that no individual should be allowed to take home annually more than one hundred times what the average worker earns in a year and that no individual should be allowed to pass on an estate more than fifty times the maximum allowed annual income. See Howard Gardner, *Foreign Policy*, May–June 2007, 39.

الفصل السابع: الاستهلاك

1. Louis Uchitelle, "Why Americans Must Keep Spending," *New York Times*, 1 December 2003, 1 (Business Day).

2. Christopher Swann, "Consuming Concern," *Financial Times*, 20 January 2006, 11.
3. Kristin Downey, "Basics, Not Luxuries, Blamed for High Debt," *Washington Post*, 12 May 2006, D1.
4. Data are from *Grist*, 22 April 2005 (www.grist.org), and *Mother Jones*, March–April 2005, 26, and July–August 2007, 20.
5. See the discussion of U.S. environmental trends in Chapter 3.
6. See Benjamin Cashore et al., *Governing through Markets: Forest Certification and the Emergence of Non-State Authority* (New Haven and London: Yale University Press, 2004); and Benjamin Cashore, "Legitimacy and the Privatization of Environmental Governance," *Governance* 15 (2002): 504. See also Frieder Rubit and Paolo Frankl, eds., *The Future of Eco-Labelling* (Sheffield, U.K.: Greenleaf, 2005).
7. See William McDonough and Michael Braungart, *Cradle to Cradle: Remaking the Way We Make Things* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2002).
8. Joel Makower and Deborah Fleischer, *Sustainable Consumption and Production: Strategies for Accelerating Positive Change* (New York: Environmental Grantmakers Association, 2003), 2–3.
9. Wendy Gordon, "Crossing the Great Divide: Taking Green Mainstream" (presentation), *Green Guide*, 22 February 2007. See also Jerry Adler, "Going Green," *Newsweek*, 17 July 2006, 43; and John Carey, "Hugging the Tree Huggers," *Business Week*, 12 March 2007, 66.
10. Gordon, "Crossing the Great Divide."
11. Jonathon Porritt, *Capitalism as If the World Matters* (London: Earthscan, 2005), 269.
12. James Gustave Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment* (New Haven and London: Yale University Press, 2004), 125.
13. John Lintott, "Beyond the Economics of More: The Place of Consumption in Ecological Economics," *Ecological Economics* 25 (1998): 239.
14. Michael F. Maniates, "Individualization: Plant a Tree, Buy a Bike, Save the World?" *Global Environmental Politics* 1 (2001): 49–50.
15. See, e.g., Thomas Koellner et al., "Environmental Impacts of Conventional and Sustainable Investment Funds," *Journal of Industrial Ecology* 11, no. 3 (2007): 41.
16. Corporate Executive Board, Marketing Leadership Council, "Targeting the LOHAS Segment," Issue Brief, July 2005, 1. See also "New Green Advertising Network Launched," online at http://www.greenbiz.com/news/news_third.cfm?NewsID=34985.
17. See, e.g., Claudia H. Deutsch, "Now Looking Green Is Looking Good," *New York Times*, 28 December 2006; "More Firms Want to Market to Green Con-

sumer," Reuters, 5 March 2007; and Carlos Grande, "Consumption with a Conscience," *Financial Times,* 19 June 2007, 16.

18. Tim Jackson, "Live Better by Consuming Less? Is There a 'Double Dividend' in Sustainable Consumption?" *Journal of Industrial Ecology* 9 (2005): 19.
19. Jackson, "Live Better by Consuming Less?" 23.
20. See Chapter 6.
21. Tim Kasser et al., "Materialistic Values: Their Causes and Consequences," in Tim Kasser and Allen D. Kanner, eds., *Psychology and Consumer Culture: The Struggle for a Good Life in a Materialistic World* (Washington, D.C.: American Psychological Association, 2004), 11.
22. Quoted in Marilyn Elias, "Psychologists Know What Makes People Happy," *USA Today,* 10 December 2002. See also Tim Kasser, *The High Price of Materialism* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2002).
23. David G. Myers, "What Is the Good Life?" *Yes! A Journal of Positive Futures,* Summer 2004, 14.
24. Sheldon Solomon et al., "Lethal Consumption: Death-Denying Materialism," in Kasser and Kanner, eds., *Psychology and Consumer Culture,* 127. And see Ernest Becker, *The Denial of Death* (New York: Free Press, 1973).
25. Tim Jackson, "Live Better by Consuming Less?" 30. See also Gary Cross, *An All-Consuming Century: Why Commercialism Won in Modern America* (New York: Columbia University Press, 2000). And see Lizabeth Cohen, *A Consumers' Republic: The Politics of Mass Consumption in Postwar America* (New York: Alfred A. Knopf, 2003).
26. Hamilton, *Growth Fetish,* 84–85.
27. John de Graaf et al., *Affluenza: The All-Consuming Epidemic* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2005), 173–174.
28. Center for a New American Dream, "New American Dream: A Public Opinion Poll," 2004, available online at http://www.newdream.org/about/PollResults.pdf.
29. See, e.g., Duane Elgin, *Voluntary Simplicity,* rev. ed. (New York: William Morrow, 1993); David G. Myers, *The American Paradox: Spiritual Hunger in an Age of Plenty* (New Haven and London: Yale University Press, 2000); Carl Honoré, *In Praise of Slowness: Challenging the Cult of Speed* (San Francisco: HarperCollins, 2004); Rick Warren, *The Purpose-Driven Life* (Grand Rapids, Mich.: Zondervan, 2002); and Richard Louv, *Last Child in the Woods: Saving Our Children from Nature Deficit Disorder* (Chapel Hill, N.C.: Algonquin Books, 2005).
30. See the extensive materials collected in "Resources for Citizens" in Speth, *Red Sky at Morning,* 231–256. See also www.CoopAmerica.org; www.Eco-Labels.org; www.TheGreenGuide.com; www.responsibleshopper.org; www

.Treehugger.com; www.stopglobalwarming.org; and www.campusclimate challenge.org.

31. Yvon Chouinard and Nora Gallagher, "Don't Buy This Shirt Unless You Need It," available online at http://metacool.typepad.com/metacool/files/10.02 .DontBuyThisShirt.pdf.

32. Anna White, "What Does Not Buying Really Look Like?" *In Balance: Journal of the Center for a New American Dream,* Winter 2006–2007, 1.

33. Leading works in consumption scholarship include Thomas Princen, *The Logic of Sufficiency* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2005); Thomas Princen, Michael Maniates, and Ken Conca, eds., *Confronting Consumption* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2002); Paul R. Ehrlich and Anne H. Erhlich, *One with Nineveh: Politics, Consumption, and the Human Future* (Washington, D.C.: Island Press, 2004); Juliet B. Schor and Douglas B. Holt, eds., *The Consumer Society Reader* (New York: New Press, 2000); and Ramachandra Guha, *How Much Should a Person Consume?* (Berkeley: University of California Press, 2006).

    Broader in scope, and compelling, is Benjamin R. Barber's *Consumed: How Markets Corrupt Children, Infantilize Adults, and Swallow Citizens Whole* (New York: W.W. Norton, 2007).

34. See the works cited in notes 26–33 above and Naomi Klein, *No Logo* (New York: HarperCollins, 2000); Juliet B. Schor, *The Overspent American: Why We Want What We Don't Need* (New York: HarperCollins, 1998); Barry Schwartz, *The Paradox of Choice: Why More Is Less* (New York: HarperCollins, 2004); James B. Twichell, *Branded Nation: The Marketing of Megachurch, College Inc., and Museumworld* (New York: Simon and Schuster, 2004); John E. Carroll, *Sustainability and Spirituality* (Albany: SUNY Press, 2004); Bill McKibben, *Deep Economy: The Wealth of Communities and the Durable Future* (New York: Henry Holt, 2007); David C. Korten, *The Great Turning: From Empire to Earth Community* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2006); Hazel Henderson, *Ethical Markets: Growing the Green Economy* (White River Junction, Vt.: Chelsea Green, 2006); Duane Elgin, *Promise Ahead: A Vision of Hope and Action for Humanity's Future* (New York: HarperCollins, 2000); Alan Weisman, *Gaviotas: A Village to Reinvent the World* (White River Junction, Vt.: Chelsea Green, 1998); and Carlo Petrini, *Slow Food Nation* (New York: Rizzoli Ex Libria, 2007). See also Dan Barry, "Would You Like This in Tens, Twenties, or Normans?" *New York Times,* 25 February 2007, 14.

35. Wendell Berry, *Selected Poems of Wendell Berry* (New York: Perseus Books, 1998).

الفصل الثامن: الشركة

1. Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, ed. Edwin Cannan (New York: Modern Library, 1937), 800.
2. See Thom Hartman, *Unequal Protection* (Emmaus, Pa.: Rodale, 2002), 90–110.
3. Joel Bakan, *The Corporation* (London: Constable, 2005), 50. For a view that is somewhat more hopeful, see Bruce L. Hay et al., eds., *Environmental Protection and the Social Responsibility of Firms* (Washington, D.C.: Resources for the Future, 2005).

   Sometimes it seems there are no limits to the drive for profit. See, e.g., Brian Grow and Keith Epstein, "The Poverty Business: Inside U.S. Companies' Audacious Drive to Extract More Profits from the Nation's Working Poor," *Business Week*, 21 May 2007, 57; Heather Timmons, "British Science Group Says Exxon Misrepresents Climate Issues," *New York Times*, 21 September 2006; Tom Philpott, "Bad Wrap: How Archer Daniels Midland Cashes in on Mexico's Tortilla Woes," *Grist*, 22 February 2007; Caroline Daniel and Maija Palmer, "Google's Goal to Organize Your Daily Life," *Financial Times*, 23 May 2007, 1; Leslie Savan, "Teflon Is Forever," *Mother Jones*, May–June 2007, 71; and James Glanz and Eric Schmitt, "U.S. Widens Fraud Inquiry into Iraq Military Supplies," *New York Times*, 28 August 2007, 1A.
4. Bakan, *Corporation*, 60–61. See, e.g., John J. Fialka, "Oil, Coal Lobbyist Mount Attack on Senate Plan to Curb Emissions," *Wall Street Journal*, June 21, 2005, A4; and Robert Repetto, *Silence Is Golden, Leaden, and Copper: Disclosure of Material Environmental Information in the Hardrock Mining Industry* (New Haven: Yale School of Forestry and Environmental Studies, 2004).
5. Lou Dobbs, *War on the Middle Class* (New York: Viking, 2006), 37.
6. Robert Repetto, "Best Practice in Internal Oversight of Lobbying Practice," available online at http://www.yale.edu/envirocenter/WP200601-Repetto.pdf.
7. Lee Drutman, "Perennial Lobbying Scandal," www.TomPaine.com, 28 February 2007.
8. G. William Domhoff, *Who Rules America?* (Boston: McGraw-Hill, 2006), xi, xiii–xiv. See also Jeff Faux, *The Global Class War: How America's Bipartisan Elite Lost Our Future—and What It Will Take to Win It Back* (Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons, 2006).
9. Edmund L. Andrews, "As Congress Turns to Energy, Lobbyists Are Out in Force," *New York Times*, 12 June 2007, A14.
10. These data are from Medar Gabel and Henry Bruner, *Global Inc.: An Atlas of the Multinational Corporation* (New York: New Press, 2003), 2, 7, 12, 28–29, 32–33, 132–133.

11. Gabel and Bruner, *Global, Inc.*, x.
12. There is, of course, a vast literature on globalization. For an environmental perspective, see James Gustave Speth, ed., *Worlds Apart: Globalization and the Environment* (Washington, D.C.: Island Press, 2003); Nayan Chanda, *Bound Together: How Traders, Preachers, Adventurers, and Warriors Shaped Globalization* (New Haven and London: Yale University Press, 2007); and Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999).
13. John Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization: A Better World Is Possible* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2002), 4.
14. Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization*, 17–20.
15. Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization*, 61, 8.
16. Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization*, 4–5.
17. Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization*, 122–124.
18. See, e.g., Sharon Beder, *Global Spin: The Corporate Assault on Environmentalism* (White River Junction, Vt.: Chelsea Green, 2002); David C. Korten, *When Corporations Rule the World* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2001). See also John Perkins, *Confessions of an Economic Hit Man: How the U.S. Uses Globalization to Cheat Poor Countries out of Trillions* (New York: Penguin/Plume, 2004); and Carolyn Nordstrom, *Global Outlaws: Crime, Money, and Power in the Contemporary World* (Berkeley: University of California Press, 2007).
19. Fiona Harvey and Jenny Wiggins, "Companies Cash in on Environmental Awareness," *Financial Times*, 14 September 2006, 4.
20. Pete Engardio, "Beyond the Green Corporation," *Business Week*, 29 January 2007, 50, 53. See also Fiona Harvey, "Lenders See Profit in Responsibility," *Financial Times*, 12 June 2006, 1.
21. Francesco Guerrera, "GE Doubles 'Green' Sales in Two Years," *Financial Times*, 24 May 2007.
22. Daniel C. Esty and Andrew S. Winston, *Green to Gold: How Smart Companies Use Environmental Strategy to Innovate, Create Value, and Build Competitive Advantage* (New Haven and London: Yale University Press, 2006), 304.
23. The international survey was conducted for the University of Maryland's Program on International Policy Attitudes by GlobeScan. See http://www.globescan.com/news_archives/pipa_market.html. The U.S. survey was conducted by the Gallup Organization. See http://brain.gallup.com/content/Default.aspx?ci=5248 and http://brain.gallup.com/documents/questionnaire.aspx?STUDY=P0207027.
24. See generally Stephen Davis et al., *The New Capitalists: How Citizen Investors Are Reshaping the Corporate Agenda* (Boston: Harvard Business School Press, 2006).

25. See Andrew W. Savitz, *The Triple Bottom Line: How America's Best Companies Are Achieving Economic, Social and Environmental Success—and How You Can Too* (San Francisco: Jossey-Bass, 2006).
26. See Steven Mufson, "Companies Gear Up for Greenhouse Gas Limits," *Washington Post*, 29 May 2007, D1; Al Gore and David Blood, "For People and Planet," *Wall Street Journal*, 28 March 2006, A20; James Gustave Speth, "Why Business Needs Government Action on Climate Change," *World Watch*, July–August 2005, 30.
27. David Vogel, *The Market for Virtue: The Potential and Limits of Corporate Social Responsibility* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2005), 3–4 (emphasis in original). Some are more optimistic. See, e.g., Ira A. Jackson and Jane Nelson, *Profits with Principles* (New York: Doubleday, 2004).
28. Richard D. Morgenstern and William A. Pizer, eds., *Reality Check: The Nature and Performance of Voluntary Environmental Programs in the United States, Europe, and Japan* (Washington, D.C.: Resources for the Future, 2006), 184.
29. See, e.g., William J. Baumol, *Perfect Markets and Easy Virtue: Business Ethics and the Invisible Hand* (Cambridge, Mass.: Blackwell, 1991); Bill McKibben, "Hype vs. Hope: Is Corporate Do-Goodery for Real?" *Mother Jones*, November–December 2006, 52; Aaron Chatterji and Siona Listokin, "Corporate Social Irresponsibility," *DemocracyJournal.Org*, Winter 2007, 52; and John Kenney, "Beyond Propaganda," *New York Times*, 14 August 2006, A21. See also Thomas P. Lyon and John W. Maxwell, "Greenwash: Corporate Environmental Disclosure under Threat of Audit," available online at http://webuser.bus.umich.edu/tplyon/Lyon_Maxwell_Greenwash_March_2006.pdf.
30. See Kel Dummett, "Drivers for Corporate Environmental Responsibility," *Environment, Development and Sustainability* 8 (2006): 375.
31. See Common Cause et al., *Breaking Free with Fair Elections*, March 2007, available online at http://www.commoncause.org/atf/cf/{FB3C17E2-CDD1-4DF6-92BE-BD4429893665}/BREAKING%20FREE%20FOR%20FAIR%20ELECTIONS.PDF.
32. Repetto, "Best Practice."
33. See Robert Repetto and Duncan Austin, *Coming Clean: Corporate Disclosure of Financially Significant Environmental Risks* (Washington, D.C.: World Resources Institute, 2000).
34. Bakan, *Corporation*, 160.
35. Allen L. White, "Transforming the Corporation," Great Transition Initiative, Tellus Institute, Boston, 7 March 2006, 7–8. See www.gtinitiative.org. See also www.corporation2020.org. And see David C. Korten, *The Post-Corporate World: Life after Capitalism* (San Francisco: Berrett-Koehler, 1999).
36. White, "Transforming the Corporation," 12–17.

الفصل التاسع: أساس الرأسمالية

1. Gar Alperovitz, *America beyond Capitalism: Reclaiming Our Wealth, Our Liberty, and Our Democracy* (Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons, 2005), ix.
2. Robert L. Heilbroner, *The Nature and Logic of Capitalism* (New York: W. W. Norton, 1985), 143–144.
3. Samuel Bowles et al., *Understanding Capitalism: Competition, Command, and Change* (New York: Oxford University Press, 2005), 531.
4. Bowles et al., *Understanding Capitalism*, 549.
5. Immanuel Wallerstein, *The End of the World as We Know It* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), 78–85. See also Immanuel Wallerstein, *World System Analysis: An Introduction* (Durham, N.C.: Duke University Press, 2004), 76–90.
6. John S. Dryzek, "Ecology and Discursive Democracy: Beyond Liberal Capitalism and the Administrative State," in Martin O'Connor, ed., *Is Capitalism Sustainable?* (New York: Guilford Press, 1994), 176–177. See also Matthew Paterson, *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance* (Basingstoke, U.K.: Palgrave, 2001).
7. Dryzek, "Ecology and Discursive Democracy," 185.
8. William Robinson, *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2004), 147.
9. Robinson, *Theory of Global Capitalism*, 171–172.
10. A notable exception is Amy Goodman's "Democracy Now" on Link TV. See www.democracynow.org.
11. Quoted in Robinson, *Theory of Global Capitalism*, 170.
12. Alperovitz, *America beyond Capitalism*, 1–4, 214.
13. Wallerstein, *The End of the World as We Know It*, 86.
14. The discussion here draws on Richard A. Rosen et al., "Visions of the Global Economy in a Great Transition World," Tellus Institute, Great Transition Initiative, Boston, 22 February 2006. See www.gtinitiative.org.
15. Mica Panic might fault this typology for failing to distinguish between the Continent's social democratic models (e.g., Sweden, Norway) and its "corporatist" ones (the Netherlands, Germany, France). See M. Panic, "Does Europe Need Neoliberal Reforms?" *Cambridge Journal of Economics* 31 (2007): 145. See also Pranab Bardhan, "Capitalism: One Size Does Not Suit All," *YaleGlobal*, 7 December 2006. And see Colin Crouch and Wolfgang Streeck, eds., *Political Economy of Modern Capitalism: Mapping Convergence and Diversity* (London: Sage, 1997).
16. Lawrence Peter King and Ivan Szelenyi, *Theories of the New Class* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2004), 242.

17. Hamilton, *Growth Fetish*, 211.
18. Hamilton, *Growth Fetish*, 212–214.
19. Alperovitz, *America beyond Capitalism*, 5.
20. William Greider, *The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy* (New York: Simon and Schuster, 2003), 22.
21. Greider, *Soul of Capitalism*, 33.
22. Greider, *Soul of Capitalism*, 65.
23. Jeff Gates, *The Ownership Solution: Toward a Shared Capitalism for the Twenty-First Century* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1998).
24. Alperovitz, *American beyond Capitalism*, 88–89.
25. Peter Barnes, *Capitalism 3.0: A Guide to Reclaiming the Commons* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2006).
26. See Stephen Davis et al., *The New Capitalists: How Citizen Investors Are Reshaping the Corporate Agenda* (Boston: Harvard Business School Press, 2006).

    In addition to the growth of fiduciary, pension fund capitalism, other changes in finance and ownership patterns sweeping through capitalism today present a daunting array of risks and opportunities. See, e.g., "Caveat Investor," *Economist*, 10 February 2007, 12 (private equity); Gerald Lyons, "How State Capitalism Could Change the World," *Financial Times*, 8 June 2007, 13 (state capitalism, sovereign wealth funds); and Martin Wolf, "The New Capitalism," *Financial Times*, 19 June 2007, 11 ("financial capitalism"). Meanwhile founding family ownership is still important (e.g., founding families own 18 percent of the equity in the Standard and Poor's 100 Industrials), and family firms are reported to have better environmental records on average. See Justin Craig and Clay Dibrell, "The Natural Environment, Innovation and Firm Performance," *Family Business Review* 19, no. 4 (2006): 275.
27. See, e.g., Stephanie Strom, "Make Money, Save the World," *New York Times*, 6 May 2007 ("Sunday Business," 1); Mary Anne Ostrom, "Global Philanthropy Forum Explores New Way of Giving," *San Jose Mercury News*, 12 April 2007; Andrew Jack, "Beyond Charity? A New Generation Enters the Business of Doing Good," *Financial Times*, 5 April 2007, 11.
28. A still valuable trove of ideas is Martin Carnoy and Derek Shearer, *Economic Democracy: The Challenge of the 1980s* (White Plains, N.Y.: M. E. Sharpe, 1980).

الفصل العاشر: وعي جديد

1. Vaclav Havel, "Spirit of the Earth," *Resurgence*, November–December 1998, 30.
2. Quoted in Verlyn Klinkenborg, "Land Man," *New York Times Book Review*, 5 November 2006, 30.

3. Paul R. Ehrlich and Donald Kennedy, "Millennium Assessment of Human Behavior," *Science* 309 (2005): 562–563. See also Paul R. Ehrlich, *Human Natures: Genes, Cultures, and the Human Prospect* (Washington, D.C.: Island Press, 2000).
4. Paul Raskin et al., *Great Transition* (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002), 42–43.
5. Peter Senge et al., *Presence: Human Purpose and the Field of the Future* (New York: Doubleday, 2005), 26.
6. Mary Evelyn Tucker and John Grim, "Daring to Dream: Religion and the Future of the Earth," *Reflections—The Journal of the Yale Divinity School,* Spring 2007, 4.
7. Erich Fromm, *To Have or to Be* (London: Continuum, 1977), 8, 137.
8. Thomas Berry, *The Great Work: Our Way into the Future* (New York: Bell Tower, 1999), 4, 104–105.
9. Charles A. Reich, "Reflections: The Greening of America," *New Yorker,* 26 September 1970, 42, 74–75, 86, 92, 102, 111. See also Charles A. Reich, *The Greening of America* (New York: Random House, 1970).
10. Robert A. Dahl, *On Political Equality* (New Haven and London: Yale University Press, 2007), 114–116.
11. For an interesting journey into behavioral psychology, see, e.g., Paul C. Stern, "Understanding Individuals' Environmentally Significant Behavior," *Environmental Law Reporter* 35 (2005): 10785; Anja Kollmus and Julian Agyeman, "Mind the Gap: Why Do People Act Environmentally and What Are the Barriers to Pro-Environmental Behavior?" *Environmental Education Research* 8, no. 3 (2002): 239; and Thomas Dietz et al., "Environmental Values," *Annual Review of Environmental Resources* 30 (2005), 335.
12. See Great Transition Initiative, online at www.gtinitiative.org.
13. Paul D. Raskin, *The Great Transition Today: A Report from the Future* (Boston: Tellus Institute, 2006), 1–2, available online at http://www.gtinitiative.org/default.asp?action=43.
14. Raskin, *Great Transition Today,* 2.
15. David Korten, "The Great Turning," *Yes! A Journal of Positive Futures,* Summer 2006, 16. See also David C. Korten, *The Great Turning: From Empire to Earth Community* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2006).
16. The Earth Charter is available online at http://earthcharterinaction.org/ec_splash/. The site also describes the work of the Earth Charter Initiative.
17. See, e.g., Tu Wei-ming, "Beyond the Enlightenment Mentality," and Ralph Metzner, "The Emerging Ecological Worldview," both in Mary Evelyn Tucker and John Grim, eds., *Worldviews and Ecology: Religion, Philosophy, and the Environment* (New York: Orbis Books, 1994); Manfred Max-Neef, "Development and Human Needs," in Paul Ekins and Manfred Max-Neef, *Real-Life Economics:*

Understanding Wealth Creation (London: Routledge, 1992), 197; Thomas Berry, *Evening Thoughts*, ed. Mary Evelyn Tucker (San Francisco: Sierra Club Books, 2006; Stephen R. Kellert and Timothy J. Farnham, eds., *The Good in Nature and Humanity: Connecting Science, Religion, and Spirituality with the Natural World* (Washington, D.C.: Island Press, 2002); Carolyn Merchant, *Radical Ecology: The Search for a Livable World* (New York: Routledge, 1992); Mary Mellor, *Feminism and Ecology: An Introduction* (New York: New York University Press, 1998); Satish Kumar, *You Are, Therefore I Am: A Declaration of Dependence* (Totnes, U.K.: Green Books, 2002); Kwame Anthony Appiah, *Cosmopolitanism: Ethics in a World of Strangers* (New York: W. W. Norton, 2006); Bill McKibben, *Deep Economy: The Wealth of Communities and the Durable Future* (New York: Henry Holt, 2007); J. Baird Callicott, *In Defense of the Land Ethic: Essays in Environmental Philosophy* (Albany: SUNY Press, 1989); J. Baird Callicott, *Earth's Insights: A Multicultural Survey of Ecological Ethics from the Mediterranean Basin to the Australian Basin* (Berkeley: University of California Press, 1994); and Victor Ferkiss, *Nature, Technology, and Society: Cultural Roots of the Current Environmental Crisis* (New York: New York University Press, 1993).

18. George Levine, *Darwin Loves You: Natural Selection and the Re-enchantment of the World* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), xvii.
19. William Wordsworth, "The Tables Turned," in *The Poetical Works of William Wordsworth*, ed. Thomas Hutchinson (London: Oxford University Press, 1895), 481.
20. Oren Lyons, address to delegates of the United Nations, 1977, reprinted in A. Harvey, ed., *The Essential Mystics: Selections from the World's Great Wisdom Traditions* (San Francisco: HarperSanFrancisco, 1996), 14–15.
21. Quoted in Lawrence E. Harrison, *The Central Liberal Truth: How Politics Can Change a Culture and Save It* (Oxford: Oxford University Press, 2006), xvi.
22. Harvey Nelsen, "How History and Historical Myth Shape Current Polities," University of South Florida (undated).
23. Thomas Homer-Dixon, *The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization* (Washington, D.C.: Island Press, 2006), 6, 109, 254.
24. Homer-Dixon, *Upside of Down*, 281.
25. Howard Gardner, *Changing Minds: The Art and Science of Changing Our Own and Other People's Minds* (Boston: Harvard Business School Press, 2006), 69, 82. See also James MacGregor Burns, *Transforming Leadership: A New Pursuit of Happiness* (New York: Grove Press, 2003).
26. See Chapter 7.
27. Bill Moyers, "The Narrative Imperative," TomPaine.CommonSense, 4 January 2007, 2, 5, available online at http://www.tompaine.com/print/the_narrative_imperative.php.

28. Thomas Berry, *The Dream of the Earth* (San Francisco: Sierra Club Books, 1988); Carolyn Merchant, *Reinventing Eden: The Fate of Nature in Western Culture* (New York: Routledge, 2003); Evan Eisenberg, *The Ecology of Eden* (New York: Vintage Books, 1998); McKibben, *Deep Economy*.
29. See the discussion of Robert E. Lane's *Loss of Happiness in Market Democracies* in Chapter 6.
30. Curtis White, *The Spirit of Disobedience* (Sausalito, Calif.: PoliPoint Press, 2007), 118, 124.
31. Mary Evelyn Tucker, *Worldly Wonder: Religions Enter Their Ecological Phase* (Chicago: Open Court, 2003), 9, 43.
32. See generally National Religious Partnership for the Environment, www.nrpe .org. See also Gary T. Gardner, *Inspiring Progress: Religions' Contributions to Sustainable Development* (New York: W. W. Norton, 2006); James Gustave Speth, "Protecting Creation a Moral Duty," *Environment: Yale—The Journal of the School of Forestry and Environmental Studies*, Spring 2007, 2; Bob Edgar, *Middle Church: Reclaiming the Moral Values of the Faithful* (New York: Simon and Schuster, 2006); Steven C. Rockefeller and John C. Elder, *Spirit and Nature: Why the Environment Is a Religious Issue—An Interfaith Dialogue* (Boston: Beacon Press, 1992); E. O. Wilson, *The Creation* (New York: W. W. Norton, 2006); James Jones, *Jesus and the Earth* (London: Society for Promoting Christian Learning, 2003).
33. See David Orr, *Earth in Mind: On Education, Environment and the Human Prospect* (Washington, D.C.: Island Press, 2004); and Orr, *Ecological Literacy: Education and the Transition to a Postmodern World* (Albany: State University of New York Press, 1992).
34. Stephen R. Kellert, *Building for Life: Designing and Understanding the Human-Nature Connection* (Washington, D.C.: Island Press, 2005).
35. See Alan Andreasen, *Social Marketing in the Twenty-first Century* (Thousand Oaks, Calif.: Sage, 2006).

الفصل الحادي عشر: سياسات جديدة

1. William Greider, *The Soul of Capitalism: Opening Paths to a Moral Economy* (New York: Simon and Schuster, 2003), 29.
2. Peter Barnes, *Capitalism 3.0: A Guide to Reclaiming the Commons* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2006), 34, 36, 45.
3. Gar Alperovitz, *America beyond Capitalism: Reclaiming Our Wealth, Our Liberty, and Our Democracy* (Hoboken, N.J.: John Wiley and Sons, 2005).
4. Roger D. Masters, *The Nation Is Burdened: American Foreign Policy in a Changing World* (New York: Random House, 1967).

5. Kirkpatrick Sale, *Dwellers in the Land: A Bioregional Vision* (Athens: University of Georgia Press, 2000).
6. John Cavanagh et al., *Alternatives to Economic Globalization: A Better World Is Possible* (San Francisco: Berrett-Koehler, 2002). See Chapter 8.
7. William A. Shutkin, *The Land That Could Be: Environmentalism and Democracy in the Twenty-First Century* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2000), 128.
8. Ronnie D. Lipschutz, *Global Environmental Politics: Power, Perspectives, and Practice* (Washington, D.C.: CQ Press, 2004), 133, 242–243.
9. Lipschutz, *Global Environmental Politics,* 175.
10. See Sheila Jasanoff and Marybeth Long Martello, eds., *Earthly Politics: Local and Global in Environmental Governance* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004).
11. Walter F. Baber and Robert V. Bartlett, *Deliberative Environmental Politics: Democracy and Ecological Rationality* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004).
12. See, e.g., James Bohman, ed., *Public Deliberation: Pluralism, Complexity, and Democracy* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996); James Bohman and William Rehg, eds., *Deliberative Democracy: Essays on Reason and Politics* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1997); and Iris Marion Young, "Activist Challenges to Deliberative Democracy" in James S. Fishkin and Peter Laslett, eds., *Debating Deliberative Democracy* (Oxford: Blackwell, 2003), 102.
13. Benjamin R. Barber, *Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age* (Berkeley: University of California Press, 2003), 117, 151.
14. Barber, *Strong Democracy,* 152, 261 (emphasis in original).
15. David Held et al., *Global Transformations: Politics, Economics, and Culture* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1999), 449–450.
16. Paul D. Raskin, *The Great Transition Today: A Report from the Future* (Boston: Tellus Institute, 2006), 5–6, available online at http://www.gtinitiative.org/default.asp?action=43.
17. See, e.g., "Is the U.S. Ready for Human Rights?" *Yes! The Journal of Positive Futures,* Spring 2007, 17–53; and George E. Clark, "Environment and Human Rights," *Environment* July–August 2007, 3. For an innovative rights-based approach, see Peter G. Brown, *Ethics, Economics and International Relations* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000), 9–29.
18. See Chapter 6.
19. See the works cited in Chapter 6, note 40.
20. Robert A. Dahl, *On Political Equality* (New Haven and London: Yale University Press, 2006), x. Dahl believes that an alternative, hopeful outcome is also "highly plausible." "Which of these futures will prevail depends on the coming generations of American citizens," he writes.

21. Lawrence R. Jacobs and Theda Skocpol, eds., *Inequality and American Democracy* (New York: Russell Sage Foundation, 2005).
22. Jacob S. Hacker and Paul Pierson, *Off Center: The Republican Revolution and the Erosion of American Democracy* (New Haven and London: Yale University Press, 2005), 185–223. See also Al Gore, *The Assault on Reason* (New York: Penguin, 2007).
23. Common Cause et al., *Breaking Free with Fair Elections,* March 2007, available online at http://www.commoncause.org/atf/cf/{FB3C17E2-CDD1-4DF6-92BE-BD4429893665}/BREAKING%20FREE%20FOR%20FAIR%20ELECTIONS.PDF. See also www.democracy21.org.
24. Personal communication.
25. Steven Hill, *Ten Steps to Repair American Democracy* (Sausalito, Calif.: PoliPoint Press, 2006). See also David W. Orr, *The Last Refuge: Patriotism, Politics, and the Environment in an Age of Terror* (Washington, D.C.: Island Press, 2004). And see "Imbalance of Power," *American Prospect,* June 2004 (special report).
26. See generally Philip Shabecoff, *Earth Rising: American Environmentalism in the Twenty-First Century* (Washington, D.C.: Island Press, 2000); and Eban Goodstein, "Climate Change: What the World Needs Now Is . . . Politics," *World Watch,* January–February 2006, 25.
27. See Mark Dowie, *Losing Ground: American Environmentalism at the Close of the Twentieth Century* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1995), xi–xiv, 1–8, 205–257.
28. See Sidney Tarrow, *The New Transnational Activism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005); and Doug McAdam et al., eds., *Comparative Perspectives on Social Movements* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).
29. James Gustave Speth, *Red Sky at Morning: America and the Crisis of the Global Environment* (New Haven and London: Yale University Press, 2004), 197–198.
30. Paul Hawken, *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw It Coming* (New York: Viking, 2007), 2, 186, 189. See also Katharine Ainger et al., eds., *We Are Everywhere* (London: Verso, 2003); and Tom Mertes, ed., *A Movement of Movements: Is Another World Really Possible?* (London: Verso, 2004).
31. See www.energyaction.net; www.climatechallenge.org; www.itsgettinghotinhere.org; and http://powershift07.org.
32. See Chapter 10, notes 31, 32.
33. See Mark Hertsgaard, "Green Goes Grassroots," *Nation,* 31 July–7 August 2006, 11.
34. See www.apolloalliance.org.
35. Joan Hamilton, "Man of Steel," *Sierra,* July–August 2007, 18.

36. See www.theclimateproject.org.
37. Nicola Graydon, "Rainforest Action Network," *Ecologist*, February 2006, 38.
38. See, e.g., Van Jones, "Beyond Eco-Apartheid," *Conscious Choice*, April 2007, available online at http://www.consciouschoice.com/2007/04/eco-apartheid0704.html; Michel Gelobter et al., "The Soul of Environmentalism," *Grist*, 27 May 2005; Hertsgaard, "Green Goes Grassroots," 11 (regarding Jerome Ringo).
39. Darryl Lorenzo Wellington, "A Grassroots Social Forum," *Nation*, 13–20 August 2007, 16.
40. See Jonathan Isham and Sissel Waage, *Ignition: What You Can Do to Fight Global Warming and Spark a Movement* (Washington, D.C.: Island Press, 2007); and Eben Goodstein, *Fighting for Love in the Century of Extinction: How Passion and Politics Can Stop Global Warming* (Burlington: University of Vermont Press, 2007). See especially www.stepitup2007.org and www.1skycampaign.org. See also Thomas L. Friedman, "The Greening of Geopolitics," *New York Times Magazine*, 15 April 2007, 40; and Mark Hertsgaard, "The Making of a Climate Movement," *Nation*, 22 October 2007, 18.
41. Hertsgaard, "Green Goes Grassroots," 14.
42. See generally Frances Moore Lappé, *Democracy's Edge: Choosing to Save Our Country by Bringing Democracy to Life* (San Francisco: Jossey-Bass, 2006).
43. Mark Kurlansky, *1968: The Year That Rocked the World* (New York: Random House, 2005), 380. See also Jon Agnone, "Amplifying Public Opinion: The Policy Impact of the U.S. Environmental Movement," *Social Forces* 85, no. 4 (2007): 1593 (finding that "a greater amount of federal legislation is passed when protest amplifies, or raises the salience of, public opinion on a given issue").

الفصل الثانى عشر: جسر على حافة العالم

1. Kenneth Brower, "Introduction," in Aldo Leopold, *A Sand County Almanac* (New York: Oxford University Press, 2001), 9.
2. Arundhati Roy, "Come September," in Paul Rogat Loeb, *The Impossible Will Take a Little While: A Citizen's Guide to Hope in a Time of Fear* (New York: Basic Books, 2004), 240.

Contents